1550

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة السانيا – وهران
كلية الآداب و اللغات
و الفنـــون
قسم اللغة العربية
و آدابها

لا يستعار

تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية (اللغوية)

رسالة مقدمة لنيل شهادة
دكتوراه الدولة

إعداد:
الطالبة: هني سنية

بإشراف:
الأستاذ الدكتور: بكري عبد الكريم

السنة الجامعية: 2005-2006

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى سيّد الخلق سيّدنا محمّد رسول الله (صلى الله عليه و سلم)

إلى حبيبيّ: أمي ثم أمي ثم أمي، شفاها الله، ثم أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى أخي و أخواتي و أزواجهن و أولادهنّ:
آمال، إيمان (فافا)، سيدي محمّد (الزبير)، إلهام (أميرة)، منار (ليلى)، سارى (ميمونة)، عمر (ريّان)، ناريمان (خيرور).

إلى الغاليات: أ. د/ زعتر خديجة، و أ. د/ فرقاني جازية، د/ العابدي خضرة.

إلى من قال فيهم الرسول (صلى الله عليه و سلم): " من علّمني حرفا صرت له عبدا ".

أهدي يَنْعَ هذا البحث.

هني سنية

المقدمة

المـــقـــدّمـــة:

إنّ الاشتقاق اللغوي يعدّ أحد أهم أسس اللغة العربية، و خصيصة من خصائصها، لما فيه من عناصر حيوية فاعلة (المادة الاشتقاقية و دلالتها الاشتقاقية، و الصيغ و دلالتها)، تكسب اللغة استمرارية بتجديد مدلولات موادها.

هذه الطاقة الحيوية للمادة الاشتقاقية في تفريع مفرداتها استعدت، منذ زمن، فضولي المعرفي إلى التعرّف إلى ما يسهّل تنقل تجددها الدلالي المتتالي، و ما يؤلّف بين دلالتها الاشتقاقية الأصلية و بين دلالة الصيغ.

وجدت من خلال قراءاتي المتفحّصة لاستعمالات مواد اشتقاقية في المعجم أنّ الدلالـــة الاشتقـــاقيـــة، لتوقّرها على العلّة الاشتقاقية، لا ترتبط فحسب بدلالة صيغ المشتقات و إنّما تتجاوزها إلى ما تتآلف معه من مفاهيم الأشياء، فعنّ في ذهني أن العملية الاشتقاقية قائمة أساسا على التآلف الدلالي، فاتّقدت الفكرة و نمت بلمسات لغوية لبعض اللغويين، فقوّت عزمي على بحث موضوع الاشتقاق من **منظور التآلف الدلالي**، المعتمد أساسا على الدلالة الاشتقاقية للمادة، و اتّخذت كلمة **تناسل** مصطلحا له، لتوقّرها على ما يمكّن من أداء هذا المفهوم.

لم أجد فيما أعلم من أولى عناية بعملية التآلف الدلالي لدلالة المادة الاشتقاقية، و لا من استعمل كلمة تناسل مصطلحا لها، و لا من أبرزها في عملية تجديد الدلالة الاشتقاقية بربطها بمستجدات الحياة الاجتماعية.

فباحثوا الاشتقاق و إن كانت لهم عبارات يشيدون فيها بما للاشتقاق من دور في الإثراء اللغوي بتوليد ألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة، إلا أنّهم بحثوا التطوّر الدلالي للألفاظ مستقلا عن الاشتقـــاق[1]، و لم يسعوا إلى ربطه به، و غفل عنهم عملية التآلف الدلالي للدلالة الاشتقاقية التي تنتقل على إثرها المادة الاشتقاقية بصوغها في صيغة تصريفية ملائمة لتأدية المفهوم الجديد.

لذا هممت بالتصدّي من جديد بحث موضوع الاشتقاق بعنوان:

- تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية -

محاولة إبراز هذا الجانب المُغْفل في العملية الاشتقاقية، مبيّنة من خلال تحليل أمثلة فعّاليته في قيام عملية التفريع الاشتقاقي، سواء من حيث اشتقاق الثنائي من الأصوات المحاكاة عن الطبيعة، و الثلاثي من الثنائي، أم من حيث تفريع المادة الاشتقاقية مستعينة على تحقيق هذه الغاية بجهود علماء اللغة قدماء و محدثين، مستفيدة بإسهاماتهم في بلورة الموضوع، معتمدة في محتويات الموضوع على عرض أفكاره و مناقشتها، مقفاة بتحليل استعمالات أمثلته وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة، لإبراز التآلف الدلالي في عملية التفريع الاشتقاقي.

---

[1] فقه اللغة، أ/ **محمد المبارك**، 77، 80، دلالة الألفاظ، **د/ إبراهيم أنيس**، 8 من المقدمة.

إنّ مهمتي في التعامل مع البحث بهذا المفهوم لم تكن سهلة ميسّرة بل شاقة عسيرة، و بخاصة عملية تنسيق تتالي الدلالات المتفرّعة عن الدلالة الاشتقاقية للمادة، لأنّها تتطلّب الإحاطة باستعمالاتها، و شدّة التركيز و دقّة الملاحظة عند تحليلها، و ذلك لإمكان إبانة تتالي تفرّع الأصول المعنوية للمادة، المنسلّ بعضها من بعض، هذا على مستوى الاشتقاق الصغير، أما على مستويي الكبير و الأكبر فلإمكان انتقاء المادة محلّ القلب (في الكبير)، أو الإبدال الاشتقاقي.

و ارتكز البحث في بناء أفكاره الأساس على أهم مصادره، كالكتاب، و الخصائص، و سر الصناعة، و المزهر، و رسالة الاشتقاق، و الاشتقاق لعبد الله أمين، و الصاحبي في فقه اللغة، و الأصول في النحو، و المنصف، و معجم المقاييس، و لسان العرب...إلخ

يتوزّع البحث إلى مدخل و ثلاثة أبواب، كلّ باب يتفرع إلى فصلين:

- **في المدخل:**

ورد الاشتقاق و مصلحاته، من حيث معناها اللغوي و الاصطلاحي، ثم بيان مفهومه باعتبار العلم به، و باعتبار عمله، و تعريفه عند **ابن السرّاج** و **ابن جنيّ**، مع بيان أوصافه.

- **كان الباب الأوّل:**

في مصدر الاشتقاق، فجاء **الفصل الأوّل** منه بعنوان: مصدر الاشتقاق، حيث بيّن اشتقاق الثنائي و الرباعي الترجيعي من الأصوات المحاكاة عن

الطبيعة، و علاقتهما بالمعنى، و اشتقاق الثلاثي من الثنائي، وفقا لمبدأ التناسل الدلالي.

و جاء **الفصل الثاني** بعنوان: مصدر تفريع المادة الاشتقاقية، حيث بيّن اختلاف علماء المدرستين و من تبعهم قدماء و محدثين حول مصدر تفريع المادة الاشتقاقية، و خلص إلى نتيجة تعدّ رأيا آخر في المسألة.

- و كان الباب الثاني:

في تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق العادي (الصغير)، فجاء **الفصل الأوّل** بعنوان: صيغ اسم الحدث (المصدر)، و الأفعال و دلالاتها، حيث بيّن مفهوم المصدر و صيغ ثلاثيه، و مفهوم الفعل و زمنه الصرفي و تحوّلاته، و صيغ مجرده و مزيده و دلالاتها، التي عند صوغها يحدث تناسل دلالي بين دلالتها و بين الدلالة الاشتقاقية للمادة المشتقّ منها.

و جاء **الفصل الثاني** بعنوان: صيغ المشتقات و دلالتها، حيث بيّن المشتقات من حيث تعيين المسمى أو إبهامه و من حيث دلالتها على موصوفها، التي يحدث عند صوغها تناسل دلالي بين دلالتها و بين الدلالة الاشتقاقية للمادة المشتقّ منها.

- أما الباب الثالث:

فكان في تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق غير العادي، فجاء **الفصل الأوّل** بعنوان: تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الكبير، حيث بيّن بدايات فكرة الاشتقاق الكبير، و تعريف مستكشفه له **(ابن جنيّ)**،

و اصطلاحه عليه بالكبير، و أورد عدد من أمثلته، كما أورد تحليل مادة **(ل.ك.م)** وفق مبدأ التناسل لدلالي لدلالتها الاشتقاقية.

و جاء **الفصل الثاني** بعنوان: تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الأكبر، حيث بيّن اصطلاح الإبدال و نظرة العلماء له، ثم تحديده، و أورد مخارج الأصوات و صفاتها مدعّمة بما وصلت إليه الدراسة الحديثة للأصوات، ثم أمثلته المقفاة بتحليل عدد من الأمثلة وفق مبدأ التناسل الدلالي للدلالة الاشتقاقية للمادة.

و ختم البحث بحصر أهم النتائج المتوصل إليها.

و بعد.

فإذا كان البحث نال مستواه فبفضل **الله ربّ العالمين**، و بفضل نصح المشرف و توجيهه السديد الأستاذ الدكتور: **عبد الكريم بكري**، الذي كان نبعا فيّاضا بالمعرفة اللغوية فمهما حاولت أن أوفيه فضله فلا أستطيع في كلمات إيفاءه إياه، فجزاه الله عنيّ خير الجزاء – **إن شاء الله** –

و في الختام أتقدّم بأسمى معاني الشكر إلى من مدّ لي يد العون لإعداد هذا البحث سواء بما لديهم من مصـــادر أم بما لهـــم من فنيـــات الطبـــع و الإخراج... و أخص بالذكر زوليخة و عومرية.

و ختاما رجائي أن يكون هذا البحث مقفى بدراســـات تتدارك هفواتـــه، و ترأب صدوعه، فإن كنت أخطأت فلي أجر، و جلّ من لا يخطئ.

و في النهاية أوجّه شكري إلى أعضاء جلسة المناقشة الذين تحمّلوا غبن القراءة التقويمية لهذا البحث، فأيّها السادة الفُضّل جزاكم الله عنّي خير الجزاء.

و الله ولي التوفيق.

هـنـــي ســنـــيـــة.

المدخل

الاشتقاق و مصطلحاته عند القدماء و المحدثين
(التناسل - الدلالة - الاشتقاق)

مدخل

أ-الاشتقاق و مصطلحاته عند القدماء و المحدثين
(التناسل، الدلالة، الاشتقاق)

إن موضوعات العلوم، تجريبية كانت أم فكرية، تتطلب للتعريف بها و تمييزها وضع مصطلحات مناسبة لمضمونها.
فعند الوضع، قبل صياغة تحديدها، يستند دائما إلى الموروث التراكمي لاستعمالات ألفاظ اللغة، فينتقي منها ما يتناسب معناها و مفهوم مضمون الموضوع، و يشتق منه لفظ بصيغة تصريفية مناسبة .
و عند صياغة تحديد المصطلح يلجأ دائما إلى استعمالات اللفظ المنتقي لاستقرائها و تحليلها لإمكان انتقاء ما يتضح منه مسار تدرجها فيهتدي به إلى المعنى المناسب الذي يستند إليه في الصياغة.
و هو ما اتخذناه سبيلا حين معالجة المصطلحات السالفة الذكر للوصول إلى تحديدها، سواء ما كان منها سبق إلى تحديده أم لم يسبق.

أولا :

<u>التناسل اللغوي، لغة و اصطلاحا</u>:

أ- <u>لغة</u> :

التناسل من مادة (ن.س.ل)، على وزن "التفاعل" و هي صيغة دالة على المشاركة. و مادة (ن.س.ل) في معجم لسان العرب وردت بعدة معاني كلها متناسبة عن بعضها البعض، و هي : التوالد (التكاثر)، السقوط و الخروج، و السرعة.
حيث ورد فيه :" النسل : الخلق، و النسل : الولد و الذرية، و الجمع : أنسال، و كذلك النَّسِيلة"[1] **فالنَّسْل** في هذا الاستعمال.
1-اسم :أطلق على الولد و الذرية، و استعملت المادة في صيغة.
2-الفعل: فكان " نَسَلَ : ولد"[2]

---

[1] لسان العرب، مادة (ن.س.ل)، 11: 660، و يراجع:القاموس المحيط، **للفيروزآبادي** (فصل النون باب اللام)،4: 57.

[2] القاموس المحيط: (فصل النون باب اللام)، 4 : 57.

(أ) حيث جاء استعمالها في الإنسان فقيل " يقال: نسل الولد يَنْسُلُ و يَنْسِلُ "[3] و قال **ابن بري** يقال : نَسَل الوَالِدُ وَلَدَه نَسْلاً، وأنْسَلَ لغة فيه "[3] "و قد نَسَل ينسُل نَسْلاً و أنْسَلَ"[3]. و بزيادة التاء في أوله و الألف بين فائه و عينه جاء "و تناسوا: أنْسَلَ بعضهم بعضا و تَنَاسَل بنو فلان :إذا كثر أولادهم : و تناسلوا أي وُلِدَ بعضهم من بعض[4]

"(ب) أما استعمالها في الحيوان فجاء " و نَسَلَت الناقة بوَلَدٍ كثير تَنْسُل بالضم"[4] أي ولدت "و تَسَلَت الناقة و أنسلت نَسْلاً كثيرا" أي ولدت فصيلا كثيرا.

(جـ) و استعملت في غيرهما (الإنسان و الحيوان) فورد في لسان العرب :

> " و في حديث وفد **عبد القيس** إنما كانت عندنا حصبة تعلفها الإبل **فنسلناها**؛ أي استثمرناها و أخذنا نسلها، قال[5] : و هو على حذف الجار؛ أي نسلنا بها أومنها...، قال : إن **شدّد** كان مثل ولدناها "[4]

3-وأُخِذَ من المادة وصف، استعمل استعمال الاسم فجاء " و النسولة التي تُقْتَنَى للنسل "[3]* و هو استعمال عام، و استعمل استعمالا خاصا فيما جاء عن **أبى زيد** : " النسولة من الغَنَم : ما يتّخذ نسلها و يقال : ما لبني فلان نسولة؛ أي ما يطلب نسله من ذوات الأربع "[3].

وَ مِنْ قراءتنا المتفحصة لهذه الاستعمالات لاحظنا أن مادة (ن.س.ل) تحتوي معنى خروج شيء من شيء، حاملا مواصفات لما خرج منه، سواءً أكان ذلك في الإنسان أم الحيوان، أم غيرهما لعلاقة مّا.

كما أن جلّ هذه الاستعمالات لم يورد لها صاحب المعجم معنا ما و إنما اكتفى بذكر استعمال المادة بصيغ مختلفة، أما الاستعمالات الأخرى – و هي قليلة – ففسَّر استعمالان منها بـ(ولد)، و ثالث بـ(كثر)، و رَابع بـ(استثمر)، إلا أنه من خلال ما تكّون لدينا من صورة معنوية ناتجة عن تفسيرات الاستعمالات السالفة الذكر حاولنا تفسير ما لم يفسّر من استعمالات المادة حسب ما تراءى لنا من قراءتها.

---

[3] ل، ع، مادة (ن،س،ل)، 11 : 660.

[4] لسان العرب، مادة (ن.س.ل)، 11: 660، و يراجع:القاموس المحيط، **للفيروزآبادي** (فصل النون باب اللام)،4: 57.

[5] القائل هو **ابن برّي** ، يراجع: م، ن.

- فقولهم :"**نَسَلَ الوَلَدُ يَنْسُل و يَنْسِلُ** " يمكن أن يكون معناه : حَمَـل أو فيه من مكونات حضال أبيه، على أساس أن (نَسَلَ) مشتقة مـن اسـم الجنس (النَسْل)
- و قولهم :"**نَسَلَ الوَالِدُ وَ لَدَهُ نَسْلاً، وَ أنْسَلَ :لغة فيه** " يمكن أن يكون معناه : منه جاءت سمات وَلَدِه، لبروزها فيه.
- أما "**تَنَاسَلُوا** " الذي جاء بمعنى "**أنْسَلَ بَعْضُهُمْ بَعْـضًا** " فقـد يكـون معناه: بعضهم يحمل سمات البعض الآخر الوراثية الكائنة في تكوينـه السلالي، الذي يربطه به، و ذلك عن طريق المشاركة البيولوجية بـين الجنسين.

و نظرا لحدوث ذلك بصفة متسلسلة، أبا عَن جـدّ، جـاء اسـتعمال "**تناسل بنو فلان إذا وُلِدَ بعضهم من بعض** "و لكونه يحدث من متعدد جاء استعمال "**تناسل بنو فلان** " بمعنى " **إذا كَثُر أولادهم** " و هذان الاستعمالات نظرا لورود معناهما اكتفين فيهما بالتوضيح.

نخلص من ذلك إلى صياغة معنى مادة (ن.س.ل) فتقول إن معناهـا هو : تلك المكونات الأساس – المميِّزة للأشياء– المُنْسَلّة من شـيء إلـى شيء بطريقة معيّنة.

ب- <u>اصطلاحا</u> :

من خلال استخلاصنا لصورة المعنى اللغـوي (المعجمـي) لمـادة (ن.س.ل) يمكننا صياغة المعنى الاصطلاحي للتناسل في مجال الاشـتقاق اللغوي إن صورة خروج شيء من شيء، حاملا مواصفات ما خرج منـه لعلاقة مازجة بين عناصر شيئين متآلفين نجدها ماثلة في اشتقـاق بعـض الكلمـات من بعض، فالمادة الاشتقاقية مكونة من عنـصرين لا انفكـاك بينهما :

- **أحدهما** : المادة الصوتية (الحروف).
- **و الآخر**: القيمة المعنوية، المعبّر عنها بالمادة الصوتية.

فعند اشتقاق كلمة (المشتقّ) منها، فالكلمة المشتقة لابد و أن تكون حاملـة للعناصر التالية:

- **أولا** : مكوّنة من عنصري المادة الاشتقاقية .
- **ثانيا** : متآلفا فيها العنصر المعنوي للمادة الاشتقاقية و معنى ما اشتقت له، و هو ما أطلقنا عليه مبدأ التناسل.
- **ثالثا** : مصوغة بصيغة ملائمة، أي أن تكون الصيغة ممّا ينسجم و معنى المشتق منه، و يناسب معنى المشتقّ له و عليه فالتناسل : هو تآلف العنصر المعنوي للمادة الاشتقاقية و مفهوم ما اشتقّ له المشتقّ، لعلاقة بينهما حملت إلى الاشتقاق من المادة الاشتقاقية.

ثانيا:

الدلالة اللغوية، لغة و اصطلاحا:

أ- لغة:

تعود كلمة الدِلالة إلى مادة (د.ل.ل)، التي جاء استعمالها في معجم لسان العرب بعدة معاني، اقتصرنا منها على ما يحملنا إلى إمكانية صياغة معناها الاصطلاحي لعلاقته بمفهومها (مفهوم الدلالة اللغوية) حيث ورد في المعجم :

"وَ دَلَّهُ على الشيء يَدُلُّه دَلاً و دَلالَةً فانْدَلَ : سَدَّدَه إليه، أي هداه إليه و دَلَلْتُه فانْدَلّ،...قال **أبو منصور** : سمعت أعرابيًّا يقول لآخر أما تَنْدَلُّ على الطريق ؟"[6] بمعنى ألم تهتدى بعد إلى الطريق ؟" و قد دلّه على الطريق يَدُلُّهُ دَلالة و دِلالة و دُلولة و الفتح أعلى"[7]؛ أي هداه و سدده.

و أورد صاحب المعجم ما انشده **أبوعبيد** فقال : " و أنشد **أبوعبيد**

***إنّي إمْرُؤٌ بالطُرْق ذُو دَلالات** "[7]

يتّضح من هذه الاستعمالات أن معنى (دَلَّ) : سدّد و هدى، و اسم الحدث منه جاء بعدّه صيغ، أرجحها (دَلالَة)، فهو بهذه الصيغة و حسب الاستعمال يتضمن معنى (صورة) وجود طرف[8] يرشد طرفا آخر إلى ما كان يبحث عنه و يريد الاهتداء إليه .

---

[6] ل.ع، مادة (د.ل.ل)، 11: 248.

[7] م.ن، ج.ن، 249.

[8] دَلاَلَة، دِلالة، دُلوُلة، يراجع: م.ن، ج.ن، ص.ن.

و من أو ما يتوفر فيه معنى التسديد أو الإرشاد أو الإهداء، لقيامه به أطلقوا عليه وصفا مأخوذا من المادة نفسها فقالوا :" الدليل : ما يُستدلّ به "[9]، و جاء وصف القائم بالفعل بـ (فاعل و فعيل) فقالوا :" و الدليل : الدّال "[9] و بـ(فعليليّ) فقالوا" و الدليل و الدليليّ : الذي يدلّك "[9]

و أورد صاحب المعجم ما ذكره "**سيبويه**" في معنى (**الدليليّ**) فقال :" قال **سيبويه:** و الدليليّ عِلْمُه بالدَلالة و رسوخه فيها "[10] ، و هذا المعنى ينطبق على من قال:

"***إنّي امْرُؤٌ بالطّرْق ذو دلالات***"[10]

*و وصف (الدليل) و إن كان في البداية استعمل لمن قام بالتسديد و الإرشاد فإنه انصرف معناه إلى ما يتوفر على هذا المعنى (التسديد أو الإرشاد)، لاشتراكهما في تأدية الغرض.

لذا اختُلِفَ في تفسير قول الشاعر :

"**وشَدُّوا المَطِيَّ على دَلِيلِ دَائِبِ**

منْ أهل كاظِمةِ، بسيف الأبْجُر"[10]

أورد صاحب المعجم هذا الاختلاف في تفسير استعمال (دليل) في البيت فقال:" قال بعضهم : معناه : بدليل، قال **ابن جنيّ:** و يكون على حذف المضاف؛ أي : شَدوا المطيَّ على دَلالةِ دَلِيلٍ فحذف المضاف و قوي حذفه هنا لأن لفظ الدليل يدلّ على الدَّلالة "[11] فمن قال بالمعنى الأوّل انطلق من أنّ (دليل) معناها الشيء الذي يُهتدَى به، أما **ابن جنيّ** فكان تفسيره قائما على أنّ المقصود باستعمال (دليل) معنى (دلالة دليل)، أي ما دلّ به الدليل، فالشيء المستدل به هو في تفسير **ابن جنيّ** مترتب عن (الدليل)، و في فهم من قال " معناه : بدليل" الدليل نفسه و عليه فإن (الدليل و الدّلالة) في تتالٍ متسلسل، فما كان دلالة يصير دليلا، و ما صار دليلا يدلّ على ما يستدلّ إليه و هذا ما نلحظه في تطوّر الكلمات حين استعمالها وفق متطلبات مستعمليها.

و ورد الوصف (دليل) بصيغة الجمع فيما أورده صاحب المعجم عن **علي** (رضي الله عنه)، حيث قال: " و في حديث **عليّ** (رضى الله عنه)،

---

[9] ل.ع، مادة (د.ل.ل)، 11: 248.

[10] م.ن، ج.ن، 249.

[11] ل.ع، مادة (د.ل.ل)، 11: 249.

في صفة الصحابة، (رضي الله عنهم): و يخرجون من عنده أدلّة"[12]، ثم شرح هذا الاستعمال فقال "هو جمع دليل، أي بما قد علموا فيدُلوُّن عليه الناس "[12]، ثم أعقبه بذكر معنى مقولة **عليّ** (رضي الله عنه)، فقال: " يعني يخرجون من عنده فُقَهَاء "[12] ثم بيّن لما استعمل **عليّ** (رضي الله عنه)، أدلّة وصفا للصحابة، فقال :" فجعلهم أنفسهم أدلّة مبالغة "[12] و في ذلك بيان لمدى تضمّن (دليل)، بمعنى المُسَدِّد إلى كذا، و لمعنى المسدّد إليه، لأن الدليل في فهمه يدلّ على مدلول، الذي هو في الوقت نفسه دليل على مدلول مّا.

نستخلص مما تمّ إيراده من استعمالات مادة (د.ل.ل) و تحليلها.

1- أن صورة معناها تتمّ بمتصفٍ بالفعل (و هو القائم به) و هو الدّال أو الدليل، و بمسْتَدَّل إليه و هو المدلول عليه، و بمستدِّل، و هذه الصورة يمكن القول : إنه معبّر عنها باسم (الدلالة). *و هذه الصورة في المجال اللغوي نجدها متمثلة في معاني المفردات الموضوعة لها.

2- و أن (الدَّلاَلة) في بعض الاستعمالات يقصد بها المدلول، و ذلك في " و دَلِيلٌ بيّن الدِّلالة بالكسر لا غير "[13]، أي مدلوله واضح لا يحتاج إلى تفسير أو توضيح.

3- أن الدَّال و الدِّلاَلة (المَدْلُول) يتعاقبان في تتالٍ متسلسل،

*و هذا ما نجده في مفردات اللغة العربية في تسلسلها المعنوي المنسلّ بعضه من بعض "وقف آلية الاشتقاق " فالكلمة من حيث المعنى تكون دالاً و مدلولا في الوقت نفسه، فهي دالّ بالنسبة للمعنى الذي تستعمل له بعدُ، و مدلولٌ بالنسبة للمعنى الذي استعملت فيه قبل، و هكذا تسير الكلمة في تطوّرها الدلالي المتسلسل بآلية التناسل الدلالي.

---

[12] ل.ع، مادة (د.ل.ل)، 11: 249.

[13] تمييزاً له عن " الدّلالة بالفتح [و هي] حرفة الدلال "، يراجع: م.ن.

ب- اصطلاحا :

قبل إيراد ما استخلصناه من معنى اصطلاحي عام للدلالة في المجال اللغوي، ينبغي إيراد ما ذكره الباحثون – بخاصة العرب – في تحديد هذا المصطلح، قال **ابن سينا** في تحديد دلالة اللفظ:

" و معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسّ على النفس التفتت إلى معناه "[14].

هذا التحديد ابتداء ينطلق من كون المستمع يتوفر على رصيد لغوي معروف له، بحيث إذا سمع لفظا مّا من الألفاظ المعروفة له، عَنَّ في الذهن معناه الذي ارتسم له عند إدْخاله إلى المحصلة، فهنا اللفظ عند سماعه يستدعي معناه المُتَضَمَّن فيه، و هذا القول يستتبع أن **دلالة اللفظ** تشكل مرحلة من مراحل التكون الدلالي، التي ذكرها **ابن سينا** في العبارة[15]، و أو جزها **الغزالي** في قوله :

"أعلم أن المراتب فيما تقصده أربع، و اللفظ في الرتبة الثالثة فإن الشيء وجودا في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثم في الألفاظ ثمّ في الكتابة، فالكتابة دَالّة على اللفظ، و اللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس، و الذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان "[16]

فكل رتبتين تشكّل مرحلة دلالية مكوّنة من دال و مدلول، و وفقا لما جاء في النص :
*تمثّل دلالة اللفظ على معناه المرحلة الثانية، و بالنظر من الرتبة الأخيرة، إلى تسلسل مراتب و مراحل التكون الدلالي، يكون اللفظ في الرتبة الثالثة.

---

[14] عن علم الدلالة العربي، د/**فايز الداية**، 15، عن العبارة من (الشفاء) **لابن سينا**، 4.

[15] عن م.ن، 14، عن م.ن، 2-4.

[16] عن م.ن، 16، عن معيار العلم، **للغزالي**، 35، 36.

و لكن هذا التحديد منبثق من منظور مَنْشَأ و تَدَرُج التكوّن الدلالي إلى أن ظهر في صورة ألفاظ دالة، ثم أردفت الألفاظ بالكتابة، لحاجة إعلام الغائبين و لم يشر أو يشمل تحديد دلالة اللفظ من متطور تدرجها الدلالي حين انتقال التعبير بها من معنى إلى معنى لا حق أملته مستجدات المرحلة، و أدت الحاجة إلى استعماله و ما أورده **الشريف الجرجاني** في تحديد الدلالة لا يقدّم لنا تحديد دلالة اللفظ من المنظور السالف الذكر، و إنما يعدّ تحديدا عاما، قال :

" الدلالة : هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، و الشيء الأول هو الدّال و الثاني هو المدلول "[17].

و هذا التحديد ينطبق على اللفظ و غيره[18]، و بقية التحديدات للدلالة لا تخرج عن هذا المعنى العام بإضافة أنواع الدلالات عند البعض[19]، أو بإضافة مفهومه في مجال[20] من مجالات العلم غير اللغوية.
غير أنّه استنادا إلى ما استخلصناه من المعنى اللغوي لمادة (د.ل.ل)، و إلى دراستنا التحليلية تحليلا اشتقاقيا لعدد من مواد اللغة، و إلى ما قبل في تحديد الدلالة أو دلالة اللفظ، يمكن صياغة تحديد دلالة اللفظ اللغوية من المنظور السالف الذكر على النحو التالي :
دلالة اللفظ اللغوية، هي أن يدلّ اللفظ على معناه المباشر، و على معانيه غير المباشرة العالقة بمعناه ضمنا عند الاستعمال، وفقا لذلك تكون دلالة اللفظ ذات وظيفة مزدوجة : دالاً و مدلولا، مدلول بالنسبة للمعنى المباشر و دالّ بالنسبة للمعاني غير المباشرة، و يصير المعنى غير المباشر (المدلول) مباشرا بمساعدة وسائل لغوية كالتركيب و السياق، و غير لغوية : المفاهيم المستجدة في الحياة بصفة عامة، المتطلّبة التعبير عنها بما يناسبها من الموروث المعنوي لألفاظ اللغة بصيغة ملائمة، و بعد أن صار المعنى غير المباشر مباشرا فإنّه يكون متضمنا معاني غير مباشرة عالقة بالمفهوم عند استعماله.

---

[17] التعريفات، **للشريف الجرجاني**، 109.

[18] كالإشارة، و العقد، و الخطّ، و الحال، يراجع: البيان و التبيين **للجاحظ**، 1: 76.

[19] مثل: **الراغب الأصبهاني**، يراجع: مفردات غريب القرآن، مادة: دلّ، 246.

[20] مثل: علم أصول الفقه، يراجع التعريفات، **للشريف الجرجاني**، 109.

ثالثا :

الاشتقـــاق اللغـوي: لغة و اصطلاحـــا:

يعدّ الاشتقاق اللغوي آلية لغوية مُثرية، اعتمدتها مفردات اللغة العربيـة في تفريعاتها، سواء من حيث التعبير عن الأشياء أو أحداثها أو أوصـافها كلٌّ بما يناسبه من الصيغ الاشتقاقية أم من حيث تفرعهـا الـدلالي حـين اجتيازها عن طريق التناسل الدلالي إلى احتضان مفهوم جديد.
وهو مصطلـح لغـوي لعدد[21] من موضـوعـات فقه اللغة العربية، فما مفهومه لغـــــــة و اصطلاحا ؟.

أ: لغـــة:

الاشتقـاق مصدر الفعل اشتقّ، على وزن (افتعل)، مزيـد بهمـزة الوصل[22] و التاء، مشتقّ من مادة (ش. ق. ق) المرتبطة بمعنـى عـام واحد و هو " الانصداع في الشيء " قال **ابن فارس:**

" الشين و القاف أصل[23] واحد صحيح يدل على انـصداع فـي الشيء ... تقول شققت الشيء أشقه شقا إذا صدعته "[24]،

و هو معبّر عن حدث فعلي مُحْدَث للشيء، و منه تولّدت و تفرّعت، عـن طريق التناسل الدلالي، معاني مختلفة بينها نسبيا باستعمالات مناسبة، قـال **ابن فارس:**

" ثم يحمل عليه و يشتقّ منه على معنى الاستعارة "[24]

و تجمل دلالته المتناسـلة في (الفتح و الخروج و الانفصال و الأخذ)، المحسوس منها و المجرّد، و هذان تربطهما علاقة جدلية مـستمرّة علـى إثرها تتفاوت تلك الدلالات الحسية و المجرّدة في الظهور في معنى اللفظ، و سننتقي من استعمالات تلك الدلالات ما أسهم بوضوح في تدّرج المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي.

---

[21] الاشتقاق الصغير، و الكبير، و الأكبر، و الكبّار.

[22] و هي " في العربية ظاهرة صوتية ... ليست أكثر من تحريك خفيف أو صويت لجأ إليه المتكلم العربي في بداية الكلمة حيث تمنع طبيعة التركيب المقطعي لهذه اللغة البدء بصوت صامت غير متلوّ بحركة "، الأصوات العربية / د: كمال بشر/186.

[23] أطلـق عليـه (هنـري فليش): " فكرة عامـّة أقل أو أكثر تحديـد "، العربية الفصحى / هنري فليش / 52، و أطلق عليه (ستتكيفتش) : " المعنى المركزي المشترك " العربية الفصحى / ستتكيفتش: 24.

[24] مقاييس اللغة لابن فارس / 3: 170.

ورد في المقاييس : " **شقّق** الحطب **شقّة فتشقّق** "[25]أي فتصدّع، منه اشتقّ عن طريق التناسل الدلالي، تشقيق الكلام، فقالوا: " و شقّق الكلام: أخرجه أحسن مخـــرج "[26] ، و " في حديث البيعـــة (تشقيق الكلام عليكم شديد)؛ أي التطلب فيه ليخرجه أحسن مخرج "[27] و نقل **ابـــن دريـــد** مـــا أنـــشده **الأصمعي** عن **أبي عمرو**، أو عن **يونس:**

عَـــدَاني أنْ أزُورَك أمَّ بـــكْـــرٍ	*	**دَيَاوِينٌ تَـــشَـــقَّـــقُ بالمِـــداد**

و قال: " يريد تشقيق الكلام "[28]
فصورة تشقيق المواد الاشتقاقية للكلام كتشقيق الحطب من حيث التصدّع، فلمّا كان تصدّع الحطب يترتّب عليه تفكيكه إلى أجـــزاء كانـــت المـــواد الاشتقاقية أشبه به بما يرد عليها من حركات و زوائد : تصديرا، و حشوا، و تذييلا، ممّا ينتج عنه تشكيل مشتقات من مواد اشتقاقية مختلفة فيأخذ منها أنسبها في تأدية المقصد من الكلام، و هو مفاد تفسيرهم " لحـــديث البيعـــة (تشقيق الكلام عليهم شديد)"[27] " بالتطلب فيه ليخرجه أحسن مخرج "[27]
فنظرا لذلك حدث في ذهن المبدع – المستعمل تناسل بين مفاد تصدع الحطب و بين مفهوم ما يحصل للمواد الاشتقاقية حين صياغة منها مشتقات الكلام، فانسلّ عن ذلك مشتق **تشقيق الكلام** و ما إن اكتسبت مادة (ش.ق.ق) معنى تفريع الكلام انطلقت في العمليات الاشتقاقية لتأدية مفاده و اشتقوا منه على وزن (افتعل) فقالوا: " اشتقّ في الكلام أو الخصومة، أخذ يمينا و شمالا مع ترك القصد "[29] و في المعنى نفسه، ذكر **ابن جنّي** قول رؤية في وصفه امرأة بكثرة الصخب و الخصومة، " تشتقّ في الباطل الممتذق "[30] و وضّح **ابن جني** ذلك بقوله: " و هذا كقولك: تتصرّف في البـــاطـــل؛ أي تأخـــذ في ضروبـــه و أفانـــيـــنـــه"[30] و من المعـــنى

---

[25] مقاييس اللغة لابن فارس / 3: 170.

[26] اللسان مادة (ش . ق . ق)، و يراجع القاموس / 3 : 251.

[27] اللسان (ش . ق . ق).

[28] المزهر / 1 : 143.

[29] اللسان (ش . ق . ق)، يراجع: القاموس / 3 : 521، و مقاييس اللغة / 3 : 171.

[30] المنصف / 1 : 4.

الأصلي لمـــادة (ش . ق . ق) و هو: " الانصداع في الشيء " اشـــتقوا عن طريق التناسل الدلالي **الشّق** " لنصـــف الـــشيء، فقالـــوا: " يقـــال لنصـــف الشيء: الشّق[31] "[32] و إذا أرادوا أخذ شقّ صاغوا منه (افتعل) فقالوا : " اشتقّ الشيء : أخذ شقّه "[33] و مصدره: الاشتقاق و هـــو " أخـــذ شقّ الشيء "[34].

و نظرا لما يترتّب على تصدّع الشيء من صيرورته جزءين، بالنـــسبة لما ينشطر إلى شطرين، أو أجزاءً بالنسبة لغيره، عَنَّ معنى **نصف الشيء** أو جزؤه، فتناسل مفاد ما يترتب على تصدع الشيء مـــع مفهـــوم جـــزء الشيء، سواء أكان نصفه أم أحد أجزائه، فانسلّ مشتقّ "**الـــشقّ** : لنـــصف الشيء" قياسا على ذلك يمكننا إطلاق **الشقّ** : على كل جزء مـــن أجـــزاء الشيء نفسه.

و ما إن اكتسبت المادة معنى **النصف** انطلقت في العمليـــات الاشـــتقاقية حسب ما يقتضيه هذا المعنى، فصاغوا على وزن افتعل **اشـــتقّ** الـــشيء : بمعنى أخذ شقّه، أي نصفه أو جزءه، و مصدره **الاشتقاق** : بمعنـــى أخـــذ شقّ الشيء .

مما تقدّم نستخلص، معنيين: الإخراج[35] و الأخذ[36] اللغويـــان، و همـــا رديفتان، تعاقبتا في استعمال العلماء، في تحديدهم للاشتقاق، و امتاز الأخذ عن الإخراج، لارتباطه في استعمالاتهم بـــ (افتعل) لتناسبهما فـــي الأداء المعنوي، لذا صيغ المصطلح على هذه الصيغة، و لمّا كان الكـــلام ينّـــسم بأخذ بعضه من بعض عن طريق التناسل الـــدلالي اســـتعملوا لـــه كلمـــة الاشتقـــاق فقالوا: " و الاشتقاق أخذ الكلمة من الكلمة "[37] .

---

[31] قال صاحب القاموس / 3 : 250 : "... بالكسر اسم و بالفتح مصدر "

[32] مقاييس اللغة / 3 : 171.

[33] اللسان (ش . ق . ق).

[34] القاموس المحيط/ 3 : 251.

[35] يراجع: العلم الخفاق / حسن خان / ص 67.

[36] كشاف اصطلاحات الفنون / 766.

[37] القاموس المحيط / 3 : 251، يراجع اللسان : (شقّ) و " فيه اشتقّ الكلمة من الكلمة : أخرجها منها، نحو: اشتقّ ضَرَبَ من الضَّرْبِ ".

إن صورة تصدّع الشيء و صيرورته أجزاءً، و جزء منه يطلق عليه **شقّ**، و أخذ هذا الشقّ صاغوا له كلمة **الاشتقاق**، صورة مماثلة لما يحصل للمادة الاشتقاقية حين صيرورتها كلمات، بعدما يرد عليها و يتخلّلها حركات و زوائد، تصديرا و حشوا و تذييلا، بحيث تعدّ كلّ كلمة **شقّ** من المادة الاشتقاقية و أخذها يعدّ اشتقاق لها، و بالتالي توصف بأنّها مشتقّ.

فهذا التوافق في مفهومي الصورتين أدّى إلى تناسلهما ممّا انسلّ عنه مشتقّ **الاشتقاق** بمعنى أخذ كلمة من كلمة و هو مصطلح يتطابق و مضمون الموضوع الذي وضع له.

ب: <u>اصطلاحا:</u>

مصطلح الاشتقاق كان معروفا منذ القديم، و لعل أوّل استعمال لهذه اللفظة بمفهوم يقترب من المعنى الاصطلاحي، قول الرسول (صلى الله عليه و سلمّ) – على لسان خالقه (عزّ و جلّ) – في الحديث القدسيّ، بنقل العدول عنه " قال: قال عزّ و جلّ (أنَا الرَحْمَنُ خَلَقتُ الرُّحْمَ[38] وَ شَقَقْتُ لَهَا مِنْ اِسْمِي فَمَنْ يَصِلْهَا أصِلْهُ وَ مَنْ يَقْطَعْهَا أقْطَعْهُ، أَلَسْه)"[39] فالرُّحْم مصدر كالرَّحْمَة[40] مشتقّ من الرَّحْمَن، و قول **حسّان بن ثابت** في مدح الرسول (صلى الله عليه و سلّم):

وَ شَقَّ لَهُ مِنْ اِسْمِهِ لِيُجِلَّهُ	*	فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ و هَذَا مُحَمَّدٌ[41]

بقي الاشتقاق محدودا بهذا التمثيل، و لم يعرّف كمصطلح لهذا العلم المتفرّع، لعدم استقلاله عن بقية علوم اللغة، إذ وردت عباراته متناثرة في كتب اللغة و النحو و التصريف.

---

[38] المزهر / 1 : 346.

[39] عن هامش العلم الخفّاق / حسن خان / 94، عن أحمد في مسنده 1 : 190-194، و يراجع المزهر / 1: 346، و العلم الخفّاق / :94 و فيه " الرَّحم " بفتح الراء، و لعلّ هذا خطأ مطبعي، لأن النص منقول عن المزهر، و يراجع: سُنَن **الترمذي**، 7: 164، صحيح الأحاديث القدسية، لـ: **عصام الدين الصبابطي**، 283.

[40] هامش المزهر / 1 : 346.

[41] شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : 134.

* فالمعجميون تناولوا مواد[42] اللغة على أساس الاشتقاق الصغير، من حيث تصنيفهم لها في مجموعات لفظية، ترتبط كل مجموعة بمادتها الاشتقاقية (الحروف الأصول).

* و النحويون كثيرا ما عرضوا موضوعاته حين تستدعيها معالجتهم للموضوعات من منظور العامل و المعمول، كحديثهم عن عمل اسم الفاعل و اسم المفعول لمشابهتهما الفعل العامل في الفاعل[43].

* أما الصرفيون فتناولوه من منظور صرفي بتصريف مادة مّا في صيغ صرفية، فعالج موضوعاته معالجة صرفية كلّ من ألّف في الصرف، من ذلك : ألفية **ابن مالك**[44]،

و في حدود اطّلاعي إن أوّل من حدّد مصطلح الاشتقاق[45] هو **ابن السرّاج** حيث قال:

"إن سأل سائل فقال: ما معنى قولنا: هذا الحرف[46] مشتقّ من هذا الحرف؟

قيل له: لن يستحقّ هذا الاسم حتى يجتمع له شيئان:

أحدهما: أن تجد حروف أحدهما التي يقدرها النحويون بالفاء و العين و اللام موجودة بأعيانها في الحرف الآخر إن كان أحدهما ثلاثيا كان الآخر ثلاثيا، و إن كان رباعيا فمثله و إن كان خماسيا فكذلك، ولا يقع فرق بينهما -إذا وقع- إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد، فيكون البناء غير البناء و الأصول واحدة...

والآخر: أن يشاركه في المعنى دون معنى، فإن لم يجتمعا البتة فلا اشتقاق، لأن كلّ واحد غريب من[47] الآخر، و إن لم يختلفا فلا اشتقاق أيضا، لأن هذا هو هذا "[48].

---

[42] أي المواد الاشتقاقية التي هي مداخل المعجم.

[43] يراجع: شرح الكافية في النحو، **للإستراباذي**، 2: 194، و غيره من مصادر النحو.

[44] ألفية **ابن مالك** في النحو و الصرف، **لابن مالك**، 32-34.

[45] و هو تعريف الاشتقاق الصغير.

[46] يريد بالحرف الكلمة.

[47] يقال عن الآخر.

[48] رسالة الاشتقاق **لابن السرّاج** / 20.

فالشطر الأول من تعريفه، يتطابق مع التصريف، من حيث تصريف الأصل في صيغ مختلفة، و ذلك عنده أشبه بالذهب في تشكيله في صور مختلفة، قال:

" و نضرب لذلك مثلا ما يتخذه الناس من الذهب كالخاتم و الحلقة و غير ذلك، فالصور مختلفة و الجنس واحد "[49].

فمن حيث هذا الجانب التصريفي للمادة، بيّن علاقة الاشتقاق بالتصريف فقال:

"و هذا لا يفهمه من لا يحسن التصريف، و لا ينبغي أن يتعرّض له فيخلط الزائد بالأصلي، و يخرج الشيء عن جنسه"[49].

و الشطر الثاني منه، يمتاز به الاشتقاق عن التصريف، من حيث انتساب المشتقات بعضها إلى بعض بالأصالة و الفرعية،[50] و أن بعضها منبهة إلى بعض[51].

و تعريف **ابن السرّاج** يتّسم باكتمال عناصر حدّ الاشتقاق (الصغير)،فقوله :

1-"هذا الحرف مشتقّ من هذا الحرف " يتوافق و عبارة أخذ كلمة من كلمة.

2-وقوله " أن تجد حروف أحدهما التي يقدرها النحويون بالفاء و العين و اللام موجودة بأعيانها في حروف الآخر" يتوافق و عبارة : توافقهما في التركيب.

3-و قوله " أن يشاركه **في معنى** دون معنى، فإن لم يجتمعا البتة فلا اشتقاق "يتوافق و عبارة: وتناسبهما في المعنى.

4- و قوله : و لا يقع فرق بينهما -إذا وقع- إلا باختلاف الحركات أو بالزوائد فيكون البناء غير البناء و الأصول واحدة ".يتوافق و عبارة : بتغير في الصيغة.

5-و قوله : أن يشاركه في معنى **دون معنى** ... و إن لم يختلفا فلا اشتقاق" يتوافق و عبارة: مع إفادة معنوية.

---

[49] رسالة الاشتقاق **لابن السرّاج** / 20.

[50] كشّاف اصطلاحات الفنون **للتهاموي** / 18.

[51] الخصائص / 2 : 133.

كما أنه يعدّ تعريفا للاشتقاق الصغير، و ذلك أنّهم حين يطلقون الاشتقاق يتعيّن الاشتقاق الصغير، لأنه لم يكن يعرف بعد، الاشتقاق الأكبر[52]، الذي يكون مدعاة للتمييز بينهما بالوصفية.

و هذه العناصر هي أساس تحديد هذا النوع من الاشتقاق، لذا نجدها نفسها في تعريفات علماء* اللغة و إن اختلفت عباراتهم في التعبير عنها، إلاّ أنّ منهم من حدّده باعتبار العلم به، و منهم من جدّده باعتبار عمله.

أ -الاشتقاق (الصغير):

إن محدّدي الاشتقاق و إن لم يختلفوا في العناصر المكونة له إلا أنهم مختلفون من حيث طبيعة تحديده، فمنهم من حدّده باعتبار العلم به **كالميداني**، و منهم من حدّده باعتبار عمله **كابن دحية**.

1- تحديده باعتبار العلم به :

قال **الميداني**:

"و الاشتقاق أن تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى و التركيب فترد أحدهما إلى الآخر، نحو ردّك **ضَرَبَ** إلى **الضَرْبِ**، و**المَضْرُوب** و**المَضْرَب** إليه أيْضًا، للمناسبة التي بينهما في اللفظ والمعنى، فيسوغ لك أن تقول : هذا مشتق من ذاك"[53].

2- تحديده باعتبار عمله :

قال **ابن دحية**:

"الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى و مادة أصلية، و هيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، **كضَارب** من **ضَرَبَ** و**حَذِرٌ** مِنْ **حَذِرَ** "[54]

---

[52] و هو اصطلاح **ابن جنّي**، يراجع : الخصائص، 2: 133.

[53] نزهة الطرف في علم الصرف، **للميداني**، 75، 76.

[54] المزهر، 1: 346، و يراجع: في أصول النحو، لـ: **سعيد الأفغاني**، 130.

ووضّح **حسن خان** هذين الاعتبارين في طبيعة التحديد فقال :

"(...) فإن اعتبرناه من حيث أنّه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله،فاحتجنا إلى تحديده بحسب العلم كما قال **الميداني**... هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى و التركيب فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر و أخذه منه، و إن اعتبرناه من حيث أنه يحتاج أخذنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل فنقول : هو أن تأخذ[55]... إلخ "[56]

و إلى هذين الاعتبارين ذهب **عبد الله خان**[57]

و علّق **حسن خان** على تحديده باعتباره العمل، فقال :

"و الحقّ أنّ اعتبار العمل زائد غير محتاج إليه، و إنّما المطلوب العلم باشتقاق الموضوعات إذ الوضع قد حصل و انقضى على أنّ المشتقات مرويّات عن أهل اللسان، و لعلّ ذلك الاعتبار لتوجيه التعريف المنقول عن بعض المحقّقين "[58].

أما **ابن جني** فعرّف اشتقاق الصغير ، بقوله :

" فالصغير ما في أيدي الناس و كتبهم، كأن تأخذ أصلا من أصول فتتقراه فتجمع بين معانيه و إن اختلفت صيغه و مبانيه. و ذلك كتركيب (س.ل.م) فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو : **سَلِمَ، و يَسْلَمُ، و سَالِمٌ، و سَلْمَانُ، وسَلْمَى، و السَّلَامَةُ و السَّلِيمُ** : اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. و على ذلك بقية الباب إذا تأولته[59] و بقية أصول غيره كتركيب (ض.ر.ب) و(ج.ل.س) و (ز.ب.ل)، على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا هو **الإشتقاق الأصغر**"[60].

---

[55] و تمامه: "هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالا على معنى يناسب معناه": العلم الخفاق، 66.

[56] م.ن، 66-67، يراجع: كشاف اصطلاحات الفنون **للتهانوي**، 766.

[57] عن العلم الخفاق، 66، 69، عن كشف الظنون، 1: 101، 102.

[58] العلم الخفّاق، 69.

[59] التأويل اصطلاح الأصوليين، يراجع: كشاف اصطلاحات الفنون، 128، و استعمال **ابن جنيّ** له يدلّ على تأثر علوم اللغة باصطلاحات و مناهج علوم الدين، و منها أصول الفقه و **ابن جنيّ** نفسه ذكر أنّه أول من بنى أصول النحو على منهج أصول الكلام و الفقه، يراجع: الخصائص، 1: 2 من المقدّمة.

[60] الخصائص، 2: 134.

و **ابن جنّي** بذلك يقترب إلى الاقتناع بما قدّمه **الزجّاج** في الاشتقاق (الصغير)، الذي ساق **السيوطي** مَثَلَهُ في المزهر، قال:

" في مثال من الاشتقاق الأكبر[61]: مما ذكره **الزجاج** في كتابه قال: قولهم: **شَجَرْتُ** فلانا بالرمح تأويله جعلته فيه كالغصن في شجرة و قولهم للحلقوم و ما يتّصل به **شَجْرٌ** لأنه مع ما يتّصل به كأغصان الشجر و **تَشَاجَرَ** القوم إنّما تأويله اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة، و كل ما تفرّع من هذا الباب فأصله **الشَّجَرَة**[62]".

إنّ الاشتقاق و إن حُدِّد بهذين الاعتبارين فإنّه التُزم فيهما بعناصره الأساس، فهما و إن اختلفا في طبيعة تحديده فكلاهما يكمّل و يتمّم القيمة اللغوية لهذه الوسيلة اللغوية التطويرية، التي لا انفكاك للغة عنها، فإنّنا محتاجون إلى العلم به للتعرف على موضوعاته لكون النسيج اللغوي عبارة عن مشتقات من مواد اشتقاقية مختلفة، و بعد العلم به محتاجون إلى عمله لمهمّتين :

- **إحداهما** تعليمية، تساعد على تمكين المتعلمين من استعمال موضوعاته استعمالا صحيحا سليما، و لعلّ هذا هو القصد الذي حملهم على تحديده باعتبار عمله.
- **و الأخرى** معرفية، تحصل بالدربة و المران، فبعد أن يمتلك ابن اللغة ناصية هذه الوسيلة اللغوية الولود يعرف كيف يستثمرها في استيعاب المفاهيم المستجدّة في محيطه على اختلاف روافده، (و هذه لم تبلغ بعد غايتها).

على الرغم من ذلك فإن تحديده بقي محصورا في نوع واحد، لكونه انطلق و بقي محدودا في حدود النظرة التصريفية، و هذا له ما يبرّره، لأن طبيعة الاهتمامات اللغوية آنذاك، و حسب متطلبات المرحلة، كانت منصبة في اتجاهين : نحوي و صرفي، لذا لم يشمل التحديد ما يمكن أن يتفرّع من معاني المادة ذاتها من معان تعدّ هي بدورها، وفق متطلبات الاستعمال، أصولا اشتقاقية، كما سيتبين من خلال مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية لعدد من مواد اللغة العربية.

---

[61] سيأتي الحديث عن هذا الوصف في أوصاف الاشتقاق الصغير.

[62] المزهر / 1 : 351.

كما أن تحديده لم يشمل بقية أنواع الاشتقاق، التي استكشفت بعدٌ :(الكبير (التقاليب)، والأكبر (الإبدال الاشتقاقي))، لذا قال **حسن خان**، بعد إيراده لتحديدات الاشتقاق :

" و هذه الحدود- و إن صحّ اعتبارها في بعض أنواع اشتقاق- فإنه لا يصح في بعض الآخر و أولى أن يرسم كل واحد منها برسم يخصه حتى يتميز بعضها من بعض"[63]

إلى جانب ذلك يمكننا تحديده، بحيث يشمل النوعين الآخرين، بالنظر إلى العناصر المشتركة بين أنواعه الثلاثة و المتمثلة في : التناسب اللفظي (الأصوات / الحروف) و المعنوي بين المشتقّ و بين المشتقّ منه، و التميّز المعنوي (الدلالي) للمشتقّ :

ب - **تحديد الاشتقاق اللغوي :**

نقول الاشتقاق بمعناه الشامل، هو : اشتقاق مشتقّ من مشتقّ، للتناسب في المعنى، لقيمة معنوية.

*فقولنا " اشتقاق مشتقّ من مشتقّ": يؤدي إلى أن أحدهما مأخوذ من الآخر، مادةً (الأصوات /الحروف)، و معنى.

*و قولنا " للتناسب في المعنى " : يؤدي إلى أن عملية الاشتقاق تصير عندما يكون هناك تناسب معنوي بين معنى ما سيتم اشتقاق لفظ له من المشتقّ منه، و بين معنى المشتق منه.

*و قولنا " لقيمة معنوية " يؤدي إلى أن المشتقّ إنما اشتقّ ليؤدي قيمة معنوية مُمَيَّزَة.

---

[63] العلم الخفاق، 66.

و خلاصة شرح التحديد :

إن المشتقّ ينسلّ معناه من معنى المشتق منه ليكتسب قيمة معنوية مميِّزة[64] (بفتح الباء و كسرها) و هذا ما تتوفر عليه جميع أنواع الاشتقاق في تأديتها لوظائفها اللغوية.

ففي **الاشتقاق الصغير** يتم اشتقاق مشتق من مشتق، للتناسب في المعنى، بصيغة مميِّزة بناءً و معنى، متناسبة و معنى ما صيغة لأجله، مع تماثلهما في تركيب حروف المادة الاشتقاقية[65].
وفي **الاشتقاق الكبير** يتم اشتقاق مشتقّ من مشتقّ للتناسب في المعنى، بتقليب حروف المادة الاشتقاقية، مع تميّز كل تقليب بمعنى ما اشتقّ له[65].
أما **الاشتقاق الأكبر** فيتم اشتقاق مشتقّ من مشتقّ للتناسب في المعنى، بإبدال بعض أحرف المادة الاشتقاقية، وتماثل في البعض الآخر، مع تميّز المشتقّ عن المشتقّ منه بما تمليه الخصائص الصوتية للحروف المبدلة من معنى صوتي مناسب[65].

بعد إيراد تحديدات المصطلحات السالفة الذكر يمكننا صياغة مفاد عنوان الأطروحة كالتالي :
إنّ الدلالة الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية تتناسل و مفهوم الأشياء المشتقّ لها كلمات (مشتقات) لعلاقة دلالية، حاملة للاشتقاق من المادة الاشتقاقية بطريقة من طرق الاشتقاق الثلاث، بصيغة ملائمة، منسجمة و معنى المشتقّ منه، متآلفة و معنى المشتقّ له.
و ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن المقصود من دلالة المادة الاشتقاقية معناها المؤدي إلى التفرّغ المعنوي، فالعبارة تنطبق على المعنى الأصلي الوحيد –حسب الاصطلاح و المفهوم الشائع لدى علماء اللغة– وعلى ما يمكن أن يكون للمادة الاشتقاقية من أصول اشتقاقية متولّدة عن طريق التناسل الدلالي لدلالة المادة الاشتقاقية على نحو ما نراه في مواد مقاييس اللغة **لابن فارس**، مثل : مادة (ع.رف)، قال **ابن فارس** :

---

[64] مميِّزة عن معنى المشتقّ منه، و بالكسر: مميِّزة للمشتقّ.

[65] سيأتي بيان كل نوع في مكانه من البحث.

" العين و الراء و الفاء **أصلان صحيحان**، يدّل **أحدهما** على تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض، و**الآخر** على السكون و الطمأنينة "[66]

و ننبّه في هذا المقام إلى أن العلمية الاشتقاقية تتطلب من القائمين بها كفاءة لغوية سواءً من حيث الزاد اللغوي المؤهل، أم من حيث الاستيعاب الذهني لمفاهيم المستجدات، أم من حيث حسن الانتفاء و التأليف بين ما هو كائن في الموروث اللغوي و بين ما هو مستجد من المفاهيم، و بالتالي فالعملية الاشتقاقية ليست آلية ثابتة مقتصرة على صوغ صيغ من مادة اشتقاقية وفق المفهوم الصرفي للاشتقاق، و إنما هي آلية حركية منتجة، مستوعبة للمفاهيم بما أوتِيَتْهُ من علاقة التناسل بين دلالة المشتق منه و بين مدلول الشيء؛ أي معناه.

جـ- تحديد الاشتقاق الصغير:

يعدّ هذا النوع أقرب و أسهل من النوعين الآخرين (الكبير، و الأكبر) لما يتميّز به من وضوح معنى المشتقّ منه في المشتقات المأخوذة منه، و لكونه يشكل فرش اللغة العربية، فمفردات نَسِيجِها و إن اختلفت صيغها فهي عبارة عن مشتقات من مواد اشتقاقية مختلفة، لذا حَظِيَ باهتمام اللغويين، و بخاصة الصرفيين، فحدّدوه و تناولوا موضوعاته بالتحديد، و التمثيل و تعدد صيغ كلٍّ منها، كلُّ ذلك حسب ما أملته المرحلة من الاهتمام اللغوي.

و هذا النوع لم يوصف بالصغير إلا بعد أن استكشف[67] النوع الثاني، الذي اختير له نفس المصطلح، لكن بوصف الكبير.[68]

تحديده :

إن هذا الاشتقاق لم يختلف علماء اللغة العربية في تحديده و إن اختلفت عباراتهم في صياغته، غير أن الملاحظ على تحديدهم له أنهم نظروا إليه نظرة تصريفية، إذ قال ابن دحية :

---

[66] المقاييس، **لابن فارس**، 4: 281.

[67] أوّل من استكشفه هو **ابن جنيّ** في مؤلّفه الخصائص، 2: 133.

[68] **ابن جنيّ** هو من اصطلح له هذا المصطلح، و استعمل له أيضا وصف الأكبر، يراجع: م.ن، 2: 133، 134.

"الاشتقاق اخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنًى و مادة أصلية، و هيئة تركيب لها، ليُدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة... "[69]

يتّضح من التحديد أن العالم ابتدأ تعريفه للاشتقاق بقوله:

" أخذ صيغة من أخرى "

و الصيغة اصطلاح صرفي، يقصد بها الشكل أو القالب، الذي تصاغ فيه المادة الاشتقاقية، و في ذلك بيان أنّ المنطلق صرفي في تحديد الاشتقاق.

ثمّ أردف ذلك بقوله :

" مع اتّفاقهما معنى و مادة أصلية، و هيئة تركيب لها "

اشتراكهما في المادة الاشتقاقية في إطار الاشتقاق الصغير التي كان ينبغي أن ينطلق منها التحديد.

ثمّ أورد ما تتميّز به الصيغة الثانية عن الصيغة الأولى، فقال :

" ليُدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلف حروفا أو هيئة "

مشيرا ما للصيغة من قيمة تمييزية بين ما تستعمل له المادة الاشتقاقية، لتوفره على معناه. ثمّ بيّن كيفية معرفته، باستناده إلى وسيلة صرفية، فقال :

" و طريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اضطراد أو حروفا غالبًا "[69].

و مثّل لذلك ب (ض.ر.ب)، فقال :

" كضَرْبٍ فإنّه دال على مطلق الضرب فقط، أمّا ضَارِبٌ، و مَضْرُوبٌ، و يَضْرِبُ، و اضْرِبْ، فكلّها أكثر دلالة، و أكثر حروفا، و ضَرَبَ الماضي مساوٍ و حروفا و أكثر دلالة و كلّها مشتركة في (ض.ر.ب) و في هيئة تركيبها "[70].

يتّضح من طريقة إيراده للمثال أنّه مِمَّنْ سايروا مَنْ[71] جعل أصل[72] الاشتقاق ينحصر في صيغة تصريفية ألا و هي **المصدر**، لأنه قال :

"كضَرْبٍ فإنّهُ دَالّ على مطلق الضَرْب فقط".

---

[69] المزهر، 1: 346.

[70] م.ن، 1: 346، 347.

[71] و هم علماء مدرسة البصرة، يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1: 235.

[72] سيأتي بيان و مناقشة ذلك في موضعه من البحث، بالقدر الذي يتطلّبه البحث.

و المصدر اصطلاح صرفي لمجموعة من كلمات اللغة الدالة على الحدث فقط، و ما حملهم إلى ذلك هو انطلاقهم في معالجة ما يتعلق بالاشتقاق من منطلق صرفي.

و حين نأتي إلى تحديد (لقد سبق ذكر النص[73]) "**ابن السرّاج**" لهذا النوع فنلاحظ أنه انطلق من خصوصية الاشتقاق ألا و هي المادة الاشـــتقاقية إلا أنّه لم يتجاوز البعد التصريفي للمادة،

فقد رأى الاشتقاق مقيّد بشرطين أساسيين :

1- التوافق اللفظي بين المشتقّ و المشتقّ منه.

2- التناسب المعنوي بينهما.

و هما ما ابتدأ بهما الشرطين في تحديده، و هما العنصران اللذان يكوّنـــان المادة الاشتقاقية.

و كون النظرة التصريفية هي المحدِّدة لتحديده الاشتقاق ما ذكـــره فـــي ارتباط المشتقّ بالمشتقّ منه لفظا و معناً، و تميّزه عنه بالصيغة و دلالتها، إذ قال :

> " ولا يقع فرق بينهما-إذا وقـــع - إلا بـــاختلاف الحركـــات أو بالزوائد، فيكون البناء غير البناء و الأصـــول واحـــدة... و أن يشاركة في معنى دون معنى، فإن لم يجتمعا البتَّة فلا اشـــتقاق، لأن كلّ واحد غريب من الآخر".

وفقا لذلك، إذا أفضت الدلالة الاشتقاقية للمشتقّ منه أو للمشتقّ[74]، لعلاقات لغوية و غير لغوية (مفاهيم حضارية مستجدة)، إلى معنى تناسلت معه عن طريقها في ذهن المستعمل فاكتسبت المادة الاشتقاقية معنى آخر، فلا يمكن عدّ ما اكتسبته من معنى من اشتقاقها.

---

[73] يراجع الصفحة من البحث.

[74] لأنه ما كان مشتقّا سيصير مشتقا منه في العملية التسلسلية لاكتساب المفردة معانٍ وفق مبدأ تناسل الدلالة الاشتقاقية.

أمّا **ابن جني** فإنه عند تحديده للاشتقاق الصغير لم يجعله منحصرًا في حدود المفهوم التصريفي للمادة الاشتقاقية كغيره، بل إننا نلاحظ أنه جعله منفتحا، متسعا لاستيعاب ما يمكن أن تكتسبه المادة الاشتقاقية من معنى عن طريق التناسل الدلالي وفق متطلبات مستعمليها، حيث قال :

" **فالصغير** ما في أيدي الناس و كتبهم، كأن تأخذ أصلا[75] من الأصول فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه، و إن اختلفت صيغه و مبانيه. و ذلك كترتيب (س. ل. م) فإنّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه، نحو: **سَلِمَ** و **يَسْلَمُ** و **سَالِمٌ** و **سَلْمَانُ** و **سَلْمَى** و **السَلَامَةُ** و **السَلِيمُ**: اللديغ، أطلق عليه تفاؤات بالسلامة. و على ذلك بقية الباب إذا تأوّلته و بقية الأصول غيره، كترتيب (**ض. ر. ب**) و (**ح. ل. س**) و (**ز.ب. ل**)، على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو **الاشتقاق الأصغر** "[76].

يتّضح من عبارات تحديده أنه رأى أن المادة الاشتقاقية (أصلا من الأصول) و إن تعدّدت معاينها فهي متفرّعة منها، و التعرّف على أنّها متفرّعة منها يكون بقراءة استعمالاتها قراءة متفحصّة ممكّنة من الوصول إلى معناها، الذي تفرّعت منه، إذ قال :

" فنتقرّاه فنجمع بين معانيه، و إن اختلفت صيغه و مبانيه "

و تتّضح تلك الرؤية أكثر من خلال المثال، الذي أورده، فالجمع بين معاني مادة (س.ل.م) الاشتقاقية لا يقتصر على من يمكن استخلاصه من معنى متّضح من خلال ما صيغت فيه في صيغ، و هو معنى **السلامة** وإنما يشمل أيضا ما استعملت له المادة الاشتقاقية من معنى غير ذلك المعنى المستخلص لها، إذ قال :

" و **السَّيلم** : اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة ".

متّخذ في تفسير ذلك وسيلة التأويل، إذ صرّح قائلا :

" و على ذلك بقية الباب إذا تأوّلته "

و ذكر أن الطريقة نفسها تتّبع مع بقية المواد الاشتقاقية للغة.

---

[75] أي مادة الكلمة المتمثلة في الحروف الأصول.

[76] الخصائص / 2: 134.

و **ابن جنّي** في اتّخاذه التأويل و سيلة للتفسير اقتفى أسلوب **الزجّاج** في تفسير المعاني المتفرّعة عن دلالة المادة الاشتقاقية، يتّضح ذلك من مثال **الزجّاج** في الاشتقاق الذي أورده **السيوطي** في المزهر، حيث قال :

" في مثال من الاشتقاق الأكبر[77]: مما ذكره الزجاج في كتابه قال: قولهم: **شَجَرْتُ** فلانا بالرمح تأويله جعلته فيه كالغصن في شجرة و قولهم للحلقوم و ما يتّصل به **شَجْرٌ** لأنه مع ما يتّصل به كأغصان الشجر و **تَشَاجَرَ** القوم إنّما تأويله اختلفوا كاختلاف أغصان الشجرة، و كل ما تفرّع من هذا الباب فأصله **الشَّجَرَة**"[78].

من خلال المثال يتّضح أن **الزجّاج** تنبّه إلى ما يمكن أن يتفرّع من معاني عن دلالة المادة الاشتقاقية، فصورة رشوق الرمح في المطعون، و كذا الحلقوم و ما يتصل به، و مثلها اختلاف القوم، هي صور ذات معاني تتوفّر عليها دلالة مادة (ش.ج.ر)، بعد إطلاقها على هذا الشيء من الجماد.

فهل كان يمكن أن تأتي هذه التفريعات المعنوية دون أن تستعمل هذه المادة للدلالة على هذا الجماد الذي هو الشجرة ؟

و هذا القياس الاشتقاقي في تفرّع معاني دلالة المادة الاشتقاقية أدركه **ابن فارس** أيضا، فقد تناول معظم مواد اللغة، في معجمه **مقاييس اللغة**، على أساس هذا القياس، إذ أرجع معاني ألفاظ المادة الاشتقاقية إلى ما تفرّعت منه، و هو دلالة المادة الاشتقاقية نفسها.

يتّضح هذا المنحى من التناول لاستعمالات مواد معجم المقاييس، من خلال أمثلة كثيرة، منها مادة (بح)، قال **ابن فارس** :

" **الباء و التاء** أصلان أحدهما أن يصفُوَ صوتُ ذي الصُّوت، و الآخر شقة الشيء و انفساحُه، **فالأول**: البَحَحُ...و الأصل **الآخر**: البُحْبُوحة وَسَط الدار "[79]

---

[77] سيأتي الحديث عن هذا الوصف في أوصاف الاشتقاق الصغير.

[78] المزهر / 1 : 351.

[79] المقاييس، 1: 174، 175.

و مادة (بَغَى)، قال :

"**البـــاء و العيـــن و اليـــاء** أصـــلان : **أحدهما** طَلَبُ الشـــيء، و **الثاني**:جنس من الفساد، فمن الأوّل : بَغَيْتُ الشيء أبغية : إذا طلبته، ...و **الأصل الثاني** : قولهم بَغَى الجرح : إذا تَرَامَى إلـــى الفساد، ثم يشتق من هذا ما بعده "[80]

هذا مما حمل **عبد السلام هارون** إلى القول :

" و مما ينبغي أن ينضاف إلى كتب الاشتقاق، و إن كان لا يحمل هذا الاسم كتاب : مقاييس اللغة **لابن فارس** ... فنحن لم نر قبله و لا بعده في اللغة العربية و في اللغات الأخرى تأليفا معجميـــا يتناول معظم مواد تلك اللغة في ضوء الاشتقاق "[81]

إنّ **الزجّاجـــي** في أمثلتـــه و **ابن فارس** في مقاييسه **(معجم المقـــاييس)** و **ابن جنّي** في تعريفه للاشتقاق الصغير تلمّس كلٌّ واحد بطريقته التفـــرّع المعنوي لمعنى المشتقّ منه، و هذا يحملنا إلى القول : إنّهم جميعا قد اتّفقوا على أن المادة اللغوية (المادة الاشتقاقية) يتفرّع معناها إلى معان بواســـطة الاشتقاق الصغير، لا على أساس سريان معنى المادة الاشتقاقية بتمامه في تصاريفها الممكنة و حسبُ، و إنما أيضا على أساس تفرّع معنى آخر مـــن معنى المادة الاشتقاقية، الذي يسري هو أيْضا بتمامه في التصاريف الممكنة للمادة الاشتقاقية نفسها.

و هؤلاء الأجلاّء و إن أدركوا هذا الإمداد الدلالي للمـــادة الاشـــتقاقية و تصوّروا تشقيقها المعنوي إلاّ أنّهم لم يُسمّوا الوسيلة، التي تـــمّ بهـــا هـــذا التفرّع المعنوي للمادة الاشتقاقية و هي الوسيلة، التي يمتزج بهـــا معنـــى المادة الاشتقاقية بمفهوم ما يشتق له مشتقا في رَحِم ذهن المستعمل، لعلاقة حملت إلى الاشتقاق منها، و هو ما أطلقنا عليه اصطلاح : تناسل الدلالـــة الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية أو اللغوية .

---

[80] المقاييس، 1: 271، 272.

[81] مقدّمة كتاب الاشتقاق، **لابن دريد**، 29، 30.

كما أن هؤلاء العلماء الأجلاّء و إن تصورّوا هذا التفرّع المعنوي لدلالة المادة الاشتقاقية إلاّ أنهم لم يتناولوا المسألة بصورة مفصّلة، و هذا ليس قصورًا منهم و إنما لطبيعة تطوّر الدرس اللغوي المرتبط بمقتضيات متطلبات المرحلة التي وجدوا فيها، و يكفيهم شرفا و فخرا و سبقا أنّهم أسهموا برؤيتهم هذه في توجيه بحث الدرس الاشتقاقي هذه الوجهة المتوافقة و طبيعة اللغة في تفرّع معاني دلالة موادها الاشتقاقية أو اللغوية .

فوفق هذه الرؤية يمكننا جعل مفاد الاشتقاق الصغير ضربين:

*<u>أحدهما</u>:

الاشتقاق الصيغي، أين يسري معنى المشتقّ منه بتمامه في التصاريف الممكنة للمادة الاشتقاقية، إنما وصفناه بالصيغي لتحكم الصيغة في تمييز معنى المشتقّ.

<u>مثل</u>: مادة (ع.ر.ف) و دلالتها الاشتقاقية: إدراك الشيء بحاسة من الحواس، صيغ منها :

-**عَرَف** الشيء أدركه بحاسّة من حواسّه، و **معرفة**، عِرْفَانًا، عِرِفَّانَا، **العُرف**، **عَارف**، **عريف**، **عَرُوف**، **عَرُوفة**، **معروف**، **عرِّفة** الأمر :أعلمه إياه، و **اعْتَرَفَ** إليه : أخبره باسمه و شأنه، و**تَعَرَّفَ** إليه : جعله يعرفه، و**تَعَارَفُوا** : عرف بعضهم بعض، و **استعرف** إليه : عرّفه من هو .

*<u>و الآخر</u>:

الاشتقاق المعنوي، أين يتفّرع معنى آخر عن معنى المادة الاشتقاقية، أدى إلى استعماله مَدْعَى الحاجة إلى التعبير عنه به، لعلاقة حملت إلى استعماله بالمادة نفسها بصيغة ملائمة.

<u>مثل</u>: مادو (ع.ر.ف) و دلالتها الاشتقاقية الأصلية (الأساس): يروز الشيء في ارتفاع ظاهر، استعملوا منها :

-**عُرْفُ** الجبل و نحوه لأعلاه، و **العُرْف** للمكان المرتفع.

-و منه : **العَرْف** : الرائحة، إذ تمّ اشتقاقه ممّا هو مشاهد-كالجبل، و المكان المرتفع- لما يدرك بحاسة الشمّ لكونهما يتضارعان في بلوغ الشيء إمّا ارتفاعا و إمّا إدراكًا.

-و منه : **المعرفة** : لما أدركه الإنسان من مفاهيم الأشياء، إذ تمّ اشتقاقها ممّا هو مشاهد، لكونهما يتضارعان في بلوغ الشيء إمّا ظهورا و إمّا وضوحًا[82].

و هذا المفاد للاشتقاق الصغير يحملنا إلى إيراد تعدّد صيغ وصفه.

د - أوصاف الاشتقاق الصغير:

فقد اتّصف هذا النوع بالصغير، و الأصغر، و العام، و الأكبر و قد أطلق كلّ وصف بحسب ما أريد له.

1- الصغير :

و هو الوصف[83] المستعمل بكثرة لهذا النوع من الاشتقاق بمفهومه الصرفي، أين يسري معنى المشتق منه بتمامه في المشتقات المعروفة في الصرف، المندرجة ضمن ما أطلقنا عليه وصف الاشتقاق الصيغي، غير أن **ابن جنّي** أردفه بوصف **الأصغر**، لكنّه استعمل الوصفين بالمفهوم الذي أورده في تحديده للاشتقاق الصغير[84]، أما **حامد عبد القادر** فيقصره على اشتقاق الأفعال فقط، حيث قال :

"الاشتقاق الصغير (قَطَعَ - قطّع) و ينحصر في اشتقاق الأفعال"[85]

2- الأصغر :

لا يختلف هذا الوصف[86] عن سابقه في أنّه أطلق على هذا النوع بمفهومه الصرفي، باستثناء المفهوم، الذي استعمل له "**ابن جني** " هذا الوصف[87]، أمّا **حامد عبد القادر** فيحصره فيما زيدت إليه السوابق، حيث قال :

"الاشتقاق الأصغر، الذي ينحصر في زيادة السوابق على الحروف الأصول (قطع - مقطع)"[85]

---

[82] تفاصيل هذه الأمثلة واردة تحت عنوان: معالجة مادة (ع.ر.ف)، ص من البحث.

[83] يراجع: فقه اللغة و خصائص العربية، **لمحمد المبارك**، 86، و كتاب التعريفات، **للشريف الجرجاني**، 28، و العلم الخفاق، 70، و الاشتقاق، **لعبد الله أمين**، 1.

[84] الخصائص، 2: 134، و يراجع استعماله وصف الأصغر في صفحتي: 138، 139 من ج.ن.

[85] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 298.

[86] يراجع: المزهر، 1: 347، و العلم الخفّاق، 71، 79، 124، 134، و دراسات في فقه اللغة، **د/صبحي الصالح**، 173، 174، 176.

[87] يراجع الخصائص، 2: 134.

3- **العام :**

و هو وصف[88] استعمله **عليّ عبد الواحد وافي** لهذا النوع، قاصدًا به عموم معنى المشتقّ منه بتمامه في جميع ما يتصرّف من المادة الاشتقاقية دون أن يكون مقصورًا على المشتقات المحصورة بالمفهوم الصرفي في " أفعال الماضي و المضارع، و الأمر و اسم الفاعل، و المفعول، و اسم الزمان، و اسم المكان، واسم الآلة..."[88]

فعلي عبد الواحد وافي بإطلاقه هذا الوصف يتميّز بجعله الاشتقاق الصغير يشمل كل الصيغ التصريفية الممكنة التي يسري فيها معنى المشتقّ منه بتمامه، الأمر الذي حمله إلى القول :

> " لم يعن أحد بوضع اسم لجميع نواحي هذه الرابطة، و الأفضل عندي أن يطلق عليها اسم الاشتقاق العام كما سمّيته في عنوان هذه الفقرة "[89].

فما قصده هذا العالم من وصفه الاشتقاق بالعام يتطابق و ما قصدناه من إطلاقنا وصف **الاشتقاق الصيغي** الذي جعلناه أحد ضربي الاشتقاق الصغير بعد تفريعنا له إلى ضربين[90].

و لكن **علي عبد الواحد وافي** و إن كان تميّز عن غيره بما قصده من إطلاقه هذا الوصف إلاّ أنّه لم يخرج بمفهومه له عن حدود البعد التصريفي للمادة الاشتقاقية.

كما أنه من حيث استعماله للوصف لم يسلم من التعليق عليه، فقد علّق **صبحي الصالح** على ذلك، فقال :

> " و لسنا نرى في التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدل بها التسمية القديمة، فإنّ وصف هذا الضرب من الاشتقاق بالأصغر كاف في رأينا لتمييزه من الاشتقاقين الكبير و الأكبر "[91].

---

[88] يراجع: فقه اللغة، **د/علي عبد الواحد وافي**، 172.

[89] هامش، م.ن، ص.ن.

[90] يراجع: من البحث.

[91] دراسات في فقه اللغة، **د/صبحي الصالح**، 176.

ويبدو أن **صبحي الصالح** لم يدرك مقصد **عليّ عبد الواحد وافي** من إطلاقه الوصف، المحتوي لكلّ ما سرى فيه معنى المشتقّ منه بتمامه، حيث إن وصف **الأصغر** بمفهوم علماء الصرف-المعروف بتلك المشتقات المتناولة في مؤلّفاتهم – محصور في تلك الموضوعات المتعارف عليها في علم الصرف.

أمّا نحن فلن نختلف معه في مفهومه للوصف، فهو يتطابق و ما أطلقنا عليه **الاشتقاق الصيغي** و لكن نختلف معه في عدّه هذا الوصف مناسبا للاشتقاق الصغير، لأن هذا الأخير لا يشكّل منه وصف **علي عبد الواحد وافي** إلا ضربا من ضربي الاشتقاق الصغير، الذي أوردناه سلفًا.
و نتفقّ مع **صبحي الصالح** في فكرة أن ما وصف به السابقون هذا النوع كاف لتمييزه عن النوعين الآخرين (الكبير- و الأكبر)، لذلك فقد انتقينا من الأوصاف المطلقة عليه وصف " الصغير" لكونه يشكّل خمس أو سدس الاشتقاق الكبير، و لكن بالمفهوم الذي أوردناه في البحث.

4- <u>الأكبر</u> :
إن هذا الوصف أطلقه **السيوطي** في مزهره على الاشتقاق الصغير، بمفهوم تفرّع معنى آخر من معنى المادة الاشتقاقية إلى جانب سريان معناه بتمامه في المشتقات المتعارف عليها في الصرف، يتّضح هذا من مفهومه للاشتقاق الصغير، الذي أطلق عليه وصف الأصغر[92]، و من مثال **الزجّاج** الذي ساقه في المزهر، حيث قال :

> " في مثال من الاشتقاق **الأكبر** مما ذكره **الزجّاج** في كتابه، قال: شجرت فلانًا بالرمح، تأويله جعلته فيه كالغصن في الشجرة، و قولهم للحلقوم و ما يتّصل به شَجْرُ، لأنّه مع يتّصل به كأغصان الشجرة..."[93].

---

[92] يراجع: المزهر، 1: 348.

[93] م.ن، ج.ن: 351.

و **السيوطي** إنّما وصفه **بالأكبر** لشموله كل ما تفرّع من معاني من معنى المادة الاشتقاقية، مادامت حروفها مصاغ منها ألفاظ لما اشتقّت له، بدليل قول **الزجّاج:**

" و كلّ ما تفرّع من هذا الباب فأصله الشجرة "[94]

و إطلاقه هذا الوصف على هذا النوع من الاشتقاق لم يكن بمنأى عن التعليق، فقد علّق **عبد السلام هارون** على ذلك، فقال :

" فقد أخطأ **السيوطي** بهذا المثال قاعدة **ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر**، ...، و التي يقول **ابن جنّي** : إنه الذي ابتدع لها هذه التسمية، إذ يقول : "و إنما هذا التقليب لنا نحن[95]".[96]

و لكن **السيوطي** لم يخطئ بالمثال الذي أورده **للزجاج** قاعدةَ **ابن جنّي** في الاشتقاق الأكبر، لأنه يعلم أنّ هذا النوع من ابتداع **ابن جنّي**. بدليل نقله في المزهر[97] قول **ابن جنّي** في الاشتقاق الأكبر[98](التقاليب)، و نقده[97] له.

و إطلاق **السيوطي** وصف **الأكبر** على ما ساق أمثلته **الزجاج** يشير إلى أنه مدرك للفرق بين الاشتقاق المطّرد، الذي وصفه بالأصغر، و بين الاشتقاق الذي نظر إليه **الزجاج** نظرة شمولية ، من حيث كون كلّ الكلمات، المشتركة في حروف المادة الاشتقاقية، مصاغة منها، و متفرعة من معناها، و هو ما عبّر عنه **الزجاج** بقوله:

" و كلّ ما تفرّع من هذا الباب فأصله الشجرة "[94].

و لكن على الرغم من مقصد إطلاقه وصف **الأكبر** إلا أنّه، من حيث صياغة المشتقات ممّا تفرع من معاني معنى المادة الاشتقاقية، بقي في حدود المشتقات المتعارف عليها في الصرف بحيث لا يشمل كل ما يمكن صياغته من المادة الاشتقاقية على نحو ما قصده **عبد الواحد وافي** من إطلاقه وصف **العام.**

---

[94] المزهر، 1: 351.

[95] يراجع: الخصائص، 2: 133.

[96] الاشتقاق، **لابن دريد**، 27 من المقدمة.

[97] يراجع: المزهر، 1: 347.

[98] يراجع: م.ن، ج.ن، ص.ن، و الخصائص، 2: 134.

أما **حامد عبد القادر** فيقصد من استعماله وصف **الأكبر** اشتقاق الأفعال من المصادر، حيث قال :

"و الاشتقاق **الأكبر** (قَطَعٌ – قَطَعَ) و هو ينحصر في اشتقاق الأفعال من الأسماء، و يحبِّذه البصريون"[99]

الخلاصة:

نخلص من تعدّد الأوصاف و مقصد مستعمليها إلى أنّنا انتقينا من الأوصاف **وصف الصغير**، وقصدنا منه بعدين (ضربين):

أحدهما :

يتطابق و ما أطلق عليه **عبد الواحد وافي** و صف **العام**، أين يكون معنى المشتق منه ساريا بتمامه في الألفاظ المشتقة من المادة الاشتقاقية، و هو ما أطلقنا عليه **الاشتقاق الصيغي**، لتحكم الصيغة في تفريعه باتجاه أفقي.

و الآخر :

يتوافق و ما قصده **السيوطي** من وصف **الأكبر**، أين يتفرع معنى أو معان أخر من معنى المادة الاشتقاقية، و هو ما أطلقنا عليه **الاشتقاق المعنوي**، الذي تتحكم في تفريعه باتّجاه عمودي علاقة التناسل الدلالي للدلالة الاشتقاقية للمادة.

و اختيارنا لهذا الوصف دون غيره من الأوصاف يعود إلى :

1- أنه يتوافق من حيث الصيغة و اصطلاح **الكبير**[100]، الذي يكاد الباحثون يتّفقون على استعماله لهذا النوع دون وصف الأكبر .

2- أنّه يشكّل خمس أو سدس الاشتقاق الكبير، المُقْتَصَر في تحديده على تقليب الأصل الثلاثي.

3- أنّه وصف كثر استعماله لهذا النوع، سواءً قديما أم حديثا، و لعلّ كثرة تداوله تعود إلى سهولة نطق صيغته.

4- أن كثرة تداوله بهذه الصيغة جعلته كاف لتمييزه عن النوعين الآخرين الكبير، و الأكبر[101].

---

[99] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 298.

[100] المقصود به تقليب المادة الاشتقاقية.

[101] و هو الإبدال الاشتقاقي.

الباب الأول

مصدر الاشتقاق

الفصل الأول

مصدر الاشتقاق التاريخي

الفصل الثاني

مصدر تفريع المادة الاشتقاقية

الباب الأوّل:

مصدر الاشتقاق:

إنّ البحث في أصل الاشتقاق، يتطلّب تناوله باعتبارين: الأوّل تاريخي يتعلق، ببناء (تكوّن) اللفظ العربي، و الثاني وضعي، و هو مصدر تفريع المادة الاشتقاقية، الذي يمثّل القاسم المشترك لمجموعة من الكلمات.

الفصل الأوّل:

الاشتقاق التاريخي:

و هذا المصدر يضرب بجذوره إلى أصل نشأة الكلام الإنساني[1] الذي تكون فيه علاقة الدال بالمدلول ذاتية[2]، ناتجة عن المحاكاة الصوتية، و هو الأصل الذي لم يحاول **ابن دريد** الوصول إلى التصريح به، و إنّما اكتفى بالإيماء إليه في عبارة دالة على مجهول، قال:

" و لم تتعدّ ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النامي من نبات الأرض : نجمها و شجرها و أعشابها و لا إلى الجماد من صخرها و مدرها و حزنها و سهلها، لأنّا إن رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تشتّق منها. و هذا ما لا نهاية له. "[3]

---

[1] اختلف في أصل النشأة بين التوقيف و الاصطلاح، ذهب **ابن فارس** إلى أنّها توقيف، يراجع: **الصاحبي** في فقه اللغة / 6، و ذكر **السيوطي** : معظم من ذهب هذا المذهب، يراجع : المزهر / 1: 23-30، و **آمالي المرتضى** / 2 : 68 – 76. و ذهب جمهور المعتزلة إلى أنّها تواضع، يراجع : الخصائص / 1 : 40،41، و المزهر / 1 : 20 – 23، و من الغربيين **روسر**، يراجع

Jespersen : Language ; p.p : 26 – 27.

و **فندريس**، يراجع اللغة ل**فندريس** / 35، و **ماريوباى**، يراجع : أسس في علم اللغة / 40،41، و **سابير**، يراجع علم اللغة لـ: **د/محمود السعران** / 90.

[2] يراجع : دور اللسان في بناء الإنسان عند **زكي الأرسوزي** لـ : **د/خليل أحمد** / 110، و المؤلّفات الكاملة لـ : **زكي الأرسوزي** / 75، 105 و 311، 315.

و يصطلح عليها لسنيًا بالدلالة الذاتية و الرمزية الصوتية و هي : " تكوين كلمة يكون صوتها محاكاة للشيء الذي تدلّ عليه "، نظرية المنهج الشكلي : نصوص الشكلانيين الروس / 229.

[3] الاشتقاق **لابن دريد** / 3 من المقدمة المؤلف.

نستخلص من النص أن الكلمات تمتدّ إلى أصل قديم لا يعلم مداه، و هو الأصل الذي أخذت منه، مستمرة بالاشتقاق في تعقبّها المراحل التطّورية.
تلك المحاكاة هي المذهب الذي أبدى **ابن جنّي** رضاه عنه، بعبارة صريحة، فقال في باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح[4]؟ :

" و ذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنّما هو من الأصوات[5] المسموعات كدويّ الريح، و حنين الرعد، و خرير الماء، و شحيح الحمار و نعيق الغراب، و صهيل الفرس، و نزيب[6] الظبي، و نحو ذلك، ثمّ ولّدت اللغات عن ذلك فيما بعد و هذا عندي وجه صالح و مذهب متقبل "[7]

و هذا الذي قاله **ابن جنّي** سبق به إلى ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة باسم " الألفاظ ذات الجرس المعبّر "[8] و فكرة **ابن جنّي** هذه، لقت صدى لدى بعض العلماء[9] الخالفين، و منهم **زكي الأرسوزي**، قال عن نشأة اللسان العربي:

" إنّ اللسان العربي اشتقاقي البنيان ترجع كافة كلماته إلى صورة صوتية – مرئية، مقتبسة مباشرة عن الطبيعة: عن الطبيعة الخارجية[10] تقليدا للأصوات الحاصلة فيها مثال ذلك: ترّ، فقّ، خرّ، خشّ، زمّ... أو عن الطبيعة الإنسانية بينا لمشاعرها[11] مثال ذلك: أنّ، أهّ "[12].

---

[4] الخصائص / 1 : 40.

[5] عرّفها **الشريف الجرجاني** بأنها: " كلّ صوت حكى به صوت نحو: غاق، حكاية صوت الغراب ..." كتاب التعريفات / 28 و فسّرها **ابن الحاجب** بأنّها: " كلّ صوت حكى به صوت أو صوّت به للبهائم " شرح الكافية /2: 79.

[6] الترّيب: صوت تيس الظباء عند السفاد.

[7] الخصائص/1: 46، 47، و يراجع: سر الصناعة/1: 39 من المقدمة و المزهر/1: 14، 15.

[8] اللسان و الإنسان لـ : **د/ حسن ظاظا** / 31.

[9] و منهم **العلايلي** في كتابه المقدّمة اللغوية، تمذيب **د/ أسعد أحمد عليّ** / 44 – 51، و **عبد الله أمين** في مؤلفّه : الاشتقاق / 125.

[10] و تعرف بنظرية الـ : Bow-waw، يراجع: نحو عربية ميسرة لـ : **أنيس فريحة** / 42.

[11] و تعرف بنظرية الـ : pooh–pooh ، يراجع م.ن / 43.

[12] – المؤلفات الكاملة **لزكي الأرسوزي**، المجلد الأوّل / 71، و يراجع : دور اللسان في بناء الإنسان عند **زكي الأرسوزي** لـ : **د/ خليل أحمد** / 102.

و عملية إرجاع ألفاظ اللغة إلى صورتها الصوتية البدائية، " أوجد لها **عبد الحق فاضل**... فرعا جديدا في علم اللسان سمّاه الترسيس "[13]، فهو يرى:

" أنّ اللغة العربية ما زالت تحتفظ بالألفاظ البدائية – الرسّيّة الأولى، إلى جانب الألفاظ الراقية الحضارية المترفعة منها فهي لذلك تمكّننا من إقامة علم (نشأة اللغة) على أركان وطيدة بالطريقة الترسيسية و هي وحدها تمدّنا بمادة علم الترسيس[14]، بينما جميع بَنَاتها الساميات و الحاميات و الآريات و غيرها من لغات بني آدم، لا تكفي إلا للتأثيل"[15].

و **ابن جنّي** إنّما اقترب إلى اعتقاد هذا المذهب، لوُجْدِه أسماء لأشياء، سميّت بأسماء أصواتها، فكانت هذه الأسماء عبارات عن تلك الأشياء، و ذكر **ابن جنّي** بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر، في " باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني " و لو لم يتنبّه على ذلك إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها، ك**الخازباز**[16]: لصوته، و **البطّ**: لصوته، ...، و **الواق**[16] للصُرَد[16]: لصوته، و **غاق**[17] للغراب لصوته، و قوله[18]: (تداعين باسم الشيب[1]): لصوت مشافرها، ... و قوله: كالبحر يدعو **هيقما هيقما**[16] و ذلك لصوته، و نحو قولهم:

---

[13] نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة لـ **د/ جعفر دك الباب** / 74.

[14] فرق الأستاذ **فاضل** بين الترسيس و التأثيل، فقال: " فالترسيس هو إعادة اللفظة إلى جدّها الأولى في صورتها التي نطق بها الإنسان الأوّل البدائي، تقليدا لأحد الأصوات المسموعة مثل محاكاة أصوات الطبيعة أو الحيوانات، مع تعقب المراحل التطوّرية، التي قطعتها تلك اللفظة حتى وصلت إلى الصورة التي نعرفها في إحدى اللغات، أما التأثيل، أي أصول الكلمات، فهو رد الكلمة إلى أمها مباشرة أو جدّها المباشرة أو القريبة "، نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة لـ : **د/ جعفر دك الباب** / 74.

[15] عن م.ن: 75، عن مغامارات لغوية: ملكة اللغات لـ: أ / **فاضل** / 366.

[16] الخازباز: الذباب / الواق : بكسر القاف، حكاية لصوته و يقال فيه الواقي / الصرد : طائر فوق العصفور، و هو الواقي و الواق / الشيب بالكسر حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، يراجع شرح الكافية 2 : 92 / هيقما : حكاية صوت اضطراب البحر.

[17] يراجع : أصول النحو **لابن السرّاج** / 2 : 139.

[18] و هو (ذو الرمّة)، و البيت من شواهد : شرح الكافية / 2 : 81.

" حاحيت، و عاعيت، و هاهيت، إذا قلت حاء، و عاء2، و هاء، و قولهم بسملت و هيللت و حوقلت، كل ذلك و أشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات و الأمر أوسع "[19].

و اكتفى بالقول " و الأمر أوسع " لأنّه ليس في مقام التخطيط لبناء معجم على أساس هذه النظرية، و إنّما في مقام الإشارة إلى بداية التنظير اللغوي، و محاولة تأسيس أصوله، للانتقال بالدرس اللغوي من مستوى الأصول الجزئية، المنحصرة في جوانب التطبيق و التمثيل، إلى مستوى الأصول التنظرية، هذا لأنّ **ابن جنّي** عاش في مرحلة تاريخية مميّزة – و هي القرن الرابع الهجري – تعدّ مرحلة انفجار بداية التنظير اللغوي، الذي ترجمه لنا **ابن جنّي** بفكره الثاقب في كتابه الخصائص و حاول **ابن جنّي** أن يفسّر الكيفية التي تتم بها المحاكاة أثناء ردّه على من أنكر وقوع المواضعة منه تعالى، فقال:

" (...) ما تنكر أن تصّح المواضعة منه تعالى؟ و إن لم يكن ذا جارحة، بأن يحدث في جسم من أجسام خشبة أو غيرها، إقبالا على شخص من الأشخاص، و تحريكا لها نحوه، و يسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضع اسما له، و يعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ... و تقوم الخشبة في هذا الايماء و هذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة... و هو عندي على ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلة لسانا إلى لسان فعرف ذلك "[20].

فالنصان يعدّان بمثابة أمثلة تطبيقية لتخطيطه الهيكلي، لكيفية التواضع، المتمثل في نصه:

---

[19] الخصائص / 2 : 165، 1 : 65.

[20] الخصائص / 1 : 46، يراجع: المزهر / 1 : 14.

" فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم، فأومؤوا إليه، و قالوا: إنسان – إنسان – إنسان، فأيّ وقت سمع هذا اللفظ علما أنّ المراد به هذا الضرب من المخلوق، و إن أرادوا سمة عنيه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا: يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك. فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيّها "[21].

فهو يمثل بتكرار لفظ (إنسان) ثلاث مرّات، الوسيلة التي تمّ بواسطتها الانتباه إلى أخذ الصوت و الاعتياد على نطقه لمحاكاته له ، و الرمز به إلى الأشياء التي احتاج إلى الإبانة عنها.

كما أنّه فسّر بواسطة المادة الصوتية – (أسماء الأصوات) – فأكمل ما نقص مذهب التواضع و الاصطلاح، المفتقر إلى المادة اللغوية، التي يتم بها التواضع في نشأة اللغة.

1-أسماء الأصوات أسماء أفعال في النظام النحوي:

لقد ضمّ النحاة العرب هذه الأسماء إلى النظام النحوي و أطلقوا عليها اصطلاح (أسماء الأفعال)[22]، بمعنى الأمر و النهيّ، و ذلك " لمّا كانت أسماء لألفاظ الأفعال"[23]مثل : **هَلاَ** لزجر الخيل والإبل، صارت اسما لفعل معناه : توسعي و تنحّي[24].

و الاصطلاح يشير إلى أنّ النحاة عاملوها في التراكيب النحوية معاملة الاسم مرّة، و معاملة الفعل مرّة أخرى[25]، و هذا يعود إلى توظيف العرب لها في استعمالاتهم باعتبارين : باعتبارها فعل، و باعتبارها اسم، فاحتوت بهذين الاعتبارين على سمات الاسم و سمات الفعل.

---

[21] م.ن / 1 : 44، يراجع، المزهر / 1 : 12.

[22] و هو اصطلاح بصري .

[23] شرح المفصل / 4 : 46، و يراجع : شرح الكافية /2 : 80، 81.

[24] شرح المفصل / 4 : 79 .

[25] للإطلاع، يراجع : (باب تسمية الفعل) في الخصائص / 3 : 34-51، (أسماء الأفعال) في شرح الكافية/ 2 : 65-84، و (أسماء الأفعال و الأصوات) في شرح المفصل / 4 : 25-85، و (شرح الرابع) في أصول النحو **لابن السرّاج** / 1 : 141-146، الكتاب / 1 : 241-253، سر الصناعة / 2 : 494، و(الفصل الرابع) في أسماء الأفعال و أسماء الأصوات ل : **د / محمد عبد الله جبر**/ 69.

لذا نرى إطلاق اصطلاح **الخالفة** على هذا القسم و عدّه قسما رابعا للكلمة[26]، أنسب من حيث الدلالة، من اصطلاح أسماء الأفعال، الذي يضع هذه الأسماء في مفترق الطرق، تارة في قسم الأسماء و أخرى في قسم الأفعال و ذلك لأنّ **الخالفة** كما فسّرها **الشيخ الأمير** : "خلف عن الفعل "[27]، أو كما قال **الصبّان** : بأنّها " خليفته و نائبته في الدلالة على معناها "[28]، و ليست خليفته في الوظيفة النحوية و ذلك لأنّ " الغرض منها الإيجاز و الاختصار و نوع من المبالغة[29] "[30] و هذا ما حمل **أحمد كشك** إلى نفيه التسوية بين الفعل و اسمه، لاختلاف الموقف، **فأفّ** تقال في موقف انفعالي إنشائي، و **أتوجّع** تقال في موقف إخباري، و بالتالي تكون جملته خبرية تتحمل التصديق و التكذيب، بينما اسم الفعل فلا تصديق و لا تكذيب معه لأنه إنشاء، هذا إلى أنّ اسم الفعل وحده يقوم بدلالة الجملة كلّها، بينما الفعل على عكس من ذلك فإنه لا يحدث معه ذلك[31].

2 -التناسل الدلالي في الاشتقاق من أسماء الأصوات :

لقد اشتقّ العرب من هذه الأسماء كلمات كثيرة بصيغ مختلفة، كلّما احتوجوا في استعمالاتهم إلى التعبير عمّا له علاقة بمعانيها، و ممن لاحظ هذا الجانب من اللغة، **ابن حنّي**، فقال:

" و قد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف، نحو : **هاهيت**[32]، **و حاحيت و عاعيت و جأجأت**[33] ،

---

[26] الأشباه و النظائر/ 2: 71، و يراجع: أسماء الأفعال و أسماء الأصوات، **د/محمد عبد الله جبر**، 44.

[27] عن أسماء الأفعال / 34، عن حاشية شرح الشذور **للشيخ الأمير**/ 5 .

[28] عن م.ن عن **الأشموني** و حاشية **الصبّان** / 3 : 196.

[29] يراجع : شرح الكافية / 2 : 76.

[30] شرح المفصل / 3 : 25.

[31] بتصرّف يراجع : من وظائف الصوت اللغوي ل : **د/ أحمد كشك** / 86-89.

[32] يراجع : الاشتقاق ل : **عبد الله أمين** / 128، و فيه : هأهأ (بالهمز) بالإبل هِئْهَاء و هأهأ "..فهأهأ مشتق من هئ هئ.

[33] يراجع : شرح المفصل / 4 : 83، و الاشتقاق ل : **عبد الله أمين** / 127.

و **حأحأت**[34]، و **سأسأت**[34]، و **شأشأت** و هذا كثير في الزجـــر[35] "[36].

(أنْ) و من ذلك اشتقاقهم من (أنّ) للتوجع :
" **أنّ** الرجل **يئن أنينا** و **أنّة** و **أنّا**[37]...قال ذوالرّمة :

تَشْكُو الخِشَاشَ وَ مَجْرَى النِسْعَتَيْنِ كَمَا
أنَّ المَرِيضُ إلىَ عِوَّادِهِ الوَصِبُ

و يقال رجل أنَّانٌ، أي كثير الأنين "[38].
و منه ما قاله **متمّم بن نويرة** حين سئل عن أخيه **مالك** :
"...و يُصَبِّحُ الحيّ ضاحكا لا يتأنّن و لا يتأقف "[39]
و نقل **أبو زيد الأنصاري**، إجابة امرأة، حين سئلت عـــن زوجهـــا، فقال:
" قالت : هو مريض ما تكلّم بكلمة و لا **أنَّ أنَّة** منذ وقت كذا و كذا إلى الساعة "[40]

و منه اشتق عن طريق التناسل الدلالي، أنين القوس، قال **اللحياني** :
" يقال القوس **تَئِنُّ** أنِينًا، إذا لان صوتهـــا و امتدّ، قال الشاعر[41]:

تَئِنُّ حِينَ تَجْذِبَ المَخْطُومَـــــــا
أنِينَ عَبْرَى أسْلَمَتْ حَمِيمَـــــــا"[42]

---

[34] يراجع : شرح المفصل / : 84 .

[35] ذكر **ابن جني** في الخصائص، 2 : 40 أنه ألّف كتابا في الزّجر فسّر فيه أسماء الأصوات.

[36] م.ن و يراجع : الأشباه و النظائر، المجلد الأول / 90، و قال **ابن السرّاج** في الأصول / 3 : 316 " قالت العرب : حاحيت و هاهيت و عاعيت " دون أن يذكر أنّها مشتقة، و يراجع : الكتاب / 4 : 314.

[37] يراجع : جمهرة اللغة / 1 : 22.

[38] مقاييس اللغة / 1 : 31، 32.

[39] م.ن، ج.ن/ 16، 17، و يراجع: جمهرة اللغة، 1: 18.

[40] النوادر / 157.

[41] و هو رؤية، يراجع اللسان / 12 : 169.

[42] مقاييس اللغة / 1 : 31.

إنما اشتقّ لصوت القوس لفظ **أنين** لتوافقه و صوت الذي يصدره المريض نتيجة شدّة وطأة المرض، في طبيعة صدور الصوت و امتداده، مما حمل إلى صياغة مشتقّ من مادة (أ.ن.ن) لصوت القوس فانسلّ مشتقّ **أنين** بصيغة **فعيل** ليستعمل لمعنى صوت القوس إلى جانب استعماله لصوت المريض.

إنما كانت صيغة **فعيل** أنسب لما فيها من معنى **المدّ**، المتوافق و الامتداد في طبيعة صدور صوت **الأنين**، سواء بالنسبة لصوت المريض أم بالنسبة لصوت القوس.

و تخصيص **فعيل** من المضعّف بمعنى **المدّ** استخلاص توصل إليه **الخليل** من استشعاره ما يمكن أن يكون قد حمل الواضع إلى صياغة اسم الصوت في بناء الثنائي المضعّف[43].

حيث قال :

" ألا ترى أنهم يقولون : **صلّ** اللجام **يَصِلُّ صليلا** فلو حكيت ذلك قلت **صلّ** تمدّ اللام و تثقلها... فالمثقل مدّ نحو قولك : **صرّ** الجندب... فكأنهم توهّموا في صوت الجندب مدًّا "[44]

و قال **الأزهري** : " صرّ الجندب صَريرًا "[45] و أضاف **ابن جني** عند إيراده مقولة **الخليل** كلمة **استطالة** " فكأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة و مدًّا فقالوا :صرّ "[46]

نلاحظ مما أوردناه من :

1-دلالة الامتداد المنسلّة من طبيعة امتداد صوت **أنين** المريض، المشتق من الصوت ذاته،

2-و دلالة الامتداد المستخلصة من طبيعة امتداد صوت القوس،

3-و دلالة المدّ المستخلص لصيغة **فعيل**،

كيف أسهمت هذه العناصر الدلالية متناسلة بينها في انسلال مشتقّ **أنين** لصوت القوس.

---

[43] أي حرفه الثاني مضعفّ.

[44] العين، 1: 63.

[45] تهذيب اللغة **للأزهري**، 1: 46.

[46] الخصائص، 2: 152، و يراجع: م.ن، 1: 65.

- (أحْ)و اشتقوا من (أحَّ) كلمات بصيغ مختلفة، قال **ابن فارس:**

" **(أحّ)** و للهمزة و الحاء اصل واحـــد، و هو حكاية السّعال و ما أشبهه من عطش و غيْظ، و كلّه قريب بعضه من بعـض "[47]

فأحّ اشتق من اسم الصوت **أحْ** المحاكي عن السعال و ما أشبهه و اشـتقّ منه عن طريق التناسل الدلالي، التوجّع من الغيظ أو الحزن، قـال **ابـن دريد :**

" سمعت لفلان **أحَاحَا أحِيحًا**، إذا رأيته يتوجع من غيظ أو حزن، و في قلبه **أحَاحَ** و **أحِيحٌ** و **الأحَّةُ** أيضا كذلك ... قال الراجز :

*يَطْوِي الحَيَازِيمَ عَلَى **أحَـــاح** "[48]

إنما اشتقّ للتوجـع من الغيظ أو الحـزن **أحَاح** و **أحيح** لتقاربـهـمـا و المرض الصدري في مدعى التوجع، فمدعى وجع المُسْعِل هو المـرض الصدري، و مدعى التوجع ممّا يغيظ أو يحزن هو الغيظ أو الحزن، فهـذا التقارب في مدعى التألّم أدى إلى تناسل المعنيين، ممّا حمل إلى صـياغة مشتقّ من مادة (أ.ح.ج)، التي للسعال، للتوجع من الغيظ أو حزن، فانـسلّ مشتقّ **أحَاح – أحِيح** بصيغتي **فُعَال** و **فعيل**، ليستعمل تعبيرًا عـن حالـة التوجع من الغيظ أو الحزن، و يجدر في هذا المحلّ إيراد ملاحظة مفادهـا أن الغيظ أو الحزن ليساهما المؤدّيان إلى إحداث صوت **أح** ابتداءً كما هو الحال مع المرض الصدري، و إنما لما ذكرناه.

إنّما صيغ المشتقّ المنسـلّ من الثنـائي المضعّـف بصيغتي **فُعَـال** و **فُعِيل**، لما يتميّزان به من سهولة الصياغة بهمـا مـشتقّ مـن الثنـائي المضعّف.

و مشاركة **فُعَال فعيل** في صياغة المشتق، يعود

أولا :

إلى أن الصيغتين يتماثلان من حيث البناء الـصيغي (حرفـان + مـدّ + حرف)، يختلفان فقط من حيث نوع المدّ المتحكمّ فيـه طبيعـة استرسـال الحركات على الحروف، عند تغيّر حركة منها، لقيمة رآها الواضـع فـي تبديل الحركات، المؤدي إلى هذا التفريع الصيغي.

---

[47] مقاييس اللغة / 1 : 9.

[48] جمهرة اللغة / 1 : 15، و يراجع : مقاييس اللغة / 1 : 9.

ثانيا :

إلى أن المشتقّ منه ثنائي مضعّف، و هذا يستتبع العنصر الموالي.

ثالثا :

إلى أن **فَعِيل** سبق للعلماء تعليل[49] صيغتها حين صياغة مشتق من الثنائي الضعّف، المشتقّ من اسم الصوت المحاكي عن الطبيعة في صورة متحرّك فساكن، هذا ما أمكننا حمل **فَعَال** عليها في الصياغة بها مشتقّ من الثنائي المضعّف.

و من معنى التوجع من الغيظ أو الحزن تفرّع معنى **العداوة**، قال **الفرّاء** :

" في قلبي عليه **أَحَاحٌ**، أي إحْنَة و عداوة "[50]

إنما اشتق **أَحَاحَ** لمعنى العداوة لكون حصول المعنى الأول كثيرا ما يتولّد عنه هذا المعنى، فهو ضمنا يؤدّي إليه و يدلّ عليه، فتناسل المعنيان عند حصول المناسبة أو الانتباه الداعي إلى استعمال المعنى الثاني، فصيغ هذا الأخير من مادة المشتقّ **أَحَاح-أَحِيح** بمعنى التوجع من الغيظ أو الحزن، بصيغة **فُعَال** فانسلّ بذلك المشتق **أَحَاح** بمعنى العداوة

واشتقّ من مادة (أ.ح.ح)اسم **أُحَيْحَة**، فقد ذكر صاحب الجمهرة أنّ :

"**أُحَيْحَة** اسم أحد رجالهم من الأوس و هو **أُحَيْحة بن الجَلاَح** الشاعر، كان رئيس القوم في الجاهلية "[51].

(أفْ) و اشتقوا من (أفْ) كلمات بصيغ مختلفة، قال **ابن فارس:**

" (أفّ) و أما الهمزة و الفاء في المضاعف فمعنيان، أحدهما تكرّه الشيء، و الآخر الوقت الحاضر "[52].

فمما قاله **ابن دريد** في المعنى الأوّل :

" **أفَّ يَؤُفُّ** إذا **تَأَفَّفَ** من كرب أو ضجر، و يقال **أَفَافٌ** كثير **التَأَفُّفِ**، و في التنزيل * فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا **أُفٍّ** * ... و تقول: **أُفٍّ** لك يا رجل إذا تضجرت منه "[53]

---

[49] يراجع: العين، **للخليل**، 1: 63، و الخصائص، 2: 152.

[50] المقاييس، 1: 9.

[51] جمهرة اللغة، 1: 15، و يراجع: المقاييس، 1: 9.

[52] مقاييس اللغة / 1 : 16.

[53] جمهرة اللغة / 1 : 18.

و منه ما قاله **متمم بن نويرة** حين سئل عن أخيه **مالك:**

" (...) و يُصبِّحُ الحَيَّ ضَاحِكًا لاَ يَتَأَنَّنُ و لا يَتَأَفَّفُ "[54].

و قال **ابن الأعرابي** :" **الأفَفُ** : الضجر"[54] و ذهب **ابن فارس** إلى أن **اليَأفُوفَ** مشتق منه، فقال: " و من هذا القياس **اليَأفُوفَ:** الحديد القلب"[54]، و لا نرى العلاقة واضحة بين الضجر و هذا المعنى (الحديد القلب)، بحيث نسلّم بأنّه مشتق منه، و المعنى الأنسب **لليَأفُوفِ** هو ما ذكره **ابن منضور** في اللسان: " الخفيف السريع، و قيل الضعيف الأحمق "[55] و أنشد:

* هُوجَا **يَأفِيفَ** صِغَارًا زَعْرًا *[55]

قد يكون معنى **الخفّة** و **السرعة** متولّدًا من **التضجّر**، من حيث كون **المتأفّف** سرعان ما يتضجّر ممّا لا يرغبه، دون تريُّثٍ و لا انّران، و ما يدعم هذا التفسير تفرّع المعنى الآخر أيضا، و هو : الضعف و الحمق[56]، إذا إن وصفه **بالضعيف الأحمق** يعود إلى أن المتسرّع ضعيف عن أن يقوى على ضبط انفعالاته كلّما كان ما يثير تضجّره، ممّا قد يؤدي إلى اندفاعه بدون تعقّل.

نخلص من ذلك إلى أنّ:

(أفْ) اسم صوت محاكي عن صوت طبيعي صادر عن إنسان في حالة انفعالية، حُمِّل معنى التضجر و التكرّه، لكونهما، بسبب ما يثير تضجر المتكرّه، يؤديان إلى إصداره.

و ما إن حمّل هذا الصوت معنى انطق في العملية الاشتقاقية فاشتقّ : **أفّ، يؤفّ، أفٌّ، الأفف، أفاف / تأفف، التأفف** و نجد معنى التضجّر ساريا بتمامه في هذه المشتقات.

أما معنيي الخفيف السريع، و الضعيف الأحمق فمتفرّعان عن معنى التضجر،

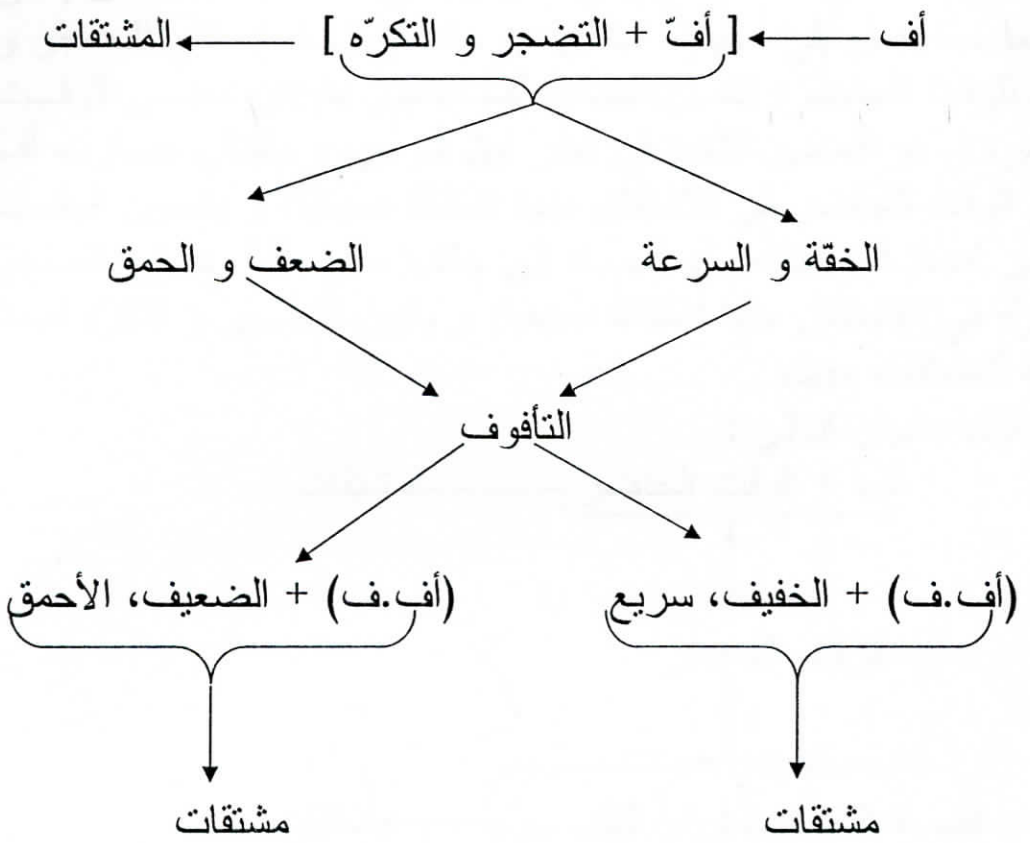
---

[54] مقاييس اللغة / 1 : 17، يراجع جمهرة اللغة / 1 : 18.

[55] اللسان (أفف).

[56] حَمُقَ: قلّ عقله، و فَعَلَ فِعْل الحمقى، و انْحَمَقَ: حَمُقَ: اندفع بدون رؤيّة، المعجم الوسيط، 1: 198.

يتضح ذلك بالبيان التالي :



و قد تكون **اليَأفوف** : الحديد القلب، مشتقة من معنى آخر لـــ (أفف).

و اشتق عن طريق التنـــــاسل الدلالـــي من (أفف) بمعنى التضجر و التكرّه المعنى الآخر و هو الوقت الحاضر[57]، قـــال **ابـــن فـــارس:** " و المعنى الآخر قولهم : جاء علـــى **تَئِفَّةِ** ذاك **أفَفِه** و **إفَّائِهِ** أي حينه، قال:

* عَلَى **إفٍّ** هِجْـــرَانِ وَ سَـــــاعَةِ خَلْـــــــوَةٍ *[58]

و ذهاب **ابن فارس** إلى أنّ لـــ (**أفّ**) معنيين، ففيه نظر، فإن كان يقصد أنّ لها معنيين من حيث الاستعمال، فهو كذلك، و إن كان يقصد ذلك من حيث إن كلاّ منهما منقطع تماما عن الآخر، بحيث لا علاقة بينهما منذ الوضـــع الأول، فيمكننا القول : إن المعنى الأصـــلي الأول ل (**أفّ**) هـــو التكـــرّه والتضجـــر، و منه اشتـــقّ عن طريق التناسل الدلالي (**أفّ**) بمعنى

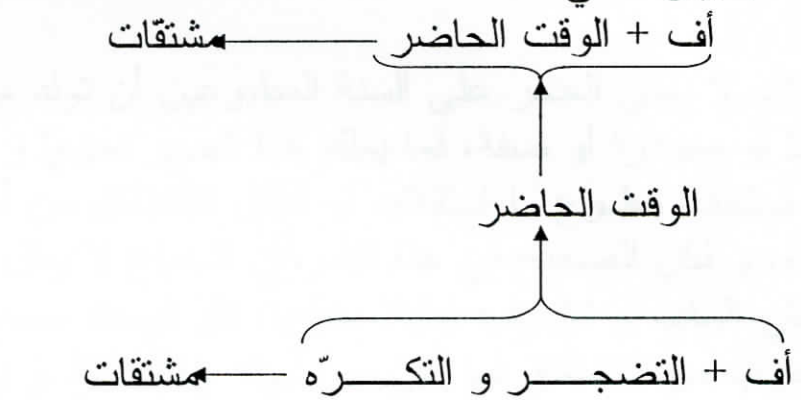
---

[57] جمهرة اللغة، 1: 18.

[58] المقاييس، 1: 17، و يراجع: جمهرة اللغة، 1: 18.

الوقت الحاضر، لكون حالة التضجر و التكرّه حاصلة في زمن حدوثها، فهذا التلازم الحتمي للحالة مع زمن حدوثها، في مناسبة مّا أدى إلى تناسلهما ممّا حمل إلى صياغة مشتقّ من مادة (أ.ف.ف)، التي للتضجّر و التكرّه للوقت الحاضر، فانسلّ المشتق **أفّ** للتعبير به عن معنى الوقت الحاضر، و هو المعنى الآخر في نظر **ابن فارس**، و بالتالي سارت **أفّ** بمعنى الوقت الحاضر في الاشتقاق منها اشتقاقا صيغيًّا، و يكون الوقت الحاضر أصلا للمشتقات منها، إلى جانب سير **أفّ** بمعنى التضجر و التكرّه في الاشتقاق منها اشتقاقا صيغيا، و يكون التضجر و التكرّه أصلا بالنسبة للمشتقات منها،

يتضح ذلك بالبيان التالي :



أما **ابن فارس** فنرى أنه ذهب من قوله (لها معنيان) إلى انقطاع العلاقة بينهما، و أنّ كلاً منهما أصل، و ليس أحدهما مشتقّ من الآخر، لأنّ هذا القصد يرتبط برأيه في نشأة اللغة، على أنّها توقيف و ليست عن تواضع و اصطلاح، و يرتبط به كذلك رأيه في الاشتقاق من أسماء الأصوات، قال :

" أمّا (الهمزة و الهاء) فليس بأصل[59] واحد، لأنّ حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها "[60]،

و الرأيّ نفسه علّق به على قول **الخليل:**

" يقال لحكاية الأصوات في العساكر و نحوها : آء "[61]

---

[59] مفهوم الأصل عنده هو معنى اللفظ بالوضع الأوّل و ليس متفرّى عن معنى آخر.

[60] مقاييس اللغة / 1 : 32، و يراجع المفضليات **للمفضل الضبي** / 391.

[61] م.ن /1 : 33.

فِي جَحْفَلٍ لَجِبٍ جَمٍّ صَوَاهِلُـــــــهُ
بِاللَّيْلِ تُسْمَعُ فِي حَافَاتِـــــــــهِ[62] آءُ[63]

و على قولهم : " **أَيَّهَ تَأْييهًا** : إذا صوّت "[64]، غير أنّ رأيه لا يثبت أمام ما اشتقّ منها[65] من كلمات بصيغ مختلفة، لذا استدرك و قـال : " و لكـنهم يقولون : **أهَّ أهَّةً** و **آهَةً** "[66]

و أنشد **لمُثقّب** :

إذَا مَا قُمْتُ أَرْحُلُهُ بِلَيـــــــلٍ
تَأَوَّهَ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِيـــــنِ[67]

و من استدراكه هذا نفذ **صبحى الصالح**، معلّقا عليه، ذاهبـا إلـى إمكـان الاشتقاق منها – **آء** –، فقال:

" فذلك لا يعني الحجر على ألسنة المطبوعين أن تولّد من **(الآء)** فعلا أو مصدرا أو صفة، فما يملك هذا الحجر نحويّ و لا لغويّ إذا استخفّ مطبوع ما استقلاه، أو أطلق الاشتقاق من أغلال بها قيّداه، و لكن الصحيح في هذا الأمر أن السماع لا يعلّل دائما في حالتي السلب و الإيجاب تعليلا منطقيا، فلو ثبـت سـماع هـذا الضرب من الاشتقاق لما كان سرّ ثبوته خفة اللفظ و رشـاقته، كما أنّه لو انتفى سماعه ما كان استثقال اللفظ و استقباحه علّـة تركه و إهماله "[68]

ثم إن **ابن فارس** أمام الطبيعة الاشتقاقية للغة في تفريـع كلماتهـا بالاشتقاق، لا يمكنه ألاّ يورد في صنيعه المعجمي (المقاييس) ما اشتقّ من أسماء الأصوات، إذ أورد في غير موضع أمثلة منها، من ذلك ما قاله في مادة (ص.ل.ل) :

---

[62] يراجع اللسان / 1: 16

[63] م.ن / 1: 33.

[64] مقاييس اللغة / 1 : 167.

[65] أي أسماء الأصوات.

[66] مقاييس اللغة / 1 : 32، و يراجع : مفضليات المفضل الضبي / 391.

[67] المقاييس، 1: 32، و يراجع: المفضليات، للمفضل الضبي، 391.

[68] دراسات في فقه اللغة / 184.

" **صل** : أصلان : أحدهما يدل على ندًى و ماءٍ قليل و الآخر على صوت ... و أمّا الصوت فيقال : صلّ اللجام و غيره إذا صوّت فإذا كثُر ذلك منه قيل : صَلْصَلَ و سُمِّيَ الخزف صلصالا لذلك لأنه يصوِّت و يُصلصل "[69]

أ- الوسائل البنائية في الاشتقاق من أسماء الأصوات :

إن أسماء الأصوات لم تبق حبيسة صورها البنائية الأولى[70] و بخاصة الصنف الثاني[71] و الثالث[72] منها، و إنّما استثمرها الإنسان حين احتاج إلى الإفصاح و التعبير عنها، فصيّرها إلى النظام اللغوي بوسيلتين : بتشديد الحرف الثاني أو بتكرار المقطع[73] الثنائي، و الوسيلتان و إن اتّفق عليهما أغلب اللغويين، إلا أنهم يختلفون من حيث الانطلاق، فبعضهم انطق من نظرة تصريفية و البعض الآخر من نظرة اشتقاقية.

فمن الطائفة الأولى **الخليل**، قال :"فلا تنفذ[74] للتصريف حتى تتضاعف أو تثقل"[75]

1-الثنائي المضعّف (المثقّل):

يقصد **الخليل** بالتثقيل تشديد الحرف الثاني قال:

" فإن صيّرت الثنائي[76] مثل : **قد** و **هل** و **لو** اسما أدخلت عليه التشديد، فقلت هذه **لوٌّ** مكتوبة، و هذه **قدٌّ** حسنة الكتبة ،

---

[69] المقاييس، 3: 277.

[70] يطلق عليها **د/ صبحي الصالح** : الثنائية التاريخية ، يراجع دراسات في فقه اللغة / 153، و اتجاهات البحث اللغوي الحديث ل : **د/رياض قاسم** / 2 :79.

[71] ما كان في صورة مقطع متوسط مغلق (ص ع ص) مثل: أَحْ

[72] ما كان في صورة مقطعين (ص ع/ص ع ع) مثل: **هلا** أو (ص ع ع/ص ع) مثل: آهِ

[73] المقطع البسيط المغلق (ص ع ص).

[74] أي الكلمات الثنائية .

[75] العين **للخليل** / 1 : 63، و يراجع : تهذيب اللغة **للأزهري** / 1 : 46.

[76] و منه أسماء الأصوات / يراجع : العين / 1 : 53.

زدت واو على واو، و دالا على دال، ثم أدغمت و شددت، فالتشديد علامة الإدغام"[77] .

و أنشد لأبي **زبيد الطائي** :

لَيْتَ شِعْرِي وَ أَيْنَ مِنِّي لَيْتُ
إنَّ لَيْتًا وَ إنَّ لَوًّا عَنَاءُ[77]

و قال : " فشدّد (لوّا) حين جعله اسما "[77]

و نقل عن **الليث** إجابة **أبي الدقيش** : نصها : " أَشَدُّ الهَلِّ[78] و أَوْحَاهُ[79] "[80]

و قال : " فشدّد اللام حين جعله اسما "[80].

و على هذا الأساس بدأ **ابن دريد** معجمه بـ : " باب الثنائي الصحيح "[81] و فسّره بقوله :

" والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتّة إلاّ و الثاني ثقيل (أي مضعّف) حتى يصير على ثلاثة أحرف "[81]

و بدؤه به لا لأنّه البناء الأوّل لمفردات اللغة[82]، و إنّما لأنّه يظهر على أقلّ عدّة، قال :

" اللفظ ثنائي و المعنى ثلاثي و إنّما سمي ثلاثيا للفظه "[81].

و من الطائفة الثانية، **زكي الأرسوزي**، قال :

" فمن **تَرَّ** وشكلها الرباعي **تَرْتَرَ** و هي الصورة المقتبسة عن سقوط الماء متقطّعا، حصل فعلا الثلاثي و الرباعي البدائيان، إمّا بتشديد الحرف الثاني و إمّا بتكرار المقطع و هما عبارتا الفعّالية "[83]

---

[77] م.ن / 1 : 55، و يراجع : تهذيب اللغة / 1 : 41.

[78] و هي (هل) الاستفهامية، و ذلك حين سأله **الليث** : " هل لك في زُبْدٍ و رُطْبٍ ؟ " العين / 1 : 55.

[79] أوحاه : أسرعه.

[80] العين / 1 : 56.

[81] جمهرة اللغة /1 : 13.

[82] و هو رأي **د/ ابراهيم نجار**، يراجع فقه اللغة العربية /85.

[83] المؤلفات الكاملة **لزكي الأرسوزي** / المجلّد الأوّل : 71، 329.

و الثنائي[84] المضعّف و الرباعي الترجيعي حصلا دون أن يكون أحـدهما تال للآخر و مشتق منه[85].
و **ابراهيم السامرّائي**، قال :

" أقـول إنّ المعـاني العربيـة تؤدي بحرفين صامتين، بالكاف و النون في **كن** تؤدي في العربية التخفي و الاستتار فهي بمعنى **جن** التي استحالت بالتضعيف إلى **جنٌّ**... و ما الحرف الثالـث الذي لصق بها كسعا Suffixe إلا لغايـة إكمـال الإثنـين و صيرورتها على ثلاثة"[86]

و هذا ما حدا به إلى القول :
" و نريد أن نسلك مسبكا صعبا فنقرّر أن الصورة الأولى للفعـل العربي هو المضعّف الماضي الثلاثي "[87].

فتلك الشدّة، الحاصلة عن ضرورة صوتية خاصة ببنيان اللسان العربـي، هي انعكاس لفظي مشحون بقيمة تعبيرية عند **زكي الأرسوزي**، قال :

"(...) فهي تعبّر دائما عن الشدّة المنطوقة على كمّ أو بـالأحرى بيان الكمّ نفسانيًّا فتتحوّلُ الصورة الصوتية الثنائية المقتبسة عـن الطبيعة إلى فعل بإدخال الشدّة عليها مثل ذلك **زمّ**، **ضمّ**، **فقّ**، **شمّ** ..."[88].

---

[84] الثنائي المضعّف هو الثلاثي المضعّف.

[85] و هو مذهب **الخليل**، يراجع : العين / 1 : 63، و تهذيب اللغة / 1 : 46.

[86] فقه اللغة المقارن / 196.

[87] م.ن / 195.

[88] المؤلّفات الكاملة / م، 1 : 90.

2- الرباعي الترجيعي:

الرباعي الترجيعي حدّده **الخليل** بقوله :

" و المضاعف في البيان[89]، ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره"[90]

فهو بناء تؤلّف به كلمات من جميع الحروف : من الصحيح و المعتل و الذلق والشفوية و الصمّ[91] لذا رأى **الخليل** أنّه " بناء يستحسنه العرب"[90] و لذا كان الوسيلة الثانية في تصيير الثنائي الصوتي إلى النظام اللغوي، و ذلك لأنّه تكرار للمقطع الصوتي البسيط، قال **الخليل** :

" و ينسب إلى الثنائي لأنّه يضاعفه ألا تَرى الحكاية أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول :**صَلْصَلَ** اللجام، و إن شاء قال : **صل** مخفّفة اكتفاء بها و إن شاء أعادها مرّتين أو أكثر من ذلك فيقول : صل صل صل يتكلّف من ذلك ما بداله "[91] .

لذا أردف **ابن دريد** باب الثنائي الصحيح بـ : " أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرّر"[92].

*) علاقة البنائين بالمعنى:

علاقة هذين البنائيين بالمعنى تنبّه إليها **الخليل** بقوله :

" ألا ترى أنّهم يقولون **صَلَّ** اللجام **يَصِلُّ صَلِيلاً** فلو حكيت ذلك قلت **صلّ** تمد اللام و تثقّلها، فقد حقّقتها في **الصلصل**، فالمثقّل مدّ، و المضاعف ترجيع و تخفيف ... و يجيء منه كثير مختلفا، نحو : قولك : صرَّ الجندب[93] و **صَرْصَرَ**

---

[89] في تهذيب اللغة، 1 : 46 " و المضاعف من البناء في الحكاية و غيرها " و ذكر محقق الجزء الأوّل من العين أن في المكان بياضا في (ط) 1: 62.

[90] م.ن، و يراجع : تهذيب اللغة/ : 46، و يراجع : الخصائص / 2 : 57.

[91] العين / 1 : 62 و 63 ،و يراجع نفسه.

[92] جمهرة اللغة /1 : 124.

[93] وزاد **الأزهري** في تهذيبه، 1 : 46، " صريرا ".

الأخطب **صرصرة** فكأنّهم توهموا في صوت الجندب مدّا و في صوت الآخطب ترجيعا"[94]

فالخليل تنبّه إلى ما يمكن أن يكون قد حمل الواضع إلى صياغة هذه الأصوات في هتين الصيغتين، فرأى أنّ طبيعة صدور صوت كلّ من **الجُنْدُب** و **الأخْطب** أمدّته بالمعنى الذي أملى عليه الصيغة المناسبة فكانت **صرّ** لمعنى **المدّ**، و **صرصر** لمعنى **الترجيع** و توضيحا للمعنى الأخير ذكر في موضع آخر :

" أمّا الحكاية المضعّفة فإنّها بمنزلة الصلصلة، و الزلزلة، فهم يتوهّمون في حسّ الحركة ما يتوهمّون في جرس الحكاية "[95].

و اتّبع **ابن جنّي** في " باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[96] منهج **الخليل** و استفاد منه، قال :

" و وجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حذاه[97] و منهاج ما مثّلاه، و ذلك أنّك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرار نحو : **الزعزعة** و **القلقلة** و **الصلصلة**..."[96].

و معنى التكرار لا يمكن التنبّه إليه دون وجود ما يدلّ عليه فيحمل على استخلاصه، **فالخليل** رأى أنّ ترجيع الثنائي الصوتي هو مضاعفة له، و لمّا استشعر إنشاءهم لبناء المضعف تراءى له أنّهم نظروا إلى حركة الشيء، فدلّ ذلك **ابن جنيّ** إلى استخلاص معنى التكرار، الذي انسلّ من طبيعة تكرار الصوت المحاكى.

و نخلص من ذلك إلى القول :

إن الثنائي المضعّف، و الرباعي الترجيعي، ظهرا متلاحقين أحدهما منبهة إلى الآخر، لأنّه لا يمكننا الجزم بأنّ أحدهما مأخوذ أو أصل للآخر، و بالتالي لا نسلّم بأنّ الرباعي الترجيعي مشتقّ من الثنائي المضعف ، لأنّ الإستناد إلى الاشتقاق يكون حين اكتساب هذه الأنواع دلالة مميّزة عن

---

[94] العين / 1 : 63، و يراجع : تهذيب اللغة / 1 : 46، 47، و في الخصائص غيّر **ابن جنّي** بعض الألفاظ، دون تغيير المعنى، قال : " ... في صوت الجندب استطالة و مد ... و في صوت البازي تقطيعا " يراجع الخصائص / 2 : 152 و 155، 1: 65.

[95] العين / 1 : 62، و يراجع التهذيب / 1 : 46.

[96] الخصائص / 2 : 152 .

[97] ألف التثنية تعود إلى **الخليل و سيبويه**، يراجع : نفسه و يراجع منهج **سيبويه** في ذلك، كتاب / 3 14، 15.

طريقه، بواسطة مبدأ التناسل الدلالي، الأمر الذي يمكّننا من تمييز المشتقّ من المشتقّ منه.

و نرى أنّ الصرفيين انطلقوا من مرحلة اكتساب الألفاظ لدلالات مميّزة، في توزيع أصول أبنيتها الأساسية و هي : الثنائي المضعّف المتصل[98]، و الثنائي المضعّف المنفصل، و المعلاّت الثلاثة، و المهموز، و السالم و الرباعي بنوعيه: الترجيعي و المنبسط[99]، و الخماسي.

ب-التناسل الدلالي في اشتقاق بناء الثلاثي :

يتّفق معتقدو[100] الثنائية[101]، أنّ الثلاثي المأخوذ من الثنائي عن طريق الاكتناز[102] بأحد أحرف الأبجدية العربية، غير أنّهم يختلفون في تعيين موضع الاكتناز، و يتفاوتون في تفسير وسيلته.

1- اكتناز الثنائي:

*يرى **الخليل** أنّ من الثنائي ما لا يحسن تآلف حرفيه في أبنية الأسماء و الأفعال إلا باكتناز وسطه بأحد الأحرف اللازمة، قال :

" ألا ترى أنّ الضاد و الكاف إذا ألّفتا فبدئ بالضاد فقيل : **ضك**، كان تأليفا لم يحسن في أبنية الأسماء و الأفعال إلا مفصولا بين حرفين بحرف لازم أو أكثر، و ذلك نحو: **الضَّنْكُ**، و **الضَّحِكُ** و أشباه ذلك، و هو جائز في المضاعف : نحو : **الضَكْضَاكَةُ** من النساء"[103]

---

[98] استعمال **ابن جنّي**، المتصل مثل: **قلّ**، و **سلّ** و المنفصل مثل: **قلق** و **سلس**، يراجع : الخصائص / 2 : 56.

[99] الرباعي المنبسط، هو المؤلف من حروف مختلفة المخارج، على عكس من الرباعي الترجيعي، يراجع : العين / 1 : 59، 60.

[100] أورد **د/ توفيق محمد شاهين**، في مؤلفه، أغلب من بحث فيها من علماء العرب، يراجع : أصول اللغة بين الثنائية و الثلاثية / 11، 12 و هو نفسه صرّح مقررا و مطمئنا باعتقاده هذه النظرية، يراجع نفسه: 93 و يراجع أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / 300 و منهم أيضا **عبد الله أمين**، يراجع : الاشتقاق / 1597.

[101] Bilateralisme

[102] يطلق عليه العلايلي، (التنبت اللغوي)، يراجع : تهذيب المقدّمة للعلايلي/ 55، و مواضع الاكتناز، يطلق عليها مرمرجي الدومنيكي " التتويج و الاقحام أو التذليل" يراجع : الاشتقاق **لأمين** / 157، و تسمى عند **الخليل** : الصدر و الحشو و العجز، يراجع العين / 1 : 55، 63.

[103] العين / 1 : 64، و يراجع : تهذيب اللغة / 1 : 46.

نفهم من ذلك أنّ الثلاثي، كان لمّا لم تتألف –في رأيه– بعض الحروف في الثنائي المركّب منها. إن ضحّ فهمي فهو بذلك ضيّق حيّز انبثاق الثلاثـــي، بحصره في تلك المجموعة من الثنائي.

و المعاجم تُظهر، أنّ كلّ ما حسن تأليفه من الرباعي الترجيعي ساغ تكوّن الثلاثي منه، لذا نجد ***ابن جنّي** رأى رأيـــه في تعيين موضع الاكتناز – و هو الحشو – بينما اختلف عنه في استنـــاده إلى تحليل صوتي مغاير، قال :

" فتمكّن الثلاثي إنّما هو لقلّة حروفه لعمري و لشيء آخر و هو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائـــه و لامـــه و ذلك لتباينهمـــا و لتعادي حاليهما ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركّـــا و أن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلمّا تنافـــرت حـــالاهـــمـــا و سّـــطـــوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجئوا الحـــسّ بضدٍّ ما كـــان آخذا فيه، و منصبّا إليه "[104]

و هو تحليل يشمل جميع كلبات الثنائي المستعملة.

*و يؤكد **العلايلي**، أن الحرف المزيد هو " الوسط دائما "[105] مستثنيا من حروف الأبجدية التي تزاد وسطا، حروف الحلق[106] و حرف النـــون[107] مستدلا على ما ذهب إليه ب(**عبل**)، التي " قال أصحاب المعاجم في معناه (الضخم من كلّ شيء)"[108]، فهي وفق مذهبه تردّ إلى (**عل**) لا إلى (**عب**)، مستندا في ترجيحها إلى مستقّاتها، قال :

" قالوا : (**العل**) : ذكر المعزي الضخم العظيم، و أيضا القراد الضخم.و فيه نجد تمام معنى (**عبل**) بينما أخص ما استعملت فيه (**عب**) يدل على تدافع السائل فقيل : بحر **عُبَابٌ** و هكذا. و أنت تجد في وجه الملاحظة بقطع النظر عن الاستعمال في الـــسائل التدافع، لا التضخم كما هو ظاهر "[108].

---

[104] الخصائص / 1 : 56.

[105] تهذيب المقدمة اللغوية **للعلايلي** / 56 ، و يراجع : فقه اللغة **لمحمد المبارك**/ 98.

[106] و هي : الهمزة، و الهاء، و العاء، و الحاء، و الغاء، و الخاء لا نقلا بها عن أصوات هوائية تصحب الحرف، يراجع : م.ن / 56.

[107] لأنها حرف بالغ فقط، يراجع : م.ن / 57 .

[108] م.ن / 136، براجع بقية الأمثلة في ص : 57، 136، 137.

و الاكتناز لم يقتصر على الحشو و حسب، و إنما يكون في أوّل الكلمة كما يكون في آخرها، فعملية الاكتناز و إن كان تنبّه إليها الواضع العربي في إثراء لغته فإنّه لم يقتصر على إضافة الحرف إلى الثنائي و حسب، و إنّما اجتاز بتفكيره إلى تذوّق الخصائص الصوتية للأصوات المضافة (الحروف)، تلك الخصائص التي حملته إلى انتقاء الصوت المناسب للمعنى المتناسق معه، و هذا ما استشعره **ابن جنيّ** حين تفطّن إلى تفسير علاقة الأصوات (الحروف) بمعاني الأحداث المعبر بها عنها، قال:

" فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم و أوسع و نهج متلئب عند عارفيه مأموم، و ذلك أنّهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها فيعدّلونها بها، و يحتذونها عليها، و ذلك أكثر ممّا تقدّره و أضعاف ما نستشعره، من ذلك قولهم : **خَضِمَ**، و **قضِمَ**، فال**خَضْمُ** لأكل الرّطب، البطّيخ و القثّاء، و ما كان نحوهما من المأكول الرّطب، و **القضم** للصلب اليابس، نحو : **قضم**ت الدابة شعيرها، و نحو ذلك، و في الخبر (قد يدرك **الخضم بالقضم**) أيّ، قد يدرك الرخاء بالشدّة، و اللين بالشظف. و عليه قول **أبي الدرداء** : (**يخضمون**، و **نقضم** و الموعد الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرّطب و القاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"...[109]

و مما زيد في آخرها، قوله:

" و من ذلك قولهم : **النضح** للماء و نحوه، و **النّضخ** أقوى من **النّضح**، قال تعالى * فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ *[110] فجعلوا الحاء – لرقّتها – للماء الضعيف و الخاء – لغلظها – لما هو أقوى منه "[111].

و مما زيد وسطا، قال :

" و من ذلك قولهم : **الوسيلة** و **الوصيلة** و الصاد كما ترى أقوى صوتا من السين، لما فيها من الاستعلاء، و **الوصيلة** أقوى معنّى من **الوسيلة**. و ذلك أنّ **التوسل** ليست له عصمة **الوصل** و **الصلة**، بل **الصلة** أصلها من اتّصال الشيء بالشيء و مماسته

---

[109] الخصائص / 2 : 157، 158، 1 : 65.

[110] الرحمن، آية (66).

[111] م.ن / 2 : 158.

له، و كونه في بعض الأحوال بعضا لـــه، كاتّـــصال الأعـــضاء بالإنسان، و هي أبعاضـــه و نحو ذلك، و **التوسّل** معنى يضعف و يصغر أن يكون **المُتَوَسِّلُ** جزءا أو كالجزء من **المُتَوَسَّل** إليه، و هذا واضح فجعلوا (الصاد) لقوّتها للمعنى الأقوى و (الـــسين) لضعفها للمعنى الأضعف "[112].

نلاحظ من خلال تفسيره لهذه الأمثلة و غيرها أنّه استشعر ما يمكـــن أن يكون حمل الواضع العربي إلى توزيعها على تنوّعات المعنـــى العـــام للثنائي، فتبيّن له أنّ الواضع لمّا وجد أنواعا من المعاني – مختلفة بينهـــا نسبيّا – لأشياء، تعود في حقيقتها إلى معنى معين عام، تنبّه – حين اهتدائه إلى ما يمكن أن يمدّه بالتعبير عنها و هو الأصوات – إلى ما يمكّنـــه مـــن توزيعها على تنوّعات المعنى العام، و هو الخصائص الصوتية للأصوات (الحروف) المتضمنة لقيم إيحائية، إذ وجد في الأصوات المدد الأنســـب، و في خصائصها الوسيلة الممكّنة من توزيعها وفق ما استشعره منها من قيم إيحائية، متناسقة و تنوّعات المعنى العام. و الواضع العربي لم يهـــمّ إلـــى القيام بذلك إلا حين دعت الحاجة إلى التمييز بين تلك الأنواع المعنوية.

و لا ننسى في هذا المقام صنيع **ابن فارس** المعجمي، لأنـــه تنـــاول الموضوع تناولا عمليا في معجميه المجمل و المقاييس، فرّجب بهذا الشقّ، الشقّ العلمي لبحث **ابن جنّي**.

و قد احتذى بعض المحدثين بنهج **ابن جنّي** ، فعملوا على توضـــيح فكرته، مستمرّين في تثبيت مذهبه بعبارات صريحة، تدلّ على اقتنـــاعهم بهذا الموضوع، و منهم [113] **زكي الأرسوزي**، الذي رأى أنّ الفعـــل **تـــرّ** ، الحاصل عن الصورة الصوتية – المرئية، المقتبسة عن الطبيعة، اشـــتقت منه كلمات بتحوّل التضعيف إلى أحد أحرف الأبجدية، قال :

" و من هذا الفعل الثلاثي اشتقّ الذهن العربي الأفعال التاليـــة : من لفظة **ترّ** اشتقّ **ترة، ترك، ترع، ترس**، بتبديل الشدّة بحرف ملائم للتعبير عن ذلك المعنى المتفرّع "[114]

---

[112] الخصائص / 2 : 160.

[113] و **جرجي زيدان** في : الفلسفة اللغوية / 56، و **د / السامرّائي** في : فقه اللغة المقارن / 197، 199، 200.

[114] المؤلفات الكاملة **لزكي الأرسوزي** / م، 1 : 71.

و منها المثال النموذجي (ق. ط)، قال **عبّاس العقّاد** :

" (القاف و الطاء) و ما يثلثهما في لغتنا، شائعة في الدلالة على القطع بأنواعه، و منها **قطب**، و **قطف**، و **قطم**، و يلحق بهذه الملاحظة أن (القاف و التاء) و (القاف و الدال) و (القاف و الصاد) تؤدي معنى قريبا من هذا المعنى"[119].

هذه القيمة الإيحائية للخصائص الصوتية للأصوات، التي حملت إلى الإثراء اللغوي لم يستفد بها فقط عند إضافة صوت (حرف) إلى الثنائي، و إنّما اتّخذت أيضا وسيلة في تنظيم حروف بناء الثلاثي، و هو ما استشعره **ابن جنيّ** حين تنبّه إلى ذلك، و تبعه في هذا المنحى عدد من الباحثين المحدثين.

3-مضاهاة الأصوات للمعاني في بناء الثلاثي:

استفاد **ابن جنّي** من منهج **الخليل** في علاقة أجراس أصوات الحروف بمعانيها، في باب : إمساس الألفاظ أشباه المعاني فرأى أن بين المعاني و أجراس الأصوات علاقة تجاذب في بناء الألفاظ المعبّر بها عنها، قال :

" و ذلك أنّهم يضيفون إلى اختيار الحروف و تشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها ترتيبها، و تقديم ما يضاهي أوّل الحدث و تأخير ما يضاهي آخره و توسيط ما يضاهي أوسطه سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود و الغرض المطلوب"

و مثّل لمذهبه بأمثلة من الثنائي المضعّف **شدّ** و **جرّ** و الثلاثي الصحيح **بحث**، قال:

" و من ذلك : **شَدَّ** الحبل و نحوه، فالشين بما فيها من التفشيّ تشبّه بصوت أوّل انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ و الجذب، و تأريب العقد، فيعبّر عنه بالدال التي هي أقوى

---

[119] اللغة الشاعرة **لعبّاس محمود العقّاد** / 71، و يراجع : الخصائص / 1 : 66، 2 : 158، و يراجع: فقه اللغة لمحمد المبارك / 89، 90، 93، 94.

من الشين، و لا سيّما و هي مدّ غِمّه، فهو أقوى لصنعتها و أدلّ على المعنى الذي أريد بها "[120].

و قال :

" و من ذلك أيضا جَرَّ الشيءَ **يَجُرُّه**، قدموا الجيم لأنها حرف شديد، و أوّل الجرّ بمشقّة على الجار و المجرور جميعا ثم عقبوا ذلك بالراء، و هو حرف مكرر، و كرّروها مع ذلك في نفسها و ذلك لأنّ الشيء إذا جُرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها، و اضطرب صاعدا عنها و نازلا إليها و تكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة و القلق، فكانت الراء لما فيها من التكرير، و لأنّها أيضا قد كررت في نفسها في جرّ و جررت- أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها هذا هو محجّة هذا و مذهبه"[121].

و قال :

" و ذلك قولهم : **بحث**، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض، و الحاء لصحتها تشبه مخالب الأسد و براثن الذئب و نحوهما إذا غارت في الأرض و الثاء للنفث و البث للتراب، و هذا الأمر تراه محسوسا محصّلا، فأيّ شبهة تبقى بعده، أم أيّ شكّ يعرض على مثله"[122].

و سار على نهجه **زكي الأرسوزي**، فأضاف إلى رصيد **ابن جنّي** كلمة(نبغ) : قال : " في الأصل حرف (**ن**) يفيد بحسب حدوثه معنى الداخل المغلق، ثم ألحق ب (**ن**) حرف(**ب**) تعبيرا عن الخارج فحصل من هذا الإلحاق : **نب** . و هذه أصبحت أرومة لكل من **نبت**، و **نبق**، و **نبك**، **نبعَ**، و **نبأ**... إلخ.و كلمة **نبغ** التي استحدثت من **نّب** بإلحاق حرف (**غ**) بها تعني الاعتلاء مع معنى الخموض "[123].

و يثني على الذهن العربي في لغته بقوله:

" فكأني بالذهن العربي يدرك بأن التفوق بين الإخوة يأتي من بزوغ الإلهام في نفس النابغ، من تحت الشعور و بناء على ذلك فإن ثبات الكلمة العربية يرجع على كمالها بانسجام الصوت

---

[120] م.ن / 2 : 163.

[121] م.ن / 2 : 164.

[122] الخصائص / 2 : 163.

[123] المؤلفات الكاملة / مـ، 1 : 346، 347.

و المعنى فيها هكذا ينسج الذهن العربي الكلمات المستحدثة على غرار صيغ استقرّ عليها. و الاستقرار يتبع الحركات التي تعبّر عن الوظيفة"[124].

فابن جنّي بمذهبه هذا فتح آفاقا أمام الباحثين، و أخذ كلّ منهم يسهم في هذا الموضوع بكلمات محاولا تفسير علاقة أصواتها بمعناها الذي اتّخذه أصلا للتفسير، مثل : **غرف**[125] عند **محمّد الانطاكي**.

على الرّغم ممّا أبداه علماؤنا من مجهود فكري لغوي في استشعار القيمة الإيحائية للخصائص الصوتية لأصوات اللغة العربية إلاّ أنّ ما قاموا به لم يستسغه عدد من الباحثين و منهم **صبحي الصالح** حيث قال:

" و الآن فلتختلط هذه الأحرف و لتمتزج و لتقلّب في تركيب ثلاثي تقاليبها العقلية الستة المحتملة ، و لينظر في النهاية إلى الحرف الواحد من أحرفها حيثما كان موضعه منها ، على أنّه صوت ما يزال بسيطا له دلالته الذاتية التعبيرية الخاصة ، و ليستطرف الباحثون ما استنتجه علماؤنا من أمر هذه اللغة ، التي لا يكاد يعلم بعدها و لا يحاط بقاصيها ، فما برح هذا الحرف البسيط _ كما يتصوّرون _ يوحي بمعناها الذاتي من خلال صوته و إيقاعه "[126]

و لكن **صبحي الصالح** في نقده للمنحى الذي انتحاه هؤلاء العلماء الأجلاء لم ينطلق من نفس منطلقهم، فمنطلق أولئك العلماء هو استجلاء ما يمكن أن يكون الواضع العربي قد سلكه في بناء لغته لفظا و معنى، أمّا منطلقه – حسب مفاد النص – فهو ما وصلت إليه مفردات اللغة مسارها التطوّري، فشتّان ما بين المنطلقين، لأن من المسلم به أنّ مفردات اللغة لم تبق حبيسة ما وضعت له عند إنشائها، فهي انطلقت مسهمة به في تطوّها كلما استحدث من المفاهيم ما يتناسق و مدلولها، فتكتسب إلى جانب ما وضعت له مفهوما مستحدثا، و عندئذ لا يؤخذ بعين الاعتبار تلك القيمة الإيحائية (الدلالة الذاتية التعبيرية) إلا من الناحية البيانية لأن تلك القيمة قد امتزجت و مفاد ما أسهمت في بنائه، مشكلة معه مجموع معنى المفردة، فهي حين تسهم به في عملية التطوّر لا تسهم به مجزّءا و إنّما مجموعا، و بالتالي لا

---

[124] م.ن / مـ، 1 : 347.

[125] العين تدل على الغموض و هي تناسب أوّل الحدث، و الراء تدل على الحركة و هي تناسب ثاني الحدث، و الفاء تدل على الظهور و هي تناسب آخر الحدث، بتصرف، الوجيز في فقه اللغة للأستاذ **الانطاكي**/ 355.

[126] دراسات في فقه اللغة، **د/ صبحي الصالح**، 145، 146.

تبقى هذه القيمـــة جالية في كل ما اكتسبته من معان في مسارها التطوّري و من أولئك العلماء من كان مدركا لما يثيره هذا المنحى من تساؤلات، قال **ابن جنيّ**:

" فإن قلت فهلاّ أجزت أيضا أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئا اتّفق ، و أمرا وقع في صورة المقصود ، من غير أن يعتقد و ما الفرق ؟ "[127]

أجاب قائلا:

" (...) فما ورد على وجه يقبله القياس و تعتاد إليـــه دواعـــي النظر و الإنصاف ، حمل عليـــها ، و نسبت الصنعة فيه إليها ، و ما تجاوز ذلك فخفي لم تؤس النفس منه ، و وكل إلى مصادفة النظر فيه ، و كان الأحرى به أن يتّهم الإنـــسان نظـــره ، و لا يخفّ إلى ادّعاء النقص فيما ثبّت الله أطنانه و أحصف بالحكمـــة أسبابه "[128].

نستخلص ممّا أوردناه أنّ علماءنا الأجلاّء مقتنعون بفكرة تكوّن الثلاثي من الثنائي؛ أي اشتقاقه منه، و نستشف من الأمثلة الموضّحة لهـــا أنّ الثنـــائي يسهم بمعناه في تكوّن معنى الثلاثي عن طريق تناسله و مفهوم الشيء من حيث انسجامه و مفاد جرس الصوت المضاف (القيمة الإيحائيـــة لـــه)، فينسل مشتق ثلاثي من الثنائي بإضافة صوت (حرف) مناسب، للتعبير به عن الشيء الموضوع له.

فوفق توضيح **زكي الأرسوزي** لكلمة **عرب** نلاحظ أنّ معنى **صات** للفظ **عرّ** أسهم في تكوين معناه، إذ إنّ معنى حدوث الصوت يحمل ضـــمنا معنـــى **البروز الظاهر**، فيوحي بهما أو أحدهما عند توفّر المناسبة الحاملـــة إلـــى استعمالهما أو استعمال أحدهما. فلما كان المفهوم هو الإبانـــة عمّـــا يـــراد الإفصاح عنه بمسموع القول احتيج إلى ما يمكن أن يؤدي معنى **الإبانة** إلى جانب معنى **صات** ، فاستشعر **زكي الأرسوزي** ما يمكن أن يكون استشعره مستعمل كلمة **عرب** من صوت (**الباء**) فرأى أنّ مفـــاد هـــذا الـــصوت مستخلص من طبيعة حدوثه من مخرج الشفتين اللتين عنـــد النطـــق بـــه ينطبقان فينفرجان محدثتانه. هذه الطبيعة أكسبته معنى **الوضـــوح الظـــاهر** فكان الصوت الأنسب المتناسق و معنى **الإبانة**، فحدث **تناسل دلالي** فـــي

---

[127] الخصائص، 2: 164.

[128] م.ن، ج.ن، 164، 165.

ذهن المستعمل بين معنى **صات** و معنى **الوضوح الظاهر** المستشعر لصوت **(الباء)**، فشكلا معنى متواثقا و المفهوم المراد التعبير عنه **(السالف الذكر)**، فانسلّ مشتق **عرب** من مادة **عرّ** بإضافة **(الباء)**، للتعبير به عن ذلك المفهوم. لذا كان استعمال كلمة **أعرب** في حديث الرسول (صلى الله عليه و سلم): (أعربت الثيّب عن نفسها)، و وفقه فسّرت بـ : أفصحت و أبانت.

و نستخلص أيضا تنبّههم إلى تفطّن الواضع العربي إلى فكرة القيمة الإيحائية للخصائص الصوتية، التي قادهم إليها حسّهم الصوتي للأصوات العربية، فوجدوا فيها مبتغاهم في بناء كلمات لغتهم، هذه القيمة الإيحائية للأصوات يمكننا عدّها وسيلة لغوية في بناء دلالة ألفاظ اللغة العربية، و في تفسير استعمالاتها البيانية على نحو ما سيتبين في الاشتقاق الأكبر.
قال :
" فهذا أمر إذا أتيته من بابه ، و أصلحت فكرك لتناوله ، و تأمله ، أعطاك مقادته و أركبك ذروته ، و جلا عليك بهجاته و محاسنه ، و إن أنت تناكرته ، و قلت : هذا أمر منتشر ، و مذهب صعب موعر ، حرمت نفسك لذّته و سددت عليها باب الحظوة به ".

*<u>المادة الاشتقاقية الثلاثية (الجذر الثلاثي)</u>:

لم يتّفق اللغويون على شيء كاتّفاقهم على استقرار اللغة العربية على الثلاثي، و اتّساع ثروتها به تقرّر هذا الأساس منذ أن خطا **الخليل** بمعجمه خطوة ردّ الكلام إلى أصول مشتركة في التأليف المعجمي، و هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة الأصول في الصرف العربي، **فالخليل** رأى أن

> " أن الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبدأ به و حرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف "[129]

و علل **ابن جنّي** استقرارها على الثلاثي بتحليل صوتي، فقال :

> "فتمكّن الثلاثي إنّما هو نقلة حروفه لعمري و لشيء آخر، و هو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه و لامه، و ذلك لتباينهما و لتعادي حاليهما، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلا متحرّك و أنّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلمّا تنافرت حالاهما و سّطوا

[129] العين، 1: 55.

العين حاجـــزًا بينهـــما لئلا يفجئوا الحسّ يضدّ ما كان آخذا فيه و منصبا إليه "[130]

هذا لأن تركيب بنية الكلمة قائم على تناسق الأصوات و على توافق أحوال الحروف، متفاعـــلة بينها، مفرزة بنية متآلفة التركيب متناغمة الأصوات، و كلّ ذلك ينتظم بالحسّ اللغوي العربي، الذي صنع وصنعته اللغة العربية.

و قد أيّد **زكي الأرسوزي ابن جنّي** في علّة تمكّن الثلاثي بتعبير آخـــر، و في مقام مختلف، فقد دهش حين أجابه زميله –من أوربا الشرقية– عن عدد حروف اسمه، و قد كان ثمانية و عشرين حرفا، قال :

" قلت لزميلي كلا منا يتألّف مبدئيا من ثلاثة أحرف، و ذلك يعني أن ذهننا يحتاج في تنقلّه من فكرة إلى فكرة إلى ثلاث ركـــائز، بينما ذهنكم يزحف على ثمانية و عشرين ركيـــزة، فنحن إذن، منكم بمثابة الإنسان من الديدان.هكذا لساننا مطابق لمشيئة الحياة في اقتصارها الطريق (الإيجاز في العبارة) بغية إنفاق المقتـــصد لسبر أغوار الوجود أعمق فأعمق"[131]

فهذه الأصول الثلاثية لمعظم كلمات اللغة العربية لم تكن لتستحوذ علـــى معظم فرش اللغة العربية لو لم تكن منذ تشكّلها مستجيبة، بما أوتيته مـــن التفريع الاشتقاقي المتناســـل الدلالات، لمتطـــلـــبـــات احتيـــاجات الواضع و المستعمل على حدّ سواء، فكأن اللغة العربية بهذا المدد الثلاثي الأصول المتميِّز بسهولة تكوين مدد آخر من الكلمات (المشتقات) وجدت ما يكفيهـــا في التعبير عمّا يراد التعبير عنه، هذا إلى أنّه يعدّ الرتبة الوسطى بين مـــا كان أحاديا و ثنائيا و بين ما كان رباعيا وخماسيا.

فالأصل الثلاثي ما كان ليحظي بهذا الحظ الأوفر لو لم يكن منسجما مع الذهنية العربية، التي أنشأته، فهو كما قال **زكي الأرسوزي** :

" كلا منا يتألّف مبدئيا من ثلاثة أحرف، و ذلك يعني أن ذهننـــا يحتاج في تنقلّه من فكرة إلى فكرة إلا ثلاث ركائز"[132]

---

[130] الخصائص، 1: 56، 375.

[131] المؤلفات الكاملة، **لزكي الأرسوزي**، المجلّد الأوّل، 362.

[132] المؤلفات الكاملة، مح: 362.

و لكن من الباحثين من عاب على المعجميين العرب اتّخاذهم الأصول الثلاثية منطلق في بناء معاجمهم ، لكون ذلك أدّى إلى تغافلهم عن علاقة المجموعات الثنائية فيما بينها، و عن علاقة هذه المجموعات بأسماء الأصوات، التي انبثقت منها، لأنّ هذا التغافل أدى إلى انحجاب حلقة تفرّع الثلاثي عن الثنائي في عملية الإثراء اللغوي، و من هؤلاء **زكي الأرسوزي** حيث قال :

"جرت العادة في استعمال المعجم عندنا أن يرجع إلى الفعل كمصدر للاشتقاق في تعيين معنى الكلمة : إرجاع كلمة (خارق) إلى الفعل (خَرَق) مثلا... لم يشر المعجم إلى العلاقة بين الفعل (خَرَق) و بين كلّ من الأفعال (خرب، خرج، خرد، خرذ، خرم...إلخ)، و لا إلى العلاقة بين الأفعال المتقدّمة و بين أرومتها التي هي صوت : خَرَّ الماءُ خريرًا ... فلو تتبع الفقهاء الأفعال في تسلسلها حتى الصوت الطبيعي مصدر الاشتقاق، و لو لاحظوا ما هو مشترك بينها من صوت (هنا الخرير، و من هنا خيال تأثير الماء في مجراه خربا، و خروجا، وخردا، وخرقا) و لو قاموا بذلك لأدركوا نشوء كلماتنا من مصادرها في الطبيعة "[133]

إن المعجميين يكفيهم مجدًا أنّهم حقّقوا هذا الإنجاز الضخم، الذي لو طلب من أحدنا القيام به لأعرض عنه، كما أنّ إنجازهم المعجمي جاء وفق متطلبات المرحلة التي وجدوا فيها، فهم غير مطالبين بأكثر من ذلك، و انتقاد **زكي الأرسوزي** لصنيعهم آت من باحث عاش في العصر الحديث، أين يمكن النظر إلى صنيعهم برؤية ناقدة، فانتقاده يعدّ مطلبا معجميا آخر يبنى من حيث المادة المعجمية – على ما أنجزه المعجميّون العرب و على دراسات تنظيرية للمفردة العربية منذ تكوّنها– حسبما قدّمته المعاجم– إلى آخر ما تطوّرت إليه في اكتسابها اللغوي، منشئة منهجا محكما في بناء هذا المعجم المنشود.

---

[133] المؤلفات الكاملة، مح، 1: 365، 366، و ذهب مذهبه **أ/عبد الله أمين** يراجع: الاشتقاق، **لعبد الله أمين**، 126.

1- مبدأ الجذر الحرفي (الثلاثي) :

أنّ تنظيم المعجمين المادة اللغوية و ضبطها في شكل مداخل ثلاثية الأصول حمل إلى الإطلاق عليها اصطلاح الجذور الحرفية[134] و بالتالي وصف اللغة العربية بأنّها لغة جذور حرفية[135]، و هذا ممّا أدّى إلى اختلاف فهم الباحثين المحدثين لما أطلق عليه العرب عبارة **الحروف الأصول**.

فاللغويون العرب إنّما استعملوا **الحروف الأصول** لمّا رأوا هذه الحروف كائنة في جميع ما تفرّع منها، إن بواسطة الحركات و إن بالحركات و الزوائد، لأداء مفادات الأشياء، المنتمية إلى معنى تلك الحروف الأصول، و هو معنى مستخلص من استعمالات ما تشكّل منها من كلمات (مشتقات).

فوفقا لذلك فإنّ استعمالهم للحروف الأصول لا يعني تجريدها من قيمها الحركية[136]، التي لولاها ما أنتجت الألفاظ المركبّة من تلك الحروف.

أما المحدثون من المستشرقين ففهموا من ذلك، باستعمالهم الجذر الحرفي، تجرّد تلك الحروف الأصول من قيمها الحركية.

* **فيلاشير- Blachére** يرى أنّ الجذر العربي " هو جذر حرفي خالص"[137]، فهو عنده عبارة عن

"مجموع حرفين أو ثلاثة أو أربعة تمثّل معنى محدّدًا نحو :

ك.ت.ب، مفهوم الكتابة "[138]

أما الحركات عنده فـ " ليست سوى عناصر اشتقاق"[137]

---

[134] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، **د/مختار كريّم**، مجلة مجادلة السائد في اللغة و الأدب و النقد، مج: 7: 105.

[135] و هو إطلاق المستشرقين، و منهم (بلاشير)، يراجع: Grammaire de l'arabe classique, p: 14. و (فلاش)، يراجع: Traité de philologie arabe, p : 248. و يقابله في الفرنسية لفظ. Radical.

[136] الحركات القصيرة و الطويلة.

[137] - Blachère : Grammaire de l'arabe classique, p : 14.

[138] - Blachère : Grammaire de l'arabe classique, p : 13. م.ن،

* و ذكر **مكّارثي – Maccarthy** أن الجـذر الحرفـي أسـاس نظـام الصرف العربي فقال :

"فمَد عُرف منذ زمن أن في أساسه توجد جذور ذات ثلاثة أحرف أو أربعة تجتمع حول حقل دلالي واحد نحو : ك.ت.ب "[139]

* أما **فلاش هنري –Fleich Henri** فلا يختلف عنه في مفهومه للجذر في اللغة العربية، حيث قال :

" و الجذر مؤلّف من حروف، و من حروف فقط، يعلق بتجمعها معنى واضح إن قليلا أو كثيرًا، و تحقيق هذا المعنى العام فـي كلمات مستقلّة يتمّ بفصل لعبة الحركات داخل هذا الجذر(تـداول الحركات)"[140].

* و يرى **دي بوا –Dubois** أن الجذر هو العنصر الأساس المشترك بين كلمات أسرة واحدة، الحامل لمعنى أساس، مشترك بين الكلمات المنحـدرة منه[141].

وفقا لهذا المفهوم العام للجذر نظر إلى الجذر في اللغات السامية فذكر أن

"الجذر الحرفي الثلاثي المرتبط بمفهوم محدّد هو قاعدة الكلم إن ألحقت به الحركات"[141].

يتّضح ممّا ورد عن هؤلاء الباحثين المستشرقين اتّفاقهم على مبدأ حرفية الجذور العربية، و على أن معانيها لا تبدو إلا حين دخولها فـي عمليـات اشتقاقية، المحصورة عندهم في الحركات و الزوائد الملحقة بالجذر.

غير أنّ هذا الفصل بين الحروف الأصول (الجذور) و بين ما يؤدي إلى تلفظها في بناء منتظم حملهم إلى تحديد وظيفة كلٍّ منهما فالتقوا في فكـرة أنّ الجذر الحرفي للمعنى المعجمي العام، و الحركات و الزوائد للاشتقاق.

---

139 - Maccarthy, Formal problems in simitic phonology and morphologie, p: 111.

140 - Fleich, traité de pilologie arabe, p : 248.

141 - Dubois, Dictionnaire de linguistique; Radical_Racine, p : 403.

غير أنّ هذه الفكرة تنسجم مع طبيعة مفردات اللغة العربية؛ أيّ المادة الاشتقاقية لمقرداتها، لأن المعنى المعجمي العام للحروف (الجذر) إنّما هو مستخلص من المعنى الساري بتمامه فيما تفرّع منها من مشتقات، إذ لولاها ما أمكن القول بوجود معنى معجمي عام.

ثمّ إنّ فصلهم الحركات عن الحروف، و جعلها ذات وظائف اشتقاقية أمر لا يثبت أمام ورود كلمات تداول على أحد أحرفها الحركات الثلاثية (ُ َ ِ)، و لم يؤد تداولها إلى قيمة اشتقاقية، من ذلك لفظ (دلالة)، حيث ورد في معجم لسان العرب :

" و قد دلّه على الطريق يدُلُّه دَلالة [بالفتح] و دِلالة [بالكسر] و دَلُولة [بالضمّ]، و الفتح أعلى"[142]

و المستشرق **كُوهِن –Cohen** نفسه يرى أن الاسم (كَلْب)يحتوي على فتحة غير مبرّرة صرفيا[143].

و دعّم ما حمل إلى القول بحرفية الجذور العربية ما بدا لهم من خلال انطلاق اشتقاق المفردات، من الناحية العملية من الفعل[144]، **فيلاشير** من ذلك حاول استخلاص ما يمكن أن يكون اتّخذه العربي أساسا لأصول ألفاظ اللغة العربية فقال :

" لمّا كان الفعل الماضي المصرّف مع المفرد المذكّر الغائب يمثّل التمثيل الأفضل الجذر العاري من أي عنصر اشتقاقي فإن النحاة يستعملونه دون الإشارة إلى الجذر...و انطلاقا من الفعل الغائب المفرد تؤخذ الصيغ "[145]

إلاّ أنّ النصّ في حدّ ذاته يحمل ما ينفي تصوّر النحاة العرب لحرفية الجذور، فقوله :

" فإنّ النحاة يستعملونه دون الإشارة إلى الجذر "

فيه تصريح على أنّ النحاة لم يكن في تصوّرهم مبدأ حرفية الجذور (الحروف الأصول)، فهذه الجذور و إن بدت غير مشكّلة في بناء الثلاثي فإنّ الحركات ملحقة بها ذهنيا، ممّا ينفي كونها مجرّد جذر حرفي، لأنّ النحوي في تعامله معها حسب رأي **المختار كريّم** ينطلق

---

[142] لسان العرب، فصل اللام، 11: 249.

[143] - Cohen, Etude chamite-Sémitiques, p : 449.

[144] ذكر أ/**عبد الله أمين**، أنّ المصادر و المشتقات في كتب النحو و الصرف مشتقة من الفعل، يراجع: الاشتقاق،13.

[145] - Blachère, Grammaire de l'arabe classique, p : 15.

" من معطى ذهني يحوّله إلى ما هو موجود أمامه لينطلق في العمليات الذهنية "[146]

ثم قال :

" و هذا في نظرنا أقرت بحقيقة اللغة العربية "[146]

و يتدعّم تعقيبنا على رأي **بلاشير** بما ذكره مستشرق مثله و هو كوهن، الذي حملته طبيعة اللغة العربية إلى أن يقرّ أن الحركات مأخوذة بعين الاعتبار في الجذر الحرفي، و ذلك من خلال المثال، الذي أورده، حيث ذكر أنّ

"رَأس و رَئيس و رَائِس و مِرْآس تابعة تاريخيا إلى كلمة رأس، التي هي الشكل البدائي، و لذلك يُنْزَع أحيانًا إلى اعتبار هذه الأشكال البدائية جذورًا"[147]

و هذا اعتراف صادر منهم أنفسهم على عدم انفصال الحركات عن الحروف، و هو اعتراف يدحض تصريحهم بجعل أصول الكلمات العربية جذورًا حرفية منفصلة عن الحركات.

و عليه يمكننا القول :

إنّه لا يمكن بأيّ حال، حين الحديث عن أصول الكلمات العربية، القول بفصلها عن الحركات، لكونها العناصر، التي تحوك بين الحروف الأصول، مشكّلة معها بناءً منجزًا والتي تسعفها على التعبير عن المعنى الأصلي، و في الوقت نفسه تسهم بنفسها أو مع بقية الزوائد في تمايز الموصوفات، و المسمّيات، و الأفعال المتوقرة على معنى المادة الأصلية (الحروف الأصول+مفهومها)، التي أطلقنا عليها المادة الاشتقاقية[148].

و رأيهم في أصول مجموعات مفردات اللغة العربية استتبع رأيهم في مداخل المعاجم العربية.

---

[146] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق للفصحى، لـ: **المختار كريمّ**، مجلة مجادلة السائد... مج 7: 111.

[147] - Cohen, Etudes chamite-sémitiques, p : 448.

[148] سبق أن أوردنا مقصدنا من إطلاق هذا الاصطلاح، يراجع ص من البحث.

2- مداخل المعاجم جذور حرفية:

مداخل المعاجم نظر المستشرقين تعدّ جذورًا حرفية، تصير بفضل لعبة الحركات صيغا اشتقاقية، ففي نظر **دافيد كوهن** المعجم عبارة عن

"التوافقيات المختلفة للجذور و الصيغ "[149]

وفقا لذلك المعجم العربي عبارة عن جذور حرفية، سارية معانيها بتمامها فيما تشكّل منها من صيغ اشتقاقية بفضل الحركات، لكون لو بُنِيَ المعجم وفق هذه الرؤية هل كان يمكن رصد التراكمات المعنوية للمادة المعجمية (المدخل المعجمي)، التي منها ما هو مؤتلف، و ما هو مختلف، و ما هو متباين ؟

لو كانت تلك الرؤية هيَ المعتمدة في بناء المعجم العربي لضاع رصيد هائل من كنوز مواد اللغة العربية، لكون المعجم العربي، هذا الواقع التاريخي، يبطل هذه الرؤية بما احتواه من الكنوز المعنوية.

* أمّا المحدثون العرب فمنهم من[150] رأى- أثناء مناقشة لرؤية المستشرقين إلى المعجم وفق مبدأ حرفية الجذور- أن منهج أصحاب المعاجم في بناء المعجم

" منهج شكلاني بحت، قائم على تجاهل تام للمعنى و ليس منهجا صرفيا كما يرى المستشرقون، و من تبنّى أراء هم "[151]

إلاّ أنّ رأيه هذا يلفظه ما حمل المعجميين إلى تنظيم مواد معاجمهم في صورة مداخل تبدو لغيرهم و كأنّها غير ذات معنى، لأنّ المقصد لو كان كذلك **فما الذي تتمايز به هذه المجموعات الحرفية (المداخل) بعضها عن بعض** ؟ لأنّ التجاهل التام للمعاني، التي استعملت لها هذه المجموعات الحرفية يؤدّي إلى فوضى لغوية، بحيث يمكن استعمال إحداها مكان أخرى و لا ضير في ذلك، و ليس هذا هو مقصد منشئ المعجم العربي.

إنّما لجأ إلى وضع مادة المدخل المعجمي في شكل حروف لمّا رأى أنّ هذه الحروف موجودة بذاتها في مجموعة من الكلمات، كثرتها و قلّتها

---

149 - Cohen, Etude de linguistique sémitique et arabe, p : 50.

150 و منهم **المختار كريّم**.

151 مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، لـ: **المختار كريذم**، مجلة مجادلة السائد... مج 7: 117.

رهينة الاستعمال، و بالتالي كانت حروفا أصلية لهذه المجموعة، وعُـدّت مادة معجمية، و مدخلا معجميا لكلّ ما تكوّن منها لفظا و معنًا.

و ما حمل أصحاب المعاجم إلى تغافلهم عن ذكر معنى الحروف الأصول، هو مدى تراكم المعاني، التي اكتسبتها أثناء تداولها عليهـا عبـر الحقـب التاريخية الحضارية، هذا التراكم الذي اكتسبته عن طريق **مبـدأ تناسـل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية** (الحروف الأصول)، منسلة بإيحـاء من الدال المعنوي السابق إلى المدلول الجديد بصيغة ملائمة، هـذا المبـدأ الذي نحن بصدد بيانه في هذا البحث.
إذًا تغافلهم له مُبَرَّر، و بالتالي فلا يمكنهم، وقف متطلبات المرحلة، التـي أنشئ فيها المعجم، أن ينتقوا أيًّا من المعاني المتراكمة لأن يكـون أصـلا معنويا أوّليًّا، بحيث يكون هو الأصل الذي انحدرت منه بقية الأصـول[152] المعنوية بصفة متتالية، لأنّ هذا يتطلّب مجهود آخر مضـاعفـا لتحقيقـه، و هو الغاية المنشودة لبناء معجم عربي اشتقاقي وفق **مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية**، عندئذ يصير اصطلاح **المادة الاشتقاقية** هو الاصطلاح الأنسب للمداخل المعجمية وللحروف الأصول للمـادة اللغوية، و عندئذ أيضا لا يبقى مجال لأيّ كان، مسْتشرقين و غيـرهم، أن ينعـت أصول مجموعات مفردات اللغة العربية بأنّها جذور حرفيـة، أو أصـول لفظية[153]، أو هياكل فارغة[154] خاوية و كأنّها تشكّلت أوّل ما تشكّلت مفرّغة من أيّ معنى، وحاشا أن يكون منشئ هذه الأصول قد أنشأها دون قـصد استعمالها فيما أريد التعبير بها عنه.

و نثير في هذا المقام ملاحظة مفادها أن الأصول المعنوية الأولى للحروف الأصول لا سبيل لأيّ كان إلى تعرّفها و لا إلى الوصول إليها، فهي خافية في الزمن الغائر البعيد، و لكن هذا لا يحول دون الانطلاق في بناء المعجم المنشود وفق **مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية**، لأن هذا المبدأ يكفي معـه الانطـلاق ممّا هو متوفّر من المادة المعجمية و استعمالاتها، و ذلك بدراسة استعمـالاتـها وفق المبدأ نفسه، لفرْز معانيـها المتفرّعـة

---

[152] سيأتي بيان ذلك في مكانه من البحث ص

[153] العبارة **لابن يعيش**، يراجع: شرح المكودي، **لابن يعيش**، 110.

[154] و هو رأي **المختار كريّم**، يراجع: مراجعة لنظرية الجذر و الاشتقاق في الفصحى، **للمختار كريّم**، مجلة مجادلة السائد... مج 7: 117، 119.

و تصنيفها في مجموعات عنقودية، مفرّعة في شكل متتاليات متسلسلة، بحيث تتمايز هذه المجموعات فيما بينها بالدلالة الاشتقاقية لكلٍّ منها، تلك الدلالة هي الأصل المعنوي الذي انطلت منه عملية الاشتقاق الصيغي للمادة الاشتقاقية[155].

[155] سيأتي بيان ذلك في موضعه من البحث ص

الفصل الثاني

مصدر تفريع المادة الاشتقاقية

الفصل الثاني:

مصدر تفريع المادة الاشتقاقية:

إن المعجمين في تنظيمهم لمواد اللغة العربية في صورة حروف، رأوها أصلية، لكونها موجودة بذاتها في جميع ما تكون منها من مفـردات، لـم يكونوا يقصدون فصلها عن مفادها مما يحمل غيرهم، عربا أم مستشرقين، إلى القول : إنّها **هياكل فارغة أو خاوية**، أو **أصـول لفظيـة**، أو **جـذور حرفية**.

و إلا فما معنى قولهم ما استعمل من مواد اللغة، إنه مستعمل ؟ إنما اهتدوا إلى ذلك لتسهيل تجميع مفردات اللغة و تنظيمها في مجموعات نَسَبِيَة،[1]

كما أن النحويين في إطلاقهم اصطلاح **الحروف الأصول** لـم يكونـوا يقصدون تجريدها من آليات حركتيها، قصيرة كانت أم ممدودة، ممّا يحمل غيرهم، عربا أم مستشرقين، إلى عدّها جذورا حرفية، منزوعة الحركات، فهي و إن تراءت لهم في صورة **حروف** فقط، فإنّ حركاتها ملحقـة بهـا ذهنيا عند أهلها.

و خلصنا من تفسيرات هذه المسألة إلى ما يتوافق و طبيعة اللغة العربية في بناء مفرداتها، و هو إطلاقنا اصطلاح **المادة الاشتقاقية** على موادهـا الأصول، التي تتفرّع عنها تلك المفردات وفق مبدأ التناسل الدلالي.

هذا لأن مفاد **المادة الاشتقاقية** ذو شقين أساسيين لا انفصام بينهما فـي انطلاق العمليات الاشتقاقية،

أحدهما : المادة اللفظية، و استعمالنا كلمة **لفظ** دون غيرهـا لتبيـين أنّ الحركات ملحقة بالحروف الأصول ذهنيا، فهي التي تحـوك بـين تلـك الأصول عند تلفظها في بنية متآلِفة.

و الآخر : المادة المعنوية، التي ما إن تعلق باللفظ تنطلق تلـك العمليـات وفق مبدأ التناسل الدلالي.

فمـا طبيعة هذه المادة الاشتقاقية التي تعدّ أصلا للاشتقاق ؟ فهل هي اسم أم فعل أم غير ذلك ؟

---

[1] أيّ مفردات كلّ مجموعة ينتسب بعضها إلى بعض.

لا اختلاف بين العلماء في أنّ المادة اللفظية لا تنطلق في العمليات الاشتقاقية إلا حين اكتسابها معنى.

و لا جدال في أن النسبة الكبرى من المواد الاشتقاقية للغة العربية ثلاثية الأصول، و ما ذلك إلا دليل على حصول اكتفاء لغوي بما تمدّه من مدد كبير من المفردات المتفرعة عنها، و دليل على انسجامها مع الآليات الصوتية حين تلفظها، ممّا أغنى عن العدول عنها إلى ما يليها عددا: كالرباعي، و الخماسي، و تلك سمة من سمات الاقتصاد اللغوي الموفر للمجهود الكلامي ذلك لأن الإنسان بطبعه ميّال إلى بذل أقل جهد ممكن، يقول **أندريه مارتينه Andre .Mertinet**:

"يخضع السلوك الإنساني إلى قانون الجهد الأقل، الذي بموجبه لا يجهد الإنسان إلاّ ضمن النطاق الذي يستطيع أن يبلغ فيه الأهداف التي حدّدها لنفسه "[2]

و قال **زكي الأرسوزي**، حين دهش من عدد حروف اسم زميله من أوروبا الشرقية، و قد كان ثمانية و عشرين حرفا :

" قلت لزميلي **كلامنا يتألف مبدئيا من ثلاثة أحرف**،و ذلك يعني أن ذهننا يحتاج في تنقله من فكرة إلى فكرة إلى ثلاث ركائز بينما ذهنكم يزحف على ثمانية و عشرين ركيزة، فنحن إذن، منكم بمثابة الإنسان من الديدان، هكذا لساننا مطابق لمشيئة الحياة في اقتصارها الطريق (الإيجاز في العبارة) **بغية إنفاق المقتصد** لسبر أغوار الوجود أعمق فأعمق "[3].

لما كان الأصل الثلاثي كذلك أملى علينا الاقتصار عليه في موضوع بحثنا، لأن ما يتوفر عليه هذا الأصل من مقاييس ينسحب على ما سواه من الأصول.

و لكن اختلافهم و جدالهم واقع حول منطلق العلميات الاشتقاقية، و هو اختلاف منطلق إما من نظرة صرفية وهو ما نجده في أراء علماء البصرة و الكوفة و من تبعهم، و إما معجمية و هو ما نجده فيما خلص إليه "**تمام حسّان**" عند مناقشته لرأي علماء كلتا المدرستين، دون اللجوء إلى طبيعة سير المادة الاشتقاقية حين اكتسابها المعاني المُنَاطة[4] بها.

---

[2] -André Martinet, Eléments de linguistique générale, p : 176-177.

[3] المؤلفات الكاملة، **لزكي الأرسوزي**، المجلّد الأوّل، 362.

[4] امناطة: المعهودة إلى المادة الاشتقاقية للتعبير بها عنها (المعاني).

فما مصدر الاشتقاق عند الكوفيين، و عند البصريين، و عند **تمام حسّان** ؟

أ- **<u>عند علماء المدرستين</u>** :

أورد **أبو البركات بن الأنباري** في مؤلّفه "**الإنصاف** " طبيعة مصدره عند كليهما فقال :

" ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل و فرع عليه، نحو : **ضَرَبَ ضَرْباً، و قام قيامًا**، و ذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه "[5]

و دعّم علماء كلتا المدرستين رأيه بحجج، حاول **تمام حسّان** بعد تفحصه لها، تلخيص مقصد كلّ منهما، فقال :

" و معنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات و لكن كلّ مشتق منها يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن في **الفعل**، و فاعل الحدث في صفة **الفاعل** ... و أما المصدر فهو اسم الحدث فقط... و لذلك رآه البصريون أصلا للاشتقاق... و أما وجهة النظر الكوفية فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرّد و الزيادة فالمجرّد من بين الصيغ هو في فهم أصحاب هذه النظرة أقرب إلى الأصالة من المزيد، و قد نظروا في صيغ الكلام فلم يجدوا أكثر تجرّدا من الفعل الماضي الثلاثي المجرّد المسند إلى المفرد الغائب نحو : **ضرب**، فقالوا : إن أصل المشتقات هو الفعل الماضي "[6].

واتّبع كلاً منهما علماء كثر، سواء أكانوا قدماء أم محدثين.

---

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف، 1: 235، و يراجع: أسرار العربية، للأنباري، 171، 173.

[6] اللغة العربية معناها و مبناها، **د/تمّام حسّان**، 166، 167.

ب-**عند من تبعهم :**

أولا:

القدماء:

1- بالنسبة لعدّ المصدر أصلا :

إن متبعي هذا المنحى منهم من أبان اتّجاهه عن طريق تعامله مع ما تفرع من المادة الاشتقاقية **كابن دريد** في تعامله مع مادة كتابه **الاشتقاق،** حيث قال :

" **مُحَمَّدٌ** النبي، صلى الله عليه وسلم، مشتقٌّ من **الحَمْدِ**"[7]

فمُحَمّدٌ اسم مفعول، **والحَمْدُ** مصدر، غير أن **مُحَمَّدا** وفق قواعد التصريف فعله **حَمَّدَ** (فَعَّلَ)، و مصدره **التَحْمِيدُ**، بينما **الحَمْد** مصدر ثلاثي، فعله **حَمِدَ**، و مفعوله **مَحْمُود** و هذا يبين أن صياغة المصدر تتسق و بناء الفعل، و العكس صحيح.

و منهم من أكّد هذا الاتجاه بالتعليل **كأبي علي الفارسي** حيث قال :

" إعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين و المفعولين مشتقة منها، و لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس و لم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين و المفعولين فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دلّ ذلك على أن الأفعال مشتقة منها، و أنها غير مشتقة من الأفعال"[8]

و على هذا المبدأ يسير في أعماله كلّها[9]، و هو نفس تعليل علماء البصرة.[10]

لكن **أبا علي الفارسي** في إثباته أن المصدر مصدر الاشتقاق، استنادا إلى أنه يختلف كاختلاف أسماء الأجناس ولا يجري على سنن في القياس كأسماء الفاعلين و المفعولين لم يثبت أن المصدر هو منطلق العمليات

---

[7] الاشتقاق، **لابن دريد**، 8.

[8] التكملة، **لأبي عليّ** الفارسيّ، 211.

[9] يراجع: كتاب المسائل العضديات، **لأبي علي الفارسي، 20، 23، 117، 120، 156، 225، 254.**

[10] يراجع: الانصاف في مسائل الخلاف، 1: 238، و يراجع: أسرار العربية، 172.

الاشتقاقية لأنّ لكلّ منها (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول) قيمته المعنوية، **فالمصدر** لفظ محمّل بمعنى الحدث، و **اسم الفاعل** وصف لمن قام بالحدث، و **اسم المفعول** وصف لمن وقع عليه الحدث، و لكلّ منها وظيفتها في الأداء الكلامي، **فالمصدر** يؤدي معنى الحدث، و **اسم الفاعل** يؤدي معنى المتصف بالقيام بالحدث، و **اسم المفعول** يؤدي معنى المتصف بوقوع الحدث عليه، فمن هذه الوجهة لا مبرر لإجراء مقارنة بين المصدر و بين أسماء الفاعلين و المفعولين.

و من وجهة إمكانية صياغة أي صيغة من المادة الاشتقاقية، أي من الناحية العملية، فإنه يمكننا صياغة المصدر من خلال مادة اسم الفاعل و اسم المفعول حتى و لو لم يكن في مخزوننا اللغوي ذلك المصدر، إذ ليس شرطا أن يتوفر المصدر مسبقا حتى تنطلق العمليات الاشتقاقية .

ثم إنه كان ينبغي عليه، إذا كان لابد من اتخاذ المقارنة وسيلة لتبين أن المصدر هو المنطلق، أن يجريها بين **المصدر** وبين **الفعل**، فهو حين أجراها بين **المصدر** و بين **اسم الفاعل و اسم المفعول** أثبت بطريقة غير مباشرة أن هذه الأوصاف مشتقة من الفعل، لأنه قال :

" و لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس و لم تختلف "[11]

2- بالنسبة لعدّ الفعل أصلا :

إنّ متّبعي هذا المنحى منهم من أبان هذا الاتجاه عن طريق توضيح صيغ بعض الكلمات استدعاه مقام التفسير، **كالأخفش**[12] في تفسيره **تحميض** في قوله تعالى: (و يَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ)[13] حيث قال :

" و هو الحَيْضُ، و إنّما أكثر الكلام في المصدر إذا بُنِي هكذا أن يراد به، **المَفْعَل**، نحو قولك : **ما في بُرِّك مَكَالُ : أي كَيْلٌ.** وقد قيلت الأخرى، أي قيل : **مَكِيلٌ**، و هو مثل **مَحِيضٍ** من **الفعل** "[14]

---

[11] التكملة، 211.

[12] هو الأخفش الأوسط، **أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي لجاشعي** (ت: 225هـ)، يراجع: معاني القرآن، **للأخفش**، 5، 11.

[13] البقرة: 222.

[14] معاني القرآن، **للأخفش**، المجلّد الأوّل، 368.

و منهم من أبانه عند إيراد مفاد المشتقّ، **كابن فارس** حيث قال :

" و المتشقّ : قولنا **كاتب** و هو مشتق من **الكتابة**، ويكون هذا على وجهين : أحدهما : مبنيًّا على **فَعَلَ**، و ذلك قولنا **كَتَبَ** فهو **كَاتِب**، و الآخر : **يكون مشتقًّا من الفعل غير مبنيّ عليه**، كقولنا : **الرحمن** فهذا مشتقّ من **الرحمة** غير مبنيّ من رَحِمَ "[15].

* **المتذبذبون بين الاتجاهين:**

إن الاتجاهين و إن رأى أصحابهما و من تبعهم معهم، بأحقية ما انتقوه بمصدرية انطلاق العمليات الاشتقاقية إلا أن من غيرهم من حملته طبيعة حركية مفردات اللغة في التفريع إلى التصريح –بطريقة غير مباشرة – بإمكانية الاشتقاق منهما، فنراهم متذبذبين بين الاتجاهين، فمرة يعدون **المصدر** منطلقا للاشتقاق و أخرى **الفعل** منطلقا له، **كابن السراج** ، و **ابن جنيّ** و **ابن فارس** .

أ- **فابن السرّاج** قال في **كون المصدر أصلا** :

"و أما ما لا يجوز أن يكون إلا مشتقا من الكلام فالصفات كلها و الأفعال، أعنى ما يسميه النحويون فعلا، فجميع ذلك مشتق من المصادر... و اشتقاق الأفعال من الأسماء ظاهر غير خفي "[16]

واقتناعه بذلك حمله على التنبيه إلى ترجيح المصدرعند التردد في تعيين مصدر الاشتقاق، فقال :

"إن اجتمع شيء من هذه المعمولات مع شيء من المصادر فالمصدر الأول، فالسقاء مأخوذ من السقي"[17]

و في **كون الفعل أصلا** قال :

" و اعلم أنه متى تجانب لفظا واحدا جنسان فكان أحد الجنسين جسما، و الآخر عرضا فالأولى بأن تجعل الأصل الإسم (اسم العين)، و ذلك نحو قولهم : **النَبْتُ و النَبَاتُ**، و قالوا : **أنبت ينْبِتُ**

---

[15] الصاحبي، 87.

[16] رسالة الاشتقاق، **للابن السرّاج**، 23، 24، و يراجع: أصول النحو، 2: 84 و 1: 40، 137...إلخ

[17] رسالة الاشتقاق، 15، و يراجع: المزهر، 1: 350.

نَبَاتًا، فإنما ينبغي أن تجعل **أَنْبَتَ يُنْبِتُ** مشتقا من **النبت** ... فهذا الضرب إنما يجيء المصدر بعد استعمال الفعل "[18].

و استدل على اشتقاق المصدر من الفعل المشتق من اسم العين بما يلحق الفعل من مزيدات لمعنى، فقال :

" و يدلك على ذلك، أن هذه المصادر منها ما يدخلها ألف الوصل، و ألف الوصل تخص الأفعال، فإنما جرت هذه المصادر على أفعالها لأن هذه الزوائد دخلت على الفعل لمعنى، فلم يكن بدًّا من إجراء المصدر و اسم الفاعل عليها، و ذلك نحو قولك: استنواق وهو مسنوق، و ترجلت المرأة ترجلا و هي مترجلة "[19].

على الرغم من ذلك فإن اقتناعه القياسي بكون المصدر منطلق الاشتقاق، لكونه يدل على حدث و الفعل يدل على حدث و زمان[20] غلب عليه، مما حمله إلى التماس تخريج لتجويز اشتقاق الفعل من المصدر بعد أخذ المصدر من اسم العين، حيث قال:

" و لو قال قائل: إن **اسْتَحْجَرَ** مأخوذ من **الاسْتِحْجَار** و **الاسْتِحْجَارُ** مشتق من **الحَجَر** ما كان ذلك خطأ وكان على القياس "[19]

و لتأكيد هذا المعنى أورد احتمالا آخر و هو تعليل التسمية، حيث قال :

" و قد يجوز عندي أن يسمّى الشيء بفعله ويغلب عليه، كما فعل ذلك **بصاحب**، و **والد** فعلى ذا يحتمل أن يكون **البنات** سمّي بفعله "[19]

و إن لم يشتق منه فِعْلٌ غير أن إيمانه القياسي جعله يستدرك ليؤكد أن **الفعل مشتق من المصدر**، إذ قال :

" و لكن لا يجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر، الذي أخذ منه ووجب اسم الفاعل "[21].

---

[18] م.ن، 24، 25.

[19] م.ن، 25.

[20] يراجع: م.ن، 24، و أصول النحو، **لابن السرّاج**، **1**: **163**.

[21] أصول النحو، **لابن السرّاج**، 3: 84.

فعلى فرض أن المصدر منطلق اشتقاق المشتقات، و منها أسماء الأعيان، إلا أنه لا يوجد مانع لغوي يحول دون اشتقاق المصدر من الفعل المشتق من اسم العين بعد تميّزه بالدلالة على مسمّاه، تلك هي طبيعة اللغة في إمدادها لمفرداتها بآلية تجعل تفريعها انسيابيا، لا يعوق انسيابيته افتراض إحدى الصيغين منطلقا له، و هو ممّا لم يجد **ابن السراج** بدًا من القول باشتقاق المصدر من الفعل المشتق من اسم العين.

ب- وابن جني

لم يختلف عن سابقه في عدم اقتصاره على أحد الاتجاهين دون الآخر في تعامله اللغوي مع هذه المسألة حيث قال في **كون المصدر أصل :**

" و العلّة في وجوب إعلاله و إعلال استنوق و استفيل و استتيست أنّا قد أحطنا علما بأنّ الفعل إنّما يشتقّ من الحدث لا من الجوهر"[22].

مستندا في ذلك على ما قاله **سيبويه** حيث قال :

"ألا ترى إلى قوله (أي **سيبويه**) و أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[23].

و قياسا على ذلك قال :

" فإذا كان كذلك وجب أن يكون **استَنْوَقَ** مشتق من المصدر و كان قياس مصدره أن يكون معتلاً فيقال : اسْتِنَاقة، كاستعانة و استشارة "[22]

و لكن لم يذكر أن **الاستنواق** (استناقة وفق قياسه) اشتق قبل اشتقاق الفعل **استنوق** من الناقة.

و في موضع آخر ذكر أن المصدر أصل و الفعل فرع حين تعليله لمسألة تصريفية و هي : إعلال الجمع لإعلال الواحد وتصحيحه لتصحيح الواحد[24]، قياسا على اعتلال المصدر لاعتلال الفعل و صحته لصحة الفعل[25]، فقال :

---

[22] الخصائص، 1: 119.

[23] م.ن، ج.ن، ص.ن، و يراجع: الكتاب، 1: 12.

[24] الخصائص، 1: 112، مثل: قِيمَةٌ مفرد جمعه قِيَمٌ.

[25] و هي إحدى حجج الكوفيين، يراجع: أاسرار العربية، للأنباري، 173.

فعلى فرض أن المصدر منطلق اشتقاق المشتقات، و منها أسماء الأعيان، إلا أنه لا يوجد مانع لغوي يحول دون اشتقاق المصدر من الفعل المشتق من اسم العين بعد تميّزه بالدلالة على مسمّاه، تلك هي طبيعة اللغة في إمدادها لمفرداتها بآلية تجعل تفريعها انسيابيا، لا يعوق انسيابيته افتراض إحدى الصيغين منطلقا له، و هو ممّا لم يجد **ابن السراج** بدًا من القول باشتقاق المصدر من الفعل المشتق من اسم العين.

ب- وابن جني

لم يختلف عن سابقه في عدم اقتصاره على أحد الاتجاهين دون الآخر في تعامله اللغوي مع هذه المسألة حيث قال في **كون المصدر أصل :**

" و العلّة في وجوب إعلاله و إعلال استنوق و استفيل و استتيست أنّا قد أحطنا علما بأنّ الفعل إنّما يشتقّ من الحدث لا من الجوهر"[22].

مستندا في ذلك على ما قاله **سيبويه** حيث قال :

"ألا ترى إلى قوله (أي **سيبويه**) و أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[23].

و قياسا على ذلك قال :

" فإذا كان كذلك وجب أن يكون **استَنْوَقَ** مشتق من المصدر و كان قياس مصدره أن يكون معتلاّ فيقال : اسْتِنَاقة، كاستعانة و استشارة "[22]

و لكن لم يذكر أن **الاستنواق** (استناقة وفق قياسه) اشتق قبل اشتقاق الفعل **استنوق** من الناقة.

و في موضع آخر ذكر أن المصدر أصل و الفعل فرع حين تعليله لمسألة تصريفية و هي : إعلال الجمع لإعلال الواحد وتصحيحه لتصحيح الواحد[24]، قياسا على اعتلال المصدر لاعتلال الفعل و صحته لصحة الفعل[25]، فقال :

---

[22] الخصائص، 1: 119.

[23] م.ن، ج.ن، ص.ن، و يراجع: الكتاب، 1: 12.

[24] الخصائص، 1: 112، مثل: قِيمَةٌ مفرد جمعه قِيَمٌ.

[25] و هي إحدى حجج الكوفيين، يراجع: أسرار العربية، **للأنباري**، 173.

" نعم و قد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله و يصححونه لصحته و ذلك نحو قولهم : **قمت قِيَامًا**، و **قاوَمْتُ قِوَامًا**، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة"[26]

و المذهب نفسه أورده حين بيان إعلال ما لم يستعمل ثلاثيه من المزيدات، فقال :

" و أيضا فقد نطقوا من ثلاثية[27] **بالعَوْن** و هو مصدر و إذا ثبت أمر المصدر الذي هو أصل لم يتخالج شكّ في الفعل الذي هو فرع"[27]

أي إذا وجد المصدر فالفعل في الكفّ[27].

و لكن النص الأول لـ **ابن جنّي** فيه اعتراف ضمني بما ذهب إليه الكوفيون من عدّ الفعل أصلا، لأنه في تعليله لتبعية صياغة الجمع لصياغة الواحد من حيث الصحة و الإعلال قياسا على تبعية صحّة و إعلال المصدر لصحة و إعلال الفعل، بَيَّنَ أن صياغة المصدر تابعة لصيغة الفعل، أي أن ما يجري على الفعل من مزيدات و تحولات يجري على المصدر، فإذا كان حال المصدر على هذا النحو فالفعل أولى منطلقا للعمليات الاشتقاقية، إن صحّ عدّه منطلقا للاشتقاق.

ثمّ إن **ابن جنّي** عند اتباعه البصريين في كون المصدر أصلا و الفعل فرعا عليه لم يتنبه إلى أنه، في قياسه اعتلال الجمع و صحته على اعتلال المصدر و صحته، يثبت تبعية المصدر للفعل، و بالتالي ينفي عن المصدر أصليته و يثبت للفعل أنه منطلق للمصدر، لأن التعليل الذي استند إليه في تبعية الجمع للمفرد لم يعتمده، أثناء القياس، في تبعية المصدر للفصل، مع أنه كان ينبغي أن يورده حتى تكتمل صورة القياس، إلا أنه لم يفعل، لئلا ينفي مبدأ أصالة المصدر، المبدأ الذي أخذ به عموم اللغويين آنذاك، و نصّ تعليله لتبعية الجمع للمفرد، هو :

---

[26] الخصائص، 1: 113، و يراجع: المنصف، 1: 2، 4.

[27] الهاء تعود إلى استعان التي أعلّت على الرغم من عدم استعمال فعلها الثلاثي (عان-يعون)، يراجع: الخصائص، 1: 121.

" و من ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد، لأنه أسبق من الجمع"[28].

فلما لم ينص على أسبقية الفعل للمصدر مثلما نصّ على أسبقية الواحد للجمع؟.

و في كون **المصدر يشتق من الفعل المشتق من اسم العين** فيستفاد ممّا ذكره في اشتقاق **استنوق**، حيث قال:

" فكما أن **استحجر** الطين و **استنسر** البغاث من لفظ **الحجر** و **النّسر** فكذلك **استنوق** من لفظ **الناقة** "[29].

فلكون الفعل **استنوق** أخذ من اسم العين **الناقة** فإن مصدره يؤخذ منه لكون صياغة المصدر تكون وفق صيغة الفعل و بالتالي تكون صياغته كالتالي: **استنوق الحمل إستنواقا.**

ج- و ابن فارس

في معالجته لمفردات اللغة لم يكن بمنأى عن التذبذب بين الاتجاهين، يتضح ذلك من قوله :

"و المشتق قولنا **كاتب** و هو مشتق من **الكتابة**، و يكون هذا على وجهين : أحدهما مبنيا على **فَعَلَ** و ذلك قولنا : **كَتَبَ فهو كَاتِب**، و الآخر يكون مشتقا من الفعل غير مبني عليه كقولنا : **الرحمن** فهذا مشتق من **الرحمة** و غير مبني من **رَحِمَ** "[30].

ففي بيانه لمفاد المشتق عن طريق ذكره ممَّا اشتق استعمل رأي كلّ من الكوفة و البصرة، ففي قوله : **كاتب مشتق من الكتابة** أبان عن أن المصدر **الكتابة** منطلق الاشتقاق، و هو رأي البصرة و في تبيينه لكيفية صياغة المشتق اتبع رأي الكوفة، حيث ذكر أنه يشتق بطريقتين :

إحداهما : مباشرة كاشتقاقه من الفعل مثل : **كَاتِبُ من كَتَبَ**،

و الأخرى : غير مباشرة كاشتقاقه مما اشتق من الفعل مثل : **الرحمن مشتق من الرحمة**، و هذه مشتقة من **رَحِمَ**، وهو ما رأى " **محمد المبارك** "

---

[28] الخصائص، 1: 112.

[29] الخصائص، 1: 123.

[30] الصاحبي، لابن فارس، 87.

أن يسميه بالاشتقاق المركب[31]، الذي يقوم على مبدأ **التناسل الدلالي للدلالة الاشتقاقية**، الذي رأيناه أساس في التفريع الاشتقاقي.

غير أن الباحث **غازي مختار طليمات** عقب على الوجه الآخر من قول **ابن فارس** بقوله :"يقع بين بين[32]"؛ أي متذبذب بين رأي البصرة و الكوفة، لكن **ابن فارس** لم يكن كذلك في هذا الوجه، لأنه لم يقصد من قوله "**الرحمن مشتق من الرَحْمَةِ** " أنه مشتق من المصدر و إنما يبين أنه مأخوذ من **معنى الرحمة**، التي هي اسم للخير و النعمة[33]، استنادا إلى قوله تعالى: ﴿ **وَ إِذَا أَذَقْنَا النَاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتَهُمْ** ﴾[34] و ليس بمأخوذ من الفعل رَحِمَ بدليل قوله :

" و إذا قلنا **الرحمن** فليس هو من رَحِمَ و إنما هو من **الرَحْمَة** "[35]

ذلك لأن **الرحمن** وصف صيغ لتأدية معنى المبالغة، و يتأكد مفاد قوله : إنه ليس مشتقا من رَحِمَ، بقوله :

" و كلّ ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ"[36]

لذا أطلق وصف **الرحمن** للكثير الرحمة، فكان ممّا اختص به الله تبارك و تعالى، دون غيره[37].

أما من الناحية العملية عند تعامله مع مواد اللغة فقد قال عنه الباحث **غازي مختار طليمات:**

> " فلنقل إذن : إن **ابن فارس** اشتق الكلام من أصلين : الأفعال و المصادر و لو قلنا هذا القول لم نجد راحة اليقين لأن العودة إلى المقاييس، و هو تطبيق الاشتقاق على مواد اللغة العربية كلها، توحي بأنّ الرجل كان يرجّح آراء البصريين، فقد كان كلّما بدأ بمادة استهل كلامه عليها بالمصدر ثمّ مضي بذكر المشتقات المتفرّعة منه "[38]

---

[31] فقه اللغة، لـ: **محمد المبارك**، 149.

[32] أحمد بن فارس اللغوي، **د/ غازي محمّد طليمات**، 48.

[33] معجم الوسيط، 1: 335.

[34] سورة

[35] الصاحبي، 87، 88.

[36] الصاحبي، **لابن فارس**، 87.

[37] الاشتقاق **لابن دريد**، 58.

[38] أحمد بن فارس اللغوي، **د/غازي مختار طليمات**، 48.

إلا أن ابتداءه مواد لغوية بالمصدر لا يحمل إلى القول : إنه رجّح رأى البصرة، لأن ذلك لا يكون دليلا حقيقيا على كون "**ابن فارس**" اتخذ المصدر منطلقا للاشتقاق، فما حمله إلى الابتداء بالمصدر الصياغة التي اتخذها ، أسلوبا في تعبيره عن المادة و أصلها أو أصولها المعنوية، كقوله في مادة (ع.م.ش) :

"العين و الميم و الشين كلمتان صحيحتان متباينتان جدّا" فالأولى ضعف في البصر، و الأخرى صلاح للجسم، فالأوّل : **العَمَش** ألاّ تزال العين تسيل دمعًا... و الفعل **عَمَشَ** ... و الكلمة الأخرى : **العَمْشُ** بسكون الميم : ما يكون فيه صلاحُ البدن"[39]

فكما بدأ بالمصدر يمكنه أن يبدأ بالفعل، و إلا لساغ لنا القول عمّن ابتدأ مواد معجمه بالفعل إنه اتخذ منهج الكوفة منطلقا لاشتقاق مواد اللغة، و هذا لا يصح اعتماده لبيان اتجاه العالم المتخذ صيغة مّا أصلا للاشتقاق، لأننا نجد " **ابن دريد** " في بيان اشتقاق مُحَمَّد[40] (صلى الله عليه و سلم) صرّح أنه مشتق من المصدر، فاتضح أنه اتخذ المصدر منطلقا للاشتقاق في حين أنه في تناوله لمواد اللغة في معجم جمهرة اللغة نراه تارة يبدأ المادة **بالمصدر** كما في مادة (ف.ت.ق) قال :

" **الفَتْقُ ضِدُّ الرَتق، و الصبح الفتيق** : المشرق، و افتق القوم : إذا لاح لهم الصبح، و تفتقت الناقة شَحْمًا : إذا سمنت "[41].

و تارة يبدوها **بالفعل**، كما في مادة (ن.ص.ت)، قال :

" نَصَتَ يَنْصِتُ نَصتًا، و أنصت يُنصِت إنصاتا فهو ناصت و منصت في معنى السكوت "[42].

و هذا لا يمكننا اتّخاذه دليلا على أنه كان مترددا بين الرأيين.

---

[39] المقاييس، 4: 143.

[40] يراجع الاشتقاق، **لابن دريد**، 8.

[41] جمهرة اللغة، **لابن دريد**، 2: 23.

[42] م.ن، ج.ن: 19.

ثانـــيا:

المحدثون:

إن اختلاف العلماء في أصل الاشتقاق نظرا لعدم الوصول فيه إلى قـول فصل استمرّ ساريا بين الباحثين، إذ لم يقتصر الانجذاب نحو أحد الـرأيين على القدماء و حسب و إنما استمرّ أيضا عند المحدثين، فمنهم من رجّـح الفعل، و منهم من رجّح المصدر.

فمن رأى **الفعل منطلقا** للعمليات الاشتقاقية علل ترجيحه له استنادا إلـى العَمَلِيَةِ العَمَلِيَةِ للاشتقاق **كعبد الله أمين** حيث قال :

" غير أنّ قواعد الاشتقـاق وضعـت في كتب النحو و الصرف و غيرها لاشتقاق المصادر و المشتقات المشهورة و هي أسـماء الفاعل، و المفعول، و الزمان، و المكان، و غيرها من الأفعـال و لم يوضع شيء من هذه القواعد لاشـتقاق الأفعـال، و هـذه المشتقات من المصدر "[43].

و تبعه في هذا التعليل الباحث **فرحات عيّاش** بقوله :

"غير أنه من العسير أن يظفر أحد بالـدليل القـاطع و الحجـة الدامغة للترجيح أحد الرأيين عن الآخر، و لم يبـق أمامنـا إلا الإعتماد على القرائن التي تدل على **أنّ الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات،** التي تزخر بها الكتب العربية "[44].

و من غير العرب من علّله انطلاقا من بنيته **كبلاشير Blachère** حيـث قال :

" لمّا كان الفعل الماضي المصرفّ مع المفرد المـذكّر الغائـب يمثّل التمثيل الأفضل الجذر العاري من أيّ عنصر اشتقاقي فإن النحاة يستعملونه دون الإشارة إلى الجذر... و انطلاقا من الفعل الغائب المقدر تؤخذ الصيغ"[45]

---

[43] الاشتقاق، لعبد الله أمين، 13.

[44] الاشتقاق و دوره في نموّ اللغة، فرحات عيّاش، 68.

[45] - Blachère, Grammaire de l'arabe classique, p : 15-19.

نلاحظ أن **بلاشير** نظر إلى الفعل من زاوية الزمن الصرفي و هو الزمن الماضي ، في حين نرى أنّ **وَلْفِنْسُن** نظرا إلى كونه أصلا من حيث التجرّد و الزيادة، حيث قال :

" إن أغلب الكلمات يرجع، اشتقاقها إلى أصل ذي ثلاثة أحرف... و هذا الأصل **فعل** يضاف إلى أوّله أو أخر حرف أو أكثر، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة"[46]

و من[47] رأى **المصدر منطلقا** للعمليات الاشتقاقية، الباحث **المختار كريّم** عند معالجته للجذر اللغوي و بيان مفاده في اللغة العربية، حيث قال :

" و تتمثل هذه الوحدات التي نعتبرها أولى بالجذرية أولا في ما أطلق عليه النحاة مصطلح المصدر الثلاثي المجرّد، و قد سمّاه **سيبويه باسم الحدث**، هذه المصادر تمثل أسّ العربية عنها يتناسل الجمَ الغفير من اللغة "[48].

و نجده مقتنعا بما علل به البصريون رأيهم ، منتقيا من بين تعليلاتهم تعليلا واحدا، رآه الأنسب من الناحية الصرفية في تدعيم هذا الرأي، حيث قال :

" و ما يعدّ في صلبها حقيقة حجة واحدة... بسيطة واضحة لأنها تعتمد الصرف لا غير "[48]

ثم أورد التعليل المنتقى، فقال :

" إذا الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنّه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، و لم تختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين و المفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل و التراب و الماء و الزيت و سائر الأجناس دلّ على أنّه غير مشتقّ من الفعل "[49].

---

[46] عن في النحو العربي، **مهدي المخزومي**، 104، 105، عن تاريخ اللغات السامية، ولفنسن، 14.

[47] و منهم: **سعيد الافغاني**، يراجع: أصول النحو، 142، 143.

[48] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، **للمختار كريّم**، مجلة: مجادلة السائد في اللغة و الأدب و النقد، 126.

[49] م.ن، 127، 128، و يراجع: أسرار العربية، **للانباري**، 172.

ثم دعّم هذا التعليل بما رآه دليلا على عدّ المصدر مصدرا للاشتقاق و ليس الفعل، و راح يبين لما كان الفعل مشتقا منه، فقال :

" فللفعل الثلاثي المجرد ثلاثة صيغ فقط لا تتغير فيها إلا حركة العين... و لكن انتخاب واحد منه للفعل المعين تشترط معرفة مكينة بالمعنى الموجود في اسم الحدث: **فَعَلَ** للفعل الحقيقي الدّال على الحدث، و **فَعِلَ** للأمراض و الأعراض و العيوب و الحالات النفسية، و الحلى و هي الألوان و الصفات المشاهدة بالعين، و **فَعُلَ** للأوصاف المخلوقة و ما جرى مجراها، و من البيّن حينئذ أن حركة عين الفعل ليست حركة اعتباطية بل هي حركة اشتقاقية... فإن الفعل لما كان محكوما بقواعد اشتقاقية وجب أن يعدّ مشتقا "[50].

و ما يشير إلى قوة اقتناعه بالرأي البصري رأيه في تصورهم للمسألة، حيث قال :

" هو تصور في رأينا على غاية من التبصر و التعمق و التمثيل لآليات الصرف الاشتقاقي و من المعقول أن ينتصر على التصور الكوفي "[51]

إلا أن ما علل به الباحث كون الفعل مشتقا لا يدعم ترجيحه لعدّ المصدر منطلق الاشتقاق، لأنه لم يقم تعليله على القيمة الاشتقاقية للمشتقّ، الممثلة في الدلالة على الزمن و أقامه على القيمة التعبيرية للحركات الثلاث المتداولة على عين الفعل الثلاثي المجرد و القيمة التعبيرية ليست هي نفسها القيمة الاشتقاقية، لأنها لا تخرج بالمشتق من كونه فعل دال على الزمن الماضي إلى كونه شيئا آخر، لذا فهي عناصر بناء تمييزية أملتها طبيعة معنى المادة الاشتقاقية، و اهتداء مستعملها إليها لم يكن إلا لغرض تمييزي، الذي شد اهتمام علمائنا الأجلاء إلى استشعار ما يمكن أن يكون قد حمله (المستعمل) إلى جعل كلّ منها علامة على معانٍ رآها مناسبة ، فحاول كلّ استخلاصها حسب ما أملته عليه استعمالاتها، فكان هذا العمل رسما لمعالم فكرة ربط تلك الحركات بما استخلصوه لها من معانٍ، ممّا أدّى إلى تناولها في مجال دلالة الأبنية، الذي فتح مجالا لحدوث لُبس بين

---

[50] مجلة: مجادلة السائد في اللغة و الأدب و النقد،130.

[51] م.ن، 127.

القيمة الاشتقاقية للمشتقّ و بين القيمة التعبيرية لحركات عين الفعل الثلاثي المجرّد، و بالتالي لم يعد هذا التعليل تدليلا على كون الفعل مشتقّا من المصدر..

ثم أنّ استناده على الحركات المتداولة على عين الفعل الثلاثي المجرّد، و عدّه قيمها التعبيرية قيما اشتقاقية جعله يعدّها من قواعد الاشتقاق، و بني عليها استنتاجه المؤيد للرأي البصري، فقال:

" فقد كان الأمر واضحا لدى هذه المجموعة البصرية و هو أن الاشتقاق ينطلق بقاعدة ممّا لا يخضع لقاعدة، و ما لا يخضع لقاعدة هو المصدر و أسماء الأجناس "[52].

فهذه النتيجة مبنية على المنظور التصريفي المسبق للاشتقاق، و كان ينبغي معالجة مسائل الاشتقاق من منظور خصوصيات الاشتقاق المنطلق من المادة الاشتقاقية، المهيئة لانطلاق العمليات الاشتقاقية بمجرد اكتساب مادتها اللفظية لمعنى معيّن مميّز.

فلو سلمنا باستنتاج الباحث فإن كل ما ينطبق عليه وصف مصدر من مفردات اللغة يمكننا عدّه غير خاضع لقاعدة، في حين أن المسار القاعدي للمصادر يبيّن أن ما لا يخضع لقاعدة منها ينحصر فيما كان على ثلاثة أحرف أما ما جاوزه فكلّه يصاغ وفق ضوابط صرفية، إذ يتم صياغتها وفق بناء الفعل، من حيث انتظام حروفه الأصلية و الزائدة.

كما أن استنتاج الباحث يؤدي إلى كون هذه المصادر، المصاغة وفق ضوابط صرفية، مشتقة لكونها تخضع لقاعدة، و مشتقة من الفعل لكون صياغتها جارية وفق صيغة فعلها، وهذا يدعم كون العملية الاشتقاقية من الناحية العملية تنطلق من الفعل.

و بناءً على هذه التعقيبات، ووفقا لاستنتاج الباحث فهل يصحّ لنا أن نقول عن هذه المصادر المنضبطة بضوابط صرفية، إنها غير خاضعة لقاعدة؟ و هل يمكن أن ننفي عنها مصدريتها لكونها تصاغ وفق ضوابط صرفية ؟.

الجواب يكون بالنفي، و بالتالي لا يمكننا أن نسلّم باستنتاج الباحث، الذي يعدّ الاشتقاق ينطلق بقاعدة مما لا قاعدة له .

أما **أسماء الأجناس** فلا خلاف، فيما وجد منها داخلا في عمليات اشتقاقية، في أن المصدر أو الفعل مشتق منها، و هذا بيان آخر يبين عدم

---

[52] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق، **للمختار كريّم**، مجلة: مجادلة السائد...، 128.

اطّراد فكرة كون المصـــدر أصلا و البـــاحث **المختار كريم** نفسه الذي أيّد و علل كون المصدر أصلا لم يجد بدًّا من التسليم لطبيعة اللغة في اشتقاق عدد من مفرداتها، و منها المصادر، من أسماء الأعيان أو الأجناس حيـــث قال:

"... أن الثلاثي منها يبدي أحيانا حيوية اشتقاقية خاصـــة عنـــدما ينحدر عنه فعل سواء كان مجرّدًا نحو **كَلِبَ** من الكَلْب، و **نَمِـــرَ** من النمر، و **أسِدَ** من الأسد، و **فَهِدَ** من الفهد، او مزيدا نحـــو: استأســـد أو استنوق، أو استحجر أو اختصر و تخاصر و هكذا. و إذا ما تحصّـــل اسم على تأشيـــرة المصدرية أو الفعلية دخل مجال الاشتقاق الرحب المقنّن "[53].

نلمس إلى جانب بيانه كون مصادر أسماء الأعيان مشتقة تصريحه لكـــون الفعل مشتقّا منها مباشرة لا من المصدر المشتقّ من اسم العين، ممّا يترتب عليه اشتقاق المصدر بعد اشتقاق الفعل من اسم العـــين، لكـــون صـــياغة المصدر تتم وفق صيغة الفعل.

و يخلص من تأييـــده و تعليلـــه للرأي البصـــري إلى تأكيد كون المصادر و أسماء الأعيان أصولا للاشتقاق، قائلا:

" إن منها تنطلق قواعـــد خاصة بالعربيـــة، العمليات الاشتقاقية و التصريفية و التركيبية، و لـــذلك فهـــي جـــذور العربيـــة أو أصولها... و هو عين ما فعله النحاة العرب إذ اعتبروها أصولا للاشتقاق"[54].

و لكن الباحث **عبد الله أمين** بعد إيراده لجملة كبيرة من أسماء الأعيان، المشتقّ من كل منها عدد من المشتقات، خلص إلى كونها أصلا للاشتقاق، حيث قال :

" و لا شكّ أنّ كلّ **اسم من أسماء الأعيان** الوادرة فيما ذكرت من الأمثلة، هو **أصل المشتقات من مادته** "[55].

---

[53] م.ن، 127.

[54] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق، **للمختار كريّم**، مجلة: مجادلة السائد...133، 134.

[55] الاشتقاق **لعبد الله أمين**، 147.

و ليبين أنّها متفردة بهذه الفكرة فلا يشركها فيها غيرها، أورد تعليلا مُسْتَخْلَصًا مما اتسمت به طبيعة صياغة مفردات اللغة، حيث قال :

" و لا يمكن أن تكون **أسماء الأعيان مأخوذة من غيرها كالمصادر و الأفعال**، إذ ليس لها موازين معينة، و لا طرق في الاشتقاق معبّدة يمكن أن توضع لها أقيسة مُطَّرِدَة، كالأسماء التي تؤخذ من غيرها عادةً، و منها المصادر نفسها، و إنما الممكن أن يكون غيرها من المشتقات، و الأفعال، و المصادر، قد أخذ منها، إذ لكل منها موازين معينة و طرق في الأخذ مطّردة"[56].

إلا أن تعليل الباحث منطلق من منظور صرفي متمثل في مبدأ الاطّراد و القياس، فما كان مطّردا مقيسا يكون مشتقّ ممّا ليس بمطرد و لا خاضع للقياس و قد سبق القول : إن مسائل الاشتقاق ينبغي معالجتها انطلاقا من المادة الاشتقاقية بشقها اللفظي و المعنوي، و لا سيّما الشقّ المعنوي الدلالي منها، لكونه موجه صياغة المادة الاشتقاقية بصيغ مناسبة، و بالتالي يعدّ التصريف وسيلة بنائية في تفريع المادة الاشتقاقية وفق مفادات من استعملت له.

و الباحث **صبحي صالح** حين موازنته بين أسماء الأعيان (الجواهر) و بين أسماء المعاني (المصادر) رأى الرأي نفسه فذكر أن أسماء الأعيان أولى بعدّها مصدر للاشتقاق، و قال :

" على قلّة ما حفل النحاة بالجواهر في هذا الباب، و على ضآلة ما وقّروا من شواهد، لا نجد هذه **الجواهر إلا أصولا للاشتقاق** معروفة موضوعة قبل أن تعرف أسماء المعاني أو توضع"[57].

مستندا في ذلك إلى تصريح[58] **ابن جني**، القائل :

" المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت و كالاستحجار من الحجر"[59].

---

[56] الاشتقاق، لعبد الله أمين، 147.

[57] دراسات في فقه اللغة، د/ صبحي الصالح، 181، 182.

[58] يراجع: م.ن، 180.

[59] الخصائص، 2: 34.

و أسس ترجيحه لها على ثلاثة معايير : الأسبقية، و الأولوية، و الأطّراد، حيث قال :

" إن البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية، التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني، التي تطورت من مضايق الحسّ إلى آفاق النفس، و ما علم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون الأصل، إذ يكون قياسه مطّردا، و ميزانه واضحا، لذلك كانت **أسماء الأعيان هي أصل الاشتقاق دون المصادر**، لأنّ هذه المصادر كالأفعال لا تتقيد بموازين دقيقة، و لا تقاس أقيسة سليمة مطّردة "[60].

ثمّ أكّد رأيه بسؤالين، صاغ **أحدهما** من طبيعة تكوين و استعمال العربي لكلمات لغته و تفريعها، حيث قال :

" وكيف لا تكون أسماء الأعيان أصول المشتقات كلّها و قد أكثر العرب من اشتقاق الأفعال و المصادر من هذه الأسماء ؟"[60]

و صاغ **الثاني** ممّا دوّن من استعمالاتهم في معاجم اللغة العربية و مؤلفاتها حيث قال :

" كيف و قد امتلأت معاجمنا و كتبنا اللغوية بما لا يحصى من **الجواهر**، التي تفرّعت عنها الصفات و الأحوال، و المصادر و الأفعال ؟"[60].

– فما أورده علماؤنا الأجلاّء في هذا الشقّ من المسألة، من حيث أسبقية اسم العين و أولويته، لا اختلاف في أنّه منطلق الاشتقاق الصيغي من مادته الاشتقاقية، و هو ينسجم مع طبيعة تفريع المادة الاشتقاقية حين اكتسابها معنى مميّزا، من ذلك **الخِدْرُ**، و هو اسم أطلق على " ستر يمدّ للجارية في ناحية البيت[61] " مشتق من " **خَدَرَ يَخْدُرُ خِدْرًا**، إذا استتر[62] " ذلك أن المكان الموفّر للإستتار فيه يلتجئ إليه الإنسان ليتّخذه محلاّ لذلك، و لتوفره على هذا المعنى اشتق له اسم من مادة (خ.د.ر) الاشتقاقية و أطلق على كل ما يواري الإنسان من بيت و نحوه[62]، فلمّا استعمل اسما لما يواري فيه الإنسان نفسه لم يجمد عن الاشتقاق منه، و إنّما كان مصدر انطلاق العمليات الاشتقاقية، إذ صاغ العرب منه.

– **خَدَرَ** المرأة بمعنى ألزمها **خِدْرَها**، فهو خادر، و هو و هي **خَدُور**[62].

---

[60] دراسات في فقه اللغة، **د/صبحي الصالح**، 182.

[61] لسان العرب، مادة (خ.د.ر)، و يراجع: الاشتقاق، **لعبد الله أمين**، 70.

[62] المعجم الوسيط، 1: 220.

- و **أخْدَرَ : لَزِم الخِدْر**، و **أخْدَرَ** المرأة : ألزمها الخِدْر، و **خَدَّرَ** المَـرْأةَ : ألزمها **الخِدْر**، **خَدَّرَ** الهودج، أي جَعَلَهُ خِدْرًا و**اخْتَـدَرَت** المـرأة : لَزِمـت **الخِدْر**، و قد يصح اتخذت لها **خِدْرًا** و يقال : تخدرت المرأة، قـد يكـون اتخذت **خَدْرًا**.

- و أطلقوا أيضا **الأخْدُور** على **الخِدْر**[63].

إلا أن ما أوردوه يشير إلى أنّ **اسم العين**، و إن كان يشتقّ منـه فهـو ليس بمشتقّ، و لم يتناولوا هذه المسألة بالتوضيح لإتمام ما يعلق بالاشتقاق من مسائل، و إكمال صورة تفريغ المادة الاشتقاقية، و تفرّع اسـتعمالاتها لما أملته الحاجة إلى التعبير عنه بها، و إنّما لم يحفلوا بها بتقيدهم بما أملته المعالجة الصرفية لمسائل الاشتقاق، التي حملت بعض القدماء إلى القول[64]:

" الأعلام غالبها منقول بخلاف **أسماء الأجناس**، فلـذلك **قـلَّ** أن يشتقّ اسم جنس، لأنه أصل مرتجل"[65]

فوصفها بأنها مرتجلة يجعلها لا تنتمي لأي من مواد اللغـة، و هـذا لا ينسجم مع طبيعة تكوين اللغة لمفرداتها عن طريق تفريع موادها الاشتقاقية بتناسل دلالاتها الاشتقاقية، و القول بأنها مرتجلة **يَسِمُ** أهل اللغـة بابتـداع أسماء من عدم، و هو ما يحملنا إلى التساؤل عن كيفية صـوغهم لألفـاظ أسماء الأعيان إذا لم تكن مشتقة ؟، و كيف يكون التصرّف اللغـوي مـع أعيان الموجودات المتوالية الاستكشاف؟، و ما القول في استعمال أسـماء أعيان مشتقة ممّا استعمل قبل ؟.

فلقد سبق العرب القدامى، عند إرادتهم التعبير عمّا احتاجوا إلى استعماله منها، إلى اشتقاق أسمـاء لها ممّا استعمل من مواد اشتقاقية، كلّ بمـا رآه مناسبا من الألفاظ، لتأدية المعنى، من ذلك :

الخَيْل : و هي جماعة الأفراس[66]، فقد ذكر أعرابيّ ممّا اشتقّ، حين سأله **أبو عمرو بن العلاء** عن اشتقاقه، فقال :

" استفاد الاسم من فعل السير "[67]

---

[63] المعجم الوسيط، 1: 220.

[64] القائل هو **ابن دحية**، يراجع: المزهر، 1: 346.

[65] المزهر، 1: 350.

[66] المعجم الوسيط، 1: 267.

[67] المزهر، 1: 353.

و فسّر **أبو عمرو بن العلاء** عبارة الأعرابي حين سُئِل عن مفادها فقال:

" ذهب إلى **الخُيَلاَء** التي في **الخَيْل** و **العُجب**، ألا تراه تمشي العَرَضْنَة خيلاء و تكبّرًا "[68].

و من اسم **الخَيْل** اشتقّ " الخَيَّال: لصاحب الخيل، و لفارسها و الجمع: خيّالة[69]" و " **المَخيلَةُ** : الموضع الخَيْل "[69]

- و **منى** : اسم موضع بالحجاز، ذكر **أبو زيد** ممّا اشتقّ، حين سُئِل عن اشتقاقها، فقال:

"سمّيت **منى** لما يُمْنَى فيها من الدماء "[70].

- و **ثادق** : اسم فرس، فقد سأل " **ابن دريد** " "**أبا عثمان الأشنداني** " عن اشتقاقه فقال :

" يُقال: **ثَدَقَ** المطر إذا سال و انصبَّ فهو ثَادق فاشتقاقه من هنا "[70]

- **واللّحْد** : الشقّ يكون في جانب القبر للميّت[71]، و هو مشتقّ من المادة الاشتقاقية [(ل.ح.د) + (معنى الميل)]، إذ تناسل في ذهن المبدع المستعمل معنى المَيْل و مفهوم ما حُفِرَ في جنب حفرة القبر، في شكل مائل عن مستوى حفرة القبر، فانسلّ عنه مشتقّ بصيغة **فَعْل** اسمًا لهذا الحيّز المكاني للميّت، و بعد اشتقاقه صار منطلقا لعمليات اشتقاقية، فاشتقوا منه **لَحَدَ** و **ألْحَدَ** فقالوا : **لَحَدَ الميّت و ألْحَدَهُ** : إذا دَفَنَه في اللّحْدِ[71]، و اشتقوا **لاَحِد** فقالوا : قبرٌ لاحِدٌ، أي ذو لَحْدٍ، على النسب[71]، و اشتقّوا مُلْحَدا، أي محفور في شكل مائل عن مستوى حفرة القبر، و أطلقو على **اللّحْد** فقالوا : المُلْحَد[71]، و صاغوا جمع **لَحْدٍ** على **أفعال** و **فُعُول** فقال : **ألْحَادٌ** و **لُحُودٌ**[71].

و ممّا استعمل من أسماء الأعيان في العصر الحديث أسماء مشتقة مما استعمل قبل **كالقِطار**: و هو مجموعة من مركبات السكّة الحديدية[72]، و هو مشتق من المادة الاشتقاقية [(ق.ط.ر)+ (نزول ما كان سائلا قطرة قطرة[73])][72]، كتقطع قطرات الماء أو الدمع أو غيرهما، و ما نزل من السوائل متقطّعا صاغوا له اسما فقالوا : **القَطْرُ**[72] ، و الواحدة منه **قَطْرَةٌ**[72]،

---

[68] المزهر، 1: 353.

[69] موجود في ص من ابحث.

[70] موجود في ص من البحث

[71] المعجم الوسيط، 2: 817.

[72] م.ن، ج.ن، 744.

[73] م.ن، ج.ن، 743.

وجمعها **قِطار**[74] غير أن طبيعة ما صيغ له هذا الجمع، قطرات سائلة تنزل بطريقة متتالية، فصورة هذا التقاطر للقطرات تناسلت في ذهن المبدع المستعمل و صورة مركبات السكّة الحديدية المتتالية فانسلّ عنه إطلاق مشتقّ **القِطار** على هذه المركبات، و بعد اكتسابها هذا المدلول اشتقوا منها مشتقّ **القاطِرة** للعربة التي تجرّ مركبات السكّة الحديدية[74] و مشتقّ **المَقْطُورَة** للمركبة التي تجرّها القاطرة[74]

اتّضح من خلال هذه الأمثلة أن أسماء الأعيان ليست مرتجلة، كما يعتقد البعض، إنّما هي منسلّة (مشتقة) ممّا استعمل قبل، غير أنّ المسألة تتطلّب البصيرة في تطلّب ما شتقّت أو تشتقّ منه، و الرؤية الحكيمة في الوصول إلى ما تفرّعت أو تتفرّع منه، لإمكان بيان ما يحمل إلى الاشتقاق منه فيؤدي إلى حدوث تناسل بين مفهوم ما يشتقّ له و بين دلالة (معنى) المشتق منه.

و أسماء الأعيان المشتقّة لا يشترط أن تشتقّ من اسم العين، إذ قد يكون اشتقاقها من أيّ من مفادات استعمالات المادة الاشتقاقية **كالقِطار** فهو جمع لاسم المرّة **قطْرَة** أطلق بصيغة الجمع نفسها على مركبات السكّة الحديدية لما بينهما من توافق في صورة التتالي المذكورة سابقا.

و هذا يدعم أنّ منطلق تفريع المادة الاشتقاقية لا يتقيد بصيغة معيّنة محدّدة على نحو ما قال علماؤنا الأجلاء، عندما جعلوه منحصرا في المصدر، أو الفعل، أو اسم العين، و إنما المنطلق يكون ممّا حمل إلى الاشتقاق منه، الذي يكون مصدرا، أو فعلا، أو اسم عين أو غيرها من الصيغ، فمنطلق تفريع المادة الاشتقاقية لا يتقيّد بصيغة معيّنة بقدر ما يتقيّد بمعنى الاستعمال الحامل إلى الاشتقاق منه و تناسله و مفهوم ما يشتقّ له مشتقّ بصيغة مناسبة.

نخلص من بحث أراء علمائنا في منطلق تفريع المادة الاشتقاقية و تحليلها إلى اتّضاح أن المصدر من حيث هو صيغة لا يطّرد عدّة منطلقا للاشتقاق، و كذا الفعل لا يمكننا الجزم بكونه منطلقا للاشتقاق لكون المادة الاشتقاقية حين اكتسابها معنى مميّزا قد يصوغها مستعملها بصيغة رآها مناسبة لمقتضيات الظرف الحامل إلى صياغة المشتقّ بها، و تلك الصيغة ليست محدّدة معينة بالذات على نحو ما قال به علماؤنا الفُضَّل.

---

[74] معجم الوسيط، 2: 744.

فالمادة الاشتقاقية ما إن تستعمل بالمعنى الجديد المنسلّ يمكن صياغة الفعل منها، ما لم تكن صيغت به حين أوّل استعمالها بالمعنى الجديد، و ما يسند هذا المعنى ما قاله **ابن جنيّ** نقلا عن **أبي عليّ الفارسي:**

" قال لي **أبو عليّ** بالشام : إذا صحّت الصفة فالفعل في الكفّ "[75].

و يتأكّد هذا المعنى بما قاله **ابن جنّي** بشأن الأسماء الخماسية حيث قال :

" و كأنّ ذوات الخمسة و إن لم يكن فيها فعل فإنّ دخول التحقير و التكسير فيها كالعوض من منع الفعليّة فيها ألا ترى أنّك تقول في تحقير **سَفَرْجَل سُفَيْرِج** و في تكسيره **سَفَارِج** فجرى هذا مجرى قولك : **سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً** فهو **مُسَفْرِجٌ** و إن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه لكانت هذه طريقته "[76]

ولكن يمكن عدّ الفعل من المتطور الصرفي منطلق لصياغة المشتقات، لكون صياغتها تتمّ وفق صيغة فعلها، من حيث التجرّد و الزيادة ، و من حيث انتظام الحروف الأصول و الزوائد، و هو ما عبّر عنه البصريون فيما يتعلق بالمصادر، بـ "جريان المصادر على أفعالها "[77] نظرا لذلك انتقد المحدثون هذه الرؤية الصرفية في تفسير مصدر الاشتقاق.

***نقد مسألة مصدر الاشتقاق:**

لقد اتّضح أن تفسير منطق تفريع المادة الاشتقاقية من المنظور الصرفي هو الذي جعل اللغويون القدامى يقصرونه على إحدى الصيغين : المصدر و هو رأي البصر، أو الفعل و هو رأي الكوفة، و كلٌّ منهما محقّ في تفسير شقّ من المسألة، غير أنّ التقيّد بالصيغة لم يجعلهم يصلون إلى رأي توفيقي، ممّا أدّى بالباحث **تمام حسّان** حين بحثه المسألة إلى القول :

"والقول بأنّ صيغة مّا أصل لكلمة أو صيغة أخرى ممّا يتنافى مع المنهج الحديث "[78].

و رأى رأيا آخر في أصل الاشتقاق، استخلصه ممّا قام به المعجميّون، عند بناء معاجمهم، من تنظيمهم مواد اللغة العربية في شكل مداخل ذات

---

[75] الخصائص، 1: 121.

[76] المنصف، 1: 33.

[77] رسالة الاشتقاق، **لابن السرّاج، 25.**

[78] مناهج البحث في اللغة، **د/تمّام حسّان**، 215.

حروف أصول، تنتسب إليها جميع الكلمات المشتركة في المادة الاشتقاقية، حيث قال :

"و الذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها على طريقتهم إلى طريقة المعجميين ...و إذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألاّ نجعل واحدة منها أصلا للأخرى، و إنّما نعود إلى صيغ المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، و بذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتقّ منها و الفعل الماضي مشتقّ منها كذلك، و بهذا لا نستطيع أن تنسب إلى هذه الأصول الثلاثة أيّ معنى معجمي على نحو ما صنع **ابن جنّي** و إنّما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور في تلخيص العلاقة بين المفردات "[79].

يتضح من النصّ أنّ الباحث جعل الأصل المعجمي أصلا للاشتقاق في حين أنّ كلاً منهما ينطلق من الفكرة التي توجّهه، **فالأصل المعجمي** هو تجريد للحروف المشتركة بين مجموعة الكلمات المتوقّرة عليها، دون تعيين أيٍّ من أصولها المعنوية المتعدّدة المتفرع بعضها من بعض وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية (اللغوية)، و دون أن يقصر المعجميون اهتمامهم بتصنيف الأصول المعنوية للمادة الاشتقاقية، و لا ببيان تفرّع بعضها من بعض، لأنّ هدفهم الأساس هو تنظيم مفردات اللغة بجعلها في مداخل معجمية، أي أصول معجمية، حتى يسهل العود إلى المادة الاشتقاقية عند تطلّب معنى كلمة منتسبة إليها بحروفها الأصول، و إنّما لم يقوموا بتنظيم استعمالات كل أصل معجمي في شكل أصول معنوية (اشتقاقية) لأنّ متطلبات المرحلة اقتضت أن يكون عملهم على النحو الذي قاموا به، و عملية التنظيم الداخلي لكل أصل معجمي موكولة لمن جاء بعدهم، الأمر الذي لم يتمّ إلى يومنا.

---

[79] اللغة العربية معناها و مبناها، **د/تمّام حسّان**، 168، 169، و يراجع الاصول، **د/تمّام حسّان**، 293.

و **الأصل المعجمي** لا يصحّ وصفه بأنّه **أصل اشتقاقي** إلا حين ارتباط الحروف الأصول بمعنى معيّن، و عندئذ يصحّ إطلاق على مجموعهما **اصطلاح المادة الاشتقاقية** التي تنطلق منها العمليات الاشتقاقية، و المادة الاشتقاقية في المعجم ليس لها أصل معنوي (اشتقاقي) واحد، و إنّما تشمل عدّة أصول معنوية (اشتقاقية) متفرّع أحدها من الآخر وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية و بالتالي يحتوي الأصل المعجمي على عدّة أصول معنوية و هي الأصول الاشتقاقية.

و الأصل المعجمي لا يكون أصلا اشتقاقيا إلا حين يكون المادة الاشتقاقية معنى أصليا واحدا لا غير، ساريا بتمامه فيما تفرّع منه من مشتقات على نحو ما نجده في المواد، التي لم يحتج إلى استعمال معناها بكثرة، أو أن معناها ليست له تلك الحيوية التي لغيره من المواد الاشتقاقية .

و **الأصل المعجمي** لم ينسب له المعجميون أيّا من معاني المادة الاشتقاقية المتعدّدة، لأنها معاني متفرّع بعضها من بعض، و بينها اختلافات معنوية تمييزية أملتها طبيعة استعمال المادة الاشتقاقية للمفهوم، الذي حمل إلى الاشتقاق منها، وفقًا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية.

و العمل على تصنيف معاني استعمالات المادة الاشتقاق، و تنظيمها في شكل أصول معنوية منسلّ احدها عن الآخر بحيث يعرف من خلاله تبيان أسبقها في الاستعمال فيكون المعنى المعجمي الأنسب في نسبته للأصل المعجمي، هذا العمل لم يتمّ بعد، و لم يقم به المعجميون لما سبق ذكره.

و ما أطلق عليه عبارة **المعنى المعجمي** إن هو إلا تخليص للمعنى الساري بتمامه فيما تفرّع من المادة الاشتقاقية من مشتقّات، و هو بهذا المعنى لا يختلق عمّا أطلق عليه الباحث عبارة **المعنى الوظيفي**، الذي قد يؤدي مفهومه لها إلى معنيين **أحدهما** ما أوردناه للمعنى المعجمي، و عندئذ لا فرق بين العبارتين، و الآخر هو كون المعنى الذي يستخلص هو المعنى الأصلي الأول، الذي انطلقت منه المادة الاشتقاقية في سيرها التطوّري عن طريق تناسله و ما يظهر من مفاهيم جديدة، تمليها طبيعة الحياة الحضارية، و هذا ممّا يصعب أن يستخلص في معنى بعينه بحيث يكون واضحا في جميع ما تفرّع منها من استعمالات، لأن المادة الاشتقاقية في سيرها التطوّري تمدّ بمعناها الاشتقاقي، الحامل إلى الاشتقاق منه وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية فيصوغها مستعملها بصيغة مناسبة لما اشتقت له

من مفاهيم لسبب مّا، و هكذا تتشكّل معانيها المتناسلة بصورة متتالية بمدّ السابق منها اللاحق بما يحمل إلى الاشتقاق منه.
و بهذه الطريقة قد تبتعد المادة الاشتقاقية عن معناها الأصلي الأول، بحيث لا يوحي إليه معناها المتأخر الاستعمال، بخاصة تلك المواد، التي قيدت المعاجم، استعمالاتها الكثيرة و المتشعبة.

لقد تبين من مناقشة رأي الباحث أن الأصل المعجمي لا يصحّ عدّه أصلا اشتقاقيا، لكونه لا ينسب له أيّ من المعاني المعجمية للمادة الاشتقاقية، في حين أنّ الأصل الاشتقاقي بحكم وصفه بأنه اشتقاقي، يتطلب شقين : حروف أصول، و معنى، بسببه تنطلق المادة الاشتقاقية في العمليات الاشتقاقية، **فالأصل الاشتقاقي** يمكن أن يكون أصلا معجميا، أمّا الأصل المعجمي بالمعنى المفهوم من نص الباحث فلا يكون أصلا اشتقاقيا لتعدد معانيه المعجمية.
و مَنْعًا لما قد يحصل من التباس بين الحروف الأصول بالمفهوم المعجمي، التي ترادفها عبارة الأصل المعجمي و بين الحروف الأصول بالمفهوم الاشتقاقي، المتطلب لمادة لفظية و معنى رأينا إطلاق عبارة **المادة الاشتقاقية** على الحروف الأصول، و بالتالي مواد اللغة العربية هي مواد اشتقاقية متمايزة و متفاوتة فيما بينها في اكتسابها أصولا اشتقاقية عبر مراحل تطوّرها اللغوي.

1- <u>مبدأ تعدّد الأصول الاشتقاقية</u>:

إن خاصّة الاشتقاق، التي حضيت بها مواد اللغة العربية في تفريع مفرداتها آلية لغوية، قائمة في حركيتها على مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية هذه الخاصة، التي طبعت بها مواد اللغة العربية في سيرها التطوري، جعلت لما كثر استعماله منها ذا أصول معنوية (اشتقاقية) متعدّدة، و طبيعي جدًّا أن يكون لمواد لغة، قائمة على خاصة الاشتقاق أصول معنوية (اش) متعددة، و مبدأ تعدّد الأصول قد تنبه إليه اللغوي الجليل **ابن فارس** أثناء معاجلته لمواد اللغة، إذ أنشأ بناءً عليه معجمه **مقاييس اللغة**، من ذلك مادة (ع.ر.ف)، قال **ابن فارس**:

"العين و الراء و الفاء أصلان صحيحان، يدلّ **أحدهما** على تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض، و **الآخر** على السكون و الطّمأنينة "[80]

- **ففي الأصل الأول:**

أورد الأمثلة التي استقرأه منها، فقال

في المثال الأول :

" فالأوّل : **العُرْفُ** : عُرْفُ الفَرَس "[80]

ثم بيّن من خلال تعليله، التقاء المعنى الأصل بمفاد الاستعمال فقال :

" و سُمّي بذلك لتتابع الشعر عليه "[80].

***وفي الثاني :**

" و يقال: جاءت القطا **عُرْفًا عُرْفًا**[81]، أي بعضها خلف بعض "[80].

غير أنه يتضح من هذا المثال أن عبارة : بعضها خلف بعض مفسِّرة لعبارة **عُرْفًا عُرْفًا**، و بالتالي هذا التفسير و إن كان يبدو منه المعنى الأصل، الذي استخلصه، إلاّ أنّه لا يبيّن إلتقاء معنى الأصل بمعنى عُرْفًا في مجيئها عرفًا.

***و في الثالث :**

" و من الباب : **العُرْفة**.. و هي أرضٌ منقادة مرتفِعة بين سهلتين تنبت، كأنها عُرْفُ فَرَس "[80]

فابن فارس حسب ما تراءى له، ألحق مفاد هذا الاستعمال بعُرْف الفرس، مبيّنا التقاء معناه بالمعنى الأصل من حيث توافق مفاد الاستعمالين في الشكل المتتالي.

- **و في الأصل الثاني:**

أورد عددا من استعمالات هذه المادة الاشتقاقية، مبيّنا التقاء معناها بالمعنى الأصل، فقال:

---

[80] المقاييس، 4: 281.

[81] أورد **الفيروز آبادي** هذا المثال كالتالي: طار القط عُرْفًا؛ أي بعضها خلف بعض، يراجع: القاموس المحيط، (فصل العين باب الفاء)، 3: 174.

*** في الأوّل :**

"والأصل الآخر : **المَعْرِفَة** و **العِرْفَان**، تقول : **عَرَفَ** فلان فلانًا عِرْفَاناً و مَعْرِفَةً، و هذا أمرٌ معروف، و هذا يدلّ على ما قلناه من سكونه إليه، لأنّ من أنكر شيئا وَحّش منه و نَبَا عنه "[82].

فابن فارس رأى أنّ معرفة إنسان لآخر تجعله يسكن إليه، مدعّما التقاء معنى الاستعمال بالمعنى الأصل بما يقابله من نكران الشيء الحامل إلى التوحّش منه و النبوّ عنه، و لا يختلف مفاد قولهم : **هذا أمر معروف** عن مفاد معرفة فلان لفلان، فهو ذكر أن ذلك يدلّ على السكون دون أن يبيّن ما في المعرفة ما يحمل إلى السكون فيتبيّن بذلك ما حمل إلى الاشتقاق من هذه المادة الاشتقاقية.

***و في الثاني :**

"و من الباب **العَرْف**، و هي الرائحة الطيّبة، و هي القياس، لأن النفس تسكن إليها، يقال : ما أطيب عَرْفَه[82] "واستشهد على هذا المعنى بآية قرآنية، مفسرا إيّاها بالمعنى نفسه، فقال : " قال الله سبحانه و تعالى : (و يُدْخِلُهُم الجَنّة عَرَّفَهَا لَهُمْ)[83]؛ أي طيَّبَهَا لهم "[82].

رأى في طيب الرائحة ما يجعل النفس تسكن إليها دون أن يبيّن ما حمل النفس إلى سكونها للرائحة الطيّبة، فيتبين بذلك ما حمل إلى الاشتقاق من مادة (ع.ر.ف) الاشتقاقية.

***و في الثالث :**

" و **العُرْفُ : المعروف**، و سمي بذلك لأنّ النفوس تسكن إليه "[82].

فالمعنى المقصود من هذا الاستعمال لا يختلف عنه قولهم : **هذا أمر معروف**، من حيث كون الشيء المعروف هو ما فيه ما يحمل النفوس إلى الارتياح له لا النفور منه و النبوّ عنه و لا يختلف بيان "**ابن فارس** " لالتقاء معنى هذا الاستعمال بالمعنى الأصل عمّا أوردناه له سابقا في عدم بيانه ما يحمل في هذا الاستعمال إلى الاشتقاق من مادة (ع.ر.ف).

---

[82] المقاييس، 4: 281.

[83] سورة

*وفي الرابع :

و هو **العريف**، أورد ما ذكره **الخليل** في استعماله فقال :

" قال **الخليل** : هو القيّم بأمر قومٍ قد عَرَفَ عليهم "[84]

و أردفه بما رآه **الخليل** تعليلا للتسمية فقال :

" قال : و إنّما سمّي **عريفا** لأنّه عُرِفَ بذلك "[84]

ثم قال :

" و يقال بل العِرافة كالولاية، و كأنه سمي بذلك ليعرف أحوالهم "[84].

فباستقراء التعليلين يتبيّن أنَّ **الخليل** رأى أنّ ما يقوم به القوم بأمر القول جعله معروفا عندهم به، و لذلك سُمِّي بالعريف، أما **ابن فارس** فرأى أنّ مهمّة العِرَافة المسندة إليه هيّ التي تؤهله لمعرفة أحوال القوم، و بذلك سمي عريفًا.

و الملاحظ ممّا أورده في هذا الاستعمال أنّه لم يبيّن التقاء معناه بالمعنى الأصل، سواءً بالاستناد إلى تعليله أو تعليل **الخليل**

*وفي الخامس :

"و أمّا **عَرَفَاتُ**[85] فقال قوم: سميّت بذلك لأنّ آدم و حوّاء عليهما السلام **تعارفا** بها، و قال آخرون: بل سميت بذلك لأن **جبريل** عليه السلام لمّا علّم **إبراهيم** عليه السلام مناسك الحجّ قال له: **أعَرَفْت** ؟، و قال قوم: بل سميّت بذلك لأنه مكان مقدّس معظّم"[84].

و أشار إلى التقاء التعليل الأخير بالمعنى الأصل بعبارة لامحة فقال :

" كأنّه قد **عُرِّف** "[84]

و استدل على معنى عبارته بآية قرآنية فقال :

" كما ذكرنا في قوله تعالى (وَ يُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ **عَرَّفها** لهُم) "[84]

غير أن المعنى الذي ذكره **لعَرَّف** في الآية هو طيَّبَ[86]، ومدار معنى التعليلات هو معرفة الإنسان لشيء : معرفة آدم لحواء عليهما السلام، و معرفة سيّدنا **ابراهيم** عليه السلام لمناسك الحجّ عن طريق **جبريل** عليه السلام، و معرفة المكان نفسه لقداسته و عظمه، و بالتالي معنى **عرّف** في

---

[84] المقاييس، 4: 282.

[85] عرفات: اسم لبقعة مخصوصة، يراجع: المفردات في غريب القرآن، **للراغب الأصبهاني**، 249.

[86] يراجع: المقاييس، 4: 281.

الآية المتّسق و معنى مدار التعليلات ليس هو **طيّب**، و إنما هو المعنى الآخر **لعرّف** الذي أورده العالم **الراغب الأصبهاني** حيث قال :

" و قيل **عرّفها** لهم : بأن وصفها لهم و شوّقهم إليها و هداهم"[87]

و من تمعّن التعليلات التي أوردها لهذا الاستعمال يرجح من بينها التعليل الثاني، لكون لفظ **عَرَفَات** " اسم في لفظ الجمع "[88] وفي ذلك دلالة على معرفة مناسك الحج، إذ إنّ الله عزّوجلّ في هذا المكان، عرّف سيّدنا إبراهيم، عليه السلام، مناسك الحجّ فعَرَفَها، و يدعم ذلك و يساوقه و هو متفرع عنه التعليل الذي أورده " **الراغب الأصيهاني** "حيث قال :

" و قيل : بل لتعرف العباد إلى الله تعالى بالعبادات و الأدعية "[87]

"**فابن فارس** " على الرغم من إيراده لتعليلات التسمية إلا أنّه لم يبين التقاء معناها بالمعنى الأصل، و بالتالي لم يبيّن الدلالة الاشتقاقية لمادة (ع.ر.ف) التي كانت سببا في صياغة الاسم لهذا المكان.

***و في السادس :**

" و **التعريف** : تعريف الضّالة و اللّقطة، أن يقول : من يَعْرِف هذا ؟ "[89]

أي تقديمها للعيان ليعرفها صاحبها، و ينطبق عليه ما عقّبنا به على ما سبق إيراده.

***و في السابع :**

" و يقال : اعترف بالشيء: إذا أقرّ به "[89].

و ذكر التقاءه بالمعنى الأصل في صيغة تشبيه فقال :

" كأنّه عرفه فأقرّ به "[89]

إنّ **ابن فارس** في تعبيره عن التقاء الاستعمال بالمعنى الأصل لم يبيّن بعبارة صريحة معنى الاطمئنان و السكينة، إنّما بعبارة توحي إلى هذا المعنى – تبعًا لطريقته – و هي متوافقة و الاستعمال الأوّل من الأصل الثاني، و تعقبينا نفسه يسرى على ما ذكره **ابن فارس** في التقاء معنيي : الاستعمال و الأصل .

---

[87] المفردات في غريب القرآن، **للرّاغب الأصبهاني**، 496.

[88] القاموس المحيط، (فضل العين باب الفاء)، 4: 173.

[89] المقاييس، 4: 282.

*و في الثامن :

"و يقال النفس **عَرُوف** : إذا حُملت على أمر فباءت به، أي اطمأنّت"[90]

نلاحظ أنّه فسّر العبارة الشارحة للاستعمال بالمعنى الأصل (الاطمئنان) فهو بذلك بيّن التقاء الاطمئنان ببَاءَ لا **بـ:عـــروف** و بالرجوع إلى المعجم نجد.

"باء بالشيء و إليه يَبُوءُ بَوْءًا و بَوَاءً : رجع ...و بَاءَ بما عليه : احتمله و اعترف به"[91]

وفقا لذلك يكون تفسير العبارة الشارحة للاستعمال كالآتي : إذا حَمِلت النفس على أمر فباءت به، أي احتملته.

و ليتسق التقاء استعمال **النفس عروف** بالمعنى الأصل، الذي استخلصه كان ينبغي أن تكون العبارة الشارحة على النحول التالي : إذا حُمِلت على أمر **تعرّفته**[92] **فاطمأت** بمعرفته.

هذا بالتسليم أن المعنى الأصل الاطمئنان و السكينة، و باتباع طريقته في بيان التقاء معنيي: الاستعمال و الأصل.

*و في التاسع :

" و **العارف** : الصابر، يقال : أصابته مصيبة فوجد عَرُوفًا، أي صابرًا "[90]

فهذا الاستعمال بالرغم من إيراده ضمن استعمالات الأصل الثاني إلا أن **ابن فارس** لم يبيّن التقاءه بالطمأنينة والسكينة.

1- تعقيب صبحي الصالح على مبدأ تعدّد الأصول المعنوية (الاشتقاقية):

إنّ الباحث يختلف عن **ابن فارس** في رؤيته إلى المعنى الأصل فإذا كان **ابن فارس** أثناء معالجته لاستعمالات مواد معجمه يورد -حسب رؤيته- أصولا معنوية للمادة الاشتقاقية فإنّ الباحث يرى بوحدة الأصل المعنوي للمادة الاشتقاقية، حيث قال:

---

[90] المقاييس، 4: 282.

[91] المعجم الوسيط، 1: 75.

[92] و هو التطلّب المتتالي لمعرفته.

"و أهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينهما يغلب أن يكون معنى واحدا لا أكثر "[93].

لذا ذكر لمادة (ع.ر.ف) الاشتقاقية أصلا معنويا واحدا هو " انكشاف الشيء و ظهوره "[94]

و قال أنه:

" يتحقق في جميع الكلمات الآتية : عَرَفَ، عرّف، تعرّف، تعارف، عُرِفَ، عُرْف، أعراف، عَرَّاف، تعريف، عِرْفان، معرفة، و هكذا داوليك "[93].

و من خلال رؤيته بوحدة الأصل عقّب على إيراد " **ابن فارس** " أصلين لمادة (ع.ر.ف)، فقال :

"و لكن قوله هذا بتعدّد الأصل لا يبدو لنا إلا لونا من الترف العقلي أو التزيّد العلمي، ربّما أراد به ذلك العلاّمة الجليل أن يظهر قوة ساعده في تلمّس الفروف الدقيقة بين المفردات التي يرجح البحث العلمي المنهجي أنها تفرّعت من أصل واحد لا من أصول متفرقة "[94].

و قال أثناء إيراده لما ذكره **ابن فارس** في هذه المادة :

"إنه تكلّف ما وسعه التكلّف حتى وجد على الأصل الأول (تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض) شاهدا في **عُرْفِ** الفرس، الذي سمّي بذلك لتتابع الشعر عليه... "[95]

ثمّ أخذ يناقش من خلال ما استخلصه ل (ع.ر.ف) من معنى أصلي الأصلين المعنويين الدّيْن استخلصهما **ابن فارس** للمادة نفسها، قال :

"و لو أنصف لردّ الأصل الأول إلى الثاني[96] كذا مستبدلا بلازم الثاني ملزومه، و بدلالته المعنوية المجازية دلالته الحسّيّة الحقيقية، فمعنى **السكون و الطمأنينة** في **العِرْفان و المَعْرِفة، و العَرْف** :المشموم، و **العُرْف** بين الله و الناس ليس إلا نتيجة لانكشاف الشيء و ظهوره، تنشأ عنه نشوء اللازم عن ملزومه،

---

[93] دراسات في فقه اللغة، **د/صبحي الصالح**، 176.

[94] م.ن، 175.

[95] م.ن، 177.

[96] و الصحيح: ردّ الأصل الثاني إلى الأول، لأن دلالة السكون و الطمأنينة معنوية، و دلالة تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض حسيّة مشاهدة.

و ليس من المنطق في شيء أن يضع المتكلّم لفظا يدلّ على نتيجة الشيء قبل مقدّمته، و مجازه قبل حقيقته و لازمه قبل ملزومه."[97]

و يبيّن ذلك بمدى مفارقة معنى **انكشاف الشيء و ظهوره** لمعنى السكون و **الطمأنينة**، في عملية ربط استعمالات مادة (ع.ر.ف) بالمعنى الأصل المستخلص لها، بقوله:

" و حين نعيد مادة **عرف** إلى انكشاف الشيء و ظهوره لا إلى أصل السكون و الطمأنينة، يصعب علينا أن نربط بين **عُرْف** الفرس، و **عُرْفة** الأرض، و مجيء القط **عُرْفاً** – لما فيها جميعا من البروز و الظهور – و بين ما في **عِرْفان** الشيء، و **تعريفه**، و **المعروف**، و **العَرْف**: الطيب، من المعنى البروز و الظهور أيضا"[97].

غير أن صياغة معنى النصّ تملي علينا تساؤلا:

س: إذا كانت استعمالات (ع.ر.ف) تحمل معنى **البروز و الظهور** فأين الصعوبة في الربط بين ما جعله **ابن فارس** ينتسب إلى معنى السكون و الطمأنينة، و ما ينتسب إلى معنى تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض؟

و حسب فهمي لسياق معنى النصّ فإنّه بإضافة **لا** النافية إلى **يصعب** يتبدّد السؤال.

2- تعقيبنا على مبدأ تعدد أو وحدة الأصل المعنوي:

باستقراء استعمالات مادة (ع.ر.ف) و بتتبع دلالاتها الاشتقاقية وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية تبيّن أنّ كلا العالمين مصيب فيما ذهب إليه من تعدّد أو وحدة الأصل، لأنّ شقّ المعنى الأصلي للمادة الاشتقاقية هو أساس التفريع الدلالي في العملية الاشتقاقية، فهو يسري بظلاله الإحائية في استعمالات المادة الاشتقاقية، و المادة الاشتقاقية في سيرها الاستعمالي تكتسب معاني، قد تصير أصولا معنوية (اشتقاقية) عند الاشتقاق منها اشتقاقا صيغيا (صرفيا)، تلك المعاني التي تكتسبها لا تتمّ بطريقة عشوائية اعتباطية و إنّما بطريقة اشتقاقية، عن طريق التناسل الدلالي بينها و بين دلالة المادة الاشتقاقية.

---

[97] دراسات في فقه اللغة، د/ صبحي الصالح، 177.

و عن تلك الدلالات تتفرّع دلالات المادة حسب ما يتوافق معناها و معنى ما تمليه الأشياء من مدلولات.

و أكثر استعمالاتها دلالة على **بروز الشيء في ارتفاع ظاهر**،

- " عُرْف الجبل و نحوه: **أعلاه** "
- " و يقال: عُرْف الجبل و نحوه **لظهره و أعلاه** "
- " و العُرْف: المكان **المرتفع** "
- " و العُرْف: **موج البحر** "
- " و العَرْفة: **قرحة تخرج في بياض الكفّ** "[98]

فإذا سلّمنا أنّ أوّل استعمال للمادة بهذه الدلالة كان **للجبل** فإنّها ما إن استعملت فيه تضمنت ما يحتويه من دلالات تنبئ بها طبيعته، التي لها علاقة بالدلالة الأصلية الأساس.

– فإطلاقهم **العُرْف** على **أعلى الجبل** إنّما تمّ لكون حيّز بداية البروز للشيء يشكّل عند تمام بروزه أعلاه و منتهاه، فحدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية الأساس للمادة و بين مفهوم الحيّز الأعلى للجبل فانسلّ عنه مشتقّ **العُرْف**.

– و استعمالهم المشتق بالصيغة نفسها **لظهر الجبل و أعلاه**؛ لأنّ تمام بروزه يمدّ بهذا المعنى، و كلمة **الظهر** من استعمالاتها أنّها لـ: " ما غلظ من الأرض و ارتفع "[99].

و نرى أنّ ظهر الجبل هو طبقاته المتراكمة البارزة في ارتفاع على النحو الذي ظهر به على مستوى سطح الأرض.

– كما استعمل المشتق بالصيغة نفسها **للمكان المرتفع**؛ لكون الارتفاع من مستلزمات دلالة البروز، حدث تناسل بين الدلالة الاشتقاقية الأساس و بين مفهوم ما ارتفع من الأشياء، التي لها بالدلالة الأساس علاقة مّا، و استعمل المشتق استعمالا عامّا؛ لأنّ المادة الاشتقاقية ما إن تستعمل في الخاص يصحّ استعمالها في العام ما دام الشيء يتمثّل بصورة حَوْكَةٍ[100].

و من الأشياء البارزة في ارتفاع ظاهر عمّا سواها ما خرج من قرحة في بياض الكفّ، فنظرا لتوافقها و الدلالة الاشتقاقية الأساس في البروز حدث

---

[98] المعجم الوسيط، 2: 595

[99] المعجم الوسيط، 2 : 278.

[100] صورة مماثلة في العلوّ و الارتفاع.

تناسل دلالي في **ذهن المبدع** –**المستعمل مستعملها** بين مفادها و بين الدلالة الاشتقاقية الأساس للمادة فانسلّ مشتقّ **العَرْفة** اسما للقرحة.

و ممّا يتوفّر على الدلالة الاشتقاقية الأساس لـ (ع.ر.ف)، ممّا ليس بمشاهد و إنّما مدرك بحاسة الشمّ الرائحة، و ذلك لانبعاثها من مصدرها، فلتناسل الدلالة الاشتقاقية الأساس و مفاد الشيء المدرك بحاسة الشمّ انسلّ مشتق **العَرْف للرائحة مطلقا**، و كثر استعماله في الطيّبة منها[101]، و ما إن استعملت المادة الاشتقاقية **للرائحة** انطلقت في عمليات الاشتقاق الصرفي، فصاغوا منها صيغا، منها:

- عَرُفَ لمن أكثر الطِيب،
- و عَرِفَ: إذا ترك التطيّب،
- و أعْرَفَ الطعام: طاب عَرْفُه،
- و عَرَّفَ الشيء: طيّبه و زيّنه.[101]

فالرائحة أصل اشتقاقي سار بتمامه في هذه المشتقات، و كونه كذلك لا يعني عدم انتسابه إلى الدلالة الاشتقاقية الأساس، إنّما هو مُنْسَلّ منها مشكّلا امتدادا دلاليا متوافق و ما استعمل له.

- و باستعمال (ع.ر.ف) لأعلى الجبل و نحوه، و لظهره و أعلاه صارت المادة مهيأة لدخول فَيمَ يمكن أن تمدّ به طبيعة الجبل من إيحاءات دلالية سواءً في شكله أم في امتداده المتتابع أم فيهما معًا، فما حاك (يحوك) صورة الجبل في شكله و امتداده المتتابع:

- شعر عنق الفرس،
- و لمحة أعلى رأس الديك،
- و موج البحر[101]

فنظرا لهذه الصورة الحَوْكَة بين الجبل و بين هذه الأشياء استعمل مشتقّ **العُرْف** لهذه الأشياء. فمفادات هذه الأشياء الحاملة إلى الاشتقاق من مادة (ع.ر.ف) و إن لم تكن لها علاقة مباشرة بالدلالة الاشتقاقية الأساس فإنّ مشتقّها منسلّ عمّا أدّى إليه استعمال المادة للجبل و نحوه من دلالات، و في الوقت نفسه هي أشياء متوفرّة على معنى البروز في ارتفاع ظاهر،

- فشعر عنق الفرس بازغ في ارتفاع من مَعْرَفَةِ الفرس،

---

[101] معجم الوسيط، 2 : 595.

- و لمحة أعلى رأس الديك بازغة في ارتفاع من مَعْرَفَتِهِ،
- و موج البحر، تدافع مياهه يؤدي إلى ارتفاعها متتالية.

و ما إن استعملت المادة لهذه الأشياء صارت مهيأة للانطلاق في عمليات الاشتقاق الصرفي، فصاغوا من **العُرْف**، المشتقّ لشعر عنق الفرس، على **أفْعَلَ** فقالوا:

أعْرَفَ الفرس: طال عُرْفُه،[102]

و صاغوا من **العُرْف** المشتقّ للمحة أعلى رأس الديك على **فَعِلَ**: فقالوا:

عَرِفَ الديك: كان له عُرْف[102].

وصاغوا لموضع بزوغ هذه الأعراف اِسما فقالوا: **مَعْرِفَة** (ج) معارف[102]

- واستعمال المادة للأشياء السالفة الذكر مهّد لبزوغ دلالة **التتابع**، لأن شعر عنق الفرس متتابع،
  - و نتوءات لحمة أعلى رأس الديك متتابعة،
  - و موج البحر كذلك

فتلك الاستعمالات و إن لم تظهر فيها هذه الدلالة إلاّ أنّها متضمنتها، و لمّا حصل من الأحداث ما يمدّ بهذه الدلالة حدث تناسل دلالي بين دلالة التتابع المُتَضَمَّنَة في تلك الاستعمالات و بين مفاد تلك الأحداث، فانسلّ مشتق **العُرْف** مستعملا بمعنى التتابع في الاستعمالات التالية، قالوا :

طار الطير **عُرْفًا** : بعضها خلف بعض،

و جاء القوم **عُرْفًا** : بعضهم و راء بعض[103]

لذا استخلص **ابن فارس** من هذه الاستعمالات و ما يماثلها بالقياس على **عُرْف الفرس**، أصل **تتابع الشيء متّصلا بعضه ببعض.**

و ممّا بيّناه يتّضح أنّ الدلالة الاشتقاقية الأساس لمادة (ع.ر.ف) سرت في تناسل دلالي متتالي، فكلّما استعملت في دلالة مهّدت لظهور دلالة أخرى، و ما ذلك إلا صورة تطبيقية لمقولة علمائنا الأجلاّء.

" أن العرب تشتقّ بعض الكلم من بعض "[104]

---

[102] المعجم الوسيط، 2: 595.

[103] م.ن، و يراجع: القاموس المحيط، (فصل العين باب الفاء)، 3: 174.

[104] الصاحبي، 66.

و لكن لا بمعنى أن " بعض الكلم مشتق و بعضه غير مشتقّ "[105]، وإنّما بمعنى ما صار مشتقّ منه كان مشتقا من مشتق ينتسب للمادة الاشتقاقية نفسها، و هكذا في تسلسل متتالي،

إنّ دلالة **البروز في ارتفاع ظاهر**، و ما تناسل عنها من دلالات اشتقاقية في الاستعمالات السالفة الذكر، كانت لما هو خارج عن حدود الإنسان من الأشياء، و هي لم تكن خاصة بهذا المجال و حسب، و إنّما امتدّت إلى ما بلغ إلى الإنسان عن طريق مَدَارِكِهِ (حواسه) الخمس.

فمن خلال تبييننا للدلالة الاشتقاقية الأساس لمادة (ع.ر.ف) في استعمالات الجبل و نحوه يمكننا تبيّن ما حمل إلى الاشتقاق من المادة لما يدركه الإنسان عن طريق حواسّه.

فاستعمال المادة لأعلى الجبل و نحوه، أو لظهره و أعلاه مَدَّ بدلالة **العلوّ**، التي من معانيها المنتهى و الظهور، و تلك الدلالة تتوافق و ما بلغ من المدركات إلى ذهن عن طريق الحواس.

فلمّا كان أعلى الجبل شيئا **ماديا مشاهدًا**، و المدركات، التي انتقلت إلى الذهن عن طريق الحوّاس **معنوية غير مشاهدة** حدث أن استعملت المادة لما تمّ إدراكه من الأشياء بعد استعمالها لأعلى الجبل، و ذلك وفقا لمنطق سير الأشياء في معرفتها بالانتقال من المادي المشاهد إلى ما هو غير مشاهد.

و الدلالة الاشتقاقية الأساس للمادة تتمثّل بصورة غير مرئية عند انتقال مدركات الأشياء إلى ذهن الإنسان عن طريق حواسّه، و بالتالي يمكننا صوغ الدلالة الأساس، بعبارة تتوافق و هذه العملية غير المرئية، على النحو التالي :

تصاعد المُدْرَك و بلوغه.

نظرا لذلك حدث تناسل دلالي بين دلالة **العلوّ** و دلالة **ما تمّ إدراكه** عن طريق الحواس، فانسلّ عنه مشتق **المعرفة** لما تمّ إدراكه، و اكتسبت المادة بذلك دلالة اشتقاقية أخرى (أصلا اشتقاقيا)، ما إن استعملت فيها انطلقت في عمليات الاشتقاق الصرفي فصاغوا منها :

---

[105] المزهر، 1: 348.

عرف الشيء عرفانا و عِرِّفانًا و مَعْرِفَةً بمعنى أدركه بحاسّة من حواسه، فهو عَارف، و عَريف، و هو و هي عَرُوف، و هو عَرُوفَة[106].

و عن هذه الدلالة تفرّعت بقيّة الاستعمالات حسب المفادات التي تمليها الصيغة و يقتضيها التركيب، من ذلك :

-عَرَّف فلانا الأمر : أعلمه إياه.

-اعترف بالشيء : أقرّ به،

-اعترف إليه : أخبره باسمه و شأنه،

-تعارفوا : عرف بعضهم بعضا،

-تعرّف إلى فلان : جعله يعرفه،

*تعرّف ما عنده : تطلّبه حتى عرفه،

-استعرف إلى فلان : عَرّفه من هو.[106]

و هذه الدلالة الاشتقاقية حين تناولتها الاستعمالات كانت بمعنى **بلوغ المدرك و وضوحه**، لكون دلالة **البلوغ** متضمنة لدلالة **الوضوح**، و هذه هي التي تؤهّل لتبيّن ما هو معروف من غيره، لأن المدخلات إلى ذهن ما إن تَرتَسم تمكّن من تبيّن ما ينطبق من غيره، و بالتالي يتسّم ما هو منطبق بأنّه معروف و ما كان غير ذلك بأنّه غير معروف، و هو ما ينبئ به استعمالهم مشتق **العُرْف** (المَعْرُوف) **لما هو خلاف النُكْر**[106] و هو استعمال عام يشمل الحسن و السّيء، ثمّ استعمل استعمالا خاصًّا فصار يطلق أيضا على **ما يعرف حسنه بالعقل أو الشرع**[106].

و من خلال هذا التوضيح يمكننا صياغة مفاد مشتقّ **معروف** فنقول :

هو ما انطبق و ما ارتسم في الذهن من الأشياء.

و ما يدعم هذا المعنى استعمالهم مشتقّ **التعريف** بمعنى : تحديد الشيء بذكر خواصّه المميّزة[106]. و هو في الوقت نفسه منسلّ عنه، لأنّ دلالة **التحديد** لا تتأتى و لا تكون بالإمكان إلا إذا كانت خواص الشيء مرتسمة في الذهن و منطبقة، بحيث تميّزه عمّا سواه، بمعنى أن معنى **المعرفة** يتحقق حين انطباق مفهوم الشيء و ما ارتسم له من معنى (دلالة) في الذهن، و **الارتسام** يحتوي ضمنا على معنى **التحديد**، فلمّا وجد ما يُلْزم على تحديد الأشياء بذكر خواصها المميّزة، احتيج إلى لفظ يجمل هذا المفهوم، فوجدوا من بين الدلالات الاشتقاقية لاستعمالات (ع.ر.ف)، الحاملة إلى الاشتقاق منها دلالة مشتق **معروف**، وفق صياغتنا لها، فحدث

---

[106] المعجم الوسيط، 2: 595.

تناسل دلالي بينها و بين المفهوم فانسلّ عنه مشتق بصيغة مناسبة، يحمل دلالة **التحديد**، و هو **التعريف**.

خلاصة:

1- نستخلص من مناقشتنا لما أوردناه من آراء حول مصدر تفريع المادة الاشتقاقية أن مصدر التفريع (أصل الاشتقاق) لا يتقيّد بصيغة مّا (مصدر أو فعل)، و لا ينبغي نفي عدّ **اسم العين** مصدرا للاشتقاق الصرفي من مادته، و من ناحية الدلالة الاشتقاقية لا ينسجم و طبيعة تفريع المادة الاشتقاقية لمفرداتها حصر مصدر التفريع في فكرة وحدة أصل الاشتقاق بالمفهوم الصرفي، الساري عند علمائنا الأجلاء، و هو سريان معنى المادة الاشتقاقية بتمامه فيما صيغ منها من المشتقات، و لا برؤية الباحث **صبحي الصالح**.

فالآراء التي ذكرت في تفسير هذه الإشكالية و إن بدت متباينة فهي متآلفة فيما بينها، إذ كلّ منها أسهم بتفسير عنصر من عناصر قيام و سير عملية الاشتقاق اللغوي، الذي لا زال يحتاج إلى استكشاف ضوابطه الدلالية، الحاملة إلى اكتساب المادة الاشتقاقية مفاهيم مستجدّات الأشياء عبر العصور.

* فمصطلح **مصدر** إذا أخذناه بمفهومه، مجرّدا من الرؤية التصريفية، على أنه ما دلّ على معنى، منه تنطلق العمليات الاشتقاقية، دون إلباسه بمفهوم المصدر الصرفي، فيصحّ عدّه أصلا للاشتقاق، و هو الذي قصدناه من استعملنا له في عنوان هذا العنصر؛ لأن المادة الاشتقاقية ما إن تكتسب معنى ما تكون مهيأة للانطلاق في عمليات الاشتقاق الصرفي، و الصيغة التي تصاغ بها لحظة اكتسابها معنى ليست مقيّدة بصيغة مّا (مصدر أو فعل أو أي صيغة أخرى) و إنّما موقوفة على مفاد ما يمليه الشيء المشتقّ له المشتقّ، على نحو ما بيّنّا في اشتقاق **القطار** لعربات السكّة الحديدية، و **عرفات**: المكان المقدّس، الذي عرّف فيه الله سيّدنا إبراهيم، عليه السلام، مناسك الحج، عن طريق جبريل عليه السلام.

** أما **الفعل** فهو من الناحية التعليمية فقط يعدّ منطلق تصريف المادة الاشتقاقية؛ لإمكان ضبط جريان المشتقات على أفعالها، من حيث التجرّد و الزيادة، و لا يصحّ عدّه مصدر تفريع المادة الاشتقاقية بالمفهوم الذي ذكرناه آنفا.

*** و بالنسبة **لاسم العين** فهو يعدّ مصدرا للاشتقاق الصرفي من مادته، وفقا لما ورد من أمثلة الاشتقاق منه في متون و كتب اللغة العربيـــة، و لا يعدّ مصدرا لتفريع المادة الاشتقاقية بالمفهوم الذي اوردناه، و هو ما سنبيّنه من ناحية الدلالة الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية.

يتأيّد من خلصنا إليه برأي الباحث **أحمد محمّد قدّور** حيث قال :

" فإنّنا نرى أن المسألة ههنا لم يقم عليها دليل حاسم لذلك نـــرى أن الأجدى... هو **الإقرار بتعدّد مصدر الاشتقاق**، فليس أبعد من طبيعة نشأة اللغة و تطوّرها من الزعم بأنّ بعض الـــصيغ هـــو الأصل و أنّ سائر الصيغ الأخرى فروع مشتقّة، أو أنّ كلّ مادة من موادّ اللغة بدأت في صورة المصدر أو الفعل، ثـــم عكـــف الناس عليها يشتقون كلّ الأسماء و الأفعال "[107]

2- من خلال مناقشتنا لرأي الباحث **صبحي الصالح** عند تحليله لمـــادة (ع.ر.ف)، و من خلال تعقيبنا على رأيه في ذهاب **ابن فارس** إلى تعـــدّد أصول مواد اشتقاقية، و من خلال معالجتنا للمادة وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية يتبيّن أن المادة الاشتقاقية من حيث الدلالة الاشتقاقية لـــيس لهـــا أصلا اشتقاقيا واحدا، سواء بالمفهوم الـــصرفي أم بـــالمفهوم الاشـــتقاقي، المتمثل في تتالي اكتساب المادة الاشتقاقية معان، تعـــدّ أصـــولا اشـــتقاقية بالمفهوم الصرفي، و أصولا اشتقاقية بالمفهوم الاشتقاقي، حين يتفرّع منها معان أخر وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية.

فقد وجدنا حين تقرّينا لاستعمالات مادة (ع.ر.ف) و معالجتنا لهـــا، أن لها دلالة اشتقاقية أساس، و هي:

البروز في ارتفاع ظاهر، التي ظهرت بشكل متفاوت في استعمالات الجبل و نحوه، و منها تفرّعت بالمفهوم الاشتقاقي معان كل من:

- عُرف الفرس
- و عُرْف الديك
- و عُرْف البحر
- و العَرْف: الرائحة

و كلٌّ يعدّ أصلا اشتقاقيا بالمفهوم الصرفي.

---

[107] مدخل إلى فقه اللغة، **د/أحمد محمد قدّور**، 211.

و منها تفرّع بالمفهوم الاشتقاقي الأصل الاشتقاقي الثاني و هـو: **تـصاعد المُدْرَك و بلوغه**، و هو يعدّ الدلالة الاشتقاقية الأساس بالنسبة لمـا تفـرّع منها من دلالات اشتقاقية كـ:

- العُرْف (التعريف) خلاف الفكر
- و التعريف: تحديد الشيء بذكر خواصه المميّزة.

النتيجة:

إنّنا نرى، وفقا لما أوضحنا، أنّ أصل الاشتقاق بالمفهوم الاشتقاقي هو ما تكتسبه المادة الاشتقاقية من معنى، تكون به مهيّأة لأدائين لغويين: أحدهما صرفي، و الآخر اشتقاقي-

1- الصرفي:

الانطلاق في عمليات الاشتقاق الصرفي، حسب ما تمليه مفادات مفهـوم الشيء؛ بمعنى أن معنى المادة هو الذي يحمل على انتقاء أو انتخاب الصيغ المنسجمة معه من حيث مفاداتها،

مثلا: لا يصحّ لنا أن نصوغ من **مَرِضَ** صيغة **فاعل** (اسم فاعل) لكـون المرض عرضا يصيب صاحبه، فهو متّصف به و ليس بقـائم بـه، لـذا فصيغة الصفة هي الصيغة المناسبة و هي **فعيل: مريض.**

2- الاشتقاقي:

الانطلاق في عمليات التناسل الدلالي؛ إذ إن معنى المادة يمدّ بما يجعلها تكتسب به معاني أشياء أخرى، تصير أصولا اشتقاقية للمادة نفسها، و ذلك حسب كثرة أو قلة استعمالها.

فقد يكون للمادة أصولا اشتقاقية أحادية، متفرّعة عـن أصـل اشـتقاقي أساس، و ذلك حين لا تزال تلك الأصول الأحادية فـي إطـار الاشـتقاق الصرفي، و لم تتفرّع عنها أصول اشتقاقية أخرى.

و قد يكون لها أصولا اشتقاقية مركّبة، و ذلك حين يتفرّع من تلك الأصول المتفرّعة عن الأصل الاشتقاقي الأساس أصول اشتقاقية أخرى، على نحو ما رأينا عند معالجتنا لمادة (ع.ر.ف)، كل ذلك وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية.

و المادة الاشتقاقية قد يتّسع حقلها الدلالي أو يضيق حسب طبيعة الدلالة الاشتقاقية، فيما إذا كانت منتجة أم لا، و حسب ما تمليه مفاهيم مستجدات الأشياء، و حسب الكفاءة اللغوية لأهل اللغة.

بعد أن تعرّفنا على مصدر تفريع المادة الاشتقاقية، الذي به تنطلق في عمليات الاشتقاق الصرفي و التناسل الدلالي، لا بد من ذكر الآلية اللغوية، التي تنطلق بها المادة الاشتقاقية، وفق أصلها الاشتقاقي، في إنتاج أو إنشاء كلماتها الاشتقاقية، ألا و هي آلية التصريف المتمثلة في الصيغ،

س: فما علاقة الاشتقاق بالتصريف؟

الاشتقاق و التصريف:

إن عملية إنتاج أو إنشاء مفردات اشتقاقية لا يتمّ بمعزل عن الصيغ، إذ إنّها لا تتوقف على المادة الاشتقاقية و حسب، و إنمّا تتطلّب أيضا القالب الذي تصاغ فيه المادة، لذا رأينا من خلال تتبّعنا لتعريف **الاشتقاق** (الصغير) أنه، من حيث موضوعاته، يلتحم مع **التصريف** و يضاهيه، إذ قال **الميداني** في تحديده:

" أن تصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة و معان متفاوتة "[108]

لاشتراكهما في مبادئ منها:

- كون الاشتقاق من أدلّة الزيادة[109]، لأنه حين يشكل عليهم معرفة وزن كلمة يستندون إلى الاشتقاق لمعرفة أصل معناها و يتمكّنوا من التمييز بين الأصلي و الزائد فيها، و ذلك مثل **عَنْسَل** قال **الاستراباذي:**

" **العَنْسَل:** الناقة السريعة، مشتقّ من **العَسَلان** و هو السرعة، و قال بعضهم: هو كـ: **زَيْدَل** من **العَنَس**، و هو بعيد لمخالفة معنى **عَنْسَل** معنى **عَنْس** و هي الناقة **الصُلْبَة** و لقلة زيادة اللام "

- كما أنه بالتصريف يعرف الاشتقاق[110]، لأنهم يستعينون بمقاييسه على تأكيد أو نفي أصالة أو زيادة الحرف، مثل قلة الزيادة في آخر الكلمة

---

[108] نزهة الطرف في علم الصرف، **للميداني**، 4.

[109] شرح الشافية، **للأستراباذي**، 2: 333، يراجع: المنصف، 1: 40.

[110] المنصف، 1: 2.

و كثرتها حشوا[111] و أوّلا[112]، **قال الاستراباذي:** " و لقلة زيادة اللام "[113] مثل **زَيْدَل**، و قال **أبو علي:**

" و لم تجعل **أيْدَعًا** فَيْعَلاً لأن زيادة الهمزة أولا أكثر من زيادة الياء ثانية "[112]

فهذا الاشتراك المتبادل في تقويم العناصر البنائية (المادة الاشتقاقية زائد الصيغة) للمفردة الاشتقاقية، يدلّ على مدى تكامل قِيَمِهِمَا اللغوية في إنتاج المفردات الاشتقاقية، التي تشكل مظهرا لشدّة تلاحمهما. و هو ما يحملنا إلى القول بأن الاشتقاق الصغير يساوق التصريف إلى المدى الأبعد، لأنه في منظورهم[114] مادة اشتقاقية مصاغة في أبنية تصريفية لقيمة معنوية و قد عبر عن هذا التداخل **ابن جنيّ** بقوله:

" و ينبغي أن يعلم أن بين التصريف و الاشتقاق نسبا قريبا و اتّصالا شديدا لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى **ضَرَبَ** فتبني منه مثل **جَعْفَر** فتقول: **ضَرْبَب** و مثل **قِمَطْرٌ : ضِرِبَّ** و مثل **دِرْهَمٌ : ضِرْبَبٌ** و مثل **عَلِمَ : ضَرِبَ** و مثل **ظَرُفَ : ضَرُبَ** ... و كذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى **الضَّرْبِ** الذي هو المصدر فتشتقّ منه الماضي فتقول: **ضَرَبَ** ... ثم تقول في اسم الفاعل: **ضَارِب** ... أولا ترى إلى قول **رؤبة** في وصفه امرأة بكثرة الصخب و الخصومة : " تشتقّ في الباطل منها المُمْتَذَق " و هذا كقولك: تتصرّف في الباطل؛ أي تأخذ في ضروبه و أفانينه، فمن ها هنا تقاربا و اشتبكا "[115].

و لقد زاد نصّ الأستاذ **كانتينو** من إيضاح و شمول هذا التداخل حيث قال:

" لكل كلمة أصلها و وزنها و من الممكن أن تشبّه المفردات بنسيج لُحْمَتُه هي مجموع الأصول المروية في اللغة، و سداه مجموع الأوزان الموجودة. فنقطة التقاء أو تقاطع السدى

---

[111] م.ن، 1: 33.

[112] يراجع: التكملة، **لأبي علي الفارسي**، 231.

[113] شرح الشافية، **للاستراباذي**، 2: 333، يراجع: المنصف، 1: 40.

[114] الصرفيون و من عرّف الاشتقاق من اللغويين.

[115] المنصف، 1: 4.

و اللُحْمَة تعد كلمة، لأن كلّ كلمة محدّدة دون لبس بواسطة أصلها و وزنها "[116]

فالمادة الاشتقاقية عند اتجاهها أفقيا تتقاطع مع مجموع الصيغ الممكنة، مكونة مجموعة من المفردات مشتقّة من المادة الاشتقاقية نفسها فهذه العملية أشبه بالعملة النقدية مادتها واحدة، و هي تقابل المادة الاشتقاقية (الاشتقاق)، و قِيَمٍ قطعها مختلفة و هي تقابل الصيغ الصرفية (التصريف).

و لقد استخلص الباحث **تمّام حسّان** هذه المسألة ممّا أدركه النحاة العرب من نظرتهم إلى كلمات المادة الاشتقاقية فذكر أنّهم:

" أدركوا أمرين:

1. أنّ هذه الكلمات تختلف في صورتها مع اتّحادها في أصل الاشتقاق[117]
2. أنّ صورة كلّ كلمة ليست مقصورة على هذه الكلمة، و إنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى... و هو ما يعرف بأصل الصيغة "[118]

ثم ذكر النقطة التي عندها يقوم أحدهما بالآخر فقال:

" و العلاقة بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة و عينها و لامها) و بين أصل الصيغة هي علاقة التقاطع ... مثل **ضَرَبَ** جاءت من تقاطع **الضاد و الراء و الباء** مع صيغة **فَعَلَ** فكان هذا التقاطع منتجا "[118]

و نقطة تقاطعهما استعمل لها اصطلاح **أصل الوضع** ، فقال:

" أصل الوضع بالنسبة للكلمة الاشتقاقية مكوّنا من عنصرين: أصل الاشتقاق و أصل الصيغة "[118]

---

[116] عن العربية الفصحى، لـ: **هنري فليش**، 60، عن، Melanges William Marçais, Racines et Schèmes, 1950. p. 119-124.

[117] يقصد به: حروف المادة الاشتقاقية، يراجع: الأصول، **لتمّام حسّان**، 124.

[118] الأصول، **لتمّام حسّان**، 124.

ثم إن تقاطعهما يشكل نواة تآلفية بين المادة الاشتقاقية و بين الصيغة الصرفية، فالصيغة تحيا بالمادة الاشتقاقية و الكلمات الاشتقاقية تتشكّل بالصيغة، و إن كان "الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف"[119]

لأنه يستند إلى المعنى الأصلي في تشقيق الكلمات قال **فخر الدين الرازي** :

" إنّ أكمل الطرق في تعرّف مدلولات الألفاظ الاشتقاق"[120].

و هذا لا يعني أنّ الاشتقاق هو التصريف فلكل أساسه الذي يميّزه عن الآخر فالاشتقاق يستند إلى المادة الاشتقاقية و التصريف يستند إلى الصيغ و من حيث هذا الأساس يقوم بوظيفة تمييزية شكلية تساعد على تمييز الأصلي من الزائد في حروف الكلمة الاشتقاقية قال **ابن جنيّ**:

" و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها "[121].

ثم إنّ الاشتقاق يسير في اتّجاه أفقي بينما التصريف يسير في اتّجاه عمودي لمختلف الصيغ قال الأستاذ **كانتينو** :

" و كل وزن يقدّم في الواقع من جانبه كلمات ذات أصول مختلفة كما أنّ أغلب الأصول تقدّم كلمات ذات أوزان مختلفة "[122].

---

[119] المنصف، 1: 4.

[120] عن العلم الخفّاق، لـ: **حسن خان**، 71، عن كشف الظنون، 2: 1756.

[121] المنصف، 1: 2.

[122] عن العربية الفصحى، لـ: **هنري فليش**، 190، عن Melanges William Marçais, Racines et Schèmes. 1950, p : 119-124.

الباب الثاني

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق العادي (الصغير)

الفصل الأول

صيغ اسم الحدث (المصدر)، و الأفعال و دلالاتها

الفصل الثاني

صيغ المشتقات و دلالاتها

الباب الثاني:

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق العادي (الصغير)

إنّ الاشتقاق الصغير المطّرد هو الاشتقاق المعروف في علم الصرف، أين تسري دلالة المشتقّ منه بتمامها في المشتقات الصرفية التي إطّردت مفادات صيغها في التميز بينها، و بينها و بين المشتقّ منه، على هذا الأساس تمّ تعريف الصرفيين للاشتقاق الصغير، فهم و إن اختلفت عبارات تعاريفهم فإنّهم متّفقون في عناصره الأساس.

العناصر الأساس للاشتقاق الصغير (المطّرد):

- ✓ منها ما يخصّ المادة الاشتقاقية، و هما عنصران:
  1. المادة اللفظية (الحروف الأصول)
  2. الدلالة الاشتقاقية

  و هما اللذان يشكّلان المشتقّ منه.
- ✓ و منها ما يخصّ الصيغة الصرفية، و هما عنصران:
  1. الصيغة، و هي القالب الذي تصاغ فيه المادة الاشتقاقية
  2. مفاد الصيغة المطّردة

  و بهما يتشكّل المشتقّ.

فاللفظ لا يصحّ وصفه أنّه مشتقّ إلا إذا انتسب إلى المشتقّ منه في المادة الاشتقاقية (لفظا و دلالة) و تميّز عنه بمفاد الصيغة التي صيغ فيها.

و لاكتمال عناصر الاشتقاق المطّرد نظيف عنصرا، هو:

- تميّز كل مشتقّ عن غيره من المشتقات بالقيمة الدلالية لموضوعه.

و استنادا إلى ما خلصنا إليه من بيان مفهوم مصدر تفريع المادة الاشتقاقية فإنّ المصدر بالمفهوم التصريفي و الفعل يعدّان من المشتقّات، و عليه يتوزّع المشتقّ، حسب طبيعة عنصره الدلالي إلى أقسام.

1- أقسام المشتقّ:

يتوزّع المشتقّ إلى ثلاثة أقسام أساسية :

1-اسم الحدث(المصدر).

2-الفعل.

3-المشتقات.

الفصل الأوّل:

صيغ اسم الحدث (المصدر)، و الأفعال و دلالاتها:

إنّ اسم الحدث (المصدر) مصطلح له مفهومه الذي تؤديه صيغ صرفية، و لا يختلف عنه الفعل في كونه مصطلحا إلا أنّه له مفهومه الذي يخصّه، و صيغه التي تؤديه.

1-اسم الحدث (المصدر) :

1- مفهومـــــــه :

مفهومه عند البصريين: هو اسم يدلّ على الحدث[1] أو يدلّ على زمـــن مطلـــق[1] أو جهم[2]، غير مفيّد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، و الحاضرـــ و المـــستقبل[1]. و ســـار لى هذا المفهوم معظم اللغويين القدامى.

فـــسيبويه حصره في الحدث، عند حديثه عن الفعل فقال:

" فقيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر و هو الحدث "[3]

هم من ذلك أنّ المصدر: هو الحدث المطلق غير مقيّد بزمان، و ليس مجـــرّد مـــن مان.

و أما **ابن السرّاج** ، فعبّر عن المصدر بالحدث في قوله:

" و الاسم إنّما هو لمعنى مجرّد من هذه الأوقات أو لوقت مجرّد مـــن هـــذه الأحداث و الأفعال، و أعنى بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر، نحو : **الأكْلِ و الضَّرْبِ و الظَّنِ و العِلْمِ و الشُكْرِ**"[4].

استعماله الحدث بدل المصدر ينبئ إلى أنّه تنبّه إلى طبيعة المصدر من حيـــث اسم، فحدّده ضمن تحديد الاسم لكونه يشكّل أحد فروع الأسماء، فقال:

" الاسم ما دلّ على معنى مفرد، و ذلك المعنى، يكـــون شخـــصا و غيـــر شخص فالشخص، نحو : **رَجُلٌ و فَرَسٌ و حَجَرٌ و بَلَدٌ و عُمَرٌ و بَكْرٌ**، و أمّا ما كان غير شخص فنحو : **الضَّرْبِ و الأكْلِ و الظَّنِ و العِلْـــمِ و اليَـــوْمِ و اللَّيْلَةِ و السَاعَةِ**"[5].

لانصاف في مسائل الخلاف / 1 : 237، و الاشباه و النظائر للسيوطي / 1 : 84.

شرح المفصل **لابن يعيش** / 1 : 23.

لكتاب : 1 : 36 و 12.

لأصول **لابن السرّاج**، 1: 39.

ن / 1 : 36.

و عليه فالمصدر عنده هو اسم الحدث.
و تحديده لمدلوله منطلق من مقارنته له بمدلول الفعل، قال:
" و إنّما قلت: ما دلّ على معنى مفرد لا فرق[6](كذا) بينه و بين الفعل، إذا كان الفعل يدلّ على معنى و زمان "[7]،
وسار على هذا الرأي **ابن يعيش**[8] و **العكبري**[9]، و قال **ابن مالك:**

و المَصْدَرُ اِسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِيْ الفِعْلِ كَأَمَنِ[10]

من خلال ذلك يمكننا صياغة تحديده للمصدر فنقول: هو اسم دلّ على معنى مفرد.
فمن تفسير **سيبويه** المصدر للحدث، و من إضافة **ابن السرّاج** لفظ اسم للحدث صاغ **ابن جنيّ** تحديد المصدر، فقال:
" المصدر كل اسم دل على حدث"[11]
ودلالته على الحدث كالدلالة على الجنس[12]، غير أنّ الحدث عنده يدل على الزمان المطلق قال :
" و كذلك الضَرْبُ و القَتْلُ : نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، و نفس الصيغة، تفيد صلاحهما للأزمنة الثلاثة"[13].
من خلال هذه المفاهيم اتّضح أنّ العلماء متّفقون على أنّ المصدر يدل على الحدث، ومختلفون في دلالة الحدث بين دلالته على الزمان المطلق أو المبهم، أو تجرّده من هذه الدلالة، و القول : إن المصدر اسم يدل على حدث مجرّد من الزمان بمعنى أنّ الحدث هو كلّ معنى المصدر، غير متضمن لأيّ دلالة إضافية أخرى، لوجود صيغ تصريفية أخرى تؤدي تلك الدلالات الإضافية.

وفقا لما صغناه من نتيجة في مصدر تفريع المادة الاشتقاقية فإنّ المادة ما إن تكتسب دلالة (معنى) مميّزة، ممّا يكون حدثا، تصاغ في إحدى صيغ المصدر.
فما هي صيغ المصدر الصرفي؟

---

[6] لأن الفرق : صححه المحقق من (ب).
[7] م.ن / 1 : 36/ 37.
[8] شرح المفصل / 1 : 23.
[9] مسائل خلافية **للعكبري** / 45.
[10] **ألفية ابن مالك** / 23.
[11] عن أبنية المصدر ل : د / وسمية / 31، عن اللمع **لابن جنّي** / 131.
[12] المنصف / 1 : 179.
[13] الخصائص / 3 : 101.

2- صيغ مصادر الثلاثي :

_المصدر الصرفي من حيث عدد حروف فعله، مجردا كان أم مزيدا، و من حيث اطّراده و عدم اطّراده، تتوزع صيغه إلى قسمين:

1- صيغ مصدر ما كان على ثلاثة أحرف و هي غير مطّردة.

2- صيغ مصدر ما جاوز ثلاثة أحرف، و هي مطّردة.

أ- صيغ مصدر الثلاثي:

مصدر الثلاثي مختلفة صيغه و متعدّدة بالرغم من وحدة عدد حروفه، فقد حاول اللغويون الوقوف على صيغة من بين صيغه تكون الأرجح فتعدّ أصلا، فكادوا يجمعون على أنّ **فَعْل** هي أصل صيغه،

- **فأبو عثمان المازني** نقل عن **الخليل** قوله في مصدر بنات الثلاثة التي تعدّى،

" إنّ أصلها **فَعْل** نحو: **ضَرَبَ ضَرْبًا، و قَتَّل قَتْلاً**"[14]

- و وجد **سيبويه** أنّ **فَعْلا** لا يكون من المتعدي و حسب و إنّما كان من لازم أيضا فقال:

" و قد قالوا : في بعض مصادر هذا[15] فجاءوا به على فَعْل كما جاءوا ببعض مصادر الأوّل[16] على فُعُول، و ذلك قولك : **سَكَتَ يَسْكُت سَكْتًا**، و **هَدَأ يَهْدَأ هَـدْءًا**، و **عَجَـزَ عَجْزًا**، و **حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْدًا**"[17] و زاد أبو عليّ: " **ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا**"[18].

تعليل جعل فَعْل أصل صيغ مصدر الثلاثي:

علل عدد من اللغويين انتقاء صيغة **فَعْل** من بين صيغ المصدر تعليلات مختلفة اختلاف طبيعة التعليل نفسه، فهو إما صرفي و إما صوتي.

---

[14] المنصف / 1 : 178، يراجع : الكتاب / 4 : 5.

[15] أي الفعل اللازم.

[16] الأفعال المتعدية.

[17] الكتاب / 4 : 9.

[18] التكملة / 214.

1- **الصرفي:**

علل **الخليل** انتقاءه لها بالنظر إلى بقية الصيغ فقد نقل عنه **المازني** تعليله فقال:

"و جعل ما خلفه ليس بأصل لاختلافه"[19]،

و وضّح **ابن جنّي** تعليل **الخليل** باختلافها، فقال :

" مصادر بنات الثلاثة نحو: **الرُّكُوب و الظُّلْم، و الإِتْيَان** فهـــذه و نحوهـا مصادر المتعدّية و لا تطرّد اطّراد **القَتْل و الضَّرْب**، لأنّ فَعْلاً لا يمتنع مـن جميعها فهو الأصل و عليه مدار الباب"[20].

بينما **ابن السرّاج** عللها بالنظر إلى صيغة اسم المرّة، فقال:

" و أصل المصدر في جميعها[21] أن يجئ على **فَعْل** لأنّ المرّة الواحدة علـى فَعْلَةٍ، و لكنّها اختلفت أبنيتها[22] كما تختلف أبنية سائر الأسماء"[23].

و تبعه في ذلك **أبو علي**[24] و **ابن جنيّ**[25] غير أن **ابن جنيّ** شبّه صيغتي المـصدر و المرّة **فَعْلٌ و فَعْلَةٌ** بصيغتي الجمع و المفرد المتميّز بالتاء، فقال:

" فكأن قولك في المصدر **شَتْمٌ**، و **قَتْلٌ**، و **ضَرْبٌ** إنما هو جمع فَعْلَـةٌ. نحـو **تَمْرَةٍ و تَمْرٍ، و نَخْلَةٍ و نَخْلٍ**"[25]

و ذلك لالتقائهما في الدلالة على الجنس، قال:

" لأن المصدر يدل على الجنس، كما أنّ **التَّمْرَ و النَّخْلَ** يدلاّن على الجـنس **فضَرْبَةٌ** نظيرة **تَمْرَة** و **ضَرْب** نظير **تَمْر**"[25].

2- **الصوتي:**

علل **ابن جنيّ** صيغة **فَعْل** تعليلا صوتيا حين تحدّث عن حركة الحرف المحـشوّ – **العين** – بين فاء و لام الكلمة فقال:

" أنّ عين الثلاثي إذا كانت متحرّكة و الفاء قبلها كذلك فتوالت حركتان حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستروح حينئذ إلى السكون "[26]

و شرح حالة سكون **العين**، فقال :

---

[19] المنصف / 1 : 178، 179.

[20] م.ن / 1 : 179.

[21] أي الأفعال الثلاثية المجرّدة المتعدّية.

[22] يراجع أبنية مصادر الثلاثي المجرّد في الأصول / 3 : 86 – 88، و التكملة : 213- 214، و الكتاب / 4 : 5-17.

[23] الأصول **لابن السرّاج** / 3 : 86.

[24] التكملة، **لأبي علي**، 213.

[25] المنصف، 1: 179.

[26] الخصائص / 1 : 56.

" و ذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام... و ذلك أن الحرف الساكن ليست حالة إذا أدرجته إلى ما بعده محالة لو وقفت عليه و ذلك لأنّ من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صويت مّا من بعدها فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، و تضاءل للحسّ، نحو قولك : اَحْ...فإذا قلت **يَحْرِد...** خفي ذلك الصويت و قلّ وخفّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه... و إدراج الساكن يبقى عليه بعضه... فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنّه لا ساكن و لا متحرّك و تلك حال تخالف حالي ما قبله و ما بعده"[27]

و قال:

" فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة، كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال و قرب لا على إيغال في البعد، فلذلك كان مثال (فَعْل) أعدل الأبنية حتى كثر وشاع و انتشر"[28].

و يمكننا ممّا ورد بشأن هذه الصيغة استخلاص نتيجة، أنّ هذه الصيغة أملت انتقاءها على منتقيها لتكوّنها من أمرين:

أحدهما: عدّة حروفها، فهي عِدْلُ فعلها المصاغة منه، لا تتجاوزه، و نرى أنّ هذا هو السبب الذي جعل **الخليل** قال: ما خلفها ليس بأصل.

و الآخر: خفّة تناسق حركتي فتح **الفاء** و سكون **العين** على اللسان عند تلفظها، و هو ما جعل هذه الصيغة سهلة غير ممتنعة عن صياغة مصدر أيّ مادة اشتقاقية ثلاثية.

أما بقية مصادر الثلاثي فهي كالآتي، وفق ما أورده **ابن السرّاج** في كتابه الأصول في النحو كالآتي: "فِعْلٌ : قِيلٌ و حِجٌّ (م) فِسْقٌ (ل)، نَضْرٌ (ل)

(فَعْلٌ): سَرَقَ سَرَقًا (م) و حَلَبَهَا يَحْلُبُهَا حَلْبًا (م)، عَمَلٌ (م+ل)، حَسَنٌ (م).

(فَعِلٌ):كَذِبٌ (م)، الخَنِقُ (م)، الضَحِكُ (ل)

(فُعْلٌ): كُفْرٌ (م)، شُرْبٌ (م)، مُكْثٌ والشُغْلُ (ل) و الحُسْنُ (ل)

(فَعَلَةٌ): غَلَبَةٌ (م)، رَحَمَةٌ (م)

(فَعِلَةٌ): سَرِقَةٌ (م)

(فِعْلَةٌ): حِمْيَةٌ (م)، شِدَّةٌ (م)، خِلْتُهُ خِيبَةٌ (م)

(فَعْلَةٌ): رَحْمَةٌ (م)

(فَعَالٌ): ضِرابُ الفَحْلِ (م)،كَتَابٌ (م)، سِفَادٌ (م)، مِرَاحٌ (م)

---

[27] الخصائص / 1 : 57، 58.

[28] م.ن / 1 : 59 و 60.

(فِعَالَةٌ): حِمَايَةٌ (م)، نِكَاءَةٌ (م)، عِمَارَةٌ (ل)
(فَعَالٌ): سَمَاعٌ (م)، ثَبَاتٌ (ل)، ذَهَابٌ (م)، وَسَامًا (ل)
(فَعَالَةٌ): نَصَاحَةٌ (م)، قَبَاحَةٌ (ل)
(فِعْلَانٌ): حِرْمَانٌ (م)، غَشِيَهُ غِشْيَانًا (م)
(فُعْلَانٌ): غُفْرَانٌ (م)، شُكْرَانٌ (م)
(فَعْلَانٌ): لَيَّانُ من لَوَيْتُهُ (م)

نقل **ابن السرّاج** عن **أبي العبّاس** أن " **فَعْلَان** لا يكون مصدرا و لكن استثقلوا الكسرة مع الياء"[29].

فُعُولٌ: شُكُورٌ (م)، جُلُوسٌ (ل) قعود (ل)[30] و كذلك الحُجُور(ل)[31]

و ليست هذه كلّ مصادر الثلاثي المجرّد، فقد اقتصرنا على ما هو شائع في كتب اللغويين، و هذه المصادر إنّما تعدّدت لكون طبيعة مفردات اللّغة تخضع لتناغم أحوال الحروف من حركات و مدود مع معاني المواد المشتقّة منها، لدى واضعيها.

ب- صيغ مصدر ما جاوز ثلاثة أحرف:

أمّا مصادر الثلاثي المزيد و الرباعي و الملحق بهما فلا نذكرها لعدم اختلافها عن مصادر الثلاثي المجرّد في الدلالة على الحدث، كما أنّها لم تتعدد الثلاثي المجرّد لجريانها مجرى أفعالها في صياغتها، فجاء أغلبها مطرّدا و إنّما تكتفي بالإحالة إلى كتب أهل اللغة فقد أوفوا بحثها إحاطة و دقة.

ب- الفعل:

1- مفهومه:

والفعل في مفهومه البصري يدلّ على زمان معيّن[32]، تقوم بتعيينه صيغ ذات مميّزات خاصة للدلالة على الماضي و الحاضر و المستقبل[32]، لذا قيل:
" الفعل بصيغته يدل على الحدث و الزمان المحصّل"[33].
و سار على هذا المفهوم مناصروا المذهب البصري، و **سيبويه** قال عن الفعل:

---

[29] الأصول لابن السرّاج / 3 : 87.
[30] م.ن / 3 : 86-87، و التكملة / 212-214.
[31] الكتاب / 4 : 8.
[32] الإنصاف في مسائل الخلاف / 1 : 237، و يراجع : الأشباه و النظائر للسيوطي / 1 : 83، 84.
[33] الإنصاف، 1: 237.

"ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدر و هو الحدث"[34]
نفهم من ذلك أن الفعل يحتوي معنى الحدث و الدلالة على الزمان.
لا اختلاف بين اللغويين في أنّ الفعل يحمل معنيين **حدث** و **زمان**[35]
غير أنّ **ابن السرّاج** تميّز بوصفه القيمة الزمنية للفعل بأنّها قيمة اشتقاقية، انطلاقا من أنّ الفعل مشتقّ من المصدر حيث قال:

" و الفعل متضمن معنى المصدر و زمان، ففارقه بالزمان و وافقه في غير ذلك، و كذلك شرط المشتقّ"[36].

أما **ابن جنيّ** فكان أكثر وضوحا في تمييز الدلالة الأساس لصيغة الفعل أثناء تعبيره عن القيم الدلالية التي يحملها الفعل المصاغ من مادة اشتقاقية ما، في "باب الدلالة اللفظية و الصناعية و المعنوية" بقوله:

" أعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدلائل معدّ مراعي مؤثر إلا أنها في القوّة و اضعف على ثلاث مراتب : فأقواهنّ الدلالة اللفظيّة، ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية[37]... فمنه جميع الأفعال ففي كلّ واحد منها الأدلّة الثلاثة، ألا نرى إلى **(قامَ)** و دلالة لفظه على مصدره و دلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه و صيغته و معناه... ألا تراك حين تسمع **(ضَرَبَ)** قد عرفت حدثه، و زمانه"[38].

فهو يتميز عن غيره في أنّه ميّز هذه الدلالات فيما تدل عليه، فقد ميّز بين دلالة المادة الاشتقاقية المعبّر عنها بالدلالة اللفظية و بين دلالة صيغة الفعل المعبّر عنها بالدلالة الصناعية، و يتأكد ذلك بصورة أوضح بقول **الإستراباذي** إنّ:

" الفعلية إنما حصلت بسبب البنية و الوزن "[39]

و بذلك يتّضح أنّ صيغة الفعل تحمل قيمة دلالية اشتقاقية واحدة هي الدلالة على زمن معيّن، دون قرنها بالدلالة على الحدث و هذا يبين أنّ اللغويين إنما ذهبوا إلى أنّ **الفعل** يحمل معنيين انطلاقا من جعلهم المصدر الصرفي هو مصدر الاشتقاق، و أنّ **الفعل** مشتقّ منه، و هذا متّضح في أقوالهم منها قول **سيبويه:**

" و أمّا الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[40]

---

[34] الكتاب / 1 : 36.

[35] يراجع: الكتاب، 1: 36، و الأنصاف في مسائل الخلاف، 1: 237، و الأصول **لابن السرّاج**، 1: 37-38.

[36] رسالة الاشتقاق / 24، و يراجع : الأصول في النحو **لابن السرّاج** / 1 : 36.

[37] يقصد المعنى النحوي، يراجع الخصائص / 3 : 98، 99.

[38] م.ن / 3 : 98.

[39] شرح الكافية، 1: 76.

[40] الكتاب / 1 : 12.

وابن السرّاج: " و جميع الأفعال مشتقّة من الأسماء التي تسمى مصادر "[41]
و ابن سيده: " المصدر للفعل كالمادة المشتركة"[42].
و **ابن جنيّ:** " أنّا قد أحطنا علما بأنّ الفعل إنما يشتقّ من الحدث "[43]

تجدر الإشارة، قبل الحديث عن الزمن الصرفي و قيمه الخلافية، إلى أنّ هناك من يرى أنّ الفعل مجرد من الدلالة الزمنية **كالأصوليين**، فالباحث **بكري عبد الكريم** لخّص رأيهم بقوله:

" ... أنّ الأصوليين ينكرون دلالة الفعل على الزمن سواء كانت بمادته أم بصيغته، فالمادة **قام** لا تدل إلا على معنى القيام مجردا من أيّة نسبة زمنية، أمّا الصيغة فهي معنى حرفي لا تدل إلا على نسبة المادة، أيّ [كذا] على الفاعل، و الفاعل مدلول الصيغة، و الصيغة تتّخذ بناء عند نسبته إلى الفاعل غير البناء الذي تتّخذه في حالة النسبة إلى المبني للمفعول. فالفرق بين **ضَرَبَ** و **ضُرِبَ** أنّ الأولى جاءت لنسبة الحدث إلى الفاعل المعلوم، أما الثانية فقد دلّت بصيغتها على أنّ الفعل مبني لما لم يسم فاعله؛ أيّ أنّ شكل الصيغة يخضع للنسبة إلى الذات و لا يخضع للجهة الزمنية في رأيهم "[44]

و عن علة عدم جعلهم الزمن مدلول الفعل، قال:

" أما أنّ الزمن ليس مدلول الفعل فلأنّ الفعل يجوز إسناده إلى الزمن، إذ نلاحظ أنّه لا فرق بين قولنا: **علم الله** و **علم زيد** من حيث جواز إسناد الفعل إلى من كان زمنيا و غير زمني كذاته تعالى "[45]

و من بين صيغ الفعل صيغة رأى بعضهم أنّها مجرّدة من الزمن و هي صيغة فعل الأمر **اِفْعَلْ**، لأنّها في نظرهم صيغت لطلب إيجاد حقيقة الفعل لا زمانه، و ذلك لوجود فاصل زمني و معنوي بين أداة الطلب و هي فعل الأمر و بين حدوث الفعل على وجه الحقيقة[46]

و إلى الرأي نفسه ذهب بعض النحويين[47] المحدثين، و ذلك استنادا إلى خلو فعل الأمر من ميزتي الفعل هما: اقترانه بالدلالة على الزمن و بناؤه على المسند إليه

---

[41] الأصول في النحو / 1 : 40، و يراجع : رسالة الاشتقاق / 24.

[42] المخصص **لابن سيده** / 14 : 127.

[43] الخصائص، 1: 119.

[44] الزمن الصرفي في القرآن الكريم، أ. **د/ بكري عبد الكريم**، 45.

[45] م.ن، 45-46.

[46] يراجع: المرجع نفسه، 50-51.

[47] منهم **د/ مهدي المخزومي**.

و حمله عليه[48] و فعل الأمر عند التلفظ به يوجد فاصل زمني و معنوي بينه و بين حدوث الفعل على وجه الحقيقة[48]،
ناقش الباحث **بكري عبد الكريم** هذا الرأي من ثلاثة وجوه هي كالتالي:

" **أولها**: أن مسألة مصاحبة الحدث لتلفظ الفعل أمر يحدثه السياق الذي يوجه فيه الخطاب...
ثانيها: أن فعل الأمر كثيرا ما يأتي مقترنا بالحدث منضويا في الظرف الومني الذي وقع فيه الحدث، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَ لِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[49]...
ثالثها: أن فعل الأمر يأتي بلفظ الخبر في مواضع كثيرة في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿ وَ الوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[50] "[51]
فعلى الرغم من هذا الاختلاف في وجهة النظر إلى دلالة أو عدم دلالة الفعل على الزمن، فإنّ الفعل في مفهومه اللغوي لا يخرج عن كونه قيمة زمنية تعدّ بالمفهوم الصرفي قيمته الأصلية.
و عليه فما هو الزمن الصرفي؟ و ما هي قيمه الخلافية؟

2- الزمن الصرفي:

هو الزمن الذي تبيّنه الصيغة الإفرادية الصرفية للفعل بمفهومه الصرفي و هو ما عبّر عنه **سيبويه** بقوله:
" و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء و بنيت لماضي، و لما يكون و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع"[52]
و استعمل لها **ابن السرّاج** ألفاظا محدّدة، فقال:
" و الفعل ما دلّ على معنى و زمان، و ذلك الزمان إما ماض و إما حاضر و إما مستقبل"[53].
و مثل **ابن جنّي** لهذه الأزمنة بأبنية، أثناء حديثه عن كثرة الزيادة في بنات الثلاثة، فقال: " و لست أعني بالتصريف ها هنا التنقل في الأزمنة نحو:

---

[48] عن الزمن في القرآن الكريم، 87، عن النحو العربي، د/ مهدي المخزومي، 120.
[49] فصلت: 11.
[50] البقرة: 233.
[51] الزمن في القرآن الكريم، 88.
[52] الكتاب / 1 : 12.
[53] الأصول في النحو /1 : 38.

ضَرَبَ يَضْـــــــــــرب و سَيَضْـرِبُ "[54].

3 - القيم الخلافية للزمن الصرفي:

نصّ **ابن السّراج** على وجوب وجود قيم خلافية، تمتاز بها الأزمنة الثلاثة، قال حين سأله **أبو علي** عن استعمال الماضي لمعنى المستقبل:

" كان حكم الأفعال أن تأتي كلّها بلفظ واحد، لأنّها لمعنى واحد، غير أنّه لمّا كان الغرض في صياغتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلا على المراد فيها "[55]

و حذا **ابن جنيّ** حذو أستاذه **ابن السرّاج** فقال:

" و ذلك أنّه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صـيغة الماضـي لـصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنّما هو لإفادة الأزمنة فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، و كلّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوّة الدلالة على الزمان "[56].

و قد فسّر هؤلاء العلماء التنقل في الأزمنة الثلاثة بأمثلة، فـ**سيبويه** قال:

" فأمّا بناء ما مضى فـ **ذَهَبَ** و **سَمِعَ**، و **مَكُثَ**، و **حُمِدَ** أما بناء، ما يقع فإنّه قولك آمرا: **اِذْهَبْ**، و **اُقْتُلْ**، و **اُضْرِبْ**، و مخبرا **يَقْتُلُ**، و **يَذْهَبُ**، و **يَضْرِبُ**، و **يُقْتَلُ**، و **يُضْرَبُ** ، و كذلك بناء ما لم ينقطع و هو كائن إذا أخبرت "[57]

فالنصّ لا يشير إلى الفرق بين الحاضر و المستقبل من حيث الصيغة إذ كـلّ منهمـا يؤدى بصيغتي الأمر و الإخبار **المضارع** و إن كان للمضارع سوابق تميّزه هـي: " الهمزة، و التاء، و الياء، و النون "[58] غير أن **سيبويه** أشار في موضـع آخـر إلـى خلوص الحاضر إلى المستقبل بدخول سابقتي **السين** و **سوف** على المضارع، و ذلك أثناء ذكره الفرق بين الفعل المضارع و الاسم، فقال:

" و تقول **سَيَفْعَلُ** ذلك و **سَوْفَ يَفْعَلُ** ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى "[59]، أيّ معنى المستقبل.

---

[54] المنصف / 1 : 32.

[55] الخصائص / 3 : 331.

[56] الخصائص / 1 : 375.

[57] الكتاب / 1 : 12.

[58] م.ن / 1 : 31، و يراجع : الأصول في النحو / 1 : 39.

[59] الكتاب / 1 : 14.

أمّا **ابن السّراج** فيختلف عنه في: تفسيره للأمثلة التي أوردها لتعيين الأزمنة الثلاثة، قال:

" فالماضي كقولك **صَلَّى** زَيْدُ، يدلّ على أنّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، و الحاضر، نحو قولك: **يُصَلِّي** يدلّ على الصلاة و على الوقت الحاضر، و المستقبل، نحو **سَيُصَلِّي**، يدلّ على الصلاة و على أن ذلك يكون فيما سيتقبل "[60]

و في حصره الحاضر و المستقبل في صيغة المضارع فقط، الذي لا يحتوي على عناصر تمييزه بين الحاضر و المستقبل، و هو ما نصّ عليه **ابن السّراج**، بقوله:

" و الأفعال التي يسميها النحويون **المضارعة**[61] هي التي في أوائلها الزوائد الأربعة (الألف، و التاء، و الياء و النون)، تصلح لما أنت فيه من الزمان و لما سيتقبل نحو: **أكَلَ**، و **تَأكُلُ**، و **يَأكُلُ**، و **نَأكُلُ** فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، و لما ستقبل و لا دليل في لفظه على أيّ الزمانين تريد "[62]،

لذا أدخلوا على المضارع مميزي الدلالة على المستقبل، و هما **السين** و **سوف** قال **ابن السّراج**:

" فإذا قلت: **سيفعل** أو **سوف يفعل** دلّ على أنّك تريد المستقبل و ترك الحاضر على لفظه، لأنّه أولى به، إذا كانت الحقيقة إنّما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى "[62]،

و هذا ما حدا به إلى عدّ المضارع أسبق الأزمنة، قال:

" (...) لأنّ المضارع أسبق في الرّتبة من الماضي "[63].

غير أنّ الباحث **بكري عبد الكريم** عند استنتاجه عناصر مقولة **سيبويه** السالفة الذكر، رأى " أنّ صيغة الفعل هي التي تدلّ على الزمن، و لا تحدّده كما توهم بعضهم "[64] صحيح هي كذلك، إذا نظرنا إليها دون اعتبار عناصرها المييزة لأزمنتها، غير أنّ التمييز بين الأزمنة الثلاثة[65] متوقف على تلك العناصر التمييزية لصيغ الفعل الإفرادية الصرفية.

و لكن الدلالة الزمنية لهذه الصيغ قد يطرأ عليها ما يحوّل دلالتها الأصلية، سواء بدخول الأدوات عليها أم بإيرادها في سياق مّا، من ذلك:

---

[60] الأصول في النحو / 1 : 38، 39.

[61] أي المشابهة، و هو مصطلح لا يتناسب مع الوظيفة الصرفية للكلمة، و يحسن استعمال مصطلح الحاضر، لإيفائه بوظيفة الزمن الصرفي.

[62] الأصول في النحو / 1 : 39.

[63] الخصائص / 3 : 331، 2 : 34.

[64] الزمن في القرآن الكريم، أ.د/ بكري عبد الكريم، 61.

[65] و هو ما يعبر عنه بالزمن الطبيعي، يراجع: م.ن، 45.

- دلالة **فعل** على الحال، و من بين ما يجعلها تدلّ عليه، ما يقترن بها من الظـــروف الدالة على الحال، كقوله تعالى: ﴿ اليَوْمَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[66] كما قد ينصرف للدلالة على الاستقبال أو تحتمل المضي و الاستقبال[67]

- دلالة **يفعل** على الماضي، عندما ترد مسبوقة بـ**إذ**، قال الباحث **بكري عبد الكريم** عن هذا المركب أنّه " يدلّ على الزمن الماضي عند أغلب النحاة "[68] و مثّـــل لـــه بقولـــه تعالى: ﴿ وَ إذْ تَقُولُ لِلذِي أنْعَمَ الله عَلَيْهِ و أنْعَمْتَ عَلَيْهِ أمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[69] و تحول للدلالة على هذا الزمن ليس مع **إذ** و حسب و إنّما أيضا مع أدوات أخرى[70].

- دلالتها على الاستقبال تتم، بالإضافة إلى **سين** و **سوف**، بأدوات[71] أخـــرى منهـــا: أدوات نصب المضارع مثل قوله تعالى ﴿ فَإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا ﴾[7372]

و الدلالة على الزمن الصرفي سواء في أبنية الثلاثي و الرباعي المجـــرّد منهـــا أم المزيد و الملحق لذا نقتصر على الثلاثي المجرّد فقط لتعدد صيغه.

المخالفة بين الماضي و المضارع:

1 - في الثلاثي المجرّد:

تنحصر صيغ الماضي و تغيّراتها في المضارع في صيغتين في الماضي و ثلاثـــة صيغ في المضارع، سواء أكانت دلالة المادة الاشتقاقية من طبيعتها التعدّية أم اللزوم، و هي كالآتي:

فَعَلَ يَفْعُلُ كقَتَلَ يَقْتُلُ
و **فَعَلَ يَفْعِلُ كضَرَبَ يَضْرِبُ**
و **فَعِلَ يَفْعَلُ كشَرِبَ يَشْرَبُ**

---

[66] المائدة: 3.

[67] للإحاطة لتحولات (فعل) الزمنية، يراجع: م.ن، 65-73، و هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، **د/ صبحي التميمي**، 1: 29.

[68] الزمن في القرآن الكريم، 75.

[69] الأحزاب: 37.

[70] يراجع: م.ن، 74-76.

[71] يراجع: م.ن، 78-84.

[72] البقرة: 24.

[73] يراجع: م.ن، 78.

فهذه الأمثلة متّفق عليها اللغويون العرب، غير أنّ **ابن جنّي** نصّ على المخالفة أثناء ذكره لها، فقال:

" فمن ذلك[74] أن جعلوا بإزّاء حركة فاء الماضي سكون المضارع، و خالفوا بين عينيهما فقالوا: **ضَرَبَ يَضْرِبُ**، و **قَتَلَ يَقْتُلُ**، و **عَلِمَ يَعْلَمُ** "[75]

و تفرّد عن سابقيه في حصره المخالفة بين الماضي و المضارع في **فَعَلَ يَفْعِلُ**، و **فَعِلَ يَفْعَلُ**، فقال:

" فإن قال قائل لما كان باب **فَعِلَ يَفْعَلُ** و باب **فَعَلَ يَفْعِلُ**؟، قيل لأنّهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأنّ كلّ واحد منهما بناء على حياله. فجعلوا مضارع **فَعِلَ يَفْعَلُ** و مضارع **فَعَلَ** في أكثر الأمر **يَفْعِلُ** لمقاربة الكسرة الفتحة "[76].

و علّل مجيء مضارع **فَعَلَ** بصيغتين: **يَفْعِلُ و يَفْعُلُ**، فقال:

" و إنّما جاز **قَتَلَ يَقْتُلُ** و نحوه، لأنّه لما كانت حركة عين المضارع أبدا تخالف حركة عين الماضي إلا باب **فَعُلَ يَفْعُلُ**، جاز **قَتَلَ يَقْتُلُ** لأن الخلاف في حركة العين قد وقع و لكن الباب ما بدأنا به من أن باب **فَعَلَ** إنما هو **يَفْعِلُ** و يَفْعُلُ داخل عليه "[77]،

و عضدّ هذا التعليل بدليل آخر، فقال:

" و شيء آخر يدل على أن **يَقْتُلُ** داخل على **يَضْرِبُ** و أنّ الباب للكسر دون الضمّ. و هو أنّ الضمّ قد لزم باب ما ماضيه **فَعُلَ** نحو **ظَرُفَ يَظْرُفُ**، و **كَرُمَ يَكْرُمُ**. أفلا ترى أنّ الضمّ قد يستبدّ به **فَعُلَ** بـ **يَفْعِلُ** فمن هنا كان **يَفْعُلُ** داخلا على **يَفْعِلُ** "[77].

غير أنّ **ابن السّرّاج** ميّز بين الصيغتين باللزوم و التعدي فقال: " وجدت **فَعَلَ يَفْعُلُ** فيما هو غير متعدّ أكثر من **فَعَلَ يَفْعِلُ**، و هما أختان"[78]،

و ذهب **ابن حنّي** إلى قياسية **فَعَلَ يَفْعُلُ** في اللازم، فقال:

" و أنا أرى أن **يَفْعُلُ** فيما ماضيه **فَعَلَ** في غير المتعدّي أقيس من **يَفْعِلُ** فـ **ضَرَبَ يَضْرِبُ** إذًا أقيس من **قَتَلَ يَقْتُلُ**، و**قَعَدَ يَقْعُدُ** أقيس من **جَلَسَ يَجْلِسُ** "[79]

و علّل هذا الترجيح بالقياس على مضارع **فَعُلَ**، فقال:

---

[74] تعود إلى وجوب المخالفة في الزمن الصرفي.

[75] الخصائص / 1 : 376.

[76] المنصف / 1 : 187.

[77] المنصف / 1 : 186، و يراجع : الخصائص / 1 : 379، 2 : 223.

[78] الأصول في النحو / 3 : 88.

[79] الخصائص / 1 : 379.

" و ذلك أنّ **يَفْعُلُ** إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى نحو : **كَرُمَ يَكْرُمُ**[80]...فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدّي فيما ماضيه (فَعَلَ) أولى و أقيس"[81].

و استند بعضهم[82] إلى طبيعة دلالة الفعل في الاهتداء إلى إحدى صيغتي مضارع **فَعَلَ** فذهبوا إلى أنّ الفعل إن كان للمغالبة فإنّ مضارعه لضم العين مطلقا[83] غير أنّه لا يتوفر من إحصائيات ما يؤكد أو ينفي هذا السند؛ أيّ الدلالة على المغالبة.

غير أنّ **ابراهيم أنيس** رأى رأيا آخر، يتمثل في إمكانية ردّ **فَعَلَ يَفْعِلُ** إلى **فَعَلَ يَفْعُلُ** لكون الصيغة الأولى فرع للثانية، بناء على ما قدّمته إحصائيات الفعل في القرآن الكريم[84].

فهذه التعليلات بالرغم من أنّ أصحابها حاولوا بواسطتها ترجيح إحدى الصيغتين إلا أنّها نسبية و ليست معايير مضبوطة تمكن من انتقاء الصيغة اللازمة دون الأخرى ممّا، لم يجد الباحث **عبد القادر المهيري** بدا من الاعتراف بأن " ليس أحدهما أولى من الآخر "[85] و قال:

" و يمكن أن نعتبر أنه ليس في دلالة **فَعَلَ** ما يمكن من تبرير أولوية إحدى الحركتين دون الأخرى في مضارع هذه الصيغة و من رسم نظامها أو على الأقل ما ينزع إليه نظامها "[86]

أمّا تماثل عيني **فَعُلَ يَفْعُلُ** و **فَعَلَ يَفْعَلُ** فلتميّز الأوّل باللزوم لدلالته على الاتّصاف بالشيء، محمودا كان أو مذموما[87]، و لغلبة الثاني فيما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق[88].

و وجه تماثل عيني **فَعُلَ يَفْعُلُ** عند **ابن جنّي**، مخالفته لـ **فَعِلَ و فَعَلَ** من حيث التعدّي و اللزوم، قال:

---

[80] يراجع : الخصائص / 1 : 376.

[81] م.ن، 1 : 379.

[82] و هم البصريون، يراجع: المزهر، 1: 38.

[83] يراجع: م.ن.

[84] يراجع : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / 307.

[85] شرح المفصل، 7: 152.

[86] من الكلمة إلى الجملة، **د/ عبد القادر المهيري**، 97.

[87] يراجع : الكتاب / 4 : 28، 38، 103، و الأصول في النحو / 3 : 88، 96، و التكملة/214، و المنصف/1: 21، 188، 189.

[88] يراجع : الكتاب / 4 : 101، و الأصول في النحو / 3 : 86، 88، 102، و التكملة / 212، و المنصف / 1 : 206، و الاشتقاق **لأمين** / 203، 204.

" و أما موافقته موافقة حركة عينية فلأنّه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ألا تراه غير متعدّ البتة، و أكثر باب (فَعَلَ و فَعِلَ) متعدّ فلمّا جاء هذا مخالفا لهما -وهما أقوى و أكثر منه- خولف بينهما و بينه فووفق بين حركتي عينيه و خولف بين حركتي عينيهما"[89]

أما إبراهيم أنيس فعدّ **فَعُلَ** فرع لـ**فَعِلَ** استنادا إلى ما قدمته إحصائيات الفعل في القرآن الكريم[90].

أما فَعَلَ يَفْعَلَ ففسروا تماثل عيني صيغتيه تفسيرا صوتيا، قال **سيبويه:**

" وإنّما فتحوا هذه[91] الحروف، لأنّها سَفُلَت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها و هو الألف"[92]

و أكد **ابن السرّاج** تفسير **سيبويه**، فقال:

" و الفتح من الألف و الألف أقرب إلى حروف الحلق من أختها[93]"[94].

و استثنى **سيبويه** من ذلك، مجيء مجموعة من الكلمات على **فَعَلَ يَفْعِلُ** و أخرى على **فَعَلَ يَفْعُلُ**، فقال :

" و قد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل: قالوا: **بَرَأَ يَبْرُؤُ** كم قالوا: **قَتَلَ يَقْتُلُ** و **هَنَأَ يَهْنِئُ** كما قالوا: **ضَرَبَ يَضْرِبُ**... و مما جاء على الأصل مما فيه هذه الحروف عينات، قولهم **زَأَرَ يَزْئِرُ**...كما قالوا: **هَتَفَ يَهْتِفُ**... و قالوا **نَعَرَ يَنْعُرُ**...كما قالوا: **هَتَفَ يَهْتِفُ**، و **قَعَدَ يَقْعُدُ**"[95]،

نفهم من النص أن **فَعَلَ يَفْعِلُ** فرع لصيغتي **يَفْعُلُ و يَفْعِلُ**، و هما النموذجان اللذان وصل **إبراهيم أنيس** إلى الاعتماد " على تغييرات أحدهما إن لم يمنع من ذلك القياس"[96]، بعد دراسة إحصائية، قام بها، للفعل في القاموس المحيط[97].

---

[89] الخصائص/ 1 : 375، و يراجع : المنصف / 1 : 188.

[90] يراجع : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / 307.

[91] و هي حروف الحَلق (الهمزة، و الهاء، و العين و الحاء، و الغين و الخاء).

[92] الكتاب / 4 : 101 و عبارة النص هي : أنّهم كرهوا أن يحركوها بالضم أو الكسر و هما حركتا الواو و الياء، اللذان ينتميان إلى الحروف المرتفة، و هي الحروف التي تلي حروف الحلق.

[93] أي الهاء.

[94] الأصول في النحو / 3 : 103.

[95] الكتاب / 4 : 102، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 102، 103، و الاشتقاق لأمين / 204.

[96] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / 308.

[97] م.ن، 307.

4- القيمة التمييزية لحركات عين ماضي الثلاثي المجرد:

لا شك أنّ لحركات عين صيغ ماضي الثلاثي قيمة تمييزية اهتدى إليها مستعمليها للتمييز بين أصناف معانيه[98]: من عمل، وصفة، و حالة، التي توجه إليها طبيعة دلالة المادة الاشتقاقية، و حاول علماؤنا الأجلاء استخلاصها من تقريهم لاستعمالات صيغه فرأوا أن **فَعَلَ** للفعل الحقيقي الدال على العمل[99]، أين يكون الفاعل الحقيقي سببا مباشرا في حدوثه أو عدم حدوثه، و **فَعِلَ** للأعراض و الأمراض و العيوب و الحالات النفسية و الحلى: من ألوان و صفات مشاهدة[100]، و **فَعُلَ** للأوصاف المخلوقة و ما جرى مجراها[101]، أين يكون فاعلهما **فَعِلَ** و **فَعُلَ** النحوي لا شأن له في حصولها أو عدم حصولها، و لا تختلف **فَعِلَ** عن **فَعُلَ** إلا من حيث التجدد و الثبوت، فالأولى للوقي الزائل و الثانية للدائم، و تأيّد هذا التصنيف المعنوي لصيغ ماضي الثلاثي المجرّد بما استخلصه الباحث **عبد القادر المهيري** من دراسة إحصائية لحقول ماضي الثلاثي المعنوي في لسان العرب[102]، فتسنى له إرجاع 51 حقلا من 91 حقلا من حقول معاني **مكسور العين** إلى مجال الصفات **الحالات**، و رأى أن حقول **مضموم العين** تعود كلّها إلى مجال الصفات، لكون 17 حقلا من 18 من حقوله يدلّ على ذلك، أما **المفتوح العين** فخلص[103] إلى صنفه بالنظر إلى صنفي **فَعُلَ و فَعِلَ** فقال:

> " و إذا كانت إحدى الصيغ تكاد تكون خاصة بالصفات و الأخرى يغلب استعمالها لإفادة الحلات فإنّه يجوز للباحث أن يعتبر من المعقول أن تنزع الثالثة؛ أيّ المفتوحة العين إلى الدلالة على الأعمال "[104]

على الرغم من ذلك فهل يمكن التعويل على القيمة التمييزية بحركات العين في البتّ بانتماء أفعال إلى أحد الأصناف دون الآخر؟

الإجابة على هذا التساؤل تمليها أفعال اشتملت دلالتها على صنفين من الأصناف المعنوية السالفة الذكر، فهناك أفعال **مفتوحة العين** يصعب الفصل أنّها من صنف **العمل** لكون مدلولها يشمل **العمل الحال** مثل: **خَضَعَ، ذَلَّ** فهي لا تحدث بدون

---

[98] التي تسمى الآن بالحقول الدلالية.

[99] يراجع: شرح الشافية، 1: 73.

[100] يراجع: م.ن، 72، 73.

[101] يراجع: م.ن، 74.

[102] عن من الكلمة إلى الجملة، **د/ عبد القادر المهيري**، 89، عن حركة عين الثلاثي، هشام الريفي، 55 و ما بعدها.

[103] خَلَصَ: وَصَلَ، يراجع: المعجم الوسيط، 1: 249.

[104] من الكلمة إلى الجملة، **د/ عبد القادر المهيري**، 89.

محدثها و في الوقت نفسه تنمّ عن حالة الفاعل، و أفعال **مكسورة العين** لا يمكن البتّ بجعلها من صنف **الحالة** للكون بنيتها الدلالية تشمل **العمل و الحالة**، مثل: **ضَحِكَ، فَهِمَ.**

من خلال ذلك يمكننا القول:

إنّ حركة عين ماضي الثلاثي و إن كانت تحظى بهذه القيمة التمييزية بين أصناف المعاني: من **عمل، و حالة، و صفة**، إلا أنها ليست حاسمة و كونها كذلك يقود إلى صرف الاهتمام إلى دلالة الصيغة دون قرنها لدلالة المادة الاشتقاقية، التي تسهم في توجيه مفاد صيغ ماضي الثلاثي، لذا لم تكن الحدود بين أصناف المعاني الثلاثة على درجة من الوضوح، بحيث تمكّن بسهولة إلحاق أفعال إلى أحدها دون الآخر.

تناسل دلالة المادة الاشتقاقية و دلالة صيغ المزيد:

إنّ المواد الاشتقاقية للغة العربية ذات دلالات الاشتقاقية، يتفرع من كل منها مشتقات ذات دلالات مختلفة باختلاف الصيغ، من هذه الصيغ مزيدات الفعل الثلاثي، و هي تتوزع إلى ثلاث مجموعات:

الأولى:

الثلاثي المزيد بحرف:

يأتي على ثلاثة صيغ: **أفْعَلَ، فعَّلَ، فاعَلَ،** و لكل منها دلالته المستخلصة له حسب مجهودات علماء اللغة.

1 - **أفْعَلَ:** هي صيغة قياسية مشتقة للتعدية.

قال **سيبويه:** " تقول : **دَخَلَ**، و **خَرَجَ**، و **جَلَسَ**، فإذا أخبرت أنّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت : أخْرَجَهُ "[105]

و مثل قوله تعالى: ﴿ **أذْهَبْتُمْ** طَيِّبَاتِكُمْ الدُّنْيَا ﴾[106] و قال تعالى: ﴿ كَمَا **أخْرَجَ** أبَوَيْكُمْ مِنَ الجَنَّةِ ﴾[107] و قد يجيء للدلالات أخرى[108] منها على **السلب** " كقولهم **أعجمت** الكتاب؛ أيّ أوضحته و أزلت عجمته "[109] و الدلالة الاشتقاقية لمادة (ع.ج.م) " الإخفاء و الإبهام و ضد البيان و الإفصاح من ذلك قولهم: رجل **أعجم** و امرأة **عجماء** إذا كانا

---

[105] الكتاب / 4 : 55.

[106] الأحقاف: 20

[107] الأعراف: 27

[108] يراجع : الكتاب / 4 : 55 – 73، و الأصول في النحو / 3 : 117-119، التكملة / 216، و الملوكي / 69، 90 و الاشتقاق لأمين / 188-190.

[109] شرح الملوكي في التصريف / 68، و يراجع : سرّ صناعة الإعراب / 1 : 38، 39.

لا يفصحان و لا يبينان كلاماهما "[110] و أوضح **ابن جنـــيّ** علاقـــة معنـــى (ع.ج.م) بالدلالة على السلب فقال:

" أنّ قولهم **أعْجَمْتُ** وزنه **أفْعَلْـــتُ** و **أفْعَلْتُ** هذه و إن كانت فـــي غالـــب أمرها إنّما تأتي للإثبات و للإيجاب، محو: **أكْرَمْتُ** زيـــدا، أي أوجبـــت لـــه الكرامة ... فقد تأتي **أفْعَلْتُ** أيضا يراد بها السلب و النفيّ"[111]،

و استدل على ذلك بما أنشده **أبو عليّ** عن **أبي زيد:**

تَمُدُّ بِالأعْنَاقِ أوْ تُلْوِيهَـــــــا
وَ تَشْتَكِي لَوْ أنَّنَا نُشْكِيهَـــــــا[112]

قال **أبو عليّ:**

" أيّ : لو أنّنا نزول لها عما تشكوه "[113]

و استند إلى مقولة **أبي عليّ** في القياس عليها، و قال:

" فكذلك أيضا يكون قولنا **أعْجَمْتُ** الكتاب أيّ أزلت عنه استعجامه"[114].

و يجيء للدلالات أخرى[115]

2 - **فعّلَ:** صيغة قياسّي مشتقة للمبالغة و التكثير، قال **سيبويه:**

" فإذا أردت كثرة العمل، قلت **كَسَّرْتُهُ و قطّعْتُهُ و مَرَّضْتُهُ** "[116]

و استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأبْـوَابُ ﴾[117]، وقولـه تعالى: ﴿ فَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا ﴾[118]"[119] و أكّد **ابن جنّـــي** تميّز هذه الصيغة بالدلالة على التكثير فقال:

" و ليس المراد من ذلك التعدية ألا ترى أنّ هذه الأفعال المتعدّية [كذا] مـــن غير تضعيف، و إنّما المراد بها التكثير، و أنّه وقع شيئـــا فشيئـــا على تماد و تطاول"[120]

---

[110] سر صناعة الإعراب، 1 : 36، و يراجع : الخصائص / 3 : 75.

[111] سر صناعة الإعراب **لابن حنّي** / 1 : 37.

[112] م.ن، 1 : 37، و يراجع : شرح الملوكي في التصريف / 69، و الخصائص / 3 : 77.

[113] سر الصناعة / : 38.

[114] م.ن، 1 : 38، 39، و يراجع : الخصائص / 3 : 76.

[115] يراجع: شذا العرف لفن الصرف، أ/ **أحمد الحملاوي**، 27، 28.

[116] الكتاب / 4 : 64.

[117] ص: 50.

[118] القمر: 12.

[119] م.ن، 4 : 65، و يراجع : التكملة / 216، و شرح الملوكي / 71.

[120] شرح الملوكي / 71، و يراجع : المنصف / 1 : 91، و الخصائص / 3 : 101.

و علل هذه الدلالة فقال:

" أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل ... و ذلك أنّهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوّة الفعل، و العين أقوى من الفاء و اللام، و ذلك لأنّها واسطة لهما و مكنوفة بهما "[121]

و قال :

"فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرّروا أقواها و جعلوه دليلا على قوّة المعنى المحدّث به و هو تكرير الفعل"[121]

و من دلالتها:

- الإزالة، **كقشّرَ** الفاكهة، أيّ أزال قشره
- صيرورة الشيء شبه شيء، **كحجّرَ** الطين، أيّ صار يشبه الحجر
- نسبة الشيء إلى أصل الفعل، **كفسّقه**، أيّ نسبه إلى الفسق
- التوجه، **كشرّقّ** ، أيّ توجه إلى الشرق
- اختصار الحكاية، **كهلّلَ**: قال لا إله إلا الله[122]

و قد يجئ لدلالات أخرى:[123].

3 - **فاعَلَ**: صيغة قياسية مشتقة للدلالة على المشاركة، قال **سيبويه**:

" اعلم أنّك إذا قلت: **فاعَلْتُهُ** فقد كان من غيرك إليه مثل ما كان منك إليه حين قلت **فاعَلْتُهُ**، و مثل ذلك: **ضَارَبْتُهُ، و فارقْتُهُ، وكَارمْتُهُ، و عَازَّنِي و عَازَزْتُهُ، و خَاصَمَنِي و خَاصَمْتُهُ**"[124]،

و قد يأتي للمغالبة فيكون مضارعه **يَفْعُلُ** مثل: **خَاضَمَنِي فَخَصَمْتُه أخْصُمُهُ**[125]، و علل **ابن جنّي** مجيء مضارعه على **يَفْعُلُ**، فقال:

" و علّته عندي أنّ هذا موضع معناه الاعتلاء و الغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة و النحيزة التي تَغْلِبُ و لا تُغْلَبُ و تُلازم و لا تُفارق. و تلك

---

[121] الخصائص / 2 : 155، 156.

[122] يراجع: شذا العرف في فن الصرف، أ/ **أحمد الحملاوي**، 29.

[123] يراجع : الأصول في النحو /3 : 116، 117، و التكملة / 216، و شرح الملوكي / 72، 73، و الاشتقاق **لأمين** / 190، 191، و الفتح اللطيف في التصريف على البسيط و التعريف، للعلامة: **عمر ابن أبي حفص**، 245.

[124] الكتاب / 4 : 68.

[125] يراجع : الكتاب / 4 : 68، و الأصول في النحو / 3 : 119، و الخصائص / 2 : 223.

الأفعال بابها **فَعُلَ يَفْعُلُ** نحو: **فَقُهَ يَفْقُهُ** إذا أجاد الفقه، و **عَلِمَ يَعْلَمُ** إذا أجاد العلم "[126]

وعضد رأيه بما رواه **أحمد بن يحي** عن الكوفيين، و هو:

"ضَرُبَتْ اليَدُ يَدُهُ، و على وجه المغالبة"[126]

و من دلالاتها:

- الموالاة، **كوَالَيْتُ** الصوم و تابعته، بمعنى أوليت و أتبعت بعضه بعضا
- بمعنى فَعَّلَ المضعف للتكثير، **كضَاعَفْتُ** الشيء و ضَعَّفْتُهُ[127]

و يأتي لغير ذلك[128].

الثانية:

الثلاثي المزيد بحرفين:

و يأتي على خمس صيغ، **انفعل، افتعل، تفعّل، تفاعل، افعلّ** و لكل منها دلالته.

1 - **اِفْعَلَ:** صيغة قياسية مشتقة للدلالة على المطاوعة، لم يذكر **سيبويه** مفهومها و إنّما اكتفى بالتمثيل لها، فقال:

" هذا باب ما طاوع الذي فعله على **فَعَلَ**، و هو يكون على **اَنْفَعَلَ** و **اِفْتَعَلَ**، و ذلك قوله **كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ**، و **حَطَمْتُهُ فانْحَطَمَ**، و **شَوَيْتُهُ فانْشَوَى**، و بعضهم يقول **باشْتَوَى** و **غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ**، و **اَنْغَمَّ** عربية، **و صَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ**، و **قطعْتُهُ فَانْقَطَعَ**"[129]

ى أن سيبوبه رجّح **اِنْفَعَلَ** عن **اِفْتَعَلَ** فيما ورد بالصيغتين لاشتراكهما في المعنى. غير أنّ ابن **السرّاج** و من تبعه[130] جوّزوا مجيء **اِفْتَعَلَ** في معنى **اِنْفَعَلَ** من غير رجيح لإحديهما، قال **ابن السرّاج:**

---

[126] الخصائص / 2 : 225.

[127] شذا العرف في فن الصرف، أ/ أحمد الحملاوي، 29.

[128] يراجع : الكتاب / 4 : 68، و الأصول في النحو / 3 : 120، و التكملة/ 216، و شرح الملوكي /73، و المنصف / 1 : 92، و الاشتقاق لأمين / 191.

[129] الكتاب / 4 : 65.

[130] أبو علي، يراجع : التكملة / 217، و ابن جني، يراجع : الملوكي / 81.

" وقد يجيء **اِفْتَعَلَ** في معنى **اِنْفَعَلَ** نحو: **غَمَمْتُهُ فَاِغْتَمَ** يجوز فيه **اِنْفَعَلَ** و **اِفْتَعَلَ** "[131].

أما **ابن جنّي** فيمتاز بتحديده لمفهوم المطاوعة، قال:

" و معنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا، إمّا أن يفعله إن كان ممّن يصحّ منه الفعل، و إمّا أن يكون المحلّ قابلا للفعل فيصير إلى مثل حل من يضحّ منه الفعل "[132]،

فميّز بين ما يصحّ منه الفعل حقيقة و بين ما لا يصحّ منه ذلك إلا بالتجوّز، و هي الجمادات، التي تصيّرها المطاوعة بمنزلة ما يصحّ منه الفعل فمثال الأوّل: "**أَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ و صَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ**"[133] و مثال الثاني " **قَطَعْتُ** الحبل **فَانْقَطَعَ** و **كَسَرْتُ** الحبّ **فَانْكَسَرَ**"[134] و زاد **ابن جنّي** من إيضاح الشّق الثاني بشرحه للأمثلة فقال:

"ألا ترى أن **الحُبَّ** و **الحَبْلَ** لا يصحّ منهما الفعل لأنّه لا قدرة لهما... إلا أنّهما قد صار إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل و ذلك أنّ الفعل صار حادثا فيهما كما كان حادثا في الفاعلين على الحقيقة"[134]

و صرّح بأن المطاوعة لا تصحّ إلا من الأشياء المحسوسة فقال:

" اعمل أنّه لا يقع (اِنْفَعَلَ) إلا حيث يكون علاج و عمل "[135]،

و هو ما أكّده مجمع اللغة العربية بالقاهرة[136] و شرط صياغتها أن تكون من فعل متعدّ[137]، مجرّد[138] أو مزيد بأحد مميّزات التعدّي[139]، لأن المطاوعة تنقله فتحصر وظيفته في اللزوم، لذا لم يأت **اِنْفَعَلَ** و ما شاركه في المعنى[140] متعدّيا التبة[141].

---

[131] الأصول في النحو / 3 : 126.

[132] شرح الملوكي / 75، و المنصف / 1 : 71.

[133] المنصف / 1 : 71.

[134] م.ن / 1 : 72.

[135] شرح الملوكي / 80.

[136] يراجع : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة /312.

[137] يراجع : أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهر / 312، و المنصف / 1 : 72، 75.

[138] يراجع : الكتاب / 4 : 65، و شرح الملوكي / 79، و المنصف / : 72، 75.

[139] مثل : أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، و أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ و مثل قول الشاعر :* وَ لاَ يَدِى فِي حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ *قال ابن جني :"هو من أدخلته"، شرح الملوكي / 80، و يراجع : المنصف / 1 : 72.

[140] يراجع : الأصول في النحو / 3 : 126، و التكملة / 217، و شرح الملوكي / 81.

[141] يراجع : الكتاب / 4 : 76، و الأصول في النحو / 3 : 126، و التكملة / 217، و شرح الملوكي / 79.

2- **اِفْتَعَلَ**: و تغلب في الدلالة على الاتّخاذ، قال **سيبويه**:

" **اِشْتَوَى** القوم، أي اتّخذوا شواء وأما **شَوَيْتُ** فكقولك: أنْضَجْتُ، و كذلك: **اِخْتَبَزَ** و **خَبَزَ**، و **اِطَّبَخَ** و **طَبَخَ**، و **اِدَّبَحَ** و **دَبَحَ**، فأما **دَبَحَ** فبمنزلة قوله: قَتَلَهُ، و أمّا **اِدْبَحَ** فبمنزلة اِتَّخَذَ ذَبيحَةً"[142]

و قد يأتي لدلالات أخرى[143]، أضاف **ابن جنّي** إلى تلك الدلالات دلالته على القوّة (المبالغة)، فقال:

" ومثله[144] باب **فَعَلَ و افْتَعَل** نحو: **قَدَرَ** و **اِقْتَدَرَ**، **فاقْتَدَرَ** أقوى معنى من قولهم: قَدَرَ كذلك قال **أبو العباس**، و هو محض القياس، قال الله سبحانه ﴿ أَخْذُ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾[145]، فمُقْتَدِرٌ هنا أوفق من **قَادِرٍ**، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر و شدّة الأخذ"[146]،

و على أساس هذه الدلالة فسّر استعمال **كَسَبَ و اِكْتَسَبَ** في القرآن الكريم، فقال:

" وعليه – عندي – قوله عزّ وجلّ: ﴿ لَهَا ما كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اِكْتَسَبَتْ ﴾[147] و تأويل ذلك أن **كَسْبَ** الحسنة بالإضافة إلى **اِكْتِسَابِ** السّيئة أمر يسير و مستصغر. و ذلك لقوله عزّ وجلّ اسمه: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَ مَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا ﴾[148] أفلا ترى أنّ **الحسنة** تصغر بإضافتها إلى جزائها، صغر الواحد إلى العشرة، و لما كان جزاء السّيئة إنّما هو بمثلها لم تحتقر[149][كذا] إلى الجزاء عنها، فعلم بذلك قوّة فعل السيئة على فعل الحسنة "[150]،

---

[142] الكتاب / 4 : 73، 74.

[143] يراجع : الكتاب / 4 : 74، 75، و الأصول في النحو / 3 : 126، 127، و التكملة / 217، و المنصف / 1 : 75، و شرح الملوكي / 81، 82، و شذا العرف في فن الصرف، أ/ أحمد الحملاوي، 30.

[144] أي : خَشُنَ و اخْشَوْشَنَ الذي بنى للكثرة، يراجع الخصائص / 3 : 264.

[145] القمر (42).

[146] م.ن / 3 : 264.

[147] البقرة (286).

[148] الأنعام (160).

[149] وجدها المحقق في ش : (تفتقر).

[150] الخصائص / 3 : 265.

و عزّز قوة فعل السيئة بقوله تعالى:﴿ تَكَادُ السَمَـوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الأَرْضُ وَ تَخِرُّ الجِبَالُ هَدًّا [90] أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾[151]، فقال:

" فإذا كان فعل السّيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عُظِّم قدرها، و فُخِمّ لفظ العبارة عنها، فقيل : لها ما **كَسَبَتْ** و عليها ما **اِكْتَسَبَتْ** فزيد في لفظ فعل السيئة و انتُقِص من لفظ فعل الحسنة "[152].

و كذلك **حَمَلَ و اِحْتَمَلَ**[153]، و لمّا عرض رأيه على شيوخه قابلوه بالقبول و الاستحسان[154].

3- تَفَعَّلَ: صيغة قياسيّة مشتقة للدلالة على المطاوعة لـ: **فَعَّلَ**، قال **سيبويه:**

" و نظير[155] هذا **فَعَّلْتُهُ فَتَفَعَّلَ**، نحو : **كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ**"[156]،

و قد نصّ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أنّ
" قياس المطاوعة **فَعَّلَ** مضعّف العين **تَفَعَّلَ** و الأغلب فيما ضعّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعة ثلاثية"[157]،

و من دلالاتها:

- الاتخاذ، **كتوسّد**، أيّ اتّخذ وسادة
- التكلّف، **كتصبّر**، أيّ تكلّف الصبر
- التجنب، **كتحرّج**، أيّ تجنّب الحرج
- التدرّج، **كتجرّع** الماء، أيّ شربه جرعة بعد أخرى[158]

---

[151] مريم: 90، 91.

[152] الخصائص / 3 : 265.

[153] الحمل : للبَرِّ، و الاحتمال للفَجْرَةِ، لذا فسّر ابن حنّي قول الشاعر :أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فَحَمَلْتُ بِرَّةً وَ احْتَمَلْتُ فِجَارَ.
يراجع : الخصائص / 3: 265، 266.

[154] م.ن، 3 : 266.

[155] أي فعلته فانفعل.

[156] الكتاب / 4 : 66.

[157] أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة / 313 .

[158] شذا العرف في فنّ الصرف، أ/ أحمد الحملاوي، 31.

وقد يجيء لمعان أخرى[159].

4 - **تَفَاعَلَ:** صيغة قياسيّة مشتقة للمشاركة، و لمطاوعتها فَاعَلَ قال **سيبويه** في دلالتها على المشاركة:

"و أما **تَفَاعَلْتُ** فلا يكون إلا و أن تريد فعل اثنين فصاعدا، و لا يجوز أن يكون معملا في مفعول و لا يتعدّى الفعل إلى منصوب"[160]

و قال في مطاوعته فَاعَلَ:

"و في فَاعَلْتُهُ فَتَفَاعَلَ، و ذلك نحو: **نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ**"[161]،

و من دلالاتها:

- التظاهر بالفعل دون حقيقته، **كتَغَابَى**، قال الشاعر:

ليس الغَبِيُّ بسيِّدٍ في قومه
لكِنّ سَيِّدَ القومِ المتغابي

- حصول الشيء تدريجيا، **كَتَزَايَدَ** النيل، أيّ الزيادة شيئا فشيئا[162].

3 - **اِفْعَلَّ:** صيغة قياسيّة مشتقة للدلالة على الألوان، قال **سيبويه:**

"و اعلم أنّهم يبنون الفعل منه على **اِفْعَالَّ** نحو: **اِشْهَابَّ**، و**اِدْهَامَّ**... و هذا لا يكاد ينكسر في الألوان... و قد سيتغنى **بِاِفْعَالَّ** عن **فَعِلَ** و **فَعُلَ** و ذلك نحو: **اِزْرَاقَّ** و **اِخْضَارَّ**، و **اِصْفَارَّ**، و **اِحْمَارَّ** و **اِشْهَابَّ**، و **اِبْيَاضَّ**، و**اِسْوَادَّ**،

---

[159] يراجع : الكتاب / 4 : 71 – 73، و الأصول في النحو / 3 : 122، و شرح الملوكي / 75، 77.

[160] الكتاب / 4 : 69.

[161] م.ن، 4 :66.

[162] يراجع: شذا العرف في فنّ الصرف، أ/ أحمد الحملاوي، 31، 32.

و **اِسْوَدَّ**، و **اِبْيَضَّ**، و **اِخْضَـــرَّ**، و **اِحْمَرَّ** أكثر في كلامهم لأنّه كثر فحذفوه و الأصل ذلك "[163]،

افْعَالَّ و **اِفْعَلَّ** لا فرق بينهما من الناحية الصوتية، لأنّ الألف ليست حرفا، و إنّما هي إشباع لفتحه العين، و هذا يعود لعادات صوتية لدى واضعيها، و قـد يجـيء لغيـر ذلك[164].

الثالثة:

الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف:

يأتي على خمس صيغ: **استفعل، افعوعل، اقْعَوَّل، اقْعَالّ**، و لكل منها دلالاته.

1 - **اِسْتَفْعَلَ:** صيغة قياسية مشتقة للدلالة على الطّلب، قال **سيبويه:**

" و تقول : **اِسْتَعْطَيْتُ** أي طلبـت العطيّة و**اِسْتَعْتَبْتُهُ** أي طلبت إليه العُتْبَـى، و مثل ذلك : **اِسْتَفْهَمْتُ** و **اِسْتَخْبَرْتُ** أي طلبت إليه أن يخبرني"[165].

و أكّد **ابن جنّي** على قياسية دلالته على الطلب أو الإصابة[166] فقال:

" و الغالب على هذا المثال أن يكون للطلب أو الإصابة و ما عدا ذلك يحفظ حفظا و لا يقاس عليه "[167]

و تفرّد بتفسيره لسوابق **الهمزة**، و **السين**، و **التاء** على المادة الاشتقاقية، فقال:

---

[163] الكتاب / 4 : 80، و يراجع : شرح الملوكي / 84، و المنصف / 1 : 80، و الاشتقاق لأمين / 194.

[164] يراجع : الكتاب / 4 : 69، 70، و الأصول في النحو / 3 :120، و شرح الملوكي / 78، 79.

[165] الكتاب / 4 : 70.

[166] مثل : اِسْتَكْرَمْتُهُ : أي أصبته كريما، و اِسْتَسْمَنْتُهُ : أي أصبته سمينا، يراجع : شرح الملوكي / 83.

[167] شرح الملوكي / 84.

"فرتّبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. وتفسير ذلك أن الأفعال المحدّث عنها أنّها وقعت من غير طلب إنّما تفجأ حروفها الأصول... فالأصول نحو قولهم : **طَعَمَ و وَهَبَ** ... فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، و لم يكن معها دلالة تدل على طلب لها و لا إعمال فيها،... و ذلك أنّهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني فكلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدلّ عليه، و أشهد بالغرض فيه، فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالّة عليها... كذلك إذا أخبرت بأنّك سعيت فيها و تسبّبت لها وجب أن تقدّم أمام حروفها الأصول و مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدّمة لها، و المؤدّية إليها. و ذلك نحو **اِسْتَفْعَلَ**، فجاءت **الهمزة** و **السين** و **التاء** زوائدا، ثم وردت بعدها الأصول : **الفاء**، و **العين**، و **اللام** فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل و التماسه و السعي فيه و التأني لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه و التسبّب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس و المسألة "[168].

و قد تجيء هذه الصيغة لدلالات أخرى[169]، كالتحوّل من حال إلى حال[170]، بخاصة في اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان[171] **كاِسْتَنْوَقَ** الجمل[172]، و **اسْتَتْيَسَتِ**[173] الشاة[170] ... الخ.

---

[168] الخصائص / 2 : 153، 154.

[169] يراجع : الكتاب / 4 : 70، 71، و الأصول في النحو / 3 : 127، 128، و التكملة / 218، و المنصف / 1 : 77، و شرح الملوكي 83.

[170] يراجع : الكتاب / 4 : 71، و الأصول في النحو / 3 : 128، و المنصف / 1 : 78 و شرح الملوكي / 83.

[171] يراجع: الخصائص / 2: 34،و رسالة الاشتقاق **لابن السراج** / 24، 25.

[172] إذا تخلق بأخلاق الناقة.

[173] إذا شبهت بالتيس.

2 - **اِفْعَوْعَلَ:** صيغة قياسية مشتقّة للدلالة على المبالغة و التوكيد. قال **سيبويه:**

" قالوا: **خَشُنَ** و قالوا: **اِخْشَوْشَنَ** "[174] و سأل **الخليل** عنه، فأجابه بـــ: " كأنهم أرادوا المبالغة و التوكيد، كما أنّه إذا قال[175][كذا] **اِعْشَوْشَبَتِ** الأرض فإنّما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عامّا، قد بالغ، و كذلك **اِحْلَوْلَـــى** و ربما بني عليه الفعل فلم يفارقه"[176]،

وقد أضاف **ابن جنّي** إلى ما ذكره سابقيه تعليلا لهذه الدلالة، فقال في " باب في قوة اللفظ لقوّة المعنى":

"هذا فصل من عربية حسن . منه قولهم : **خَشُـــنَ**، و **اخْشَوْشَنَ** . فمعنى **خَشُنَ** دون معنى **اِخْشَوْشَنَ** لما فيه من تكرير العين و زيادة الواو"[177]

واستشهد على ذلك بقول عمر (**رضي الله عنه**) و بأقوال العربي، فقال:

" و منه قول عمر (**رضي الله عنه**) "**اخْشَوْشِنُوا**، و **تَمَعْـدِدُوا** أي اصلبوا و تناهوا في **الخُشْنَة**". و كذلك قولهم : **أعْشَبَ** المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: **اعْشَوْشَبَ**، و مثله : **حَلاَ و احْلَوْلَى، و خَلُقَ و اخْلَوْلَقَ، و غَدُنَ و اغْدَوْدَنَ**"[178].

3 - **اِفْعَوَّلَ:** اكتفى **سيبويه** بذكر أمثلته، قال " **اِجْلَوَّذَ**[179] و **اِعْلَوَّطَ**[180]"[181] بينما **ابـــن جنّي** ذكر دلالته على المبالغة، فقال:

---

[174] الكتاب / 4 : 74.

[175] صحّ المحقّق بما في (ب):" كما أنّهم إذا قالوا"

[176] الكتاب / 4 : 75، 76.

[177] الخصائص / 3 : 264، و 2 : 156، و يراجع : شرح الملوكي / 86.

[178] الخصائص / 3 : 264.

[179] اجلوّذ السفر : امتدّ، يراجع : المنصف / 1 : 82.

[180] اعلوّط : و هو ركوب العنق و التقحّم على الشيء، يراجع : التكملة / 218.

[181] الكتاب / 4 : 76.

" فمعناه المبالغة **كاِقْعَوْعَلَ**، لأنّه على زنته إلا أن ثمّ المكرّر العين و هنا المكرّر الواو المزيدة "[182].

4 - **اِقْعَالَّ**: قد سبق ذكرها مع **اِقْعَلَّ**[183].

كلّ من مفادات هذه الصيغ يتناسل و دلالة المادة الاشتقاقية و لكن بحسب ما تمليه الدلالة الاشتقاقية للمادة من توجيه انتقاء مفاد ما يتناسق و دلالتها، إذ لا يمكن صياغة كل مشتقات الفعل المزيد من مادة اشتقاقية واحدة.
فمادة **ق.ر.أ** و دلالتها الاشتقاقية: القراءة الصوتية، أيّ الملفوظ المسموع، لم يصغ منها كل صيغ المزيد، إنّما ورد منها في لسان العرب صيغتان من **المزيد بحرف: أفعل، فاعل**، حيث قالوا:

" **أقرأني** فلان، أيّ حملني على أن أقرأ عليه "[184]
و " **قارأه مقارأة و قرَاءً** "[184]

فالفاعل و المفعول في **قَارَأَهُ** يتبادلان المواقع عند قراءة أحدهما على الآخر.

✓ و ثلاث صيغ من **المزيد بحرفين: تفاعل، افتعل، تفعّل** قالوا:

" تسمعت لقرءة فإذا هم **مُتَقَارِئُون** "[184] من **تَقَارَؤُوا** أيّ مشتركون في القراءة.
و " قرأ و **اقترأ**: بمعنى علا قرنه و استعلاه "[184]
و " **الاقتراء** افتعال من القراءة "[184]

فاقترأ تحمل معنى أقوى من قرأ، قياسا على ما قاله، ابن جنيّ في قدر و اقتدر و كسب و اكتسب.[185]

---

[182] شرح الملوكي / 87، و يراجع : الاشتقاق لأمين / 195.

[183] يراجع : ص من البحث.

[184] لسان العرب، مادة (ق.ر.أ).

[185] يراجع الخصائص، 3: 264.

و قال **الفرّاء**:

" يقال: رجل **قراء**، و امرأة **قرّاءة**، و **تَقرَّأ**: تنسّك "[186]

✓ و صيغة واحدة من **المزيد بثلاثة أحرف: استفعل**، قالوا:

" **استقرأه**: طلب إليه أن **يقرأ** "[186]

إنّما لم تستعمل **انفعل** من **(ق.ر.أ)**، لأن فاعلها الحقيقي ليس هو الاعل النحوي في حين أن دلالة **(ق.ر.أ)** الاشتقاقية هي ممّا يصحّ للفاعل الحقيقي إحداثها، بالإضافة إلى أن مفاد ما يمكن أن تؤدّيه **انْفَعَلَ** تم تأديته **بأفْعَلَ** و مطاوعها **فَعَلَ**، قالوا:

" **أقرَأنِي** فلان، أيّ حملني على أن أقرأ عليه "[186]

فنقول على صيغة المطاوعة: **فقرأت** عليه.
لذا نجد علماء الصرف كانوا موضوعيين حين ذهبوا إلى أن زوائد الفعل ليست قياسا مضطردا، حيث قال **الاستراباذي**:

" فليست هذه الزيادات قياسا مضطردا فليس لك أن تقول مثلا في **ظَـرْفَ أظْرَفَ**، و في **نَصَرَ أنْصَرَ**... بل تحتاج في كل باب إلى سماع استعمل اللفظ "[187]

فالصرفيون بحكم منهجهم الصرفي في دراسة الصيغ أوكلوا المسألة إلى الاستعمال، في حين أن صوغ المادة الاشتقاقية في صيغة دون أخرى رهين بما تمليه الدلالة الاشتقاقية للمادة، و في ذلك إجابة على تساؤل الباحث **عبد القادر المهيري**، إذ قال:

" هل يرجع غياب صيغة مزيدة أو أكثر بالنسبة إلى كل فعل ثلاثي مجرد إلى الاستعمال وحده و عدم الاحتياج إليها، أم توجد أحيانا أسباب معنوية تحول منطقيا دون اشتقاق الصيغة أو الصيغ المزيدة من بعض الأصول الفعلية الثلاثية؟ "[188]

---

[186] لسان العرب، مادة (ق.ر.أ).

[187] شرح الشافية، 1: 84.

[188] من الكلمة إلى الجملة، **د/ عبد القادر المهيري**، 102.

الفصل الثاني

صيغ المشتقات و دلالاتها

الفصل الثاني:

صيغ المشتقات و دلالتها:

المشتقات أسماء و أوصاف تطّرد باحتوائها معنى المشتق منه بحيث يكون داخلا في التسمية و جزءا من المسمّى و تكون نسبة معنى الأصل إلى المسمّيات إما بالصدور عنها، أو الوقوع عليها أو فيها، أو العمل بها، أو غير ذلك.

و المشتقات من حيث تعيين المسمى أو إبهامه تنقسم إلى قسمين:

1- **مشتقّ دال على مسمّى**، و يشمل **(اسم المرّة، و الهيئة و الزمان، و المكان، و(المصدر الميمي)، و الآلة)**.

2- **مشتقّ دال على موصوف** بتلك الدلالة و يشمل **(اسم الفاعل و المفعول، و الصفة المشبهة والمبالغة، و التفضيل)**.

و هذه المشتقات لم يفرد لها اللغويون القدامى أبوابا أو فصولا، و إنّما تناولوها في بعض أبواب التصريف، أثناء حديثهم عن موضوعات أخرى، منها أبنية الأفعال: الزيادة و التعدي واللزوم، و أبنية المصادر، و أبواب الإعلال و الإبدال و غيرها، و إن كان **ابن جنّي** جمع بعضها[1] في القسم الثاني من تصرّف الأصل[2]، و هو تصرف الاسم[3]، لذا لم يحدّد و لم توضع لها مصطلحات مميّزة بحي لا تلتبس مع بعض موضوعات النحو، من ذلك إطلاقهم : الاسم[4]، والصفة[5]، و النعت[6] على المشتق، و استعمالهم **اسم الفاعل** للفاعل النحوي و للمشتق و كذلك **اسم المفعول**، و يتّضح هذا الاشتراك في باب عقده **سيبويه** للأفعال الناسخة، بعنوان :" هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول و اسم الفاعل و المفعول فيه لشيء

---

[1] و هي (اسم الفاعل، و المفعول، المبالغة، و الصفة المشبهة، و اسم المكان).

[2] و القسم الأول هو : تصرف الفعل، يراجع : شرح الملوكي / 37.

[3] يراجع : م.ن / 91-94.

[4] و هو استعمال **سيبويه**، يراجع : الكتاب / 4 : 5، 16، 355.

[5] و هو استعمال **ابن السرّاج** ، يراجع : الأصول في النحو / 3 : 86، و رسالة الاشتقاق / 24، و **ابن جني**، يراجع : شرح الملوكي / 91 و **سيبويه**، يراجع : الكتاب/ 3 : 632.

[6] و هي من استعمال **الميداني**، يراجع : نزهة الطرف / 185.

واحد"[7][8]، و يقصد اسم و خبر النواسخ. و قال في مشتق الفاعل : " و الاسم فاعلا "[9]، أي على وزن **فاعل**.

غير أنهم، من حيث المبحث النحوي، أفردوا ما يعمل من المشتقات عمل الفعل، و هي مشتقات القسم الثاني، بباب عنونه **سيبويه** بـ: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل "[10] و أثناء حديثه في هذا الموضوع تنازل أمثلة المبالغة[11]، أمّا ما بقي منها، فتناوله في موضوعات أخرى كتناوله اسم[12] التفضيل أثناء حديثه عن فعل التعجب[13]، و عنونه **ابن السرّاج** ب :" باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل"[14] و تناول فيه المشتقات الخمس (اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة، و المبالغة و التفضيل)[15].

مفهوم المشتقات و صيغها:

كل واحد من تلك المشتقات يتميّز عن غيره، بمفهومه وصيغته و إن كانت مجموعة من الصيغ تتماثل في بعض المشتقات. و أوّل هذه المشتقات:

1 - اسم الفاعل:

أ - مفهومه:

لقد سبق ذكر أن القدماء لم يحدّدوا المشتقّات، و منها اسم الفاعل، إلا ما جاء إشارة إلى دلالته أثناء استدلال البصرة على كون المصدر أصل الاشتقاق قالوا:" لو كان

---

[7] انشد سيبويه **لأبي الأسود الدؤلي**: فَإِنْ لاَ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ * أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا و قال:"فَهُوَ كَائِنٌ و مَكُونٌ"، الكتاب / 1 : 45.

[8] م.ن، و يراجع الأصول في النحو / 1 : 132.

[9] م.ن / 4 : 5 و 9.

[10] م.ن / 1 : 108.

[11] م.ن / 1 : 110 –115.

[12] (فعل التفضيل) اسم، عند **سيبويه**، يراجع : م.ن / 4 : 350، و عند **ابن جني**، يراجع: المنصف / 1 : 319.

[13] يراجع : الكتاب / 4 : 98، 99.

[14] الأصول في النحو / 1 : 122.

[15] م.ن / 1 : 122-124، 130.

المصدر مشتقّ من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث و الزمان و على معنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين و المفعولين على الحدث و ذات الفاعل و المفعول به "[16].

و مثّل له **سيبويه** أثناء حديثه عن أبنية الأفعال و مصادرها، فقال:

" فأما **فَعَلَ يَفْعُلَ** و مصدره **فقتَلَ يَقْتُلُ فتْلاً** و الاسم **قاتِلٌ** "[17].

و لا يختلف اللغويون[18] عمّا أورده البصريون في دلالته.
غير أنّ **ابن جنيّ** تميز بالتمييز بين الدلالة الاشتقاقية للمادة و دلالة صيغة اسم الفاعل، فقال:

"وكذلك اسم الفاعل – نحو **قائِم وقاعِد** – لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام و القعود و صيغته و بناؤه يفيد كونه صاحب الفعل"[19]

أما تحديد مفهومه فيعدّ **ابن الحاجب** – فيما أعلم – أوّل من حدّده بقوله:

"اسم الفاعل ما اشتقّ من فِعْلٍ لمن قام به بمعنى الحدوث[20]"[21].

و حدّده **ابن هشام الأنصاري** بألفاظ محدّدة فقال:

"و هو الوصف الدال على الفاعل..."[22].

---

[16] الأصناف في مسائل الخلاف / 1 : 238/ و يراجع : أسرار العربية **للأنباري** / 172.

[17] الكتاب / 4 : 5.

[18] **كابن السرّاج**، يراجع: رسالة الاشتقاق، 24؛ و **أبو علي**، يراجع: التكملة، 211.

[19] الخصائص / 3 : 101، و يراجع المنصف / 1 : 11.

[20] و هو عكس الاستمرار، يراجع: شرح الكافية، 2: 192 (أي التحدّد).

[21] م.ن.

[22] شرح قطر الندى **لابن هشام** / 280، و يراجع : التعريفات **للجرجاني** / 26.

ب - صيغته:

إنّ اصطلاح **اسم الفاعل** أي مشتقّ الفاعل في صيغته لا يقتصر على الثلاثي وحسب، و إنّما يضمّ ما زاد على ثلاثة أحرف، فهو في صيغته يتوافق مع مضارع الأفعال المصاغ منها في المدّة و الحركة و السكون. قال **ابن السرّاج:**

" و كلّ اسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثلاثيا كان أو رباعيّا، مزيدا أو غير مزيد، **فمُكْرِمُ** جار على **أكْرِمْ** و **مُدَحْرِجُ** جار على **دَحْرَجَ**، و **مُسْتَخْرِجٌ** على **اِسْتَخْرَجَ**"[23]

و لا اختلاف بين العلماء[24] في صياغته.
و صيغته من المجرّد **فَاعِلُ:**
ذكرها **سيبويه** أثناء حديثه عن أبنية الأفعال و مصادرها فقال:

" فالأفعال تكون من هذا[25] على ثلاثة أضرب **فَعَلَ يَفْعُلُ** و **فَعَلَ يَفْعِلُ** و **فَعِلَ يَفْعَلُ** و يكون المصدر **فَعْلاً** و الاسم **فَاعِلاً** "[26]

و مثّل لها بـ: **خَالِقٍ** من **خَلَقَ يخْلُقُ** و **ضَارِبٍ** من **ضَرَبَ يَضْرِبُ** و **لَاحِسٍ** من **لَحِسَ يَلْحَسُ**[26]، و يتّضح من ذلك أنّ **فَاعِلاً** هي الصيغة القياسية للمجرّد المتعدّي منه و اللازم[27] و بخاصة المتعدّي.

و قد يجيء على **فَعِيلٍ**، قال **سيبويه:**

" وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدّية التي هي **فَاعِلٌ** على **فَعِيلٍ** حين لم يريدوا به الفعل شبّهوه **بظَرِيف** و نحوه قالوا: **ضَرِيبُ** قداح و **صَرِيمٌ** للصَارِم و **الضَرِيبٌ** الذي يضرب بالقداح بينهم"[28]

---

[23] الأصول في النحو / 1 : 123.

[24] يراجع: التكملة، 212، 218، 220، و شرح الملوكي، 91، و المنصف، 1: 29.

[25] أي المتعدي.

[26] الكتاب / 4 : 5، و يراجع: الأصول في النحو، 3: 86، و التكملة، 212، و شرح الملوكي، 91.

[27] مثل : قَعَدَ يَقْعُدُ فهو قاعد، و جَلَسَ يَجْلِسُ فهو جَالِسٌ، الكتاب / 4 : 9، و قَنِعَ يَقْنَعُ فهو قَانِعٌ ، نفسه 4 : 16، 17.

[28] الكتاب / 4 : 7.

كما جاءت كلمات على **فَاعِلٍ** و **فَعِيلٍ** مثل : **نَاضِر** و **نَضِير** من **نَضَرَ**[29]، و **عَالِم** و **عَلِيم**[30]، غير أن **سيبويه** رجّح **فاعل** عن **فعيل** من **عَلِمَ**، أثناء حديثه عن أبنية جموع تكسير **فَاعِل**، فقال:

" و قد يكسّر على **فُعَلاَء**، شبّه **بفعيل** من الصفات... و ذلك **شَاعِرُ** و**شُعَرَاءَ** و **جَاهِلُ** و **جُهَلاَء**، و **عَالِمُ** و **عُلَمَاءَ**، يقولها من لا يكون إلا **عَالِم** "[31]،

أي "من لا يقول **عَلِيم**"[32]، و زاد **ابن جنّي** من إيضاح مقولة **سيبويه** في التمييز بينهما، فقال:

"لكنّه لمّا كان **العِلْمُ** إنما يكون الوصف به بعد مزاولة له و طول الملابسة صار كأنّه غريزة و لم يكن على أوّل دخوله فيه، و لو كان كذلك لكان **مُتَعَلِّمًا** لا **عَالِمًا** فلمّا خرج بالغريزة إلى باب **فُعُلَ** صار **عَالِمٌ** في المعنى **كعَلِيمٍ** فكسّر تكسيره"[32].

و صيغته القياسية من **فَعِلَ يَفْعَلُ** اللازم، **فَعِلٌ** مثل: **أجِمَ يَأْجَمُ أجَمًا** و هو **أجِمٌ**[33]، **و وَجِعَ يَوْجَعُ** و هو **وَجِع**[34]، و **أشِرٌ**، و **بَطِرٌ** و **فَرِحٌ** و **جَذِلٌ**[35] .
و قد جاء منه على **فَعِيل** مثل: **سَقِيم**، و **مَرِيض**، و **حَزِين**[34] و **نَشِيط**[36].
كما جاء منه على **فَعِلٌ و فَعِيلٌ**، مثل :**بَطِنَ يَبْطَنُ بَطَنًا و هو بَطِينٌ و بَطِنٌ**[34] و على (فَاعِلٍ و فَعِلٍ) مثل : **فَارِحٌ** و **فَرِحٌ** و **لاَبِثٌ** و **لَبِثٌ**[37].

قال تعالى: ﴿ فَرِحِينَ بِمَا أَتَاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[38].

---

[29] الكتاب / 4 : 29، 33.
[30] يراجع م.ن، 4 : 35 و يراجع نزهة الطرف، 187.
[31] الكتاب / 3 : 612.
[32] الخصائص / 1 : 382.
[33] الكتاب / 4 : 16.
[34] م.ن، 4 : 17.
[35] م.ن، 4 : 19، و يراجع أمثلة هذه الصيغة في : 20، 21 من المرجع نفسه.
[36] م.ن، 4 : 19.
[37] نزهة الطرف / 187.
[38] آل عمران: 170.

ممّا سبق نخلص إلى القول:

إنّ **فَعِلاً** و **فَاعِلاً**، و **فَعِيلاً** لا فرق بينها في الدلالة على اسم الفاعل، لأنّه لا فرق بينها من الناحية الصوتية، و ذلك أن ألف **فَاعِل** نشأت عن إشباع فتحة فاء **فَعِلٌ**، و ياء **فَعِيل** نشأت عن إشباع كسرة عين **فَعِل**، غير أنّ هذه المدود ذات قيمة تمييزية في الواقع اللغوي، تدل على فطنة الواضع العربي إلى التماسها وسيلة في التمييز بين الدلالات البعيدة المشتركة في الدلالة على شيء واحد، لذا رأى **هنري فليش** بأنّها " وسيلة تجديد القدرة البيانية "[39].

و توزيع صيغ اسم الفاعل إلى **فَعِلٌ**، و **فَاعِلٌ**، و **فَعِيلٌ** يعود إلى تناغم حروف المادة الاشتقاقية و أحوالها (الحركات و المدود) مع نبرات المعنى في نفس واضعها، العارفين بمعاني مفردات لغتهم، أيّ أن حروف المادة الاشتقاقية و أحوالها تتفاعل مع دلالتها الاشتقاقية في المخبر الذهني للواضع، لتخرج في شكل أبنية متميّزة، معبّرة عن المعنى الذي أراده لها الواضع.

2 – صيغ المبالغة:

أ – مفهوم المبالغة:

أورد **سيبويه** معناه أثناء حديثه عن وظيفتها النحوية فقال:

" أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء **فَاعِل**، لأنّه يريد به ما أراد **بفَاعِل** من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يحدّث عن المبالغة "[40]

نفهم من ذلك أنّ المبالغة تكثير لمعنى اسم الفاعل، و زاد **ابن السرّاج** في إيضاح معنى المبالغة بشرحه لصيغة **فَعَّال**، قال:

---

[39] العربية الفصحى لهنري فليش، 86.

[40] الكتاب / 1 : 110.

" ألا ترى أنّك إذا قلت (زيد **قتّالٌ** أو **جرّاحٌ**) لم تقل هذا لمن فعل فعله واحدة كما أنّك لا تقل: **قتّلتُ** إلا و أنت تريد جماعة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَ غَلَّقَتِ الأبْوَابَ ﴾[41] و لو كان بابا واحدا لم يجز فيه إلا أن يكون مرّة بعد مرّة"[42]

و مثلها في الدلالة على المبالغة بقية صيغ[43] المبالغة[44].

أمّا معناها عند **ابن جنّي** فعامّ، يشمل كل تغيير بالزيادة أو العدول عن الصيغ الأصلية[45]، قال في تعليله لمبالغة **فُعَال و فُعَّال:**

" و المعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله أمّا **فُعَّال** فبالزيادة و أمّا **فُعَال** فبالانحراف به عن **فَعِيل**"[46].

ب - صيغها:

أجملها **سيبويه** في خمس صيغ، قال:

" فما هو أصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، و مِفْعَالٌ، و فَعِلٌ و قد جاء، فَعِيلٌ **كرَحِيم**، و **عَلِيمٍ**، و **قَدِيرٍ**، و **سَمِيع**، و **بَصِيرٍ** "[47]

وأشار إلى أن **فَعِلا** في الاستعمال أقلّ بكثير من **فَعِيلٍ**[48]
فمثال **فَعُول:** قوله تعالى: ﴿ وَ قَالُوا الحَمْدُ للهِ الَّذِي أذْهَبَ عَنَّا الحَزَنَ إنَّ رَبَّنَا **لَغَفُورٌ شَكُورٌ** ﴾[49]

---

[41] يوسف: 23.

[42] الأصول / 1 : 123.

[43] و هي (فعول، و مفعال، و فعيل، و فعل).

[44] يراجع : م.ن، 1 : 124.

[45] يراجع الخصائص / 3 : 266، 268.

[46] م.ن، 3 : 268.

[47] الكتاب / 1 : 110، و يراجع : شرح قطر الندى/ 274، و شرح الكافية / 2 : 202.

[48] الكتاب / 1 : 111.

[49] فاطر: 34.

مثال **فَعَّال**، قال تعالى: ﴿ وَ مَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ كُلُّ **خَتَّارٍ** كَفُورٍ ﴾[50]
و مثال **مِفْعَال**: قول العرب: " إِنَّهُ لَمِنْحَارُ بَوَائِكُهَا[51]"[52]
و مثال **فَعِلٌ**، قول الشاعر :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنَجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ
بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا و كَلُومُ[53]

فشَنِجُ مبالغة شَانِج، أي ملازم[54]

و قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لاَ أُحِبُّ الأَفِلِينَ ﴾[55] و اسم الفاعل آفل[56]

و مثال **فَعِيلٌ**، قال تعالى: ﴿ وَ اسْتَغْفِرْ اللهَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا **رَحِيمًا** ﴾[57]
و من صيغ المبالغة أيضا: **فَعْلاَن** مثل: الرَحْمَان[58]
قال تعالى: ﴿ الرَحْمَانُ عَلَّمَ القُرْآنَ ﴾[59]

و مثال **فَعِّيلٌ**، قوله تعالى: ﴿ وَ مَا المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَ أُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ﴾[60]

و علّق **المبرّد** على ذهاب **سيبويه** إلى كون **فَعِلٌ** و **فَعِيلٌ** للمبالغة، من حيث الوظيفة النحوية، فقال:

---

[50] لقمان: 32.
[51] ناقة بائكة : سمينة خيار فتية حسنة.
[52] الكتاب / 1 : 112، و يراجع : الأصول في النحو / 1 : 124، و شرح قطر الندى / 130.
[53] الكتاب / 1 : 112.
[54] هامش الكتاب / 1 : 112.
[55] الأنعام: 76.
[56] معجم الوسيط، 1: 21.
[57] النساء: 106.
[58] يراجع: الصاحبي، 87، 88، الاشتقاق، لعبد الله أمين، 58.
[59] الرحمان: 1، 2.
[60] المائدة: 75.

" فأمّا ما كـــان على **فَعِيـــل** نحو **رَحِيم**، و **عَلِيم** فقد أجاز **سيبويه** النـــصب فيه و لا أراه جائزا، و ذلك أن **فَعِيلاً** إنما هو من الفعل الذي لا يتعـــدى "[61] مثل: كَرُمَ فهو كَرِيمٌ.

فوفق هذا التعقيب يمكن القول:

إنه إذا كانت **فَعِيل** كذلك فلا تكون للمبالغة و إنّما تبقى في باب اطّرادها على الخصال الثابتة.

و كذلك **فَعِلٌ** فهي عند **المبرد** مثل **فَعِيل**، في كونها صفة لازمة للذات، لأنّ **فَعِلاً** الـــذي لفظه على لفظ ماضيه، إنما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل نحو: **بَطِرَ** زيـــد فهـــو **بَطِرٌ**، و **خَرِقَ** فهو **خَرِقٌ**[62] نستخلص من ذلك أنّ صيغ المبالغة، الجارية علـــى اســـم الفاعل، تنحصر في **فَعَّال**، و **مِفْعَال**، و **فَعُول**. أما **فَعِيل و فَعِل** فصفتان لازمتان للذات.

و **ابن جنّي** لم نره اقتصر على تلك الصيغ[63] و حسب، و إنما أضاف صيغتا **فُعَال** و **فُعَّال** فقال:

" و من ذلك أيضا قولهم: رجل **جَمِيلٌ**، و **وَضِيءٌ** فإذا أرادوا المبالغة فـــي ذلك قالوا: **وُضَّاء**، و **جُمَّال** فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه "[64].

و أنشد قول الشاعر:

وَ الْمَرْءُ يُلْحِقُـــهُ بِفِتْيَـــــانِ النَّـــــدَى
خُلُقُ الْكَرِيـــمِ وَ لَيْسَ **بِالوُضَّـــــاءِ**[65]

و مثل: * مِنْهُ صَفِيحَةُ وَجْهٍ غَيْرُ **جُمَّـــــال** *[64]

---

[61] المقتضب للمبرّد / 2 : 114، و الرأي نفسه ذهب إليه **ابن السرّاج**، يراجع: الأصول في النحو، 1: 124.

[62] يراجع: المقتضب / 2 : 116.

[63] شرح الملوكي، 91، 92.

[64] الخصائص / 3 : 266.

[65] م.ن، و يراجع: المخصص / 15 : 89.

و قال عن **فُعَال:**

" و نحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله و ذلك **فُعَال** في معنى **فَعِيل**، نحو: **طُوَال** فهو أبلغ معنى من **طَوِيل**، و **عُرَاضٌ** فإنّه أبلغ من معنى **عَرِيض** ... و **سُرَاعٌ** من **سَرِيع** "[66].

و قال:

" **ففُعَالٌ** – لعمري– و إن كانت أخت **فَعِيل** في باب الصفة فإنّ **فَعِيلاً** أخّص بالباب من **فُعَال**، ألا تراه أشدّ انقياد منه، تقول **جَمِيلٌ** و لا تقول **جُمَال** و **بَطِيءٌ** و لا تقول **بُطَاء**... فلما كان **فَعِيلُ** هي الباب المطرّد و أريدت المبالغة عدلت إلى **فُعَال** فضارعت **فُعَال** بذلك **فُعَّال** و المعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله أمّا **فُعَّال** فبالزيادة، و أمّا **فُعَال** فبالانحراف به عن **فَعِيل** "[67].

و منها أيضا ما ذكره **أبو علي** في " باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكّر و المؤنث "[68] و ذلك قولهم: رجل **عَلاَّمَة**، و **نَسَّابَة**، و **سَالَة**، و **رَاوِية** "[69]، و أضاف إلى ما ذكر " قولهم: رجل **فَرُوقَة**، و **مَلُولَة**، و **حَمُولَة** " ذاكرا قول **أبي الحسن** فيها و هو: " ألحقوها الهاء للتكثير ك**نَسَّابَةٍ**، و **رَاوِيَةٍ** "[69].

3 – الصفة المشبهّة:

أ – مفهومها:

ذكر القدماء عناصر مفهومها عرضا، أثناء حديثهم على أبنية الفعل، من حيث التعدي و اللزوم. قال **سيبويه** في باب الخصال:

---

[66] الخصائص، 3 : 267.

[67] م.ن، 3 : 267، 268.

[68] التكملة / 129، يراجع : أسرار العربية للأنباري / 218.

[69] يراجع: أسرار العربية للأنباري، 218.

" أمّا ما كـــان حسنـــا و قبـــحـــا فإنّه [مما] ينبغي فِعْله على **فَعُلَ يَفْعُلُ** ... و ذلك قولك **قَبُحَ يَقْبُحُ** ... و تجيء الأسماء على **فَعِيـــلٍ** و ذلك **قَبِـــيـــحٌ** ، و **وَسِيمٌ**، و **جَمِيلٌ**، و **شَقِيحٌ**، و **دَمِيمٌ** "[70]

و قال:

" فِعْلٌ لا يتعدّاك إلى غيرك "[70].

نفهم من ذلك أنّ **فَعِيلاً** تصاغ من هذا البناء لما لزمته صفة القـبح أو الحـسن، و لا تقتصر على هذه الصفة التقابلية و حسب، و إنّما تجيء أيضا من " ما كان من الصغر و الكبر "[71] و من " ما كان من الشدّة و الجرأة و الضعف و الجبن "[72].

و **ابن السرّاج**[73] كان أوضح في التعبير عن دلالة صيغتها أثناء نفيـه كـون **فَعِيـل** للمبالغة[74] من حيث المبحث النحوي حيث قال:

" من أجل أنّ **فعيلا** بابه أن يكون صفة لازمة للذات "[75].

فخلاصة القولين أن **فعيلا** يصاغ عليها مشتقّ من **فَعُلَ** للدلالة على اتصاف الفاعـل بصفة لازمة لزوم معنى الفعل.
يكاد اللغويون[76] يجمعون على أن **فعيلا** يصاغ مما صيغ على **فَعُلَ**.

---

[70] الكتاب / 4 : 28.

[71] م.ن، 4 : 30.

[72] م.ن، 4 : 31.

[73] يراجع : الأصول في النحو / 3 : 97-99.

[74] بسبب أن فعيلا تصاغ من اللازم لا من المتعدي، و إن أجاز **سيبويه** صياغتها للمبالغة من المتعدّي، مثل: **عليم** و **رحيم**، يراجع: الكتاب، 1: 110.

[75] الأصول في النحو، 3: 97-99.

[76] يراجع: كمال بشر في الأصوات، 1995، الصفحات 191-192.

تحديد مفهومها:

يعدّ **ابن الحاجب** – فيما أعلم – أوّل من حدّد مفهومها، حيث قال:

" الصفة المشبهة ما اشتقّ من فِعْل، لازم لمن قام به على معنى الثبوت "[77]

أي الاستمرار و اللزوم[78] و حدّدها **ابن هشام الأنصاري** بأنها:

" الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث "[79]

إذن: فالصفة المشبهة: هي اسم فاعل مشتقّ لإفادة معنى الثبوت و الدوام[80] لا الحدوث و التجدد[81].

ب – تسميتها:

و قد أطلق على الصفة المشبهة تسميات عِدَّة، و هي : اسم[82]، و صفة[82]، و نعت[83]، و اسم فاعل[84] غير أنّ تناولهم لها من حيث المبحث النحوي كان سببا في تسميّتها الصفة المشبهة لمشابهتها اسم الفاعل في مميّزات: التذكير و التأنيث و التثنية و الجمع[85]، و دخول الألف و اللام عليها[86].

---

[77] شرح الكافية، 2: 205.

[78] م.ن، 2 : 205، 198.

[79] شرح قطر الندى / 277.

[80] يراجع : شرح الكافية / 2 : 198، 205، و شرح قطر الندى / 278، 279، و كتاب التعريفات **للجرجاني** / 26.

[81] **سيبويه** في الكتاب / 4 : 28، و **ابن السراج** في الأصول في النحو / 3 : 97.

[82] **ابن جنيّ** في شرح الملوكي / 91، و يراجع : الخصائص / 3 : 267، و **ابن السراج** في الأصول / 1 : 124.

[83] **الميداني** في نزهة الطرف / 189، و **الاستراباذي** في شرح الشافية / 1 : 143.

[84] المبرّد في المقتضب / 2 : 114.

[85] يراجع الأصول في النحو / 1 : 130، و شرح الملوكي / 92، و شرح الكافية / 2 : 206 و المسائل العضديات / 262.

[86] الأصول في النحو / 1 : 130.

جـ - صيغهـــا:

تتوزّع صيغها القياسيّة وفق بناء الماضي اللازم الدال على الخصال.
ب.1 تأتي من **فَعُلَ** على صيغ مختلفة، تتفاوت بينها كثرة و قلّة بالاستعمال، و هي:

1 - **فَعِيلٌ**: يمكننا القول: إنّها صيغة قياسية تصاغ عليها المادة الاشتقاقية للدلالة على الخصال الثابتة، و بخاصة بناء **فَعُلَ**[87] ، مثل : **كَرُمَ - كَرِيمٌ**[88]، و **بَطُؤَ - بَطِيءٌ**[89]، و **نَبُلَ - نَبِيلٌ**[90]، و **حَلُمَ - حَلِيمٌ**[91] ، و لا تقتصر **فَعِيل** على **فَعُل** و حسب، و إنّما تجيء من **فَعِل** أيضا، مثل: **سَعِدَ - سَعِيدٌ**[92]، و **قَوِيَ - قَوِيٌّ**[93]، و **شَقِيَ - شَقِيٌّ**[94]، و **فَقِهَ - فَقِيهٌ**[95]، و **سَمِنَ - سَمِينٌ**[96].
2 - **فَعَلٌ**: مثل: **حَسَنٌ**[97]، و **بَطَلٌ**[98]
3 - **فَعْلٌ**: مثل: **ضَخْمٌ**[99]، و **صَعْبٌ**[100] و **فَخْمٌ**، و **هَجْمٌ** و **عَبْلٌ**[101]
4 - **فَعَالٌ**: مثل: **جَبَانٌ**[102]، و **حَصَانٌ**[103]
5 - **فَعُولٌ**: مثل: **وَقُورٌ**[104].

---

[87] يراجع : الكتاب / 4 : 29، و الأصول في النحو / 3 : 97، و الخصائص / 3 : 267، 268، و نزهة الطرف / 189، و شرح الشافية / 1 : 144.

[88] الكتاب / 4 : 33.

[89] م.ن، 4 : 32، و يراجع كتاب المسائل العضديات / 225.

[90] الكتاب / 4 : 31.

[91] م.ن، 4 : 34، 36، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 96.

[92] الكتاب / 4 : 32، 33.

[93] م.ن، 4 : 32.

[94] م.ن، 4 : 33.

[95] م.ن، 4 : 35.

[96] م.ن، 4 : 31.

[97] م.ن، 4 : 28، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 98، و شرح الملوكي / 92.

[98] م.ن، 4 : 28، و يراجع : المسائل العضديات / 153، و يراجع : شرح الملوكي / 92.

[99] الكتاب / 4 : 30، 29.

[100] م.ن، 4 : 32، يراجع : شرح الملوكي / 92، و نزهة الطرف / 189 و شرح الشافية / 1 : 148.

[101] الكتاب، 4: 30.

[102] الكتاب / 4 : 31، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 97.

[103] الكتاب / 4 : 36، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 97.

[104] الكتاب / 4 : 31.

و قد تجيء كلمات على **فَعِيلٍ** و **فُعَالٍ**، قال **سيبويه**:

" و فُعَال أخو فَعِيل "[105]، مثل :**شَجِيعٌ** و **شُجَاع**[105] ، و **سَرِيعٌ** و **سُرَاعٌ**[106]،

و أنشد **أبو علي** قول الشاعر:

*** يَعْدُو بِهِ سَلْهَبَةٌ سُرَاعَهْ ***[106]

غير أنّ **فُعَال** عند **ابن جنيّ** و إن كانت أخت **فَعِيل**، فإنّها أبلغ منها، قال:

" ونحو من تكثير اللفظ لتكثير العدول عن معتاد حاله و ذلك **فُعَالٌ** في معنى **فَعِيل** نحو : **طُوَالٌ** فهو أبلغ معنى من **طويل** ... و **سُرَاع** من **سَرِيع فَفُعَالٌ** - لعمري – و إن كانت أخت **فَعِيل** في باب الصفة فإن **فعيلا** أخص بالباب من **فُعَال**، ألا تراه أشدّ انقيادا منه، تقول **جَمِيلٌ** و لا تقول **جُمَال**... فلما كانت **فَعِيل** هي الباب المطّرد و أريدت المبالغة عدلت إلى **فُعَال** فضارعت **فُعَال** بذلك **فُعَّال**"[107]

أما ما جاء من **فَعُلَ** على **فَاعِل** فعدّوه شاذا[108] مثل: **طَهُرَ** فهو **طَاهِرٌ** [109] و **عَقُرَتْ** فهي **عَاقِر** [110]، غير أن **ابن جنيّ** نفى الشذوذ عنها بذهابه إلى أنّها من تركّب اللغات، فقال:

" و مما عدوه شاذا ما ذكروه من **فَعُلَ** فهو **فَاعِل** نحو **طَهُرَ** فهو **طَاهِر**، و **شَعُرَ** فهو **شَاعِر**، و **حَمُضَ** فهو **حَامِضٌ**، و **عَقُرَتْ** فهي **عَاقِرٌ** و لذلك نظائر كثيرة "[111]

---

[105] الكتاب / 4 : 31.

[106] كتاب المسائل العضديات / 83.

[107] الخصائص / 3 : 267، 268، و يراجع : شرح الشافية / 1 : 148.

[108] يراجع : الخصائص / 1 : 374، 375.

[109] الكتاب / 4 : 29، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 98.

[110] الكتاب / 4 : 19.

[111] الخصائص / 1 : 375.

وقال:

"اعلم أنّ أكثر ذلك و عامته إنّما هو لغات تداخلت فتركبت "[112]

وفسّر هذا التداخل بقوله:

"و ذلك أنّه يقال **خَثُرَ** و **خَثَرَ**، و **حَمُضَ** و **حَمَضَ**، و **شَعُرَ** و **شَعَرَ**، و **طَهُرَ** و **طَهَرَ** ثم استغني بـ **فَاعِلٍ** عن **فَعِيل** و هو في أنفسهم و على بال من تصوّرهم "[113]

واستدل على ذلك بمجيء تكسير **فَاعِل** على **فُعَلاَء**[114]، فقال:

"يدل على ذلك تكسيرهم لـ **شَاعِر: شُعَرَاء** لمّا كان **فَاعِل** هنا واقعا موقع **فَعِيل** كسّر تكسيره ليكون ذلك أمارة و دليلا على إرادته و أنّه مغن عنه و بدل منه "[113].

أما **عَقُرَتْ** فهي **عَاقِر** فرأى **ابن جنيّ** أنّها تختلف عن **شَعُرَ** فهو **شَاعِرُ** و نظائرها، قال:

"فأمّا قولهم: **عَقُرَت** فهي **عَاقِر** فليس **عَاقِر** عندنا بجار على الفعل جريان **قَائِم** و **قَاعِد** عليه، و إنما هو اسم بمعنى النسب بمنزله **طَاهِر** و **حَائِض** و **طَالِق** "[115]

أي: "ذات طُهْر، و ذات طَلاَق و ذات حَيْض "[116].

ب.2 و تأتي الصفة المشبهة من **فَعِلَ** بصيغتين قياسيتين:

---

[112] الخصائص / 1 : 375.

[113] م.ن، 1 : 381.

[114] لأن فعلاء تكسير (فعيل).

[115] الخصائص / 1 : 385.

[116] م.ن، 1 : 153.

1- (فَعْلاَن-فَعْلَى):

و تكثر فيما دلّ على خلوّ و امتلاء، قال **سيبويه**:

" أمّا ما كان من الجوع و العطش فإنّه أكثر ما يبني في الأسماء[117] على **فَعْلاَن**... و ذلك نحو : **ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً** و هو **ظَمْآن**، و **عَطِشَ يَعْطَشُ** و هو **عَطْشَان** ... "[118]

و مثل: **حِرْتَ تَحَارُ حَيْرَةً** و هو **حَيْرَان** و هي **حَيْرَى**[119] و لا اختلاف بين العلماء[120] في ذلك، غير أن **ابن جنيّ** استثمر رأي **أبي عليّ** في **أفعل فعلاء**[121]، و خرج برأي تفرّد به في بعض ما جاء على **فَعْلان - فَعْلَى**، قال:

" و أبين منه عندي و أوضح قولهم في العَلَم: **سَلْمَان** و **سَلْمَى** فليس **سَلْمَان** إذا من **سَلْمَى كسَكْرَان** من **سَكْرَى** ألا ترى أنّ **فَعْلان** الذي يقاوده **فَعْلَى** إنما بابه الصفة ... و ليس **سلمان** و **سَلْمَى** بصفتين و لا نكرتين و إنما **سَلْمَان** من **سَلْمَى كقَحْطَان** من **لَيْلَى** غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما و لا إيثار لتقاودهما "[122].

2 - (أفْعَل - فَعْلاَء):

قال **سيبويه**:

" أعلم أن كلّ أفْعَل صفة فَعْلاَء"[123]،

---

[117] و هي الصفة المشبهة.

[118] الكتاب / 4 : 21، و يراجع بقية الأمثلة في 4 : 21-25، و يراجع : نزهة الطرف / 186، 187، و شرح الشافية / 1 : 144، الصاحبي/374.

[119] م.ن، 4 :25.

[120] و منهم **ابن السرّاج**، الأصول في النحو، 3: 93، 94، و **ابن جنيّ**، يراجع: الخصائص، 1: 322، و **المنصف**، 1: 28، 157، و شرح الملوكي، 177، 178.

[121] يراجع : الخصائص / 1 : 321.

[122] م.ن، 1 : 322.

[123] الكتاب / 4 : 27، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 95، الصاحبي / 374.

ويكثر في العيوب و الخلقة و الألوان مثل: **أعْوَر** و **أصْلَع** و **أجْبَن**[124] و **أحْمَر** و **أصْفَر**[125] و تفرّد **أبو علي** برأي في بعض ما جاء على **أفْعَل فَعْلاَء** نقله عنه **ابن جنيّ** فقال:

" هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا **لأبي عليّ** -رحمه الله- و ذلك أنّه كان يقول في باب **أجْمَع و جَمْعَاء** و ما يتّبع ذلك من **أكْتَع كَتْعَاء** و بقيّته: إنّ هذا اتّفاق و توارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها "[126]

و علّل **أبو عليّ** رأيه، فقال:

" لأنّ باب **أفْعَل فَعْلاَء** إنّما هو للصفات و جميعها على هذا الوضع نكرات نحو **أحْمَر حَمْرَاء**، و **أصْفَر صَفْرَاء**، و **أسْوَد سَوْدَاء** و **أبْلَق بَلْقَاء**، و **أخْرَق خَرْقَاء**. هذا كلّه صفات نكرات، فأمّا **أجْمَع جَمْعَاء** فاسمان معرفان و ليس بصفتين فإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكلم المؤكّد بها "[126]

غير أنّه من خلال تحديد كلّ من اسم الفاعل و الصفة المشبهة و صيغ المبالغة يتّضح أنّ القاسم المشترك بينها هو الدلالة على القائم بالفعل أو المتّصف به، و بالتالي هي من المنظور الاشتقاقي مشتقات مصاغة للدلالة على متّصف بشيء سواء أحدثه **كعَابِد** أم عرض له **كمَرِيض** أم خلق به **كأعْرَج**، و ذلك حسب طبيعة الدلالة الاشتقاقية للمادة سواء من حيث التجدّد **كنَاصِر** أو الاستمرار **كنَصِير** أم من حيث لزومها في صاحبها **ككَرِيم** أو تجاوزها إيّاه **كضَارِب**.

فعند إرادة التعبير عن المتّصف بالشيء (اسم الفاعل) فإنه يحدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية للمادة و بين دلالة صيغة اسم الفاعل المناسبة فينسل عنها مشتقّ الفاعل.

---

[124] الكتاب / 4 : 26، و يراجع بقية الأمثلة في 27، 28، و يراجع : نزهة الطرف / 187، 188، و شرح الشافية / 1 : 144، و شرح الكافية / 2 : 205.

[125] الكتاب / 4 : 150.

[126] الخصائص / 1 : 321.

فمثلا مادة **(ع.ر.ف)** إذا كانت دلالتها الاشتقاقية إدراك الشيء بالحواس فإن صياغة اسم الفاعل منها **عَارف**[127]، أي مدرك.

و عند صيرورة معرفته خصلة فيه فإنّ صياغة وصفه من مادة **(ع.ر.ف)** الاشتقاقية كان على **فَعِيل** فقالوا: **عَرِيف** و العريف: العارف العالم بالشيء[127]، و فعله **عَرُفَ**: إذا صار عريفا.[127]

و صاغوا منها **فَعُول** للمبالغة فقالوا: " النفس **عَرُوف**، إذا حمّلت على أمر فباءت به"[128] و بعد الاشتقاق، لعلاقة مّا، من هذه المادة اسم **عُرْف** للّحمة في أعلى رأس الديك[127] صيغ له وصف على **أفْعَل** فقالوا: " عَرِفَ الديك : كان له عُرْفٌ، فهو أعْرَف[127].

4 - اسم المفعول:

أ - مفهومه:

لم يذكر مفهومه إلا ما جاء عنهم أثناء اختلافهم في أصل الاشتقاق، و ذلك أثناء احتجاج البصريين على كون المصدر أصل الاشتقاق، فرأوا أنّ اسم المفعول يدل على الحدث و المفعول به[129].
و **سيبويه** ذكر صيغته[130] دون أن يذكر معناه.
و **ابن السرّاج** يمكن أن نستنتج مفهوم اسم المفعول عنده من خلال ما فهمناه عنه في مفهوم اسم الفاعل، في أنّه يدل على الحدث و على معنى آخر[131].

أما **ابن جنّي** فاقترب من تحديد مفهومه فقال:

" و من الصفات اسم المفعول، نحو: **مَضْرُوب**، و **مَقْتُول**...
و يوصف به على معنى التعلّق بأن الضَرْبَ و القَتْلَ وقعا به "[132]

---

[127] المعجم الوسيط، 2 : 595.
[128] مقاييس اللغة، 4 : 282.
[129] الإنصاف في مسائل الخلاف / 1 : 237.
[130] يراجع : الكتاب / 1 : 109، 117 و 4 : 348.
[131] يراجع : رسالة الاشتقاق / 24.
[132] شرح الملوكي / 92.

يمكننا أن نعكس ما قاله في دلالة اسم الفاعل على اسم[133] المفعول، فنقول:

إنّ اسم المفعول **كمَضْرُوب** لفظه يفيد الحدث الذي هو الضَرْب و صيغته تفيد كونه وقع عليه الفعل.

ما تحديده فيعدّ **ابن الحاجب** – فيما أعلم – أوّل من حدّده بقوله:

" اسم المفعول ما اشتقّ من **فعل** لمن وقع عليه "[134]

حدّده **الشريف الجرجاني** بقوله:

" اسم المفعول ما اشتق من **يُفْعَلُ** لمن وقع عليه الفعل"[135]

شتق منه عند **الشريف الجرجاني** الفعل المبني للمجهول و ذلك من حيث صياغته.

– صيغتـــــه:

تتعدد صيغ اسم المفعول تعدّدها في اسم الفاعل[136]. فهو يجيء بصيغتين قياسيتين اهما للثلاثي و الأخرى لما زاد على ثلاثة أحرف.

من الثلاثي:

كر **سيبويه** عن طريق التمثيل أنّه يصاغ من المبني للمجهول، قال:

" لأنّ الاسم[137]...فُعَل يُفْعَل مَفْعُولٌ "[138]

يراجع : الخصائص / 3 : 101.

شرح الكافية / 2 : 203.

كتاب التعريفات / 26.

اسم الفاعل + الصفة المشبهة.

أطلقه عليه في باب جريان أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل، يراجع : الكتاب / 1 : 108، و أطلق عليه في باب ما بنت ب من الأسماء و الصفات و الأفعال، اسم (الصفة)، يراجع : م.ن، 4 : 272.

م.ن، 1 : 117 و 4 : 348، 272.

و قال:

"فمَفْعُول مثل يُفْعَل"[139]؛ أي يجري مجرى الفعل المبني للمجهول في الحركات و السكنات.

هذا من حيث صوغه، و من حيث الدلالة فهو مثله في إفادة معنى ما وقع عليه الفعل و **ابن السرّاج** نصّ على قياسية صياغته من المتعدّي و من اللازم في حالات استثنائية، قال:

" و اعلم أنّ كلّ فعل متعدّ فقد بني منه على مفعول، نحو قولك في : **ضُرِبَ : مَضْرُوب** و في **قُتِلَ : مَقْتُول**، و ما لا يتعدّى فلا يجوز أن يبنى منه مَفْعُول إلا أن تريد المصدر أن تتّسع في الظروف فتقيمها مقام المفعول الصحيح"[140].

و **أبو علي** قصر قياسية صياغته من المتعدّي و حسب، قال:

" و الاسم المبنى على يُفْعَلُ مَفْعُول مثل: مَضْرُوب و مَقْتُول "[141]

و قال:

"و أمّا ما لا يتعدّى من هذه الأفعال الثلاثية ... فلا يبنى منها مَفْعُول. كما لا يبنى منها يُفْعَلُ "[142].

أمّا **ابن جنّي** ففسّر الزيادة الداخلة عليه، لاعتقادهم بفكرة جريان أسماء الفاعلين و المفعولين مجرى الفعل، في الحركات و السكنات، بقوله:

" و من الصفات اسم المفعول، نحو : **مَضْرُوب، و مَقْتُول**، فهذا في حكم الجاري لأنّ الواو مدّة و إشباع عن الضمة قبلها"[143].

---

[139] الكتاب، 1: 19.

[140] الأصول في النحو / 3 : 112.

[141] التكملة / 212.

[142] م.ن، 213.

[143] شرح الملوكي / 92.

و نصّ **ابن الحاجب** على صياغته من الثلاثي، فقال:

"و صياغته من الثلاثي على مَفْعُول **كمَضْرُوب**"[144].

ب - و من غير الثلاثي:

ذكر **سيبويه** في باب ما بنت العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال، قال:

"ويكـــون على **مُفْعَل** ... و هو في الوصـــف كثير و الصفة قولهم: **مُكْرَم**، و **مُدْخَل**، و **مُعْطى**"[145]

و ذكرها **ابن السرّاج** في باب المزيد بالميم، فقال:

"و الزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولا إلا الأسماء الجارية علـــى أفعالهـــا، نحو : **مُدَحْرَجٌ**"[146].

و نصّ **ابن الحاجب** على صياغته من غير الثلاثي، بقوله:

"و من غيره على صيغة المضارع بميم مضمونة و فتح من قبـــل الآخـــر **كمُخْرَج** و **مُسْتَخْرَج**"[147].

إذا كانت الدلالة الاشتقاقية للمادة ممّا يصحّ صياغة المفعول منها فعند إرادة التعبيـــر عن مفاده يحدث تناسل دلالي بين دلالة المادة الاشتقاقية و بين دلالة صيغة المفعـــول فينسل عنه مشتقّ المفعول.

5 - اسم التفضيـــــــل:

لم يفرد القدماء اسم التفضيل بباب مستقل و إنما تناولوه مـــع **أفْعَـــل** فـــي التعجـــب بصيغتيه (ما أفْعَلَهُ، و أفْعِلْ بِهِ)، لاشتراك الثلاثة في الدلالة على معنى واحد، لكونهـــا

---

[144] شرح الكافية /2 : 203 .

[145] الكتاب / 4 : 272.

[146] الأصول **لابن السرّاج** / 3 : 237، و يراجع: المنصف، 1: 29.

[147] شرح الكافية / 2 : 203.

متحدّة في صيغة **أفْعَل** ثم حوّلت **أفْعَل** في التفضيل إلى الوصفية فصارت اسما[148]، بدلالة دخول علامات الأسماء عليه و بقي التعجب في صيغته الفعلية[149].

أ- **مفهومه:**

لا خلاف بين العلماء في تميّز ما اشترك مع الآخرين في الصفة، بالمُبالغة و التفضيل، وإن اختلفت عباراتهم في التعبير عنه، **فسيبويه** قال:

" و ما لم يكن فيه **ما أفْعَلَهُ** لم يكن فيه **أفْعِلْ بِهِ رجلا** و لا **هو أفْعَلُ مِنْهُ** لأنّك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت **مَا أفْعَلَهُ** فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدّنيا. و المعنى في **أفْعِلْ بِهِ** و **مَا أفْعَلَهُ** واحد، و كذلك **أفْعَلُ مِنْهُ** "[150].

لا خلاف بين العلماء[151] في دلالة صيغتي التعجب و صيغة التفضيل على معنى واحد وكان **ابن السرّاج** ذكر معناه بعبارة مضبوطة، فقال:

" و هذا كلّه[152] مجراه واحد، لأن معناه المبالغة و التفضيل "[153].

و ميّز **ابن جنيّ** اسم التفضيل بمعنى خاص به، يكاد يكون تحديدا لمفهومه، أثناء ذكره لوجه الشبه بين التعجب و التفضيل، قال:

" وجه الشبه بينهما أن **أفْعَل** إذا وصلْت بها **مِنْ** فإنّها للمبالغة و التفاضل، نحو قولهم أنت كَرِيمٌ، و أنا **أكْرَمُ مِنْكَ**، و أنت ظَرِيفٌ و أنا **أظْرَفُ مِنْكَ**. فمعناه: أنّهما قد اشتركا في الصفة و زاد أحدهما على الآخر فيها "[154]

---

[148] يراجع الكتاب 4 / 390، و السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه **لعبد المنعم فايز** / 257 و المنصف / 1 : 319، و تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد / 133، و شرح الأشموني ألفية ابن مالك / 2 : 49، و شرح شذور الذهب **لابن هشام** / 414.

[149] المنصف، 1: 319.

[150] الكتاب / 4 : 97، 350، و يراجع : السيرافي النحوي / 256، 257 .

[151] و منهم **أبو عليّ**، يراجع: كتاب المسائل العضديات، 162، و **ابن جنيّ**، يراجع: المنصف، 1: 319.

[152] يعود إلى صيغتي التعجب و اسم التفضيل.

[153] الأصول في النحو / 1 : 104، 107.

[154] المنصف / 1 : 319، و يراجع معناه في الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه **لخديجة الحديثي** / 284.

و إذا اختلّ شرط اشتراك المفضل و المفضل عليه في الصفة امتنعت المفاضلة، قال:

" و على هذا لا يجوز أن تقول **العسل أحْلَى مِنَ الخلّ** لأنّهما لم يشتركا في الحلاوة و إنّما ينبغي أن يقال **العسل أحْلَى مِنَ التمر**، لاشتراكهما في الحلاوة، و زيادة العسل على التمر فيها "[155]

و أجاز غيره المفاضلة أيضا فيما لم يشتركا في الصفة، و منهم **أحمد أمين**، قال:

" أن شيئين لم يشتركا في صفة واحدة و زاد أحدهما في صفته عن الآخر في صفته نحو: **العسل أحْلَى مَنْ الخلّ**... أيّ أنّ العسل زائد في حلاوته عن الخلّ في حموضته "[156].

أمّا **ابن الحاجب** فحدّده بقوله:

" اسم التفضيل ما اشتق من فِعْل لموصوف بزيادة على غيره، و هو أفْعَل " [157].

و حدّده **ابن هشام** بقوله:

" و هو الصفة الدالة على المشاركة و الزيادة " [158]

و يعد تحديد **محمد رشاد الحمزاوي** تحديدا عامّا لاسم التفضيل، لأنّه لم ينصّ على قيد المشاركة في الصفة قال:

" صيغة التفضيل تدل على المفاضلة في الصفة بين اثنين أو أكثر "[159].

---

[155] المنصف، 1: 319..

[156] الاشتقاق **لأمين** / 271.

[157] شرح الكافية / 2 : 212، و يراجع : كتاب التعريفات للجرجاني / 26.

[158] شرح قطر الندى / 280.

[159] المصطلحات اللغوية الحديثة / 25.

ب - **صيغتـــــه:**

لاسم التفضيل صيغة واحدة، و هي **أفْعَلٌ**، باستثناء **شرّ و خَيْر**[160] و **حَبّ**[161]، التـــي حذفت همزتها تخفيفا لكثرة الاستعمال.

قال تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا **خَيْرٌ** مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِـنْ نَـارٍ و خَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾[162]

و قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ **بِشَرٍّ** مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَ غَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ القِرَدَةَ وَ الخَنَازِيرَ وَ عَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾[163]

و قال تعالى: ﴿ وَ إِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ **سُوءَ** العَذَابِ ﴾[164]

قال الشاعر:

وَ زَادَنِي كَلَفًا بالحُبِ أَنْ مَنَعَتْ
وَ **حَبُّ** شَيْءٍ إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا[165]

جـ - **صياغتـــــه:**

يصاغ من حيث المبحث الصرفي من الفعل الثلاثي المجرّد باتّفاق[166]، أما مـــا زاد عن ثلاثة أحرف ففيه اختلاف بين العلماء.

فسيبويه لم يجز صياغته مما كان لونا أو خلقة، قال في "بـــاب مـــــا لا يجـــــوز فيـــه **مَا أَفْعَلَه** ":

---

[160] يراجع : المسائل العضديات / 264، 265.

[161] يراجع : الاشتقاق لأمين / 270، و دراسة المشتقات العربية / 60.

[162] الأعراف: 12.

[163] المائدة: 60.

[164] البقرة: 49.

[165] مدخل إلى النحو و الصرف، 99.

[166] يراجع : الكتاب / 4 / 97، في باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، و الأصول في النحو/ 1 : 98، 99، و المسائل العضديات / 162.

"و ذلك ما كان **أفْعَـل** و كان لونا أو خلقه. ألا ترى أنّك لا تقول ما **أحْمَـرَهُ** ولا ما **أبْيَضَهُ** و لا تقول في الأعرج: مـا **أعْرَجَـهُ** و فـي الأعـشى مـا **أعْشَاهُ**"[167]

و ذلك لكونها تبنى في الوصف على **أفْعَل** و بخاصة الألوان[168] و استند في ذلك إلـى قول الخليل، قال:

" و زعم **الخليل** أنّهم إنّما منعهم من أن يقولوا في هذه **مَا أفْعَلَـهُ** لأنّ هـذا صار عندهـم بمنزلـة اليـد و الرجل... ألا ترى أنّك لا تقول **ما أيْدَاهُ و لا ما أرْجَلَهُ** "[169]

غير أنّه ذكر عن طريق التمثيل، أنّه إذا أريد التفضيل منها يؤتي بمصدرها منـصوبا بعد أشدّ[170]، قال:

" و إنّما يقول : ما أشَدَّ حُمْرَتَهُ، و مَا أشَدَّ عَشَاهُ " [171].

و عمّم **ابن السرّاج** الحكم على كلّ ما زاد على ثلاثة أحرف، فقال:

" ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف نحو: **دَحْرَجَ**، و **ضَارَبَ**، و **اِسْـتَخْرَجَ**، و**اِنْطَلَقَ**، و **اِعْدَوْدَنَ** العشر[172]... و **اِقْتَدَرَ**، و كلّ ما لم أذكره ممّـا جـاوز الثلاثة فهذا حكمه " [173]

أي أنّه إذا أريد التفضيل منها يؤتي بمصدرها منصوبا بعد أشدّ[174]، و فـي الموضـع نفسه يجيز صياغته من الثلاثي المزيد بحذف الزوائد، قال:

---

[167] يراجع : م.ن، 4 : 97، و يراجع : التبيين / 292، و شرح الكافية / 2 : 213.

[168] يراجع : الكتاب / 4 : 25.

[169] م.ن، 4 : 98.

[170] يراجع : شرح الكافية / 2 : 212، 213.

[171] الكتاب / 4 : 97.

[172] إذا تمّ وطال/ يراجع : الأصول في النحو / 1 : 103.

[173] الأصول في النحو، 1: 103.

[174] يراجع م.ن / 1 : 104.

" و إنّما جاز: ما **أعْطَاهُ**، و ما **أوْلاَهُ** على حذف الزوائد و أنّك رددته إلى الثلاثة، فإنّ قلت في **إفْتَقر (مَا أفْقرَهُ)** حذفت الزوائد و رددته إلى **فَقُرَ** جاز "[175].

هذا يجوز إذا كان معنى المزيد هو نفس معنى المجرد، فإذا كانت **إفْتَقرَ** بمعنى **صار فقيرا** فهي مؤدية لمعنى **فَقُرَ** و عندئذ لا تعليق على القول بحذف الزوائد عند صياغة التفضيل منها، أمّا إن كانت بمعنى احتاج[176] فالمعنى مختلف نسبيا عن معنى **فَقُرَ**، و بحذف الزوائد يزول المعنى المصاغة لأجله مادة **(ف.ق.ر)** في صيغة **افتعل**، و عندئذ ينبغي عدم حذف الزوائد عند صياغة التفضيل مباشرة لئلاّ يختلّ المعنى المراد بصيغة **افتعل** و لئلاّ تلتبس صياغته من **افتقر** بصياغته من **فقُر**.

أما إن توفّر ما يمنع الالتباس فلا مانع من حذف الزوائد كقولهم: (ما **أفْقرَنِي** إلى الله)، و قياسا على صياغة التعجب يمكن صياغة التفضيل فنقول:

(إنني في ظرف **أفقر** من غيري إلى الله)، فحرف الجر قرينة تركيبية توجه إلى أن التفضيل صيغة من **افتقر** لا من **فقر**.

و من حيث المبحث النحوي يصاغ من الفعل اللازم، لأنّ الهمزة في التعجب و التفضيل تنقله إلى التعدّي، لذا رأى **ابن جنيّ** أنّ الأفعال الثلاثية قبل أن تحوّل إلى **أفْعَل**، يحوّل أوّلا ما كان منها على **فَعَلَ و فَعِلَ** إلى **فَعُلَ** لدلالته على لزوم الاتّصاف بالشيء[177]، قال:

"و كذلك[178] نعتقد نحن أيضا في الفعل المبني منه فِعْلُ التعجّب أنّه قد نقل عن **فَعَلَ و فَعِلَ** إلى **فَعُلَ** حتى صارت له صفة التمكّن و التقدّم، ثم بني منه الفعل فقيل: **ما أفْعَلَهُ** نحو **ما أشْعَرَهُ** إنّما هو من **شَعُرَ** "[179]

و ليعضد رأيه أشار إلى أنّ هذا المثال حكاه **أبو زيد**، و أضاف مثلين رجّب بهما رأيه، فقال:

---

[175] م.ن / 1 : 101، 103.

[176] يراجع: المعجم الوسيط، 2: 697.

[177] يراجع : الخصائص / 2 : 225.

[178] إشارة إلى ما ذهب إليه العلماء في هذه النقطة، يراجع: الأصول في النحو، 1: 99، و كتاب مسائل العضديات، 162 و غيرهما.

[179] الخصائص، 2 : 225.

" و كذلك **ما أقتَلَهُ و أكْفَرَهُ** هو عندنا من **قتُلَ** و **كَفُرَ** تقديرا و إن لم يظهر في اللفظ استعمالا "[180].

غير أنّ اشتراط صياغة التفضيل مباشرة ممّا كان ثلاثيا، و صياغته بطريقة غير مباشرة ممّا زاد على ثلاثة أحرف لا يستقيم مع استعمالات التفضيل في القرآن الكريم إذ يوجد صياغة التفضيل بطريقة غير مباشرة ممّا كان ثلاثيا نحو:

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ أَوْ **أَشَدَّ قَسْوَةً** ﴾[181]
و قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُم أَوْ **أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾[182]
و قوله تعالى: ﴿ وَ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ **أَشَدَّ خَشْيَةً** ﴾[183]
و قوله تعالى: ﴿ وَ حَرِّضْ المُؤْمِنِينَ عَسَى اللهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الّذِينَ كَفَرُوا و اللهُ **أَشَدُّ بَأْسًا** وَ أَشَدُّ تَنْكِيلاً﴾[184]

نخلص من ذلك إلى القول :

إنّ صياغة التفضيل بطريقة غير مباشرة ليست رهن قيد ما جاوز ثلاثة أحرف، و إنمّا هي مهيأة للتعبير عن مدى مبلغ المعنى محل التفضيل.
و بذلك يتبين أن التفضيل درجات فإذا كان المفضّل ممّا أو من يفوقه غيره على المفضّل عليه في المعنى محلّ التفضيل فتحسن صياغة التفضيل مباشرة، أمّا إن كان ممّا أو من لا يفوقه غيره فيه فيصاغ بطريقة غير مباشرة.
و من ذلك يتبيّن أنّ صياغة التفضيل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ليست مرتبطة بصيغة الثلاثي أو ما جاوزه بقدر ما هي مرتبطة بمدى أداء درجات المعنى محلّ التفضيل.

فإذا كانت الدلالة الاشتقاقية للمادة ممّا يقبل التفاضل فعند إرادة التفضيل يحدث تناسل دلالي بين دلالة المادة الاشتقاقية و بين دلالة صيغة التفضيل فينسلّ عنه مشتقّ التفضيل يتميز بصيغته عن بقية صيغ المشتقات و بدلالة مادته الاشتقاقية عن بقية المواد.

---

[180] الخصائص، 2: 225.
[181] البقرة: 73.
[182] البقرة: 200.
[183] النساء :77.
[184] النساء : 84.

6- اسما الزمان و المكان (المصدر الميمي):

أ- مفهومهمـــــا:

1 - اسم المكان:

ذكره **سيبويه** أثناء حديثه عن المتعدي إلى المفعول، قال:
" و يتعدّى إلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان و إلى المكان لأنّه إذا قـــال **ذَهَبَ** أو **قَعَدَ** فقد علم أنّ للحدث مكانا و إن لم يذكره كما علم أنّه قد كـــان ذهاب و ذلك قولك : (ذهبت المَذْهَبَ البعيد) و (جلـــست مَجْلِـــسًا حـــسنا) و(قَعَدْتُ مَقْعَدًا كريما)" [185]
نفهم من ذلك أن اسم المكان: اسم مشتق من لفظ الفعل لمكان وقوع الفعل.

2 - اسم الزمان:

لم يذكر **سيبويه** مفهومه، و إنّما يمكن التعرف إليه من خلال قوله:
" تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان "[186]؛

أي أن اسم الزمان كاسم المكان في الدلالة على وقوع الحدث فيه، لذا يمكننا القول بأنّه **اسم مشتقّ من لفظ الفعل لزمان وقوع الفعل.**

و حدّد **الشريف الجرجاني** مفهومه بقوله:
" اسم الزمان و المكان مشتقّ من يَفْعل لزمان أو مكان وقع فيه الحدث "[187].

و أضاف **ابن جني** ذكر طبيعته، أنه مشبّه بالصفة، و ليس صفة شأن اسم الفاعـــل واسم المفعول، فقال:
" و أمّا المشبّه بالصفة فيكون مطّردا و غير مطّرد، فالمطّرد، نحو : **مَفْعِـــلٌ** للمكان، نحو **المَجْلِس**، و **المَحْبِس** "[188]

---

[185] الكتاب / 1 : 35 و المفهوم نفسه نستخلصه من العنوان الذي عقده لهذا الموضوع و هو (هذا باب اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها)، م.ن / 4 : 87.

[186] م.ن / 4 : 88 و يراجع : الأصول في النحو، 1:161.

[187] كتاب التعريفات / 26، يراجع : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، د / محمد رشاد الحمزاوي / 24.

[188] شرح الملوكي / 93.

نفهم من قوله **مشبّه بالصفة** أنّه مشتقّ شأن بقية المشتقات إلا أنّه لا يدل على موصوف بالحدث، بالصدور عنه كاسم الفاعل، أو بالوقوع عليه كاسم المفعول، و إنّما يدل على مكان وقوع الحدث، و نرى أنّ اسم الزمان عنده كاسم المكان.

ب- صيغهما:

ب - 1 - من الثلاثي:

يصاغا من الثلاثي بصيغتين قياسيتين هما **مَفْعَلٌ** و **مَفْعِلٌ**، و ذلك وفق حركة عين المضارع، عدا **يَفْعُلُ** فإنّهما يصاغا منه على **مَفْعَل** بكثرة، و على **مَفْعِل** بقلة.

فمن **(يَفْعِل على مَفْعِل)** :

1 - اسم المكان:

قال **سيبويه:**

" أمّا ما كان من **فَعَلَ يَفْعِلُ** فإنّ موضع الفعل **مَفْعِل**، و ذلك قولك : هذا **مَحْبِسُنَا**، و **مَضْرِبُنَا** و **مَجْلِسُنَا** كأنّهم بنوه على بناء **يَفْعِلُ** فكسروا العين كما كسروها في **يَفْعِل** "[189]

و كذا الفعل المثال[190]ن مثل: **المَوْعِد** و **المَوْرِد.**

قال تعالى: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ **مَرْجِعُكُمْ** جَمِيعًا﴾[191]

و قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لا يُخْلِفُ **المِيعَادَ**﴾[192]

---

[189] الكتاب / 4 : 87، و يراجع : شرح الشافية / 1 : 181.

[190] م.ن / 4 : 92.

[191] المائدة : 48.

[192] آل عمران : 09.

2 - اسم الزمـــــان:

قال:

" وقد يجيء **المَفْعِلُ** يراد به الحين فإذا كان من **فَعَـلَ يَفْعِـلُ** بنيتـه علـى **مَفْعِل**...وذلك قولك : أتت الناقة على **مَضْرِبِهَا**، و أتت على **مَنْتِجِهَـا** إنّمـا تريد الحين الذي وقع فيه النِتَاج و الضِّرَاب "[193].

من **(يَفْعَلُ مَفْعَلٌ)** :

1- اسم المكان:

قال **سيبويه**:

" و أمّا ما كان **يَفْعَلُ** منه مفتوحا فإنّ اسم المكان يكون مفتوحا كمـا كـان الفعل مفتوحا، و ذلك قولك **شَرِبَ يشْرَبُ** و تقول للمكان **مَـشْرَبٌ** و **لَـبِسَ يَلْبَسُ** و المكان **المَلْبَسُ**"[194].

2- و كذا **اسم الزمان**[195]، و الفعل الناقص[196] مثل : **المَرْمَى** و **المَغْزَى**.

ومن **(يَفْعُلُ-مَفْعَلٌ و مَفْعِلٌ)**

قال **سيبويه**:

" و أمّا ما كان **يَفْعُلُ** منه مضموما فهو بمنزلة ما كان **يَفْعَلُ** منه مفتوحـا، و لم يبنوه على مثال **يَفْعُلُ** لأنّه ليس في الكلام **مَفْعُلُ**، فلمّا لم يكن فـي ذلـك سبيل و كان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفّهما و ذلك قولك : **قَتَلَ يَقْتُلُ** و هذا **المَقْتَلُ** و قالوا **يَقُـومُ** و هذا **المَقَامُ**"[197]،

---

[193] الكتاب / 4 : 88، و يراجع : شرح الشافية / 1 : 181.

[194] الكتاب / 4 : 89، و يراجع : شرح الشافية / 1 : 181.

[195] يراجع : الكتاب / 4 : 88.

[196] يراجع : م.ن / 4 : 92.

[197] م.ن / 4 : 90، و يراجع شرح الشافية / 1 : 181.

و جاء من **يَفْعُلُ** كلمات على **مَفْعِل** مثل: **المَسْقِط**[198]، و **المَشْرِقُ**، و**المَغْرِبُ**[199] وغيرها.

قال تعالى: ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ **المَشْرِقِ** فَأْتِ بِهَا مِنَ **المَغْرِبِ** فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَ اللهُ لاَ يَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[200]
و قال تعالى: ﴿ فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِنْدَ **المَشْعَرِ** الحَرَامِ﴾[201]

نصّ **ابن السرّاج** على كيفية صياغته من الثلاثي فقال:
" يجيء على مثال الفعل المضارع على **يَفْعِلُ** و **يَفْعَلُ** فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم و الفعل "[202]

ب - 2 - ممّا زاد على ثلاثة أحرف:

و يصاغ اسم المكان ممّا زاد على ثلاثة أحرف بزنة اسم المفعول ممّا زاد على الثلاثة بضم الميم و فتح ما قبل الآخر، و علّل **سيبويه** هذه الصياغة فقال:

" فالمكان و المصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، و كان بناء المفعول أولى به لأنّ المصدر مفعول و المكان مفعول فيه فيضمون أوّله كما يضمون المفعول لأنّه قد خرج من بنات الثلاثة فيُفْعَل بأوّله ما يُفْعَلُ بأوّل مفعوله... يقولون للمكان : هذا **مُخْرَجُنَا** و **مُدْخَلُنَا** و **مُصْبَحُنَا** و **مُمْسَانَا** و كذلك إذا أردت المصدر "[203].

قال تعالى: ﴿ اللّهُمَّ اَخْرِجْنَا مُخْرَجَ صِدْقٍ وَ أَدْخِلْنَا مُدْخَلَ صِدْقٍ وَ اجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا﴾[204]
قال تعالى: ﴿ إِنّ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ **مُدْخَلاً كَرِيمًا**﴾[205]

---

[198] يراجع الكتاب / 4 : 90، و الأصول في النحو / 3 : 143، و التكملة / 222و شرح الشافية / : 181.
[199] يراجع : شرح الشافية / 1 : 181.
[200] البقرة : 258.
[201] البقرة : 198.
[202] الأصول في النحو / 3 : 140.
[203] الكتاب / 4 : 95، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 149.
[204]
[205] النساء : 31.

المصدر الميمي:

يأتي على صيغ اسم المكان نفسها، سواء أكان من الثلاثي أم مما زاد على ثلاثة أحرف[206]، فيأتي من الثلاثي بزنة مصطلحه على **مَفْعَلٍ**[207] مثل: **المَضْرَبِ** و **المَقْتَلِ**، ومثل قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ المَفَرُّ ﴾[208]

وقد جاء على **مَفْعِلٍ**[209] مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِلى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ ﴾[210].
وقد اختلف في **مَطْلَعِ الشمس** أهي مصدر ميمي أم اسم مكان ؟ فكونه مصدر ميمي نسب إلى **بني تميم**[211]، و كونه اسم مكان فقد ذكر أنّه يجيء على **مَفْعِلٍ**، قال **سيبويه:**

"وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا، كأنّهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح، و ذلك **المَنْبِتُ** و **المَطْلِعُ** لمكان الطلوع و قالوا: البصرة **مَسْقِطُ** رأسي للموضع "[212].

نخلص من ذلك إلى أنه لما كان اسم المكان و المصدر الميمي يجيئان بالصيغ نفسها، فنرى أنّ المصدر الميمي ما هو إلا اسم للمكان لأن كلمة **مصدر** أصلا مشتقة للمكان الذي تصدر عنه الأفعال [213]، لذا ذهب البصريون إلى أنه اسم للموضع استنادا إلى قول العرب " للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه "[214]، و لهذا المعنى اختاره البصريون مصطلحا لمفهوم المصدر[215] فإن صحّ ما ذكرناه يمكننا القول إن مصطلح **المصدر** ينبغي أن يكون مصطلحا لاسم المكان و هذا الأخير يصير مفهومه يحوي مفهوم اسم المكان و المصدر الميمي و يطلق على المصدر **الحدث**

---

[206] يراجع: الكتاب / 4: 95، و يراجع : الأصول في النحو / 3: 149، و 151 من اسم الزمان و المكان، و المنصف / 1: 2.

[207] يراجع : الكتاب / 4 : 87، 86، 92، و الأصول في النحو / 3 : 141، 142، و التكملة / 221، 222، و التصريف الملوكي لابن جنّي / 11ن و شرح التصريف الملوكي / 93، 150، 151، و المزهر / 2 : 96.

[208] القيامة :10.

[209] يراجع : الكتاب / 4 : 88-90، و الأصول في النحو / 3 : 142. و التكملة / 222، و المسائل العضديات / 137.

[210] الأنعام :164 و الزمر :7.

[211] يراجع الكتاب / 4 : 90، و الأصول في النحو / 3 : 142، و التكملة /222.

[212] الكتاب / 4 : 90، و يراجع : الأصول في النحو / 3 : 142، 143 و التكملة / 222.

[213] تهذيب اللغة / 12 : 135، و يراجع : الأنصاب / 1 : 235.

[214] م.ن، و يراجع : التبيين / 148.

[215] يراجع : الإنصاف / 1 : 235، و التبيين / 148.

مصطلح اسم الحدث، أنّه اسم موضوع للمعنى الذي تدل عليه المادة الاشتقاقية قال **العكبري**:

" **الضّرب** مثلا فإنّه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضربا"[216]

و إن صحّ ما ذهبنا إليه أيضا يمكننا القول في قوله تعالى ﴿ أَيْنَ المَفَرَ ﴾ و في ﴿ ثُمَّ إلى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ ﴾ في أنّهما اسما المكان **المصدر** أي مكان المفرّ و مكان الرجوع و كذا قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ﴾[217] أي في وقت الحيض.

7 - اسم الآلـــــة:

أ - مفهومها:

و الآلة أداة يتخذها الفاعل وسيلة لمعالجة الأشياء أو صنعها **كمِنْشَار** للنجّار[218]. أمّا ما اشتقّ لهذه الأداة فهو اسم مشتقّ ذو صيغ مضبوطة. و أفرد **سيبويه** لهذا المشتقّ بابا بعنوان: " هذا باب ما عالجت به "[219]، تناول فيه صيغ اسم الآلة دون أن يذكر فيما إذا كان اسما أو صفة، و لا مما اشتقّ و نقل **ابن جنّي** رأي **أبي علي** في عدّ هذا المشتقّ من الأسماء المشربة بمعنى الفعلية، قال:

" ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال و من ذلك، فولهم : **مِفْتَاحُ** و **مِنْسَجٌ** و **مسْعَطٌ** و **مِنْدِيلٌ** ... و نحو ذلك، تجد في كل واحد منها معنى الفعل، و إن لم تكن جارية عليه "[220]

و عن طريق التمثيل ذهب إلى أنّه مأخوذ من المصدر، قال:

" فالمِفْتَاحُ من **الفَتْح** و **مِنْسَجٌ** من النَّسْج و **مُسْعُطٌ** من الإسْعَاطِ و **مِنْدِيلٌ** من النَّدْل: وهو التناول"[220]

---

[216] التبيين / 144.

[217] البقرة :222.

[218] يراجع : كتاب التعريفات / 34.

[219] الكتاب / 4 : 94، و يراجع : المخصص / 14 : 198 و أصول النحو، 3 : 151.

[220] الخصائص / 1 : 120.

تميز **ابن جنّي** بتمييز بين معنى المادة الاشتقاقية و بين دلالة الصيغة، إذ قال:

" و من ذلك قولك: للسُّلَّم: **مِرْقاةٌ** وللدرجة **مَرْقاةٌ**، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي و كسر الميم يدلّ على أنّها مما ينثل و يعتمل عليه و به **كالمِطْرَقَةِ**، و **المِئْزَر**، و **المِنْجَل**، و فتحة ميم **مَرْقاة** تدل على أنّه مستقرّ في موضعه[221] مما سبق يمكننا أن نستخلص تحديد مفهوم اسم الآلة و هو (هو اسم مشتقّ من الفعل لما يصنع به الفاعل المفعول من الأشياء)، أمّا **الشريف الجرجاني** فحدده بقوله :" اسم الآلة هو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه"[222].

ب - صيغـــــه :

ذكر **سيبويه** صيغه عن طريق الأمثلة، قال:

" أمّا المِقَصُّ فالذي يُقَصُ به ... و كل شيء يعالج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، و ذلك قولك : **مِحْلَبٌ** و **مِنْجَلٌ** و **مِكْسَحَةٌ** و **مِسَلَّةٌ** و **المِصْفَى** و **المِخْرَزُ** و **المِخْيَطُ**، و قد يجيء على (مِفْعَال)، نحو : **مِفْرَاض ومِفْتَاح و مِصْبَاح**"[223].

نستخلص من ذلك أن لاسم الآلة ثلاث صيغ قياسية، هي **مِفْعَلٌ**، و **مِفْعَالٌ**، و **مِفْعَلَةٌ**[224] و تعدّ الأولى أصل الصيغ لكون **مِفْعَال** متولدة عنها بإشباع حركة العين، بدليل قول **سيبويه:** " وقالوا المِفْتَحُ كما قالوا: المِخْرَزُ "[223]، أمّا **مِفْعَلَةٌ** فتميّزت عن **مِفْعَل** شكليا بلاحقة التاء، و نصّ **ابن جنّي** على زيادة الميم، فقال: " كلّ اسم كانت أوّله ميم زائدة مما يُنقل أو يُعمل به فهو مكسور الأوّل، نحو: **مِطْرَقَة** و **مِرْوَحَة** إلا ما استثنى من ذلك"[225]، يتّضح من ذلك أنه لا خلاف بين العلماء في تميّز اسم الآلة عن اسمي الزمان و المكان بكسر سابقة الميم، و يعدّ فتحها لحنا[226]، و قد جاء اسم الآلة

---

[221] الخصائص / 3 : 100.

[222] كتاب التعريفات : 26.

[223] الكتاب / 4 : 94، 95، و يراجع : المزهر / 1 : 329 و الأصول في النحو، 3 : 151.

[224] يراجع : شرح الشافية / 1 : 181، و تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد / 209.

[225] المنصف / 1 : 2، و يراجع : الخصائص / 1 : 120.

[226] يراجع : المزهر / 1 : 316.

فِعَال[227]، مثل **الخِيَاط** في قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ ﴾[228] أي ثقب الإبرة، و قال **ابن منظور** في مادة **خاط:** " الخِيَاط : المِخْيَطُ، ما خِيطَ به "[229].

- **اسم المرّة و الهيئة:**

- **اسم المرّة:**

- **مفهومه:**

و مصدر، يدل على وقوعه مرّة واحدة مميّز بالتاء اللاحقة به، سواء أكان المصدر الثلاثي أم مما زاد على ثلاثة أحرف.

- **صياغته:**

- **1 - من الثلاثي:**

صاغ بإلحاق لاحقة التاء بأصل صيغ مصادره و هي **فَعْل**، قال **سيبويه:**

" و إذا أردت المرّة الواحدة من الفعل[230] جئت به أبدا على **فَعْلَةٍ** على الأصل، لأن الأصل **فَعْل**... و ذلك **قَعَدْتُ قَعْدَةً** و **أَتَيْتُ أَتْيَةً** "[231].

أما المصادر العادية المختومة بالتاء، فإنّ التمايز بينها و بين المرّة يكون بالصفة لإرادة المرّة، قال **سيبويه** عن طريق التمثيل: " ولَقَيْتُهُ لِقَاءَةً وَاحِدَةً "[232].

---

[227] تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد / 209.

[228] الأعراف :40.

[229] اللسان مادة (خ ي ط).

[230] أي المصدر .

[231] الكتاب / 4: 45، و يراجع: شرح الشافية / 1 : 176 و الأصول في النحو، 3: 86، التكملة 213، و المنصف، 1: 179 .

[232] الكتاب / 4 : 45 و يراجع : الأصول في النحو، 3 : 140.

2 - ممّا زاد على الثلاثة أحرف:

لا تختلف المرّة مما زاد على ثلاثة أحرف عن المرّة من الثلاثي، و ذلك بإضافة
ة التاء على المصدر العادي قال **سيبويه**:

" فنظير **فَعَلْتُ فَعْلَةً** من هذه الأبواب أن نقول : أعْطَيْتُ **إعْطَاةً**، و أخْرَجْتُ
إخْرَاجَةً فإنّما تجيء بالواحدة على المصدر اللازم للفعل... لأنك لو أردت
الفَعْلَة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر لأنّك تريد **فَعْلَةً** واحدة فلابّد من علامة
التأنيث"[233]

بالصفة عند تماثل صيغتي المصدر العادي و المرّة مثل: **زَلْزَلَةً وَاحِدَةً** [234].

اسم الهيئـــــة:

مفهومه:

إذا كان اسم المرّة يدل على وقوع المصدر، باعتبار حقيقته على المرّة الواحدة، فإنّ
م الهيئة يدلّ عليه باعتبار خصوصية هيئة المصدر، و عقد له **سيبويه** بابا بعنوان :
هذا باب ما تجيء فيه (الفِعْلَةُ) تريد بها ضربا من الفعل "[235]؛ أي هيأة حصوله و
ل له بقوله:

" و ذلك قولك : حَسَنُ **الطِعْمَة** و قَتَلْتُهُ **قِتْلَةَ سُوءٍ** وبئست **المِيتَـةُ**، و إنّما
تريد الضّرب الذي أصابه من القتل و الضّرب الذي هو عليه من الطّعم
[كذا]، و مثل: هذا: **الرِّكْبَةُ** و **الجِلْسَةُ** و **العِقْدَةُ** "[236]

ل **الفيروزآبادي**: " **الجِلْسَةُ** بالكسر الحالة التي يكون عليها الجالس"[237] و هي هيأته.

---

[233] الكتاب / 4 : 86.

[234] الأصول في النحو / 3 : 140.

[235] الكتاب / 4 : 44.

[236] م.ن، و يراجع : شرح الشافية / 1 : 178.

[237] القاموس المحيط، فصل الجيم و الحاء، باب السين، 2 : 205.

ب - **صياغته:**

يصاغ من الثلاثي على **فَعْلَة** و لتماثل المرّة و الهيئة في حروف و حركات الصيغة فإنّ التمييز بينهما يتم بحالة الحرف الأول، وقد نصّ **ابن الحاجب** على هذا التمييز بقوله :" و المرّة من الثلاثي... على **فَعْلَةٍ**... وبكسر الفاء للنوع[238]"[239].

و ذُكِر أنّه لا يصاغ مما زاد عل ثلاثة أحرف، و ما جاء منه على **فَعْلَةٍ** عدّ شاذا، والأسماء الشاذة هي : **خِمْرَة**، و **نِقْبَة**، و **عِمَّة** و **قِمْصَة** من **اخْتَمَرَت** المرأة، و **انْتَقَبَت**، و**تَعَمَّمَ** الرجل، و **تَقَمَّصَ**[240].

و نرى أنّها صيغت وفق الحروف الأصول، بخاصة و أن هذه الأفعال مشتقة من أسماء الأعيان.

و يمكننا طرح سؤال حول امتناع صياغة اسم الهيئة مما جاوز ثلاثة أحرف، و هو :ما يمنع من صياغته بالطريقة التي صيغ بها اسم المرّة ؟ إلاّ أنّه يلزم للفرق بينهما أن يوصف اسم الهيئة بمشتق مناسب.

و ممّا يجدر التنبيه إليه أنه في الاشتقاق المطّرد لا يطّرد اشتقاق كل المشتقات المطّردة من كلّ مادة اشتقاقية، فقد لا يسوغ صياغة من بينها مشتقّ من مادة اشتقاقية ما، لامتناع دلالتها الاشتقاقية عن الاشتقاق منها.

فمثلا الدلالة الاشتقاقية لـ **(ف.ن.ي)** و هي **باد و انتهى وجوده**[241] لا يسوغ صياغة التفضيل منها، لأنّها غير قابلة للتفاضل، و لا المرّة، لأن الفناء واحد لا يتعدّد.

لذا نرى أن المشتقات المطّردة كما تنولت في الصرف اعتنى فيها بالجانب التصريفي للمادة أكثر من العناية بالدلالة الاشتقاقية لها، مع أن المادة الاشتقاقية باحتوائها دلالة اشتقاقية تنطلق في العمليات الاشتقاقية، إذ تكون مهيأة لصياغة منها ما يمكن صياغته من مشتقات، بحيث لا تكون محصورة فيما اشتقّ منها من مشتقات مطّردة، و إنّما تتجاوزها إلى مشتقا صيغت أسماء لأشياء تتضمّن دلالة المادة الاشتقاقية بتمامها.

---

[238] و هو استعمال ابن الحاجب ، و استعمل ابن المالك تسمية الهيئة، يراجع : تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد / 205.

[239] شرح الشافية / 1 : 178، و يراجع : تسهيل الفوائد و تكيل المقاصد / 205.

[240] الاشتقاق لأمين / 242.

[241] المعجم الوسيط، 1 : 704.

مثل: اسم **الخِدْر** مشتقّ من مادة **(خ.د.ر)** و دلالتها الاشتقاقية **الاستتار**[242]، اشتقّ لـ: "ستر يمدّ للجارية في ناحية البيت "[243]

*و اسم **عَرَفَات** مشتقّ من مادة **(ع.ر.ف)** و دلالتها الاشتقاقية معرفة الشيء و إدراكه[244] اشتقّ للمكان، الذي عرّف فيه سيدنا **جبريل (عليه السلام)** سيدنا **إبراهيم (عليه السلام)**، مناسك الحج[245].

و تتجاوزها أيضا إلى مشتقّ صيغ لمفهوم له علاقة ما بدلالة المادة الاشتقاقية،
مثل: اسم **العُرْف** مشتقّ لما هو خلاف النكر[246]، و معناه وفق صياغتنا له هو : ما انطبق و ما ارتسم في الذهن[247] من الأشياء، فهذه الدلالة متفرعة عن الدلالة الاشتقاقية لمادة **(ع.ر.ف)**، و هي إدراك الشيء بالحواس.[246]

---

[242] م.ن، 1 : 220.

[243] لسان العرب، مادة : (خ.د.ر).

[244] المعجم الوسيط، 2 : 595.

[245] المقاييس، 4 : 282.

[246] المعجم الوسيط، 2 : 595.

[247] يراجع : من البحث.

الباب الثالث

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق غير العادي

الفصل الأول

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الكبير (التقاليب)

الفصل الثاني

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الأكبر (الإبدال الاشتقاقي)

أ- الاشتقاق الكبير (الأكبر) عند ابن جنّي :

الاشتقاق الكبير بالمفهوم الذي حدّده **ابن جنّي** لم يكن معروفا من قبل لدى علماء اللغة، بحيث كان الاشتقاق الصغير هو الذي تنصرف إليه الكلمة عند إطلاقها، و لقد بيّن **ابن جنّي** هذه المسألة عندما قال :

" (...) هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أنّ **أبا عليّ** -رحمه الله- كان يستعين به و يخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنّه مع هذا لم يسمّه و إنّما كان يعتاده عند الضرورة و يستريح إليه و يتعلل به، و إنّما هذا التقليب لنا نحن و ستراه فتعلم أنّه لقب مستحسن "[1].

1- بدايات فكرة الاشتقاق الكبير (الأكبر) :

يمكن القول : إن **ابن جنّي** ما كانت تعنّ في ذهنه فكرة الاشتقاق الكبير دون أن تكون بوادرها قد ظهرت قبل، و ما كان يتمكّن من صوغها دون أن يكون قد استجمعت له عناصرها فقد أفاد :

- من مبدأ التقاليب الذي اعتمده **الخليل**، لحصر مفردات اللغة العربية نظريا، غير أنّه لا يمكننا أن نقول مثل ما جزم **عليّ عبد الواحد وافي**[2] و **صبحي الصالح و أحمد محمّد قدّور**[3] **و غازي**[4] **مختار طليمات**[5]، إنّه " قد فطن من قبل **الفارسي** و **ابن جنّي** إلى موضوع الاشتقاق الأكبر "[2] بالمفهوم الذي حدّده **ابن جنّي** لأنّه لا دليل على كونه كان يقصد من ضمّه تقاليب المادة الاشتقاقية في مدخل واحد، إلى المعنى الجامع، و لو قصده ما كان يمنعه من التصريح به مع مداخل المواد الاشتقاقية، و إنّما لم يفعل، لأنّ انشغاله الوحيد آنذاك هو تأليف معجم بطريقة تمكّنه من حصر مفردات

---

[1] الخصائص / 2 : 133.

[2] فقه اللغة/ 283، يراجع: و مدخل إلى فقه اللغة، **د/ أحمد محمد قدّور**، 215.

[3] يراجع: دراسات في فقه اللغة، **د/ صبحي الصالح**، 188.

[4] يراجع: مدخل إلى فقه اللغة، **د/ أحمد محمّد قدّور**، 215.

[5] يراجع: **أحمد بن فارس اللغوي**، **د/ غزي مختار طليمات**، 65.

اللغة العربية، المستعمل منها و المهمل و" لأنّه ينتسب إلى عصر جمع أكثر من انتسابه لعصر تفلسف و بحث عن أسرار اللغة و فقهها "[6].

- و من العلاقة المعنوية، التي اعتمدها **أبو علي الفارسي** عند استناده إلى مبدأ التقاليب في ترجيح أحد أصلي ألف الكلمة المعتلّة، حين يؤول أصلها إلى **واو** و **ياء**، و تقصر مقاييس التصريف عن تعيينه، قال **ابن جنّي** :

" وشاهدته غير مرّة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء أو العين أو اللام، استعان على عمله و معرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه "[7]

من ذلك ترجيحه كون لام أثفية[8] واوا على الرغم من مجيء مضارعها بالوار و الياء. فقد نقل **أبو عليّ** عن **ابن الأعرابي** أنّه يقال :

"جاء **يثقوه و يثفيه و يَثِفُه...** إذا جاء بعده "[9]

و قال :

" فقولهم يَثِفُهُ لا يكون إلا من الواو "[10] استنادا إلى أن معنى **يَثِفُه** - و هو المجيء بعده - "موجود في **أثفيّة** لأنّها تتخلّف بعد أهلها في الدار "[11].

و فسّر **ابن جنّي** وسيلة أستاذه في هذا الترجيح، فقال :

"يريد أنّه بمنزلة **يَعِدُه** إلا أنّ **اللام** قدّمت إلى موضع **الفاء** كأنّه كان **ثفوت** ثم صار **وثفت**" [12]

و قال :

" أفلا تراه كيف استعان على لام **ثفا** بفاء **وثف** و إنّما ذلك لأنّها مادة واحدة شكّلت على صور مختلفة فكأنّها لفظة واحدة"[13].

---

[6] اللغة بين العقل و المغامرة ل : د/ مصطفى مندور / 85.

[7] الخصائص / 1 : 12.

[8] أثفيّة : إحدى أثافي القدر، و هي الحجارة التي تنصب تحتها، المنصف / 3 : 81.

[9] المنصف / 2 : 185.

[10] المنصف، 2: 185، و يراجع : الخصائص / 2 : 139، و المخصص / 16 : 2.

[11] المنصف / 2 : 185.

[12] م.ن: 2 : 185، 186.

[13] الخصائص / 2 : 139ن و يراجع : 1 : 11.

يتّضح من عمل **أبي علي** أنّه لا يستند إلى مبدأ التقليب في معرفة أصل الألف إلا حين توفر **مبدأ التقارب المعنوي** بين الكلمات المقلّبة.

و الطريقة نفسها اعتمدها **ابن جنّي** في تقوية كون لام (أفعى) واو، قال :

" لام **أفعى** لا قاطع في يائها و ليس بقولهم في تذكيرها **أفعوان** دليل على أنّ اللام واو، ألا ترى لو بنيت مثل **أنجوان** من **رميت** و **قضيت** لقلت **ارموان** و **أقضوان**، و ذلك للضمّة قبل اللام، و لكنّهم قد قالوا لحدّة السّمّ و شدّته **(الفوعة)** فكأنّه و **الأفعى** مقلوب أحدهما عن صاحبه و ذلك لخبث الأفعى و نكارتها "[14].

و لكن دون أن يبيّن أيّهما أخذ من صاحبه.

هذا إلى أنّ **لابن جنيّ** نظرة خاصة إلى الاشتقاق الصغير امتاز بها على سابقيه، و هي أن المشتقات المصاغة من المادة الاشتقاقية و إن ابتعدت دلالاتها الاشتقاقية – سواء أكانت مشتقّات أم مشتقّ منها– عن الدلالة الاشتقاقية الأصلية للمادة، فهي متفرعة عنها و تعود إليها، لأن ابتعادها، في نظرنا، إنّما يعود إلى مبدأ التناسل الدلالي بين الدلالة الاشتقاقية للمادة و بين مفهوم ما يشتقّ له منها، لما في دلالة المادة الاشتقاقية ما يحمل إلى اشتقاق منها.

و هكذا تلاحقت خيوط هذه الفكرة في ذهن **ابن جنيّ** و تفاعلت مفرزة فكرة الاشتقاق الكبير، التي مارسها دون تصريح بمفهومها كلما دعت الأسباب إلى ذلك، من ذلك، ذكره أثناء موضوع الإلحاق اقتراب تقلبيين أو أكثر في المعنى، قال:

" و يجوز عندي أن يكون اشتقاق **(حوقل)** من **الحقلة** و هي ما بقي من نفايات التمر لأنّ قولهم: " قد **حوقل** الرجل " معناه: كبر و ضعف فصار كأمّه لم يبق منه إلا نفايته "[15]

و أنشد **للراجز:**

---

[14] المخصص / 16 : 12.

[15] المنصف / 1 : 38.

يَا قَوْمِ قَــدْ حَوْقَلْتُ أَوْدَنَـــوْتُ	*	وَ بَعْضُ حِيقالِ الرِّجّــالِ المَــوْتُ[16]

و قال:

" و هو قريــب في المعنى من قولهم: شيخ **قاحِــل:** إذا كبر ييبس و ليس على نظمه لأجل التقديم و التأخير في الحــروف، و لكنّه قريب من لفظه و قريب من معناه، و ليس على نظمه، و لهــذا نظائر في كلام العرب، و لو قلت إنّ أكثر لغاتهــا علــى هــذا المنهاج لكان قولا "[16].

و في الموضع نفسه ذكر تقارب معاني (جبر، و برج، و رجب)[17] فــ**ابن جنيّ** في هذا الموضع لم يصرّح بالمعنى الجامع الذي ينظم معاني التقاليب، و إنّما اكتــفى بذكر تقــارب بعض التقاليــب و لمّا نضــجــت الفــكرة و اتّضحت، و تمكّن من استخلاص المعنى الجامع لتقاليب بعــض المــواد صاغ مصطلحها و مفهومها في مؤلّفه الخصائص الذي يعدّ بداية تنظيــر للدرس اللغوي العربي.

2- تحديد ابن جنّي للاشتقاق الكبير (الأكبر):

عرّفه بقوله :

" و أمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمــع التراكيــب الستّة و ما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة و التأويــل إليــه كمــا يفعــل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد "[18].

يتّضح من التعريف أنّ الاشتقاق الكبير (الأكبر) يتميّز عن غيره بـــ :

1-تغاير مواقع حروف المادة الاشتقاقية.

2-المعنى الجامع لمعاني تقاليب المادة الاشتقاقية و ما يتصرّف منها.

---

[16] المنصف / 1 : 39.

[17] يراجع : م.ن.

[18] الخصائص / 2 : 134.

3- سبب التسميـــــــة :

يمكننا التماس علّة و صفه بالأكبر من خلال قوله " فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، و بعلوه إلى ما فوقه"[19] و هذا التجاوز تجاوز لفظّي و معنويّ، فاللفظي يتمثل في أنّ الاشتقاق الصغير يمثل سدس أو خمس الاشتقاق الأكبر[20] و المعنوي يمكننا التماسه من خلال تقسيمه الإدّغام إلى أكبر أو أصغر، فيمتاز الأكبر بقلب أحد المتقار بين إلى لفظ صاحبه ثم إدّغامه مثل : **امّحى**[21]، و الأصغر بتقريب صوت من صوت دون إدّغام مثل **فُصِدَ** له حوّلت إلى **فُزْدَ** له و وجه الشبه بين الإدّغام الصغير و الاشتقاق الصغير، هو أنّ الإدّغام الصغير يقتصر على تقريب صوت من صوت دون إدّغام، و الاشتقاق الصغير يقتصر على المعنى الجامع لتصاريف المادة الاشتقاقية من غير تقليب، أما وجه الشبه بين الإدّغام الأكبر و الاشتقاق الأكبر فهو أن كليهما لا يقتصر على عملية واحدة شأن الصغير من الموضوعين، و إنّما على عمليتين، فالإدّغام الأكبر يتم بقلب أحد المتقاربين إلى لفظ صاحبه ثم إدّغامه و الاشتقاق الأكبر لا يساوي الجامع المعنوي فيه مجموع المعاني العامة لتصاريف التقاليب، و إنّما يتجاوزها إلى استخلاص معنى عام يشمل المعاني العامة لتقاليب .

4- عدّة تقاليب أصناف[22] الكلـــم :

1- تقاليب الثنائي المضعّف :

إن **الخليل** عند تقليبه للثنائي المضعّف لم يعد المضعّف المفروق، ضمن تقليبات الثنائي، لاقتصارهما على صورته الظاهرة، كما أنّه لم يتناوله، ضمن تقليبات الثلاثي لتماثل صوتين من بنائه الثلاثي، و لسنا نعرف ما السبب الذي جعل **الخليل**، يحصر الثنائي المضعّف في تقلبين فقط، بخاصة و أنّه التمس فكرة التقاليب لحصر مفردات اللغة ؟

---

[19] الخصائص / 1 : 5.

[20] يراجع : م.ن / 2 : 138.

[21] يراجع : م.ن / 2 : 140.

[22] و هي : الثنائي، و الثلاثي، و الرباعي، و الخماسي.

و إنّما رأينا ضمّ المضعّف المفروق إلى المضعّف المقرون لكونهما من مادة واحدة، لذا فلا يقتصر الثنائي المضعّف على تقليبين و حسب،و إنّما ينتج عن تقليبه أربعة تقاليب : زوج من المضعّف المقرون، و زوّج من المضعّف المفروق، مثال ذلك : مادة (ق.ر.ر)، فإنّه ينتج عن تقليبها : (قرّ، رقّ) و (قرق، رقر) فالأوّلان أوردهما **ابن دريد** في معجمه جمهرة اللغة، قال : " فال**رَّقُ** : الجلد الذي يكتب فيه... و استعمل من معكوسه[23] **القرُّ**، و هو البرد... و **القرار**: المستقرّ من الأرض "[24]، أما الآخران فالتمسناهما في مداخل الثلاثي من معاجم أخرى كلسان العرب، و القاموس المحيط، قال الفيروز آبادي في (فصل القاف باب القاف) " **القرق** ككتف وجبل : المكان المستوي وقاع **قرق**"[25] أي أملس[26]، أما تقليب **(رقر)** فلم يستعمل. هذا من حيث البنية الشكلية، أما من حيث المعنى فنجد **(قرق)** تلتقي مع **(قرّ)** في الدلالة على المكان، قال **ابن منظور** : " و **القرّ** : القرار بالمكان، و يقال : **قررت** بالمكان **أقرّ** "[27]، و من أصل الاشتقاق نفسه، أي الدلالة على المكان، أخذ الرباعي الترجيعي، قال **ابن منظور** :"و في حديث الزكاة : بُطِح له بقاع **قرْقر** : و هو المكان المستوي "[28] و هكذا تلتقي (قرق، و قرقر) في معنى : المكان المستوي

2- تقاليب الثلاثي :

ينتج عن تقليب الثلاثي على وجوهه الممكنة ستة تقاليب أوضح **ابن دريد** طريقة الحصول عليها، في شكل مثلث بتوزيع حروف الثلاثي على رأس كل زاوية منه، ثم البدأ بأحد أخرف زواياه، في الاتّجاهين : يمنة و يسرة، و في شكل دائرة[29]، و بذلك نحصل على ستة تقاليب مع

---

[23] أي مقلوبه.

[24] جمهرة اللغة / 1 : 86، 87، و يراجع : اللسان مادة (قرر).

[25] القاموس المحيط / 3 : 279.

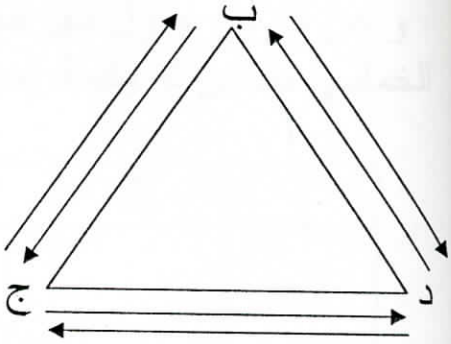
[26] اللسان مادة (ق.ر.ر) /3 : 56.

[27] اللسان مادة (ق.ر.ر)/ 3 : 53.

[28] م.ن / 2 : 54.

[29] يراجع : المزهر / 1 : 71، 72، و البحث اللغوي عند العرب ل : **د/ مختار عمر**/ 181.

ملاحظة: أنّ الحرف الذي ينطلق منه باتّجاه اليسار هو نفسه الذي ينطلق منه باتّجاه اليمين، و يتّضح ذلك بالشكل الآتي :



*جدب ——— دبج ——— بجد

*جبد ——— بجـد ——— بدج

3- <u>تقاليب الرباعي</u> :

أحسن من أوضح طريقة الحصول عليها، الدكتور **محمد سالم الجـرح،** برسمه جدولا ذا قوائم أربع، و ذلك بوضع أحد الأصـول فـي القائمـة الأولى، و ضع الحروف الباقية في القائمة الثانية، و كل واحد من أحـرف القائمة الثانية يتبادل مع الحرفين الآخرين في الثالثة و الرابعـة، و بـذلك ينتج ست صور، مع حرف بعينه في القائمة الأولى[30]. و مثّل لذلك بمثـال **(دحرج)** في الجدول الآتي :

التقاليب = 6	4	3	2	1
دحرج	ج	ر	ح	د
دحجر	ر	ج		
درجح	ح	ج	ر	
درحج	ج	ح		
دجرح	ح	ر	ج	
دجحر	ر	ح		

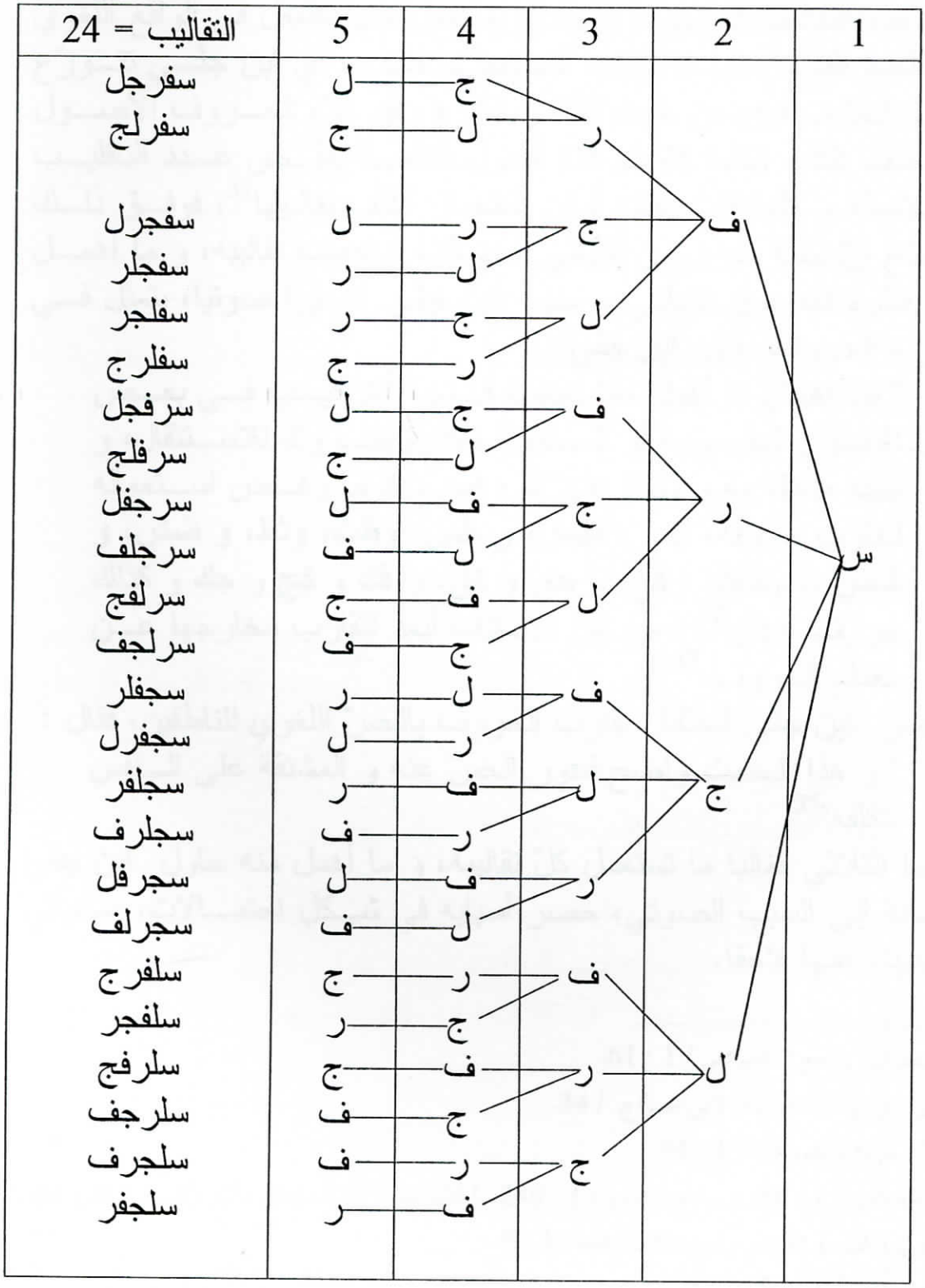
و هكذا تكرر العملية بوضع كل حرف من أحرف القائمة الثانية في القائمة الأولى، و بالتالي يكون حاصل ضرب ستة تقاليب في أربعة أحرف، أربعة و عشرين تقليبا (6 x 4 = 24).

---

[30] يراجع :البحث اللغوي عند العرب / 171.

4 - تقاليب الخماســـــي :

و عن طريق جدول ذي خمس قوائم تتّضح كيفية الحصول على تقاليــب الخماسي ممثلين له بكلمة (سفرجل).



التقاليب = 24	5	4	3	2	1
سفرجل	ل	ج	ر	ف	س
سفرلج	ج	ل			
سفجرل	ل	ر	ج		
سفجلر	ر	ل			
سفلجر	ر	ج	ل		
سفلرج	ج	ر			
سرفجل	ل	ج	ف		
سرفلج	ج	ل			
سرجفل	ل	ف	ج	ر	
سرجلف	ف	ل			
سرلفج	ج	ف	ل		
سرلجف	ف	ج			
سجفلر	ر	ل	ف		
سجفرل	ل	ر			
سجلفر	ر	ف	ل	ج	
سجلرف	ف	ر			
سجرفل	ل	ف	ر		
سجرلف	ف	ل			
سلفرج	ج	ر	ف		
سلفجر	ر	ج			
سلرفج	ج	ف	ر	ل	
سلرجف	ف	ج			
سلجرف	ف	ر	ج		
سلجفر	ر	ف			

و هكذا تكرّر العملية بوضع كل حرف من حروف القائمة الثانية في القائمة الأولى، مع تغيير مواضع حروف القوائم الثلاثة الباقية، و بالتالي يكون حاصل ضرب أربعة و عشرين تقليبا في خمسة أحرف، مائة و عشرين تقليبا.

و هذه التقاليب الموجودة بالقوّة لم يستعمل منها بالفعل في الواقع اللغوي إلاّ العدد القليل، و هذا العدد المستعمل، حسب رأي **ابن جنّي** تتوزّع نسب التقاليب فيه، من حيث القلة و الكثرة وفق عدّه الحروف الأصول لأصناف الكلم، فكلّما كثرت عدّة أصول الكلمة تقلّص عدد التاقليب المستعملة و كلّما قلّت عدّته أمكن استعمال أغلب تقاليبها[31]، فوفق ذلك نستنتج أنّ نسبة كبرى من الثنائي المضعّف استعملت تقاليبه، و ما أهمل منه فسّره اللغويون القدامى و منهم **ابن جنّي** تفسيرا صوتيا، يتمثل في تقارب الحروف، قال **ابن جنّي**:

" أمّا إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال، و بقيّته ملحقة به و مقفّاة على إثره فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو : **سص، و طس، وظث، وثظ، و ضش، و شضّ**... وكذلك : **قج**، و **حق** و **كق**، و **قك** و **كج** و **جك** و كذلك حروف الحلق[32] : هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف [33،34].

و فسّر **ابن جنّي** استثقال تقارب الحروف بالحسّ اللغوي للناطقين، فقال :

" و هذا الحديث واضح لنفور الحسّ عنه و المشتقّة على النفس لتكلّفه"[35].

أما الثلاثي فغالبا ما تستعمل كلّ تقاليبه، و ما أهمل منه حاول **ابن جنّي** إضافة إلى السبب الصوتي، حصر أسبابه في شكل احتمالات، سيأتي الحديث عنها لاحقا.

---

[31] بتصرف، يراجع : الخصائص / 1 : 61.

[32] يراجع : رسالة الاشتقاق **لابن السرّاج** / 34.

[33] أي حروف الفم، م.ن / 1 : 54.

[34] الخصائص / 1 : 61، و يراجع : المزهر / 1 : 240، 241، وفيه : ذكرالسيوطي مكان (كس و ظث، و ثظ) (صص، وطت، و تط)، و يراجع : جمهرة اللغة / 1 : 6.

[35] الخصائص / 1 : 54.

أما الرباعي فعلى كثرة تقاليبه الممكنة نظريا فغاية ما استعمل منه أربعة تقاليب، قال **ابن جنّي** :

"(...) المستعمل منها قليل:- و هي : **عقرب، و برقع، و عرقب، و عبقر** و إن جاء منه غير هذه الأحـرف فعسى أن يكون ذلك، و الباقي كلّه مهمل... ثم لا تجد اصلا مما ركّب منه قد تصرف فيه بتغيير نظمة و تضده كما تصرّف في باب **عقرب**"[36].

أما الخماسي قلم يستعمل من جميع تقاليبه إلا كلمة واحدة قال **ابن جنّي**:

" ألا ترى أنّك لا تجد شيئا مـن نحـو **(سـفرجل)** قـالوا فيـه **(سرفجل)**، و لا نحو ذلك، مع أنّ تقاليبه يبلغ به مائة و عشرين أصلا، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا **سفرجل** وحده "[37]

و ما جاء من الخماسي بصورتين، أرجعه **ابـن جنّـي** إلـى الـضرورة الشعرية، فقال:

"فأمّا قول بعضهم **(زبردج)** فقلب لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر و لا يقاس عليه "[38].

فلقلّة استعمال تقاليب الرباعي و الخماسي، و لكـون الثلاثـي يحـضى باستعمال أغلب تقاليبه، هذا إلى أنّه أكثر و أعدل الأبنية نجد **ابـن جنّـي** قصر الاشتقاق الكبير (الأكبر) على الأصل الثلاثي، و تبعه في حصره في هذا الأصل **عبد الله العلايلي** [39].

5- أمثلة ابن جنّي في الاشتقاق الكبير (الأكبر) :

اختار **ابن جنّي** عدد من الأمثلـة، لتطبيـق مذهبـه المبتكـر عليـها، و استخلص لكلّ منها جامعهـا المعنـوي، و هـي (ق.و.ل)تـدل علـى الخفـوف و الحـركـة[40]، و (ك.ل.م) و (ج.ب.ر) تـدلان على القـوة

---

[36] الخصائص / 1 : 61، و يراجع : المزهر / 1 : 243.

[37] الخصائص / 1 : 61، 62، و يراجع، المزهر / 1 :243.

[38] الخصائص / 1 : 62، و يراجع : الاشتقاق **لعبد الله أمين** / 387.

[39] يراجع : تهذيب المقدمة اللغوية **للعلايلي** / 60، 143.

[40] الخصائص /1 : 6، و 2 : 135 .

و الشّدّة[41] و **(ق.و.س)** تدل على القوّة و الاجتماع [42]، و **(س.ل.م)** يدل على الأصحاب والملاينة[43]، و لا نعرض كل هذه الموادّ و إنّما نقتصر منها على **(ك.ل.م)** لتماثلها مع **(ج.ب.ر)** في الجامع المعنوي، و على **(س.ل.م)** لمعرفة طريقته في تفسير المهمل. قال عن تقاليب **(ك.ل.م)**:" و أمّا **(ك.ل.م)** فهذه أيضا حالها، و ذلك أنّها حيث تقلبتْ فمعناها الدلالة على (القوّة و الشّدّة)[44]، و المستعمل منها أصول خمسة، و هي : (ك.ل.م) (ك.م.ل) (ل.ك.م) (م.ك.ل) (م.ل.ك) و أهملت (ل.م.ك) فلم تأت في ثبت فمن ذلك :

الأصل الأوّل: (ك.ل.م) منه الكَلْمُ للجرح و ذلك للشدّة التي فيه، و قالوا في قول الله سبحانه: ﴿دَابَّةً مِنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾[45] قولين: أحدهما من **الكَلام**، و الآخر من **الكِلام**؛ أي تجرحهم و تأكلهم، و قالوا : الكُلام : ما غلظ من الأرض، و ذلك لشدّته و قوّته... و منه الكَلام، و ذلك أنّه سبب لكلّ شرّ و شدّة في أكثر الأمر "[46]. و استشهد على هذا المعنى بقول الرسول (صلى الله عليه و سلّم) : (من كفي مئونة لقلقه[47]، و قبقبه[48]، و ذبذبه[49] دخل الجنّة)[50]ن و أنشد لشاعر :

* و جَرْحُ اللّسَانِ كَجَرْحِ اليد *[51]

و قال :

" فلما كان الكَلام أكثره إلى الشرّ، اشتقّ له من هذا الموضع "[52]

---

[41] م.ن / 1 : 14 و فيه مادة (ك.ل.م)، و 2 : 135 و فيه مادة (ج.ب.ر).

[42] الخصائص / 2 : 136.

[43] م.ن / 2 : 137.

[44] يراجع : الخصائص /2 : 135.

[45] النمل: 82.

[46] الخصائص / 1 :13، 14.

[47] اللقلق : اللسان.

[48] القبقب : البطن.

[49] الذبذب : الفرج.

[50] الخصائص / 1 : 14.

[51] م.ن، و يراجع : مجمع البيان الحديث (تفسير مفرادات ألفاظ القرآن الكريم / **لسميح عاطف الزين** / 760، و يراجع : معاهد التنصيص / 1 : 171، و البيت **لامرئ القيس**، صدره : *و لَوْعَنْ نَثًا غَيْره جَاءَنِي * و جُرْحُ اللِسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ).

[52] الخصائص / 1 : 15.

و قال الثاني: (ك.م.ل) : من ذلك كَمَل الشـــيء و كَمُل و كَمِل فهو كَامِل و كَمِيل، و عليه بقيّة تصرفه. و التقاؤهما أن الشيء إذا تمّ و كَمُل. كـــان حينئذ أقوى و أشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل.
الثالث: (ل.ك.م) : منه اللكم إذا و جأت الرجل و نحوه، و لا شك في شدّة ما هذه سبيله....
الرابع: (م.ك.ل) : منه بئر مَكُول، إذا قلّ ماؤها ... و التقاؤهما أنّ البئـــر موضوعة الأمر على جمّتها بالماء، فإذا قلّ ماؤها كره موردهـــا و جفـــا جانبها و تلك شدّة ظاهرة.
الخامس: (م.ل.ك) : من ذلك ملكت العجين إذا أنعمت عجنه فاشتدّ و قوي و منه مِلْكُ الإنسان، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي، و ذلك قوّة و قدرة من المالك على مِلْكِه، و منه المُلْك، لما يعطي صاحبه من القوّة و الغلبة و أُمْلِكَت الجارية، لأنّ يد بعلها تقتدر عليها فكذلك بقية الباب كلّه"[53].

مادة (س.م.ل) و تقاليبها :

قال :

" و من ذلـــك تقليـــب (س.م.ل) (س.ل.م) (م.س.ل) (م.ل.س) (ل.م.س) (ل.س.م)، و المعنـــى الجـــامع لهـــا المـــشتمل عليها،الإصحاب و الملاينة:
و منها الثوب (السَمَلُ) : و هو الخَلَقُ، و ذلك لأنّه ليس عليه من الوبر و الزئبر ما على الجديد، فاليد إذا مرّت عليه بلمَـــس لـــم يستوقفها عنه جدّة المنسج و خشنة الملمس . و (السَمَل) : الماء القليل، كأنّه شيء قد أخلق و ضعف عن قوّة المضطرب، و جمّة المرتكض ... و منها (السلامة) وذلك أن السليم ليس فيه عيـــب تقف النفس عليه و لا يعترض عليها به.
و منها (المَسَل) و المَسَل و المَسِيل كلّه واحد، و ذلك أنّ الماء لا يجري إلا في مذهب له و إمام منقاد به، و لو صـــادف حـــاجزا لاعتاقه فلم يجد متسرّبا معه.

---

[53] الخصائص / 1 : 15 – 17.

و منها (الأملس) و الملساء، و ذلك لا اعتراض على الناظر فيه و المتصفح له.
و منها (اللمس) و ذلك أنّه إن عارض اليد شيء حائل بينها و بين الملموس لم يصح هناك لمس، فإنما هو إهواء باليد نحو و وصول منها إليه لا حاجزا و لا مانعا و لا بد مع اللمس من إمرار اليد و تحريكها على الملموس و لو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه... فأما (ل.س.م) فمهمل [54]" و حاول أن يتصوّر معناها عن طريق ما يقاربها لفظا و هو (نسم)، فقال :" و على أنّهم قد قالوا : (نسمت) الريح إذا مرّت مرّا سهلا ضعيفا و النون أخت اللام"[54] أي أنه يمكن أن يكون معناها السهولة و الضعف، و نرى أن هذا ما جعله يتذكر استعمالها، محاولا إلحاقها بالمعنى الجامع فقال :" و مرّ بنا أيضا (ألسمت) الرجل حجّته إذا لقنته إياها "[54].
و أنشد :

لاَ تُلْسِمَنَّ أبَا عَمْرَانَ حُجَّتَهُ	وَ لاَ تَكُونَنْ لَهُ عَوْنًا عَلى عَمْرَا[54]

و قال :" فهذا من ذلك أي سهّلتها و أوضحتها "[54].

طريقته في بيان التقاء المعنى الجامع بالمعاني العامّة للتقاليب و ما يتصرّف منها :

نحاول من خلال ممارسته فكرة الاشتقاق الكبير على الأمثلة الواردة استخلاص وسائله اللغوية في بيان التقائهما (المعنى الجامع + المعنى العام).

فمادة (ك.ل.م):
أورد لها ثلاث استعمالات بصيغ متماثلة في العِدَّة – الحروف و الحركات والسكنات – مختلفة بينها في حالة الحرف الأوّل. و هي الكِلاَم، و الكُلاَم، و الكَلاَم. ف(الكِلاَم) للجرح، و (الكُلاَم) لما غلظ من الأرض، فرأى معنى القوّة في (الكِلاَم) إلى أثر الجرح، و في (الكُلاَم) إلى غلظ الأرض. و اكتفى بذلك دون أن يذكر علاقة أثر الجرح بغلظ الأرض. أما (الكَلاَم) فحاول أولا أن يحصر استعماله في معنى الشرّ لينفذ من خلاله إلى

[54] الخصائص / 2 : 138.

تفسير علاقته بالكِلاَم، قال : " و منه الكَلاَم و ذلك أنّه سبب لكلّ شرّ و شدّة في أكثر الأمر " و من خلال استشهاده بقول الشاعر :

* و جَرْحُ اللّسَانِ كَجَرْحِ اليَدِ *

نراه استند إلى علاقة المشابهة بين الكِلاَم و الكَلاَم في الأثر المؤلم، قال:

" فلما كان الكَلاَم أكثره إلى الشرّ اشتق له من هذا الموضع"

و في الاستعمال الثاني لـــ(السَمَل) قال :

" (السَمَل) الماء القليل "، و فسر علاقته بالسمل الثوب الخلق عن طريق المشابهة بينهما في الدلالة على الضعف، قال " كأنه شيء قد أخلق و ضعف "، و أكّد علاقته بالمعنى الجامع عن طريق التقابل اللغوي، قال:

" و ضعف عن قوّة المضطرب و جمّة المرتكض ".

نستخلص من ذلك أنّه يستند إلى العلاقات المجازية [55] في إلحاق استعمالات التقاليب بالمعنى الجامع ...

أمّا في **(ك.م.ل)**و الاستعمال الأوّل من **(س.ل.م)** لم نره استند إلى الوسيلة نفسها، ففي **(ك.ل.م)** قال :

"... أنّ الشيء إذا تمّ و كَمُل. كان حينئذ أقوى و أشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل ".

فكَمُلَ تقابل نَقُصَ. و بالتالي تنتمي كَمُل إلى معنى القوّة بينما تنتمي نقص إلى معنى الضعف.

و في **(س.م.ل)** قال : "**السَمَل** الثوب الخلق"،

و فسّر علاقته بالمعنى الجامع، فقال :

" و ذلك لأنّه ليس عليه من الوبر و الزئبر ما على الجديد "

فالخلق يقابله الجديد و بالتالي ينتمي الخلق إلى معنى الملاينة، بينما ينتمي الجديد إلى معنى الخشونة.

و الوسيلة نفسها متّبعة في **(م.ك.ل)** و بقية تقاليب **(س.ل.م)**.

نستخلص من معالجته لها أنّه استند إلى مبدأ التقابل اللغوي في إلحاق كلّ منهما بالمعنى الجامع لمادته.

---

[55] و أطلقت عليها العلاقات الاشتقاقية.

بينما **(م.ل.ك)** يكون معاني استعمالاتها يتجلّى فيها المعنى الجامع، المستخلص لمادتها، و اكتفى ببيانه عن طريق شرح عباراتها، المؤدية لمعنى احتواء الشيء.

أمّا **(ل.ك.م)** فلكون استعمالها يشكّل نموذجا لمعنى **القوة** و **الشدّة** فلم يحتج لبيانه إلى أيّ من الوسائل المتّخذة لإلحاق المعاني العامة بمعنى الجامع غير أنّه يمكننا القول إنّها تلتقي بالكُلاّمْ في إحداث الأثر الحسّي.

نخلص من ذلك إلى أنّ **ابن جنّي** استند إلى ثلاثة طرق في إلحاق معاني التقاليب و ما يتصرّف منها بالمعنى الجامع الذي استخلصه لها :
الأولى: العلاقات المجازية المتمثلة في المشابهة، و ذلك فيما تعددت استعمالاته.
الثانية: التقابل اللغوي، و هو التضاد التام بين عبارتين لفظا و معنى، لإبراز التقاء المعنى العام بالمعنى الجامع.
الثالثة:شرح عبارات التقاليب لتأكيد المعنى الجامع.

ما ينبغي إيراده في هذا المقام تسجيل تعقيبنا على ممارسة فكرته على تقليب **(م.ك.ل)**، ومقابلته بما أورده في تقليب **(س.م.ل)** ففي **(م.ك.ل)** نراه عوض أن يعتمد معناه المباشر في إلحاقه بالمعنى الجامع، مثلما فعل مع بقية التقاليب، اعتمد على ما يترتب عليه، و ما جعله يقوم بذلك كون المعنى المباشر، و هو **قلّة الماء**، لم يسعفه على بيان المعنى الجامع من خلاله، لكون **القلّة** تنتمي إلى معنى **الضعف** و لا تلتقي بأيّ حال بالمعنى المقابل، و هو **القوّة** و **الشدّة**، لذا راح يلتمس منفذ إبانته فيما يترتّب على قلّة الماء من **كره** و **جفاء**، و هذان ممّا يحمل مَنْ يرد هذه البئر إلى العزوف عنها.

و ما يقوم دليل على عدم اتبّاعه المسلك نفسه في معالجته لهذا التقليب ما أورده في **(س.م.ل)** بمعنى **الماء القليل**، إذ نراه أبان المعنى الجامع للمادة، و هو **الإصحاب و الملاينة**، من خلال المعنى المباشر للتقليب، و كلّ من **(م.ك.ل)** و **(س.م.ل)** استعملا **لقلّة الماء**، و هذا يحملنا إلى طرح تساؤل :
*كيف يتصوّر **القوّة** و **الشدّة** في قلّة الماء لـ **(م.ك.ل)**، و يصرّح بانتمائه إلى معنى الضعف في **(س.م.ل)** ؟إذ قال :

" و السَمَل : الماء القليل، كأنّه شيء قد **أخلق** و **ضعف** عن قوّة المضطرب و جمّة المرتكض"

فهذا التعسف في بيان التقاء معنى **(م.ك.ل)** بالمعنى الجامع ينبئ بمدى اقتناعه بفكرته، غير أنّه لم يتوفّر بين يديه من الاستعمالات ما يسعفه على إبانه انقيادها، لذلك التمس و وجّه إلى التماس **مبدأ التأويل** فيما ابتعد من التقاليب عن المعنى الجامع، حيث قال :

" فإن شدّ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا ردّ بالتأويل إليه و عطف بالملاطفة عليه "[56]

و رأى في سلوك مبدأ التأويل في الاشتقاق الكبير (الأكبر) عذرا، بقوله:

" بل إذا كان هذا قد يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله و أجدر بالتأوّل له "[56].

ملاحظة:

إنّ **ابن جنيّ** في تقرّيه لاستعمالات المادة الاشتقاقية و تقاليبها كان مركّزا اهتمامه على ملاحظة المعنى الساري ظِلُّهُ فيها، فحاول استخلاصه حسب تصوّره له، دون أن يبرز إلى جانب ذلك العملية الاشتقاقية في هذا النوع من الاشتقاق، يتجلّى ذلك في طريقة صوغه للتعريف، إذ قال:

" أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه و على تقاليبه الستّة معنى واحداً...إلخ "[57]

و يتأكد ذلك في طريقة معالجته للأمثلة التي أوردها، إذ كان يعمل على إبانة التقاء معنى التقليب بالمعنى الجامع المستخلص، دون ذكر اشتقاق أحدها من الآخر،

- ففي (ك.ل.م) قال: " و منه **الكَلْمُ** للجرح و ذلك **للشدّة التي فيه** "
- و في (ك.م.ل) : " و التقاؤهما أن الشيء إذا تمّ و كَمُلَ كان حينئذ أقوى و أشدّ...إلخ "
- و في (ل.ك.م): " و لا شكّ في شدّة ما هذه سبيله. "
- و في (م.ك.ل): " و التقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على جمّتها بالماء...إلخ "

---

[56] الخصائص / 2 : 137، و يراجع 1 : 12، 13.

[57] م.ن، 1: 134.

- و في (م.ل.ك): " من ذلك **ملكت** العجين إذا أنعمت عجنه **فاشتدّ** و **قوى**...و منه **المُلْك** لما يعطى صاحبه من **القوّة** و الغلبة... ".

و قال في (الفوعة) و (الأفعى):

" قد قالوا لحدّة السمّ و شدّته **الفوعة**، فكأنّه و **الأفعى** مقلوب أحدهما عن صاحبه، و ذلك لخبث الأفعى و نكارتها. "[58]

لذا، و لكون المبدأ الأساس في الاشتقاق هو **أخذ مشتقّ** من مادته الاشتقاقية، و اتّباعًا لنسق تحديد الاشتقاق الصغير، و تقيّدا بما يتميّز به الاشتقاق الكبير، رأينا صياغة تحديد الاشتقاق الكبير على النحو التالي:

هو اشتقاق مشتقّ من مشتقّ، للتناسب في المعنى، بتقليب حروف المادة الاشتقاقية، مع تميّز كل تقليب بمعنى ما اشتقّ له.

فالاشتقاق الكبير وفق هذا التحديد مثله مثل الاشتقاق الصغير في صوغ مشتقّ من مادة اشتقاقية لعلاقة بين الدلالة الاشتقاقية للمادة و مفهوم ما اشتقّ له مشتقّ، غير أنّه في الاشتقاق الصغير يكون بصوغ المادة في صيغة مّا مناسبة، و في الاشتقاق الكبير بتغيير مواقع حروف المادة نفسها.

فكما كان المبدع المستعمل ينزع في التعبير عن حاجاته إلى وسيلة تشقيق الكلام على طريقة الاشتقاق الصغير تنبّه أيضا إلى تغيير مواقع حروف المادة نفسها و اتّخذها وسيلة أخرى تمدّه بما يمكّنه من التعبير عمّا يصادفه من مفاهيم الموجودات، التي لها علاقة بالدلالة الاشتقاقية للمادة محلّ التقليب، و ما كان ذلك ليتأتى إلاّ لكون طبيعة اللغة تؤهّل أهلها إلى الانتباه إلى آلياتها في تفريع مفرداتها بطرق متعدّدة.

لإيضاح مفهوم التحديد نحاول من خلال مثال **ابن جنيّ** -(ك.ل.م) و تقاليبها – إبانة العملية الاشتقاقية لهذا النوع وفق مبدأ تناسل الدلالة الاشتقاقية للمادة محلّ التقليب، متّخذين في انتقاء أيٍّ منها يكون محلّ التقليب مبدأ تدرّج الأشياء، لكون كلٌّ منها منبهة للآخر.

تناسل الدلالات الاشتقاقية لمادة (ك.ل.م) و تقاليبها:

فمن خلال تتبّعنا لاستعمالات هذه المادة و تقاليبها تراءى لنا أنّ أوّل ما يثير فيستجمع انشغال ذهن الإنسان به هو **الجرح**، الذي يعدّ الدلالة الاشتقاقية الأصلية لـ(ك.ل.م)، لذا رأينا عدّ هذه المادة الاشتقاقية منطلق الاشتقاق منها بتقليب حروفها.

---

[58] المخصص، 16 : 12

جاء في لسان العرب : "و أصل **الكَلْم** الجرح "، و الجمع **كُلوم** و **كِلاَم** و صاغوا منها الفعل فقالوا: **كَلَمَه يَكْلِمُه كَلْمًا** :[59] جرحه، و اسم الفاعل:* **كَالِم***، و اسم المفعول: **مَكْلُوم** و **كَلِيم**، و **كَلِم** فعيل بمعنى مفعول[59]، و جمعها **كَلْمَى**، جاء في الحديث: أنّا نقوم على المرضى و نداوي **اللْمَى***

بالنسبة لـ (ل.ك.م) :

كون الضرب باليد مجموعة يحدث ألما **للمكلوم** مثل الجرح، كان ذلك ممّا حمل إلى الاشتقاق من (ك.ل.م)، لا لما يتفرّع عن دلالة الجرح الاشتقاقية من دلالات اشتقاقية على طريقة الاشتقاق الصغير كتفرّع مشتقّ **الكَلاَم** للقول، و إنّما للمعنى الثاني المُنْتَبَه إليه بعد الجرح، أيْ للأداة المحدثة للتألم بالضرب، و هو **الضرب باليد مجموعة**، فقد حدث تناسل دلالي بين ما تتضمنه دلالة **الجرح** من التألم و بين مفهوم عملية **الضرب باليد مجموعة** الموجع، فانسلّ مشتقّ (ل.ك.م) محمّلا بهذا المفهوم، و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية. و تمّ الانتقال من الجرح المؤلم إلى أداة الضرب الموجع.

و كونه خصّ **بالضرب باليد مجموعة**، فهذا حسب الملابسة، التي كان فيها المدع–المستعمل حين إنشائه لمشتقّ (ل.ك.م) بتنبّهه إلى تغيير مواقع حروف مادة (ك.ل.م) الاشتقاقية.

و ما إن حمّل هذا التقليب بهذه الدلالة انطلق في عمليات الاشتقاق الصغير بِضَرْبَيْه، وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة،

- فقد صيغ منه: **لَكَمَ، يَلْكُمُ، لَكْمًا مُلَكَّمَة**: القرصة المضروبة باليد[60]، إلى غيرها من المشتقات الممكنة.
- و تفرّع عنه وصف **لَكَّام** للخفّ: إذا كان صلبا شديدا يكسر الحجارة[59]، و أطلق اسما على جبل بالشام، قال **الجوهري**: " **اللَكَّام** بالتشديد جبل بالشام "[60]، و تفرّع عنه مَلْكُوم: اسم ماء بمكّة شرّفها الله تعالى[60]

---

[59] لسان العرب، مادة (ك.ل.م)

[60] ل.ع، مادة (ك.ل.م)

بالنسبة لـــ(ك.م.ل):

كون الضرب باليد مجموعة فيه استجماع للقوّة و التركيز حين الضرب، فإنه أمدّ بدلالة **التمّام** المتضمّنة فيه، و المتجلية فـــي شـــكل مفهـــوم فـــي موجودات الأشياء، فحين الحاجة إلى التعبير عن هذا المفهوم تمّ الاشـــتقاق من (ل.ك.م) بتغيير موقع **اللام** من الموقع الأوّل إلى الموقع الأخير مـــن التقليب (المادة) فنتج (ك.م.ل).

فقد حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـــ(ل.ك.م) لتضمنّها دلالـــة **التّمام** و بين **مفهوم التّمام** المتوفر في موجودات الأشياء حـــين تمامهـــا، فانسلّ عنه مشتقّ (ك.م.ل) محمّلا بهذا المفهوم، و هو دلالتـــه الاشـــتقاقية الأصلية، و تمّ الانتقال من معنى **الضرب باليد مجموعة** إلى معنى **التمام.**

و ما إن حمّل هذا التقليب بهذه الدلالة انطلق فـــي عمليـــات الاشـــتقاق الصغير بضربيه، وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادّة،

- فقد صيغ منه: **كَمَلَ، يَكْمُلُ، كَمَالاً، كُمُولا، كَامِل، مَكْمُول، كَمِيل، كَمَّـــلَ، تَكْمِيل، مُكَمَّل، أكمل، إكمال، استكمل، المِكْمَل:** الرجل الكامل للخيـــر أو الشرّ، **كَمَلَة** (ج) **كَامِل، كَمْلٌ، كُمَيْل، كُمَيْلَة، التَكْمِـــيلات** فـــي حـــساب الوصايا[61]
- و تفرّع عنه **الكَامِل:** من مشطور العروض " و أصله متفـــاعلن ســـتّ مرات[61] "، و ذكر **ابن منظور** سبب التسمية فقال:

" سُمِّي كاملا لأنّه استكمل على أصله في الدائرة "[61]

و قال **أبو إسحاق:**

" سمّي كاملا، لأنّه كملت أجزاؤه و حركاته "[61]

بالنسبة لـــ(م.ل.ك):

إنّ الأشياء حين اقتنائها تكون بكاملها بحوزة مقتنيها دون أن يشركه فيها غيره، فكونها محتواة بكاملها في ذِمَّة صاحبها حَمَلَ إلـــى الاشـــتقاق مـــن (ك.م.ل) بتغيير موقع **الكاف** من الموقع الأول إلى الموقـــع الأخيـــر مـــن التقليب (المادة) فنتج (م.ل.ك).

فقد حدث تناسل دلالي بين دلالة التمام الاشتقاقية لـــــ(ك.م.ل) و بـــين مفهوم كون الأشياء كاملة بحوزة صاحبها، فانسلّ عنـــه مـــشتقّ (م.ل.ك)

---

[61] ل.ع، مادة (ك.م.ل)

محمّلا بهذا المفهوم و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية، و تمّ الانتقال من **الشيء الكامل** إلى كونه بكامله بحوزة صاحبه.

و ما إن حمّل هذا التقليب بهذه الدلالة انطلق في عمليات الاشتقاق الصغير بضربيه، وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة.

- فقد صيغ منه: مَلَكَ، يَمْلِكُ، مِلْكًا، مَلَّكَ، تَمْلِيك، تَمَلَّكَ، تَمَلُّك، أمْلَكَ، مَلِكٌ، مَلِيك، مَالِك، مَمْلَكَة[62]...إلخ.
- و تفرّع عنه: **مَالِك**: اسم رمل، و **أمْلُوك**: اسم دويبة في الرمل، و **المُلَيْكَة**: الصَحِيفة، و **مِلْكَان**: جبل بالطائف، و **مُلْك** الدَّابّة: قَوَائِمُها، **المِلاك** و **الإمْلاك**: التزويج وعقد النكاح، **مَلَكُوت** كلّ شيء: القدرة على كل شيء[62]...إلخ

بالنسبة لـ(م.ك.ل):

إنّ اقتناء الأشياء شيئا فشيئا يؤدي إلى كثرتها، و هذه العملية ضمنا توحي بمعنى الجمع، ممّا حمل إلى الاشتقاق من (م.ل.ك) بتغيير موقِعَيْ **اللام** و **الكاف** للتقليب (للمادة) فنتج عنه (م.ك.ل).

فقد حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـ(م.ل.ك) لتضمنها دلالة **كثرة ما اجتمع** وبين مفهوم كثرة ما اجتمع من ماء في البئر، فانسلّ عنه مشتقّ (م.ك.ل) محمّلا بهذا المفهوم، و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية، و تمّ الانتقال من معنى الأشياء المَحُوزة إلى معنى كثرة ما اجتمع من الماء في البئر.

و ما إن حمّل هذا التقليب بهذا المفهوم انطلق في عمليات الاشتقاق الصغير الصيغي، فقد صيغ منه، **مَكَلَ** فقالوا: " مَكَلَت البئر: إذ اجتمع الماء في وسطها و كَثُرَ "[63]، و **المَكْلَة** و **المُكْلَة**: جمّة[64] ماء البئر[63]، و **مَكُول** بقولهم: بئر **مَكُول**؛ أي كثيرة الماء، و **المَكَلُ**: اجتماع الماء في البئر[63]

---

[62] ل.ع، مادة (م.ل.ك)

[63] م.ن، مادة (م.ك.ل)

[64] ما اجتمع من مائها و ارتفع، يراجع: الخصائص، هامش صفحة 16، من الجزء الأوّل.

غير أن كثرة ماء البئر إذا كثر الاستقاء منها و قلّت الروافد التي تمدّالبئر بالماء، فإنّ البئر بعد أن كانت تتّصف بكثرة الماء تصير موصوفة بقلّته، و بالتالي بعد استعمال **مَكُول** لكثرة اجتماع الماء استعملت لقلته، فقالوا: " **المَكُول** من الآبار التي يقلّ ماؤها "[65]، و صار المشتقّ من الأضداد.

ملاحظة:

إنّ **ابن جنيّ** لو استند عند معالجته لهذا التقليب إلى استعماله في معنى الكثرة لتَجَنَّبَ الانزلاق في التعديلات التعسفية، و لجَنَّبَ فكرته عن الانتقاد.

بالنسبة لـ (ل.م.ك):

جاء في المعاجم: لَمَكَ العَجِينَ يَلْمُكُ لَمْكًا: أَنْعَمَ عَجْنَهُ[66]، و لَمْكُ العَجِين[67]، أي إنعام عَجْنِه، و عملية العجن كانت لا تتم آنذاك إلا باليدين، بل إن أصل معنى (ع.ج.ن) هو الاعتماد على اليدين للنهوض أو في لوك العجين[68]

فلكون الدلالة الاشتقاقية لـ(ل.ك.م) متوفرّة على معنى إعمال اليدّ في الضرب، فإنّ ذلك ممّا حمل إلى الاشتقاق منها بتغيير موقعيّ **الكاف** و **الميم** فنتج عنه (ل.م.ك)

فقد حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـ(ل.ك.م)، لتوفّرها على معنى حركة اليدّ و بين مفهوم إنعام عجن العجين، لكثرة إعمال اليدين فيه، فانسلّ مشتقّ (ل.م.ك) محمّلا بهذا المفهوم، و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية، و تمّ الانتقال من معنى الضرب باليد مجموعة إلى معنى الإنعام في العجن

و ما إن حُمِّل هذا التقليب بهذا المفهوم انطلق في عمليات الاشتقاق الصغير بضربيه،

- فقد صيغ منه: لِمَكَ، يَلْمُكُ، لمْكًا

---

[65] لسان العرب، مادة (م.ك.ل)

[66] المعجم الوسيط، 2 : 839

[67] القاموس المحيط،(فصل اللام و الميم، باب الكاف)، 3 : 318

[68] المعجم الوسيط: 2 : 586

- و تفرّع عنه: التَلَمُّك: تحرّك، اللحيين بالكلام أو بالطعام[69].
و اللَّمَاك و اللَّمْكُ: الجلاء يكحّل به العين،[69]
و اليَلْمُك: الشابّ الشديد[69].

ملاحظة:

بالنسبة لتقليب (ل.م.ك) ذكر **ابن جنيّ** أنّه " لم يأتي في ثبت "[70]، مع أنّ هذه المادة و استعمالاتها واردة في الكلام العربي بدليل ورودها في المعاجم العربية.

و هذا ينبى، أن **ابن جنيّ** أثناء ممارسته لفكرة لم تكن تتوفرّ له استعمالات بعض تقاليب المواد، التي اتّخذها أمثلة لبيان فكرته، لذا و لاقتناعه اليقيني بأنّ فكرة الاشتقاق الكبير من خصائص اللغة العربية في تفريع موادها الاشتقاقية، كان لمّا لم تسعفه استعمالات بعض التقاليب، يلتمس تخريجا لإلحاقها بالمعنى الجامع فيقع في تعليلات تعسّفية، ممّا جعل فكرته محلّ انتقاد و تعقيب.

المعنى الجامع لمادة (ك.ل.م) و تقاليبها:

من خلال تقرّينا لاستعمالات مادة (ك.ل.م) و تقاليبها، و معالجتنا لها وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية، المتّسق مع تحديدنا للاشتقاق الكبير بدا لنا معناها الساري بظلّه في دلالاتها[71] الاشتقاقية الأصلية، الذي يمكن صياغته في العبارة التالية:

استجماع الشيء المنشئ للقوة، تأثيرا أو تأثرًا، حسيًّا أو معنويا.

ما يجدر التنبيه إليه أن مسألة، استخلاص المعنى الجامع تتطلّب استشعار مفادات الاستعمالات لإمكان التنبه أثناء تتبع الدلالات الاشتقاقية إلى ما يمكن قد حمل المبدع-المستعمل إلى الاشتقاق من المادة.

قد يكون هذا المسار المتطلّب لمجهود مُضْنِي جعل **ابن جنيّ** يميل إلى العبارات العامة في صياغة المعنى الجامع.

---

[69] ل.ع، مادة (ل.م.ك)

[70] الخصائص، 1 : 13

[71] الهاء تعود على المادة و تقاليبها.

6- عبارات المعنى الجامع :

نرى **ابن جنّي** عند ترجمته للمعنى الجامع يعمد إلى الألفاظ العامّة، و هي أشبه بالحقول الدلالية في احتوائها معاني التقاليب و ما يتصرّف منها، هذا إلى أنّها تنمّ عن مقابلة حال بحال، فالعموم و التقابل أداتان استند إليهما في تفسير معاني التقاليب، من ذلك تقليب (ك.م.ل) : فقد فسّر علاقته بالمعنى الجامع عن طريق التقابل، فقال :" و التقاؤهما أنّ الشيء إذا تمّ و كمل كان حينئذ أقوى و أشد منه إذا كان ناقصا غير كامل "[72] ف(كمل) تقابل (نقص) فالأولى تنتمي إلى معنى القوّة بينما الثانية تنتمي إلى معنى الضعف. كما أنّهما مكّناه من تعليل ما بَعُدَ من التقاليب عن المعنى الجامع، من ذلك تقليب (مكل) المستعمل لقلّة ماء البئر، و القلة من معاني مقابل معنى القوّة و هو الضعف، فقد حاول أن يلحقه بالمعنى الجامع عن طريق ما يترتب عن قلة الماء من كره و جفاء و كأن قلّة ماء البئر ترغم من يردها إلى العزوف عنها، فرأى في ذلك شدّة ظاهرة.

و استناده إلى الألفاظ العامّة جعله لا محالة يقع في تماثل عبارات الجامع المعنوي كمادة (ج.ب.ر) و (ك.م.ل) فكلاهما يدل على (القوّة و الشدّة)، و ذلك لأنّ معنى القوّة يمكن أن تندرج تحته مجموعة كبيرة من مواد اللغة. فاختيار عبارات المعنى الجامع ليس أمرا سهلا بل معجز، لأنّه يتطلّب تتبع الدلالات المتناسلة لكل تقليب من تقاليب المادة الاشتقاقية، على مستوى الاشتقاق الصغير، إذ كثيرا ما يكون لكل واحد منها عدّة أصول اشتقاقية اكتسبها في مساره التاريخي، عن طريق التناسل الدلالي، ثم محاولة إرجاع تلك الأصول الاشتقاقية إلى الأصل الأول الذي استعمل له اللفظ، عندئذ يمكن استخلاص المعنى الجامع، لأنّه في حالة الإمكان يؤمن عدم الانزلاق في تعسفات تفسير معاني التقاليب و ما يتصرّف منها، و هذا يتطلّب عملا حثيثا و وقتا طويلا و صبرا مستمرا لإنجازه، هذا إلى أنّ أدوات التناول و المقاييس التي يتم على أساسها فرز الأصول الاشتقاقية للمادة الواحدة، لم تتوفر بعد. لذا قال **ابن جنّي:**

"فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب و التورّد لها وعر المسلك و لا يجب مع هذا أن تستنكر و لا تستبعد "[73].

---

[72] الخصائص / 1 : 15.

[73] الخصائص / 1 : 11.

7- أيّ التقاليب أسبق ؟

المعجميون الذين بنوا معاجمهم على أساس التقليب، استند كلّ منهم إلى التريتب الذي اختاره، فـ**الخليل** اعتمد الترتيب المخرجي[74]، و وضع الكلمات تحت أسبق مخارجها، و **ابن دريد** اعتمد الترتيب الألفبائي و وضع الكلمات تحت أسبق حروفها.

أما **ابن جنّي** فلم يتّبع طريقتهما، و لم نلمس له رأيا في تقديم أيّها على الأخريات، و لكن بحكم إنّه القائل بالمعنى الجامع، يمكن القول أنّه بدأ بما رآه أكثر و أقرب إلى التعبير عن المعنى الجامع، الذي استخلصه للمادة الاشتقاقية.

بينما **العلايلي** رأى أن " أقدم المواد ما وافق ترتيب الجدول[75] "[76] مثل (زف ن)[76].

و تعيين أقدم التقاليب ينبغي أن يقوم على أساس أقدم استعمالاتها، التي يستند في معرفتها إلى تقديم المادي المشاهد المحسوس على المعنوي المجرّد، و هذا الأخير يستند إلى قيد المفاهيم المستحدثة وفق كلّ عصر، لأنّ مواد اللغة لم توجد دفعة واحدة و إنّما تلاحق بعضها ببعض وفق حاجات الاستعمال بالطريقة التي رآها المبدع –المستعمل أثناء إنشائه لعبارات حاجاته.

8- آراء ابن جنّي في إهمال بعض تقاليب الثلاثي :

سبق أن أوردنا ما أخذه **ابن جنّي** عن سابقيه في علّة إهمال بعض التقاليب، و هي علّة التقارب الصوتي، و له تفسيرات أخرى نأتي على ذكرها في هذه العبارات.

فقد ذهب إلى أن الإهمال لحق الثلاثي لا لتقارب الحروف و حسب، و إنّما لحقه قياسا على إهمال أغلب تقاليب الرباعي، قال :" ثمّ إنهم لمّا أمسّوا الرباعي طرفا صالحا من إهمال أصوله و إعدام حال التمكّن في تصرفه،

---

[74] ورتبها كالآتي : (ع ح هـ خ غ/ ق ك/ ج ش ض/ ص س ز/ ط د ت/ ظ ذ ث/ ر ل ن / ف ب م/ وای همزة، العين / 1 :53، و يراجع : البحث اللغوي عند العرب/ د : أحمد مختار / 180).

[75] الجدول الألفبائي، يراجع : تهذيب المقدمة اللغوية / 63.

[76] م.ن / 65.

تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي لا من أجل جفاء تركّبه بتقاربه نحو **سص – صس** و لكنه من قبل أنّهم حذوه على الرباعي كما حذو الرباعي على الخماسي "[77] و مثّل لذلك بقوله :" ألا ترى أنّ **لجع** لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت **اللام** أخت **الراء** و **النون**، و قد قالوا : **نجع** فيه و **رجع** عنه، و **اللام** أخت الحرفين، و قد أهملت في باب **اللجع**[78] فدلّ على أنّ ذلك ليس للاستثقال و ثبت أنّه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي، لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له مع شياعه و اضطراده في الأصلين اللذين فوقه "[77] يتّضح من ذلك أنّ تفسيره يبعد عن التحليل اللغوي، لأنّ واضع اللغة لم يكن يعلم بمبدأ التقاليب لأصناف الكلم، و لا الاشتقاق الكبير، حتى يتسنى له قياس الأصل الثلاثي على الأصل الرباعي في إهمال بعض التقاليب.

و رأى رأيا آخر عندما أورد علّة استعمال بعض التقاليب دون البعض، قال :" و ذلك أنّ التصرّف في الأصل و إن دعا إليه قياس – و هو الاتّساع به في الأسماء و الأفعال و الحروف– فإن هناك من وجه آخرنا هيا عنه، و موحشا منه، و هو أنّ في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو : **صبر** و **بصر**، و **صرب**، و **ربص** صورة الإعلال نحو قولهم : (ما **أطيبه** و **أيطبه**) و (**اضمحلّ** و **امضحلّ**) و (**قسى**[79]) و (**أنيق**[80]) و قوله :

" **مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي** "[81] [82]

فابن جنّي لم يوضح في هذا الموضع مقصده من كلمة (إعلال) إلا أنّه يمكن التعرّف إليه، مما ذكره في باب تحريف[83] الفعل، قال:

---

[77] الخصائص / 1 : 62.

[78] و تقاليبه هي :" جعل، جلع، عجل، علج، لجع، لعج " و يراجع م.ن / 1 : 61.

[79] القسى مقلوب (قوس)، الخصائص/2 : 75.

[80] و أنيق مقلوب أنوق، م.ن.

[81] يراجع الخصائص / 2 : 76، و الكتاب / 2 : 379.

[82] م.ن / 1 : 64.

[83] أي تغييره عن صورته الصحيحة خطأ.

" و من تحريف الفعل ما جاء منه مقلوبا[84] كقولهم في : **اضمحلّ – امضحلّ**، و في **أطيب – أيطب**، و في **اكفهرّ – اكرهفّ** و ما كان مثله[85]"[86]

أي أنّه حدث بسبب خطأ اللسان أثناء النطق، فصار من المادة نفسها صورتان لمعنى واحد، و التمس في ذلك عذرا، فقال:

" فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل، **صبر** و **بصر** مشابها للإعلال من حيث ذكرنا كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله فسمة التركيب في الأصول "[87]

نفهم من ذلك أن هذا التحريف كان سببا في عدم استعمال المقلوب استعمالا مختلفا نسبيا عن صاحبه.

كما ذهب أيضا إلى إمكان استغنائهم عن أحد التقاليب بما يقاربه لفظا، لإغنائه مغناه، قال:

" ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع لقام مقامه و أغنى مغناه "[88].

و على الرغم مما قدّمه من تفسيرات إلا أنّه صرّح بعدم إمكانية التعرف إلى الأسباب الحقيقية، قال:

" ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها و من أجلها "[88].

---

[84] القلب بالمفهوم البصري مثل (شاكي و شائك) أن الكوفيين يطلقونه على ما أطلق عليه البصريون (تعدد اللغات) مثل : (جبد و جذب)، المزهر / 1 : 481.

[85] أي مثل (شاكي – شائك) و (هار–هائر)، المزمر / 1 : 481، و (حادي – واحد) (طادي – واطد). الخصائص / 3 : 304، 2 : 78، و (وجه–جاه) م.ن / 2 : 76.

[86] الخصائص / 2 : 439.

[87] م.ن / 1 : 64.

[88] م.ن / 1 : 65.

انتقادات لمذهب ابن جنّي :

إن الاشتقاق الكبير يعدّ خطوة جريئة في البحث اللغوي العربي، و فتحا لتطلّع اللغويين إلى تأسيس نظرية الاشتقاق الكبير إلا أن طريقة **ابن جنّي** في إبانته من خلال الأمثلة التي أوردها لم تسعفه على التوفيق بين معاني التقاليب و بين المعنى الجامع الذي استخلصه للمادة الاشتقاقية، الأمر الذي :حمل لغويين كثر إلى نقد مذهبه و منهم **السيوطي** بقوله:

" و هذا مما ابتدعه الإمام **أبو الفتح بن جنّي** ... و ليس معتمدا في اللغة، و لا يصحّ أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب و إنّما جعله **أبو الفتح** بيانا لقوة ساعده، و ردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه و علمه بأنّه ليس هو موضوع تلك الصيغ، و أن تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك "[89].

و نظرا لعدم استقلال موضوع الاشتقاق آنذاك عن موضوعات الصرف و النحو، و بقاء مفهومه مرتبطا بالصيغ المطّردة في الاشتقاق الصغير. هو الذي جعل **السيوطي** في ذكر سبب إهمال اللغويين للاشتقاق الكبير، يقول :

"وسبب إهمال العرب و عدم التفات المتقدمين إلى معانيه أنّ الحروف قليلة و أنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى فخصوا كلّ تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب و الهيئات أنواعا كثيرة، و لو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام و التعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام و الضرب لمنافاتهما لهما لضاق الأمر جدا و لاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل، فرّقوا بين (مُعْتِق و مُعْتَق) بحركة واحدة حصل بها تمييز بين الضدّين... ففي اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيّنت لك"[90]

و لكن **ابن جنّي** حين قال بالمعنى الجامع لم يقصد أبدا إلى نفي ما بين هيئات المادة من اختلافات دلالية صيغية، بدليل ما أوردناه عنه في موضوع تناسل دلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الصغير المطّرد، و إنّما

---

[89] المزهر / 1 : 347.

[90] المزهر / 1: 347.

قصد به ذلك القاسم المشترك بين تقاليب المادة و ما يتصرّف منها، و كون الحروف متناهية و المعاني غير متناهية لا يعدّ سببا في انتقاد مذهب الاشتقاق الكبير، بل هو مدعاة إلى تسخير التفكير في الانتفاع بالمهمل من التقاليب عن طريق التأليف بين المهمل و المفاهيم المستحدثة، باعتماد مبدأ التناسل الدلالي بين دلالة من بين الدلالات الاشتقاقية للتقاليب و بين المفهوم المستحدث، و ذلك تحت قيد وظلّ المعنى الجامع المستخلص للمادة الاشتقاقية، و نرى أن هذا ما حمل **آدم متز** إلى القول:

" إنّ لغويي العرب لم يعرفوا انتاجا أعظم من الاشتقاق الكبير"[91].

و **ابن جنّي** نفسه كان مدركا لما يثيره مذهبه من انتقادات لأنّه رأى سابقيه قد استسرفوا **أبا اسحاق الزجاج** في الاشتقاق الصغير، قال:

" فهذا أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق لأن ذلك إنّما تلتزم فيه شرج[92] واحد من تتالي الحروف من غير تقليب لها و لا تحريف. و قد كان الناس : **أبو بكر** –رحمه الله – و غيره من تلك الطبقة، استسْرفوا **أبا اسحاق** –رحمه الله– فيما تجشمّه من قوّة حشده و ضمّه شعاع ما انتشر من المثل المتباينة إلى أصله. فأمّا أن يتكلّف تقليب الأصل ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه فشيء لم يعرض له و لا تضمن عهدته"[93]

و أعقب ذلك بمقولة **ابن السرّاج**، هذا نصّها:

" من عرف أنس و من جهل استوحش"[93] و قال :"و إذا قام الشاهد و الدليل و ضح المنهج و السبيل "[93].

و ممن انتقده من المتأخرين، **محمد المبارك**[94] ، و **عليّ عبد الواحد وافي**[95]، و **صبحي الصّالح**[96]، و **مصطفى مندور**[97] و **أحمد محمد**

---

[91] عن اللغة بين العقل المغامرة/ 90 عن الحضارة الاسلامية في القرن الرابع **لآدم متز** / 1 : 33.

[92] أي ضرب واحد.

[93] الخصائص / 1 : 12.

[94] يراجع : فقه اللغة و خصائص العربية / 106.

[95] يراجع : فقه اللغة / 183.

[96] يراجع : دراسات في فقه اللغة / 193.

[97] يراجع : اللغة بين العقل و المغامرة / 92.

قدّور[98]، و **نينيت إبراهيم خضور**[99]، و **محمّد الأنطاكي**[100].

إلاّ أنّ هذه الانتقادات لا تنال من الاشتقاق الكبير (الأكبر) و إنّما تدفع إلى رأب الصدع بتكثيف البحث في مجال الدلالة الاشتقاقية لمواد اللغة العربية و تقاليبها وفق مبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية، لإمكان صياغة نظم سير المواد الاشتقاقية للغة العربية في التفريع الدلالي –الاشتقاقي، حتى يمكن تفعيله في أدائنا اللغوي، و في استيعاب المفاهيم المستجدّة لمحدثات الأشياء.

إن الاشتقاق الكبير بالرغم ممّا وجّه إليه من انتقادات إلاّ أنّه أملى على اللغويين الموضوعيين، الذين لمسوا هذه الخاصة (الخَصِيصَة) في طبيعة تفريع المواد الاشتقاقية لمفرداتها، الإشادة بقيمته اللغوية.

الإشادة بالاشتقاق الكبير:

لقد نوّه لغويون كثر بهذا النوع من الاشتقاق، و منهم:

– **مصطفى مندور** : الذي عبّر عن قيمته في تطوير المعرفة اللغوية بقوله "ولولا ما نشعر به من شدّة الخيط الحابس لهذه التقليبات من حومة الدلالة لاستطاع الاشتقاق الأكبر أن يمكن معرفتنا اللغوية من إحدى الذرى السامقة "[101].

– **محمّد المبارك** : الذي رأى " ضرورة ولوج هذا الباب و استشراق آفاق العربية البعيدة من هذا المرتفع... و لكن الطريق وعرة لم تعبّد، و هي تتطلّب روّادا يشقوّن الطريق بفكر ثاقب وبصر نافذ"[102].

–**وعبد الله أمين**، الذي ذكر إمكانية الانتفاع به، حيث قال :

" و هذا الضرب من الاشتقاق يمكن الانتفاع به كالضرب السابق و ذلك في اشتقاق اسمين مثلا من أحرف مادة واحدة لمسمّيين متشابهين في الشكل و العمل، أو في أحدهما، فكل اسمين بينهما قلب، و يجمعهما معنى واحد يمكن أن يسمّى بهما مسمّيان

---

[98] يراجع: مدخل إلى فقه اللغة العربية، د/ أحمد محمد قدّور، **217**، **218**.

[99] يراجع: خصائص العربية في خصائص ابن جنيّ، د/ نينيت إبراهيم خضور، 377.

[100] يراجع: دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، 335.

[101] اللغة بين العقل و المغامرة / 91.

[102] فقه اللغة و خصائص العربية / 108.

متشابهان في الشكل، و العمل أو في أحدهما إذا كان بين الاسمين و المسمّيين ملائمة"[103]

و مثّل لذلك فقال :

" مثال ذلك **لُعْطة و عُلْطة:** و هي خط بسواد أو صفرة، تخطّه المرأة في خدّها، و يمكن أن يطلق أحدهما على المادة السوداء التي تزجّج بها الحواجب، و الأخرى على الحمراء التي تطلى به الخدود و الشفاه. و **السوار:** معروف، و هو حليّ يحيط بالمعصم من ذهب أو فظة، و **الرسوة** : ما كان من خرز، و يمكن أن يطلق على مكان من ماس مثلا"[103]

-**وفرحات عيّاش** :حيث قال :

" إن الاشتقاق الكبير ... يفيد لغتنا و يمدها بثروة كبيرة "[104]

-**و رأي معهد الدراسات و البحوث للتعريب بالمغرب** إمكان اللجوء إلى الاشتقاق الكبير لحلّ هذا المشكل، و ذكروا على سبيل التمثيل مادة (ن.ش.ط)، و قالوا :

" (نشط) تحتوي على معنى : (طيبة النفس للعمل و غيره)، أمّا (نطش) فإنّها تشتمل على معنى (الحركة و القوة) وهي اللفظة العربية المقابلة للكلمة الأجنبية (دينا ميزم)..."[105].

ولغويون آخرون منهم من وسّع دائرته بحيث جعله يشمل الأصل الرباعي و الخماسي، ومنهم من مارسه على عدد من الأمثلة .

ب- <u>الاشتقاق الكبير بعد ابن جنّي :</u>

بقي الاشتقاق الكبير من حيث التنظير في حيّزه الذي وضعه له **ابن جنّي**، و المحاولات التي ظهرت بعدُ لم تقدم عناصر استثماره بحيث يمكننا عدّها عناصر فعّالة في مجال التنظير، وإنّما هي إضافات احتدائية لما قاله **ابن جنّي**.

---

[103] الاشتقاق، لعبد الله أمين، 388.

[104] الاشتقاق و دوره في نموّ اللغة، أ/ فرحات عيّاش ، 79.

[105] مجلة اللسان العربي، تقرير مقدّم من طرف معهد الدراسات و البحوث للتعريب في موضوع : منهجية التعريب، العدد 91/15.

1 ـ فالعلامة **الحـــاتمي** وسّع دائرة الاشتقاق الكبير بحيث جعله يحتوي أيضا الأصل الرباعي والخماسي، و ما قاله في هذا الشأن نقلـــه عنـــه تلميـــذه **السكاكي** في مؤلّفه مفتاح العلوم، نصه:

"و إن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعمّ من ذلـــك كيفمـــا انتظمت مثل الصور الستة للحروف الثلاثية المختلطة من حيـــث النظم. و الأربع و العشرين للأربعة، و المائة و العشرين للخمسة سمي الاشتقاق الكبير "[106]

و هذا تصوّر نظري يعوزه التطبيق و الاستقراء، و لا يمكننا القـــول فيـــه برأي، لأنّ الثلاثي على استعمال أغلب تقاليبه لم يوصل فيه بعد إلى قواعد مطّردة.

2 ـ أمّا **عبد الله أمين** فحذا حذو **ابن جنّي** و أضاف طائفة من أمثلة الثنائي المضعـــــف و الثلاثي، نقتصر منها على مثال من الثنائي و آخر مـــن الثلاثي لإظهار طريقته.

فمن الثنائي مادة (ع.ب.ب) : قال:

" و في العين و الباء معنى حركة الماء، (العبّ) : شرب المـــاء من غير مصّ، و قيل : أن يشرب الماء و لا يتنفس، و قيـــل : العبّ : الجرع ، و قيل : تتابع الجرع، عبَهُ يعبَه عبّا، و عبّ في الماء و الإناء عبّا كرع و فيه : (بعّ) السحاب يبعَ بعَا و بعاعا : ألحّ بمطره، و بعّ المكر من السحاب خرج، فـــ**العـــبّ** : إدخـــال الماء الجوف و **البعّ** إخراجه من السحاب، و المعنى واحد، هـــو حركة الماء"[107].

و من الثلاثي مادة (ب.ق.ر) : قال:

" و في الباء و القاف و الراء معنى الشقّ و الإحاطة، و قد ورد من هـــذه الأحـــرف الثلاثـــة الكلمـــات الـــستة... و هـــي : (ق.ب.ر)، (ب.ق.ر)، (ب.ر.ق)، (ق.ر.ب)، (ر.ق.ب)، (ر.ب.ق) وفيـــها جميعـــا معنى الشقّ و الإحاطة...

---

[106] مفتاح العلوم / 6.

[107] الاشتقاق لعبد الله أمين / 375.

1- (ق.ب.ر) : القبر : مدفن الإنسان و جمعه قُبُور، و قَبَرَهُ يَقْبِرُه و يَقْبُره : دَفَنَه، و أقْبَرَه : جعل له قَبْرًا، وأقْبَرَه : إذا أمر إنسانا بحفر قَبْرٍ . ففي هذه الصيغ معنى الحفر أي الشقّ و في القبر إحاطة بالميت.

2- (ب.ر.ق) : البرق الذي يلمع في الغيم و جمعه بُرُوق، و بَرَقَت السماء تَبْرُق بَرْقا، و أبْرَقت : جاءت ببرق، و مرّت بنا الليلة سحابة برّاقة و بّارقة : أي سحابة ذات بَرْقٍ. و أبْرَقَ القوم: دخلوا في البَرْق، و أبْرَقُوا البَرْقَ : رأوه. و لا شك أن البرق يشقّ الغيم و الظلام.و في الغيم و الظلام إحاطة بالبرق.

3- (ق.ر.ب) : قُرَاب السيف : غمده . و قَرَبَ قِرَابًا و أقْرَبَهُ عمله و أقْرَبَ السيف و السكّينَ : عمل لها قِرَابا، و قرَبهُ " أدخله في القراب. و قيل : قَرَّب السيف: جعل له قرابا، و أقربه : أدخله قرابه. و في عمل القِرَاب شقّ له و فيه إحاطة بالسيف.

4- (ر.ق.ب) : الرَقَبَة : العنق، و قيل : أعلاها، و قيل : مؤخر أصل العُنُق و رَقَبَه : طرح الحبل في رقبته. و في طرح الحبل في الرقبة إحاطة بها .

5- (ر.ب.ق) : الرِّبْقة و الرَّبْقَة و الربْق بالكسر كل ذلك الحبل و الحلقة تشدّ بها الغنم الصغار لئلا ترضع. و الجمع أرْبَاق، و ربَاق و رُبُق. **الربْقة** في **الأصل** : عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، و رَبَقْتُ الشيء و ارْتَبَقْتُه لنفسي كربطته و ارتبطته، و هو من الربْقة، و لا شك أنّ في الربقة الإحاطة .

6- (ب.ق.ر) : أصل البقر : الشقّ و الفتح و التوسعة، و بَقَرْتُ الشيء بقرا : فتحته و وسعته، وفي حديث حذيفة : فما بال هؤلاء الذين يَبْقُرُون بيوتنا، أي يفتدونها و يوسعونها بالفتح. الشقّ فأنت ترى معاني هذه الصيغ الستة تجتمع كلها في معنى الشقّ و الإحاطة "[108].

نلاحظ من خلال أمثلة الثلاثي التي أوردها، و بخاصة هذا المثال أن **عبد الله أمين** اقتصر في أكثر التقاليب على إيراد أسماء الأعيان و ما يشتق منها، محاولا ربطها بالمعنى الجامع الذي استخلصه منها، و حين تنقطع علاقة التقليب بالمعنى الجامع يلجأ إلى ما اشتقّ من اسم العين لإيضاح علاقته بذلك المعنى مثل: تقليب (ر.ق.ب)، فلا نلمس فيه معنى الشق

[108] الاشتقاق ل : عبد الله أمين / 379-381.

و الإحاطـــــــة و ليلحقه بمعنى الإحاطة لجأ إلى الفعل المشتق منـــه و هو (رَقَبَه) بمعنى : طرق الحبل في رقبته، و قال:
" و في طرح الحبل في الرقبة إحاطة بها ".

إلا أنّ المعنى الجامع ينبغي أن يستخلص من الأصول الاشتقاقية لمـــواد التقاليب، لإمكان التعرف إلى نقاط استقطاب التقاليب و ما يتصرّف منهـــا للمعاني المنبثقة ممّا تقدّم استعماله منها، و التعرف في الوقت نفـــسه إلـــى القنوات التي استند إليها الواضع أثناء استعمال أحد التقاليب، و ذلك حتـــى يتسنى بعدُ استنباط عناصر استثماره و مقاييس تنظيره.

3- أما محاولة **العلايلي** فيمكن عدّها خطوة فعّالـــة فـــي مجـــال التنظيـــر للاشتقاق الكبير، لأنه وضع له قواعد تمكن – حسب رأيه – من الوضـــع اللغوي، أي استغلال المهمل من التقاليـــــب، و تتمثل تلك القاعدة في :
1- اعتماد الجدول الهجائي في تعيين أقدم مواد الثلاثي و ذلك بما وافـــق ترتيبه، مثل : **كلم**.
2- توزيع التقاليب في دائرتين، أطلق على كلّ منها وحدة، و تـــضم كـــل وحدة ثلاثة تقاليب.
فوحدة الدائرة الأولى يحصل على تقاليبها بجعل العين و اللام فاء و عينا : **كلم ——— لمك ———مكل.**
و وحدة الدائرة الثانية يحصل على رأس تقاليبها بتقديم اللام مـــن المـــادة الأصل إلى موضع لعين فتنشأ مادة **كمل** و بجعل العين و اللام فاء و عينا تنشأ **ملك** ———و **لكم.**
3- و المعنى الجامع [109] لهذه التقاليب، هو " القوّة التي تترك أثرا "[110].

ثم اهتم بخصوصية المعنى الجامع في كلّ تقليب، بحيث يدلّ كل تقليـــب على المعنى الجامـــع بحسبه، و وضع قواعد تعيين الخصوص، و تتمثـــل في :

---

[109] يطلق على المعنى الجامع : الوحدة العامّة / يراجع تهذيب المقدمة / 62.

[110] يراجع : م.ن / 60.

1- تعيين موقع المادة في الدائرة :

استخلص لكل دائرة معنى خاصا تدور في فلكه معاني التقاليب المنتمية إليها، قال :

" (...) أن كلّ دائرة تجتمع في وحدة أخصّ تكون أكثر ظهورا في المواد الثلاثة من الوحدة العامّة للثلاثي في مواده الستّة... فوحدة الدائرة الأولى، تكون بملاحظة المعنى في ما يقوم فيه... و وحدة الدائرة الثانية، تكون بملاحظة المُتَلَبِّس بالمعنى.. و الوحدة العامّة، هي المعنى نفسه بعيدا عن العلائق الحسيّة و المعنوية..."[111].

كما استخلص لكلّ تقليب معنى خاصا به، قال:

"فالمادة الأولى من الدائرة، تدلّ على الوحدة في أوضح صورها، و المادة الثانية، تدلّ عليها في ملابسات حسيّة... و المادة الثالثة، تدلّ عليها في ملابسات معنويّة... و المادة الأولى من الدائرة الثانية، تدل على وحدتها في جلاء و وضوح. و المادة الثانية، تدلّ عليها مع انفعال ظاهر... و المادة الثالثة، تدلّ عليها مع انفعال مستخف..."

2- الاجتماع الحرفي للمادة :

و يتم بردّ الثلاثي إلى الثنائي بحذف الحرف الأوسط منه لمعرفة المعنى الأصل، وبتحرير معنى الحرف المحذوف، و عن جمع المعنيين ينشأ معنى المادة المطلوبة[112].

ولحاجة هذه القاعدة إلى معنى الحرف المحذوف حرّر قائمة بمعاني الحروف، استخلصها وفق ما تسمح به النصوص التي اعتمدها، و هي كالآتي :

1- الهمزة، يدلّ على الجوفيّة، و على ما هو وعاء للمعنى، و يدلّ على الصقّة تصير طبعا...

2- الباء، يدلّ على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما، و يدل على القوام الصلب بالتفعّل...

---

[111] تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي / 62.

[112] م.ن / 63.

3- التاء، يدلّ على الاضطراب في الطبيعة أو الملابس للطبيعة في غير ما يكون شديدا...
4- الثاء، يدلّ على التعلّق بالشيء تعلّقا له علامته الظاهرة سواء في الحسّ أو المعنى...
5- الجيم، يدلّ على العظم مطلقا...
6- الحاء، يدلّ على التماسك البالغ و بالأخص في الخفيّات، و يدلّ على المائيّة...
7- الخاء، يدلّ على المطاوعة و الانتشار، و على التلاشي مطلقا...
8- الدال، يدلّ على التصلّب، و على التغيّر المتوزّع...
9- الذال، يدلّ على التفرّد...
10- الراء، يدلّ على الملكة، و يدلّ على شيوع الوصف...
11- الزاي، يدلّ على التقلّع القويّ...
12- السين، يدلّ على السعة و البسطة من غير تخصيص...
13- الشين، يدلّ على التفشيّ بغير نظام...
14- الصاد، يدلّ على المعالجة الشديدة...
15- الضاد، يدلّ على الغلبة تحت الثقل...
16- الطاء، يدلّ على الملكة في الصفّة، و على الالتواء و الانكسار...
17- الظاء، يدل على التمكّن...
18- العين، يدلّ على الخلوّ الباطن، أو على الخلوّ مطلقا...
19- الغين، يدلّ على كمال المعنى في الغؤور أو الخفاء...
20- الفاء، يدلّ على لازم المعنى، أي يدل على المعنى الكنائي...
21- القاف، يدلّ على المفاجأة التي تحدث صوتا...
22- الكاف، يدلّ على الشيء ينتج عن الشيء في احتكاك...
23- اللام، يدلّ على الانطباع بالشيء بعد تكلّفه...
24- الميم، يدل على الانجماع...
25- النون، يدلّ على البطون في الشيء، أو على تمكّن المعنى تمكّنا تظهر أعراضه...
26- الهاء، يدلّ على التلاشي...
27- الواو، يدلّ على الانفعال المؤثّر في الظواهر...

28- الياء، يدلّ على الانفعال المؤثّر في الباطن...[113]

و مارس سير هذه القواعد على الثلاثي (ز.ف.ن) :
1- و أقدم موادّه **(ز.ف.ن)** لكون الزاي أسبق حروفها في ترتيب الجدول.
2- تقاليب الدائرة الأولى : زفن ---- فنز ----نزف
3- تقاليب الدائرة الثانية : ونف---- نفز ----فزن.
4- معناها الجامع : الحركة الظاهرة منبثقة من الداخل [114].
و هذه التقاليب تختلف بينها بالخصوصيّة، فكلّ تقليب يدل على المعنى الجامع بحسبه، و يتم التعرّف إلى ذلك بتعليق قاعد تعيين الخصوص و هي : تعيين موقع المادة من الدائـــــــــرة،
و الاجتماع الحرفي في المادة التي مارسها على تقليبين مهملين من هذه المادة، هما **(فنـــــز**، و **فرن)**، لإظهار إمكان الوضع اللغوي.
1- تقليب (فنز) :
أ- يردّ إلى الثنائي (فز) لمعرفة معناه، و هو الخفّة.
ب- تحديد معنى الحرف المحذوف، و هو (النون): و يدل على البطون في الشيء.
ج- بجمع معنى الثنائي مع دلالة الحرف ينشأ معنى المادة و هو الخفّة المتمكّنة الباطنة.
د- تحديد موقعها الدائري: فهي الثانية من الدائرة الأولى، و هذه تدل على الوحدة في ملابسات حسيّة[114].

و " خلاصة المعنى : الخفة المتمكّنة الباطنة في ملابسات حسيّة [115] و رأى ظهور هذا المعنى في المزيد من هذه المادة و هو **(فنزج)** لأنّه يدل على الرّقص[115]، و لكن (فنزج) معرّب و لفظه الأعجميّ (يَنْجِه)[116]، لذا لا يمكننا الفصل بأنّ الجيم فيها زائدة هذا إلى أنّه يمتنع عند إرادة استثمار

---

[113] تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي / 63-64.

[114] م.ن / 65.

[115] تهذيب المقدمة اللغوية / 65 .66

[116] و هو رقص للعجم يأخذ بعضهم بيد بعض، القاموس المحيط / 1 : 204.

التقاليب المهملة الإستناد إلى استعمالها بمعاني أعجمية، لأنّه يمنع الاشتقاق من الأعجمي[117].

2- تقليب (فزن):

أ- يردّ إلى الثنائي (فن) لمعرفة معناه، و هو : الحركة في ميد.

ب- تحديد معنى الحرف المزاد، و هو (الزاي) : و يدل على التقلّع القويّ.

ج- بجمع معنى الثنائي مع دلالة الحرف ينشأ معنى المادة و هو الحركة المتقلّعة في ميد.

د- تحديد موقعها الدائري: فهي تقع الثالثة من الدائرة الثانية، و هذه تدلّ على الوحدة مع انفعال مستخف فموقعها و هيئة اجتماع حروفها يحدّدان معناها الشامل: و هو الاضطراب المتأثر بتأثير باطني...كاضطراب ذوي الأمراض العصبية، و رجفان الهرم... إلخ[118] .

و محاولة **العلايلي** و إن كانت محاولة تنظيرية إلا أنّها عقيمة في الواقع اللغوي، لأنّها تفضي بنا، عند تطبيقها على المواد اللغة، إلى المعاني نفسها للتقاليب في قاعدة تعيين الخصوص، مثل : **(فنز)**[119].

وصلنا، عند تطبيق هذه القاعدة، إلى المعنى نفسه لتقليب **(فنز)** و هو : الخفّة المتمكنة الباطنة في ملابسات حسيّة.

و إنّما عقمت هذه المحاولة، لأنّه ببساطة لم يعمد إلى دراسة التفريع الدلالي الاشتقاقي لكل تقليب للوصول إلى أوّل استعمالاته، و ذلك حتى يتسنى له التعرّف إلى القنوات التي استند إليها المبدع - المستعمل أثناء استعمال التقليب، عندئذ يمكن استخلاص قاعدة نظرية للاشتقاق الكبير، و هذا مثلما سبق ذكره يتطلّب وقت أطول، و مجهود مكثّف و متواصل، و عمل حثيث في دقة متناهية.

---

[117] يراجع : رسالة الاشتقاق **لابن السرّاج**/ 31، و المزهر / 1 : 351، 287.

[118] تهذيب المقدّمة اللغوية **للعلايلي** / 66.

[119] فتر ترد إلى الثنائي فزّ : و هو يدل على الخفّة، و النون : تدل على البطون في شيء، و بجمع المعنيين ينشأ معنى (فتر) و هو الخفة الباطنية، و تقع الثانية من الدائرة الأولى، و هذه تدل على الوحدة في ملابسات حسيّة و خلاصة المعنى : الخفة الباطنية في ملابسات حسيّة.

الفصل الثاني

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الأكبر (الإبدال الاشتقاقي)

الاشتقاق الأكبر :

إذا كان الاشتقاق الكبير يمتاز بتغيير مواقع حروف المادة الاشتقاقية في عملية اشتقاق التقاليب (مواد اشتقاقية) فإنّ الاشتقاق الأكبر يمتاز بإبدال بعض أحرف المادة بأحرف أخر تشترك معها في المخرج أو الصفة أو هما معا، في عملية اشتقاق المبدلات (مواد اشتقاقية)، وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة. ولما كان هذا الضرب يقوم على الإبدال، رأينا قبل ذكر تحديد مفهومه إيراد معنى الإبدال لغة و اصطلاحا، ثم تمييز مفهومه عند اللغويين و النحويين، و نظرة العلماء إليه، لإمكان الوصول إلى ما يميّز الاشتقاق الأكبر عن غيره من أنواع الإبدال[1].

1- الإبدال لغة و اصطلاحا:

أ- لغة:

الإبدال مصدر (أبْدَلَ) مزيد بالهمزة، مجرّده (بدل)، ورد في اللسان:

" يَدَلٌ و بِدْلٌ : لغتان... و البَدِيلُ : البَدَلُ، و بَدَلُ الشيء : غيره..

و **ابن سيدة** : بِدْلُ الشيء و بَدَلُهُ و بَدِيلُه : الخلف منه... و **أبْدَلَ** الشيء من الشيء و بَدَّلَهُ تخذه منه بَدَلاً[2]".

و فرّق **أبو العبّاس** بين (أبْدَلَ و بَدَّلَ)، فقال :

" يقال: **أبْدَلْت** الخاتم بالحلقة: إذا نحّيت هذا و جعلت هذا مكانه، و **بَدَّلْتُ** الخاتم بالحلقة : إذا أذبته و سوّيته حلقة "[3]،

و قال :

" و حقيقته أنّ **التَّبْدِيل** تغيير الصورة إلى صورة أخرى و الجوهرة بعينها و **الإبْدَال** : تنحية الجوهرة و استئناف جوهرة أخرى "[3]

لذا كان:

" الأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدال من الواو تاء في (تالله)"[3]

---

[1] الإبدال الصرفي و الإبدال الاشتقاقي.

[2] اللسان مادة (بدل) / 1 : 175، 176.

[3] م.ن /1 : 176.

و لمّا اتّسمت مواد اللغة العربية بإبدال بعض حروف المادة نفسها بحروف أخر، و في مكان المُبْدَل منه، كان مصطلح الإبدال أنسب لتأدية المفهوم اللغوي، غير أنّ اللغويين منهم من استعمل مصطلح الإبدال ك**ابن الحاجب**[4] و **الشريف الجرجاني**[5] و غيرهم، و منهم من استعمل إلى جانب الإبدال مصطلح **البَدَل كسيبويه**[6]، و **ابن جنّي**[7]، و **ابن يعيش**[8]

ب- <u>اصطلاحـــا</u> :

عرّفه **ابن جنّي** بقوله :

" و البَدَلُ أن يقام حرف مقام حرف إمّا ضرورة و إمّا استحسانا وصنعة"[9]،

و لا خلاف بين العلماء في تحديد مفهومه و إن اختلفت عباراتهم في ذلك كقولهم : جعل حرف موضع آخر[10]، أو مكان حرف غيره[11].

و هذا التحديد يصدق على الإبدال اللغوي و الإبدال الصرفي، لذا رأى **أبو علي التالي** تمييز مفهومه عند كلّ من اللغويين و النحويين، فقال :

" اللغويون يذهبون إلى أنّ جميع ما أمليناه إبدال[12]، و ليس هو ذلك عند علماء أهل النحو، و إنّما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفا، تسعة من حروف الزوائد و ثلاثة من غيرها فأمّا حروف الزوائد فيجمعها قولنا (اليوم تنساه)، و هذا عمله **أبو**

---

[4] يراجع : شرح الشافية / 3 : 197.

[5] يراجع : كتاب التعريفات / 5.

[6] يراجع : الكتاب / 4 : 237.

[7] يراجع : سر الصناعة / 1 : 69 و التصريف الملوكي **لابن جنّي** / 17، و شرح الملوكي **لابن يعيش** / 213.

[8] يراجع : شرح المفصل / 10 : 7، و شرح الملوكي / 213.

[9] سر الصناعة / 1 : 69، و يراجع : شرح الملوكي / 213، و شرح المفصّل / 10 :7.

[10] كتاب التعريفات / 5 .

[11] شرح الشافية / 3 : ، و يراجع: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، **د/ عبد العزيز** الصنع، 229.197.

[12] امكان وقوعه في جميع حروف الهجاء.

عثمان المازني[13]، و أمّا حروف البَدَل فيجمعها قولنا : (طال يوم أنجدته) و هذا أنا عملته "[14]

و قد جعلها **سيبويه** أحد عشر حرفا :

"ثمانية أحرف من الحروف الأولى[15] و ثلاثة من غيرها"[16][17]

و تبعه في ذلك **ابن السرّاج**[18]، و **ابن جنّي**[19]، و لكن **درّار مكي** بعد دراسته للحروف التي تُبْدَل من غيرها كما جاءت في الكتاب وجدها اثنا عشر حرفا[20] و بلغ بها **ابن مالك** اثنين و عشرين حرفا[21].

و الفرق بين الإبدال الصرفي و الإبدال اللغوي يظهر في أنّ الأوّل مظاهرة قياسية مطّردة، تضبطها قواعد و قوانين بحيث يؤدي الخلط فيها إلى الخطأ، أمّا الثاني فلا ينقاس و إنّما يخضع للسماع و حسب. هذا إلى أن الإبدال الصرفي ظاهرة سياقية، الغرض منها إحداث انسجام صوتي متناغم بين حروف الكلمة، أمّا الإبدال اللغوي فيعدّ أحد وسائل الإثراء اللغوي.

---

[13] يراجع : المنصف / 1 : 98.

[14] الأمالي / 2 : 186، و يراجع : المزهر / 1 : 474.

[15] أي حروف الزيادة باستثناء اللام.

[16] و هي (الطاء، و الجيم، و الدال).

[17] الكتاب / 4 : 237.

[18] يراجع : الأصول في النحو / 3 : 244.

[19] يراجع : التصريف الملوكي **لابن جنّي** / 17، و شرح الملوكي / 213 و سر الصناعة / : 62.

[20] الحروف العربية تبدلاتها الصوتيةفي كتاب سيبويه ل : **د / درار مكي** / 307.

[21] عن دراسات في فقه اللغة : 233، عن شرح الأشموني / 4 : 211.

2- نظرة العلماء إلى الإبدال اللغوي :

لمّا كان الإبدال اللغوي لا يخضع للقياس اختلفت نظرة العلماء إليه، فمنهم من رأى وقوعه في جميع حروف الهجاء دون اشتراط التقارب الصوتي بين الحروف المبدلة ك**ابن السكيت** بدليل عقده أبوابا في مؤلّفه، للحروف المتباعدة، مثل : " باب الحاء و الجيم "[22] و"باب الكاف و الجيم "[23]، و**أبي عبيد**، الذي نقل عنه **السيوطي** من الغريب المصنف مثالا لإبدال الواو تاء، وهو : حملته **تضعا** أي **وضعا**[24].

و منهم من رأى أن الإبدال لا يحدث إلا بين الحروف المتقاربة في المخرج أو الصفة أو هما معا، **كالفرّاء** بقوله:
" إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات"[25]،
و **المبرّد** حين عقّب على قول **النعمان بن المنذر** لـ**حجل بن نضلة** :
" أردت أن تذلمه فـ**مدهته** "[26] بقوله: "وقوله: فـ**مدهته** يريد: فـ**مدحته** فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج "[26].

هذا إلى أنّ هؤلاء جميعا أرجعوا هذه الظاهرة إلى تعدد اللغات فـ**ابن السكيت** نسب بعض الألفاظ المبدلة إلى أهلها فقال بعد أن أنشد قول الراجز :

كَأَنَّ مَتْنَيْهِ مِنْ النَّقْيِ
مَوَاقِعَ الطَّيْرِ عَلَى الصُعِّيَ

و هي **الأثافي** و لغة بني تميم **الأثاثي** "[27].
و قال :
" فأهل العالية يقولون : **زُحْلُوقَة** و **زَحَالِيف** و بنو تميم و من يليهم من هوازن يقولون : **زُحْلُوقة و زَحَلِيق** "[28].

---

[22] كتاب الإبدال / 97.
[23] م.ن / 118، و يراجع : المزهر / : 465.
[24] المزهر / 1 : 471.
[25] عن الإبدال في اللغة العربية ل : أ / **طالبي عبد الحفيظ** / 98. عن معاني القرآن للفراء / 3 : 241.
[26] عن الإبدال في اللغة العربية / 98، عن الكامل / 2 : 112.
[27] الإبدال **لابن السكيت** / 127.
[28] م.ن / 143، 144.

و رأى **أبوا الطيّب اللغوي** أنّ الألفاظ المبدلة لغات لقبائل مختلفة، قال :

" ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف و إنّما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد "[29]

و استدل على ذلك بقوله :

" و الدليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طورا مهموزة و طورا غير مهموزة و لا بالصاد مرّه و بالسين أخرى...لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنّما يقول هذا قوم و ذاك آخرون "[29].

أمّا **ابن جنّي** فميّز الإبدال اللغوي عن تعدد اللغات بوضعه مقياسين لإمكان القول بالإبدال، هما :

1- التقارب الصوتي بين الحروف المبدلة، ويتّضح ذلك في قوله :

" فأما قول من قال في قول تأبّط شرّا :

كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصَّا قَوَادِمُهُ

أَوْ أُمّ خِشْفٍ بِذِي شَثٍّ وَ طُبَّاقِ

إنّه أراد حثّثوا فأبدل من الثاء الوسطي حاء فمردود عندنا "[30].

و استند في الردّ على هذا الرأي إلى مذهب أستاذه **أبي عليّ** فقال :

" و سألت أبا عليّ عن فساده، فقال: العلّة في فساده أنّ أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، و ذلك (الدال و الطاء و التاء/ و الذال و الظاء و الثاء/ و الهاء و الهمزة/ و الميم و النون) و غير ذلك مما تدانت مخارجه، فأمّا الحاء فبعيدة عن الثاء و بينها تفاوت يمنع من قلب أحدهما إلى أختها"[30].

2- كثرة تصرف أحد الكلمتين المبدلتين، فما كثر تصرفه هو الأصل و الثاني مبدل منه، و يتّضح هذا من تعقيبه على ما نقل عن **ابن السكيت**، الذي قال :

" و يقال : تركته **وَفِيدًا** و **وَفِيظًا**"[31]

---

[29] المزهر / 1 : 460.

[30] سر الصناعة / 1 : 180.

[31] الإبدال **لابن السكيت** / 144.

قال :

"و الوجه عندي و القياس أن تكون الظاء، بدلا من الذال قوله عزّ اسمه : (وَ المَوْقُوظَةُ)[32] بالذال، و لقولهم : **وَقَذَهُ يَقِذُه** و لم أسمع **وَقَظَهُ** و لا **مَوْقُوظَةٌ**، فالذال إذًا أعمّ تصرّفا فلذلك قضينا بأنّها هي الأصل "[33]

و إذا تساويا في التصاريف حكم بأصالتهما، قال :

" فأما ما قرأته على **أبي عليّ** عن **أبي بكر** عن بعض أصحاب **يعقوب** عن يعقوب، من أنّ **أبا زيد** قال : يقال **خَمَصَ** الجرح **يَخْمُص خُمُوصًا، و حَمَصَ يَخْمُصُ حُمُوصًا و انْخَمَصَ انْخِمَاصًا** [34] قال **أبو علي** : و**انْحَمَصَ انْحِمَاصًا**، ذكره **أبو زيد** في مصادره : إذا ذهب و رمه فلا يكون **الحاء** فيه بدلا من **الخاء** و لا **الخاء** بدلا من **الحاء** ألا ترى أنّ كلّ واحد من المثالين يتصرّف في الكلام تصرّف صاحبه، فليست لأحدهما مزية من التصرّف و العموم في الاستعمال يكون بها أصلا ليست لصاحبه"[35]

هذا إلى أنّ الكلمتين مختلفتان في المعنى، قال :

" و مع هذا فإنّك تجد لكلّ واحد منهما وجها يحقق له حرفه، و ذلك أنّ **خَمَصَ** بالخاء من الشيء **الخَمِيص** : الضامر و هذا واضح، لأنّ الجرح إذا ذهب و رمه فهو فيه كخمص البطن. و أمّا **انخمص** بالحاء فهو من **الحِمَّص** ألا ترى أنّ **الحِمَّصَّة**: صغيرة مجتمعه ضامرة، فهذا يشهد بأنّ الحرفين أصلان، و أنّه ليس أحدهما أصلا لصاحبه و لا بدلا منه "[36].

و استخلص مقياسا عامّا في تفسير ظاهرة الإبدال اللغوي، فقال:

" و إذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه و صحيح القضاء أن نحكم بأنّهما كليهما أصلان منفردان ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه فلا تزال على هذا معتقدا له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه و هذا

---

[32] المائدة (3) و تمامها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ و الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمَوْقُوذَةُ وَ الْمُتَرَدِّيَةُ وَ النَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾ الموقوذة : الميتة بالضرب.

[33] سر الصناعة / 1 : 228.

[34] يراجع : الإبدال **لابن السكيت** / 99.

[35] سر الصناعة / 1 : 183، 184.

[36] م.ن / 1 : 184.

عيار في جميع ما يرد عليك من هذا، فاعرفه، و قسه تصب إن شاء الله "[37].

نستنتج مما سبق أن الكلمتين إذا كانتا متساويتين في التصاريف متّحدتين في المعنى فهما من تعدد اللغات أما إن اختلفتا في المعنى فهما أصلان و إن تقارب الحرفان في المخرج، و يدعم ذلك تعليقه على من ذهب في قوله تعالى (وَفُومِهَا)[38] إلى أنّه أراد **الثوم** بإبدال **الثاء فاء**، قال:

" و الصواب عندنا أنّ **الفـــوم** : الحنطة و ما يختبز من الحبوب، يقال : فوّمت الخبر : أي خبزته وليست **الفاء** على هذا بدلا من **الثاء** "[39].

و إلى هذين المقياسين احتكم **ابن جنّي** في ظاهرة الإبدال اللغوي فـــي مؤلّفه سر الصناعة[40].

غير أن مقياس كثرة تصاريف إحدى الكلمتين المبـــدلتين و قلّتهـــا فـــي الأخرى لا يثبت أمام التطوّر اللغوي و حاجة الاســـتعمال، لأنّ مـــا قـــلّ تصرّفه قد تكثر تصاريفه بواسطة القياس في الاشتقاق الصغير و عندئـــذ يلحق ما قلّ تصرّفه بما كثرت تصاريفه فيتساويا.

هذا إلى أنّ **ابن جنّي** يحكم بالإبدال بين الكلمتـــين أو بأصـــالتهما دون التأكد أو الإحاطة باستعمالات تصاريفها، من ذلك حكمه بإبدال **التاء** مـــن **الطاء** في قولهم : في **فُسْطاط فُسْتَاط** قال:

" فـــ**التاء** فيه بدل من **الطـــاء** لقولهم في الجمع **فـــساطيط** و لـــم يقولوا : **فَسَاتِيط** فـــ**الطاء** إذن أعمّ تصرّفا"[41].

فقد ردّ عليه **سعيد النعيمي** بما قرّره **الفرّاء** من قوله:"ينبغي أن يجمـــع **فَسَاتِيط** و لم أسمعهما **فساسيط**"[42] فقال:

---

[37] سر الصناعة / 1 : 210.

[38] البقرة (61)، و تمامها : ﴿وَ إِذَا قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا و قِثَائِهَا وَ فُومِهَا وَ عَدَسِهَا وَ بَصَلِهَا﴾.

[39] سر الصناعة / 1 : 251.

[40] يراجع ك نفسه / 1 : 205، 206.

[41] سر الصناعة / 1 : 157.

[42] عن الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني **لسعيد النعيمي** / 129 عن معجم البلدان **لياقوت** / 3 : 896.

" إذ قد يفهم من قوله : و لم أسمعهما **فساسِيط** أنّه سمعها **فساتيط** و حينئذ يكون الاحتجاج بما قاله **ابن جنّي** فيه نظر و ينبغي أن يصار إلى احتجاج آخر مما أورده و هو الكثرة، حيث أن المسموع الكثير في الجمع **فساطيط**"[43].

و كذلك حكمه[44] بأصالة الهمزة و الهاء في قولهم : رجل **تدرأ و تدره** : للدافع عن قومه، قال :

" فليس أحد الحرفين فيهما بدلا من صاحبه بل هما أصلان، يقال: **درأ و دره** "[45]،

و رأى **سعيد النعيمي** أنّ **الهاء** مبدلة من **الهمزة**، فقال :

" و الذي جعلني أقطع بأنّ **الهاء** في **تدره** بدل من **الهمزة** في **تدرأ** سعة تصرف الفعل و كثرة استعماله بمعنى الدفع في **درأ** و قلّة ذلك بهذا المعنى في **دره** فقد ذكر في اللسان من استعمالات **درأ** بمعنى الدفع ما أربى على خمس صفحات أما في **دره** بمعنى الدفع فلم يذكر ما يزيد على نصف صفحة "[46].

و بقي الإبدال اللغوي إلى عهد **ابن جنّي**، و قبل تأليفه الخصائص[47] محصورا في إبدال صوت بصوت، لتقاربهما في المخرج، دون أن يقرن بالتقارب المعنوي و نرى أن **ابن جنّي** أوّل من استثمر هذه العلاقة، فوقف لها بابين في كتاب الخصائص دون أن يضع لهذا الموضوع مصطلحا، و إنّما تناول ما استكشفه تحت مفهوم عام سمّاه " **تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني** "[48] و" **إمساس الألفاظ أشباه المعاني** "[49]، ففي الباب الأوّل قال:

" هذا غور من العربية لا ينتصف منه و لا يكاد يحاط به و أكثر كلام العرب عليه و إن كان غفلا مسهوّا عنه، و هو على

---

[43] الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جنّي لـ د / **حسام سعيد النعيمي**/ 129.

[44] أي **ابن جنّي**.

[45] سر الصناعة / 1 : 106.

[46] الدراسات اللهجية و الصوتية عند **ابن جنّي** / 112.

[47] ألف **ابن جنّي** الخصائص بعد سر الصناعة ، حيث قال أثناء عرضه لتصاريف كلمة لغة : " و قد دللت على ذلك و غيره من نحوه في كتابي سرّ الصناعة " الخصائص / 1 : 33.

[48] الخصائص / 2 : 145.

[49] م.ن / 2 : 152.

أضـــرب... و منـــها التقديـــم و التأخيـــر[50]... نحو : **(ك.ل.م)** و **(ك.م.ل)** و **(م.ل.ك)** و نحو ذلك و هذا كلّه و الحروف واحدة غير متجاورة لكن من وراء هذا ضرب غيره و هو أن تتقـــارب الحروف لتقارب المعاني و هذا باب واسع "[51].

فهذا النص يقوّي عدّ هذا الضرب من اللغة من الاشتقاق بـــدليل تناولـــه الاشتقاق الكبير ضمن هذا المفهوم العام، فلمّـــا تجـــاوز هـــذا الـــضرب المجموعات اللفظية المتماثلة في الحروف إلى الألفاظ المتقاربة في اللفـــظ لتقارب المعاني، ساغ للخالفين الاصطلاح عليه ب**الاشتقاق الأكبر**، ونرى أنّ أوّل من استعمله العلامة **الحاتمي**، قال عنه تلميذه **السكاكي:**

" و ها هنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شـــيخنا الحـــاتمي رحمه الله الاشتقاق الأكبر و هو أن يتجاوز إلـــى مـــا احتملتـــه أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعا و مخرجا، و قد عرفـــت الأنواع و المخارج على ما نبّهناك و أنّه نوع لم أر أحـــدا مـــن سحرة هذا الفن و قليل ما هم حام حوله على وجهه إلا هو "[52]،

و مثّل لذلك **بقطّ** التي تنتقل بالحروف إلى ما يجانسها، **فـــقطّ** تتنوّع إلـــى **قطب** و **قطف** و **قطع** و **قطل** وكلها تتضمن معنى القطع، و يجانس **قـــطّ- قصّ** ومنها **قصم** و **قصل** و **قصف** و **قصـــر** و **قصا**...إلخ و كاد المحدثون بعده يجمعون على هذا المصطلح لهذا الضرب من الاشتقاق.

3 - تحديد مفهوم الاشتقاق الأكبـــر :

إنّ **ابن جنّي** و إن رأى في التقارب الصوتي تقاربا معنويّا فإنّه لم يحدد مفهوم هذا الضرب من الاشتقاق، لأنّه لم يضع له مصطلحا، و حتى مـــن حدده لم يحاول إدراج عنصر المعنى إلى التعريف سوى **عبد الله أمين.**

فقد حدّده **الشريف الجرجاني** بقوله :

---

[50] الاشتقاق الكبير (الأكبر).

[51] الخصائص / 2 : 145، 146.

[52] مفتاح العلوم للسكاكي / 6.

" الاشتقاق الأكبر و هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج، نحو : **نعف** من **النهف** "[53]

و أضاف **الشوكاني** إمكان التناسب في الصفة فقط[54]، وهذان التعريفات لا يختلفان عن رأي من اشترط في الإبدال اللغوي التقارب الصوتي.

و يعدّ تحديد **عبد الله أمين** التحديد المناسب للاشتقاق الأكبر، حيث قال:

"الاشتقاق الكبير[55] و هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى و اتّفاق في الأحرف الثابتة و في مخارج الأحرف المتغيّرة أو في صفاتها أو فيهما معا"[56]

ورأى تسميته بالإبدال الاشتقاقي لكونه من مباحث علم الاشتقاق[57]. غير أنّه لا فرق عنده بين الاشتقاق الأكبر و الإبدال اللغوي، قال:

" و يسمى (الاشتقاق الأكبر) إبدالا لغويّا تمييزا له من الإبدال الصرفي"[57]

و حين بدأ بدراسة الاشتقاق الأكبر، قال:

"الاشتقاق الكبير أو الإبدال اللغوي هو جعل حرف مكان حرف آخر من الكلمة الواحدة و في موضعه منها لعلاقة بين الحرفين"[58]

ثم تناول أمثلة **ابن السكيت** في الإبدال، و هي أمثلة متماثلة في المعنى حاول تصنيفها وفق التجانس[59] في المخرج أو التقارب[60] في المخرج أو الصفة أو هما معا، والحقيقة أنّ **عبد الله أمين** تناول بالدراسة الإبدال

---

[53] كتاب التعريفات / 28.

[54] العلم الخفاق / 124.

[55] و هو الاشتقاق الأكبر.

[56] الاشتقاق / 1 ، 2.

[57] الاشتقاق / 2.

[58] م.ن / 333.

[59] "التجانس : و هو أن يتفق الحرفان مخرجا و يختلفا صفة كالدال و الطاء" الاشتقاق / 352، و يراجع : أصوات اللغة العربية ل:**د/عبد الغفار حامد هلال** / 286.

[60] القارب في المخرج : هو أن يكون مخرجا الحرفين من عضو واحد و ليس بينهما فاصل كالهمزة من أقصى الخلق و العين من وسطه، الاشتقاق **لعبد الله أمين** / 352، 353، و التقارب في الصفات : و هو إذا اتحد الحرفان في أكثر الصفات / نفسه /353.

اللغوي و ليس الاشتقاق الأكبر، لأنّه لم يحاول إيفاء تعريفة للاشتقاق الأكبر بالكلمات المبدلة ذات اختلاف معنوي نسبي، حتى يتسنى له إبراز التقارب المعنوي بينها،و هذا التقارب هو الذي يمتاز به الاشتقاق الأكبر عن الإبدال اللغوي.

و الآن يمكننا إيفاء تحديد **عبد الله أمين** للاشتقاق الأكبر بأمثلة **ابن جنّي**، و قبل تناولها لابد من إيراد مخارج و صفات الحروف وفق تقسيم **ابن جنيّ** محاولين تطعيمه بما وصلت إليه الدراسة الحديثة للأصوات اللغوية.

أ - مخارج الحروف و صفاتها :

1 - مفهوم المخرج صوتيا :

ذكر **ابن جنّي** أن الصوت " يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا حتى يعرض له في الحلق و الفم و الشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده و استطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها "[61] أي مواضع حدوثها و تكوّنها.

2 - مخارج الحروف:

و مخارج الحروف عند **ابن جنّي** ستة عشر مخرجا، قال:

1- " واعلم أن مخارج الحروف ستة عشر : ثلاثة منها في الحلق فأوّلها من أسفله و أقصاه مخرج **الهمزة** و **الألف** و **الهاء** "[62]. و قد جعل بعض المحدثين مخرج **الهمزة** من الحنجرة[63] وكذلك **الهاء**[64]، أمّا **الألف** في الدراسة الحديثة فهي صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمرّ خلال الحلق و الفم دون أن يعترضه عائق أو تضييق من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا[65].

---

[61] سر الصناعة / 1 : 6.

[62] م.ن / 1 : 46ن و يراجع : الكتاب / 4 : 431 و في 433 : الهمزة و الهاء و الألف، يراجع : أسرار العربية، للأنباري / 419، 420.

[63] علم اللغة، للسعران / 171، و يراجع: الأصوات العربية / 112، و علم الأصوات اللغوية، **د/ مناف مهيدي محمد**، 44.

[64] م.ن / 196، و يراجع : م.ن / 122.

[65] علم اللغة، **للسعران** / 160، و يراجح : الأصوات العربية / 74.

2- " و من وسط الحق مخرج **العين** و **الحاء** "[66]، و ذكر بعض المحدثين أنهما يحدثان في الفراغ الحلقي أعلى الحنجرة[67].

3- " و مما فوق ذلك مع أوّل الفمّ مخرج **الغين** و **الخاء**"[66] و ذكر بعض المحدثين أنّهما يحدثان باقتراب أقصى اللسان من أقصى الحنك بحيث يكون بينهما فراغ ضيّق يسمح للهواء بالنفاذ محدثا احتكاكا[67] و نرى أنّ **ابن جنّي** و المحدثين يتحدّثون عن المخرج نفسه و إن اختلفت عباراتهم في ذلك.

4- " و ممّا فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج **القاف** "[66] و هي عند بعض المحدثين صوت لهوي وذلك بأن يرفع أقصى اللسان حتى يلتقي بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة، ثم ينفصل العضوان فجأة فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا[68].

5- " و من أسفل من ذلك و أدنى إلى مقدّم الفم مخرج **الكاف** "[69] و رأى المحدثون أنّه من أقصى الحنك، و ذلك برفع أقصى اللسان حتى يلتقي بأقصى الحنك الأعلى، ثم ينفصل العضوان و يندفع الهواء خلال الفم محدثا صوتا انفجاريا[70].

6- " و من وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج **الجيم** و **الشين** و **الياء** "[69] و تسمى بالحروف الشجرية، و سمّاها بعض المحدثين بالغارية[71]، و ذكر **كمال بشر** أنّها أصوات وسط الحنك[72] و آثر هذه

---

[66] سر الصناعة / 1 : 47.

[67] علم اللغة، **للسعران** / 194، و يراجع : الأصوات العربية / 121.

[68] علم اللغة، **للسعران**، 170، و يراجع: الأصوات العربية: 109.

[69] سر الصناعة / 1 : 47.

[70] علم اللغة، **للسعران** / 129، و يراجع : الأصوات العربية / 108.

[71] علم الأصوات اللغوية، **د/ مناف مهدي محمّد**، 43.

[72] علم اللغة العام – الأصوات، **كمال البشر**، 121.

التسمية **عبد العزيز الصيغ**[73] بينما **محمود السعران** رأى أن **الشين** لثوي-حنكي[74] و كذلك **الجيم**[75] أما **الياء** فذكر أنه حنكي-وسيط؛ أي من وسط اللسان و وسط الحنك (الحنك الصلب)[76].

7- " و من أوّل حافة اللسان و ما يليها من الأضراس مخرج **الضاد** إلا أنّك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن و إن شئت من الجانب الأيسر"[77] ، و جعله بعض المحدثين، النظير المجهور **للطاء**، و النظير المفخم **للدال**، أيّ أنّه سنّي مطبق انفجاري[78]، و سماه **كمال بشير** أسناني- لثوي انفجاري مجهور مفخّم (مطبق)[79]، و رأى **سعيد النعيمي** بأنه " لا مناص من التسليم بوصف القدامى لمخرج **الضاد**"[80] لفقد نطقه اليوم[80] .

8- " و من حافة اللسان من أدناه إلى منتهى طرف اللسان من بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فويق الضاحك و الناب و الرباعيّة و الثنيّة مخرج **اللام**"[77] و أكمل الوصف حين فسّر تسميته له بالمنحرف، فقال: " لأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت و تتجافى ناحيتا مستدقّ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين و ما فويقهما "[81] و لا يختلف المحدثون عنه إلا في التسمية فرأى **محمود السعران** تسميته بصوت سنّي - منحرف (جانبي)[82] و سماه **كمال بشر** بصوت أسناني - لثوي جانبي [83]، و هو عند **مناف مهدي محمد** لثوي[84].

---

[73] المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، **د/ عبد العزيز الصيغ**، 73.

[74] علم اللغة **للسعران**، 193، و يراجع: الأصوات العربية، 120 .

[75] م.ن / 194، و يراجع : م.ن / 126.

[76] م.ن / 198، و يراجع : م.ن / 133.

[77] سر الصناعة / 1: 47.

[78] علم اللغة **للسعران** / 129.

[79] الأصوات العربية / 105.

[80] الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني / 307.

[81] سر الصناعة / 1 : 63.

[82] علم اللغة، **للسعران** / 186.

[83] الأصوات العربية / 129.

[84] علم الأصوات اللغوية، **د/ مناف مهدي محمّد**، 43.

9- " و من طرف اللسان بينه و بين ما فويق الثنايا مخرج **النـــون**"[85] لا يختلف المحدثون عنه في الوصف، سوى أن **محمود السعران** أطلق عليـه اسم : سنّى-أغن[86]، و سمّاه **كمال بشر** بصوت أسناني – لثوي أنفي [87]، و هو عند **مناف مهدي محمد** لثوي[88].

10- " و من مخرج **النون** غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافـه إلى **اللام** مخرج **الراء** "[85] ولا يختلف المحدثون عنه في تحديد المخـرج و إن اختلفت عباراتهم في ذلك، و رأوا تسميته بصوت لثـوي[88] أو لثـوي مكرّر[89].

11- " و ممّا بين طرف اللسان و أصول الثنايا مخرج **الطـاء** و **الـدال** و **التاء** "[1] و هي كذلك عند المحدثين إلاّ أنّها سنيّة[90] عند **محمود السعرّان** و **أسنانية** – لثوية عند **كمال بشر**[91].

12- " و مما بين الثنايا و طرف اللسان مخرج **الصاد** و **الزاي** و **الـسين** "[85] و هي كذلك عند المحدثين و إن اختلفت عباراتهم في ذلـك فقـد رأى **محمود السعران** أنها تحدث باعتماد طرف اللسان على اللثة[92]، لذا أطلـق عليها اسم لثوية، و تبعه في هذه الإضافة و التسمية **كمال بـشر**[93]، وهـي عند **مناف مهدي محمد** أسنانية لثوية[88].

---

[85] سر الصناعة / 1: 63.

[86] علم اللغة، **للسعران** / 185.

[87] الأصوات العربية / 130.

[88] علم الأصوات اللغوية، **د/مناف مهدي محمّد**، 43.

[89] علم اللغة، **للسعران** / 187، و يراجع : الأصوات العربية / 129.

[90] علم اللغة، **للسعران** / 168.

[91] الأصوات العربية / 101، 102.

[92] علم اللغة، **للسعران** / 191، 192.

[93] الأصوات العربية / 119، 120.

13- " و مما بين طرف اللسان و أطراف الثنايا مخرج **الظاء**، و **الذال** و **الثاء**"[94] و هي كذلك عند المحدثين و أطلقوا عليها اسم ما بين الأسنان[95] أو أسنانيا[96].

14- " و من باطن الصفة السفلى و أطراف الثنايا العلا مخرج **الفاء**"[97]هي كذلك عند المحدثين وأطلقوا عليها اسم : شفويّ – سنيّ[98] أو أسناني – شفويّ[99].

15- " و مما بين الشفتين مخرج **الباء** و **الميم** و **الواو**"[97] و تسمى بالحروف الشفوية[100]، و هي كذلك عند بعض المحدثين[101]، و عند **محمود السّعران** الباء و الميم شفويان[102] أما الواو فهو شفويّ قصيّ–حنكي[103].

16- "و من الخياشيم مخرج النون الخفيّة، و يقال الخفيفة، أي الساكنة"[97].

أما حروف المدّ فقد ذكر **ابن جنّي** بأنّ مخارجها واسعة دون تحديد بالضبط لهذا المخرج، قال:

" و الحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة : **الألف**، ثمّ **الياء**، ثمّ **الواو** و أوسعها و ألينها **الألف**، إلا أنّ الصوت الذي يجري في **الألف** مخالف للصوت الذي في **الياء** و **الواو**، والصوت الذي يجري في **الياء** مخالف للصوت الذي يجري في **الألف**

---

[94] سرّ الصناعة / 1 : 47.

[95] علم اللغة، **للسعران**/ 190، 191، و يراجع : الأصوات العربية / 118، 119.

[96] علم الأصوات اللغوي، **د/مناف مهدي محمّد**، 43.

[97] سر الصناعة / 1 : 48.

[98] علم اللغة، **للسعران** / 190، و يراجع: علم الأصوات اللغوية، **د/ مناف مهدي محمّد**، 42.

[99] الأصوات العربية / 118.

[100] و بلغ بها ابن المختار الرازي أربعة أحرف بإضافة الفاء، يراجع : ثلاثة كتب في الحروف / 139، و يراجع : الاشتقاق، **لأمين** / 340.

[101] الأصوات العربية / 101، 130، 133.

[102] علم اللغة **للسعران** / 168، 185.

[103] م.ن / 198.

و الواو"[104] و يطلق عليها الجوفية لخروجها من الجوف، و هو تجويف الحلق و الحنجرة أو فراغهما، و الهوائية لأنها تنتهي بانقطاع هواء الفم[105].

3 - صفات الحروف :

إذا كان المخرج هو الموضع الذي تكوّن عنده الصوت فإنّ الصفة هي الحالة التي ينطق بها الصوت، و أهم صفات الحروف :

1- الهمس و الجهر:

حدّد **ابن جنّي** المهموس بقوله :

" و أمّا المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس، و أنت تعتبر ذلك بأنّه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت، نحو : سسسس، ككككك، هههه، و لو تكلّفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك "[106]

و الحروف المهموسة على ما أورد عشرة أحرف، و هي (الهاء، و الحاء، و الخاء، و الكاف، و الشين، و الصاد، و التاء، و السين، و الثاء، و الفاء) و يجمعها في اللفظ قولك : (ستشحثك خصفه)[107].

و حدّد **المجهور** بقوله :

" فمعنى المجهور : أنّه حرف أشبع الاعتماد في موضعه و منع النفس أن يجرى معه"[108]

و عِدَّة المجهور على ما أورد تسعة عشر حرفا[107]، و هي : (الهمزة و الألف و العين و الغين و القاف و الجيم و الياء، و الضاد، و اللام،

---

[104] سر الصناعة / 1 : 8 .

[105] الاشتقاق لأمين / 340.

[106] سر الصناعة / 1 : 60، و يراجع : الكتاب / 4 : 434، و أسرار العربية للأنباري / 423.

[107] سر الصناعة / 1 : 60.

[108] م.ن، و يراجع : الكتاب/ 4 : 434، و أسرار العربية للأنباري / 423.

و النون، و الـــــــراء، و الطاء، و الدال و الزاي، و الظاء، و الذال، و الباء، و الميم، و الواو)[109].

أما الدراسة الحديثة فتخـــرج **الطـــاء** و **القـــاف** مـــن الحـــروف المجهورة و هما على ذلك مهموسان، و ذلك لأنّهم يستندون فـــي تحديـــد المجهور و المهموس إلى وضع الوترين الصوتيين[110] فالمجهور هو الذي يتحرّك الوتران الصوتيان عند النطق به، و المهموس لا يتحرّك عند النطق به الوتران الصوتيان، و هذا ما لم يكن معروفا عند القدماء عند تحديـــدهم للجهر و الهمس، أمّا همزة القطع فرأى بعضهم لا هي بالمجهورة و لا هي بالمهموسة[111].

2-الشدّة و الرخاوة و ما بينهما :

حدّد **ابن جنّي الشديد** بقوله:

" و معنى الشديد أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجـــري فيه"[112]

و مثّل به **بالحقّ** و **الشطّ** و ذكر أنّه لو :" رمت مدّ صوتك في القـــاف و الطاء لكان ذلك ممتنعا"[112]

و عِدَّتها على ما ذكر ثمانية أحرف، و هي "(الهمزة و القاف، و الكاف، و الجيم، و الطاء، و الدال، و التاء، و البـــاء) و يجمعهـــا قولـــك : أجـــدك طبقت[112] ، و استعمل **محمود الـــسعّران** و غيره مـــن محـــدثين للـــشديدة اصـــطلاح الانفجاريـــة[113] PLOSIVES إلا أنّـــه أخـــرج **الجـــيم** مـــن الشديـــــدة و أدخل **الضاد** مكانها، و على ذلك فالانفجارية، هي (البـــاء،

---

[109] الكتاب / 4 : 434.

[110] و هما أشبه بشفتين منهما بوقترين، ممتدان بالحنجرة أفقيا من الأمام إلى الخلف، و هما من إعطاء النطق المتحركة، علم اللغة **للسعران** / 145، و يراجع: علم الأصوات اللغوية، **د/مناف مهدي محمد**، 48.

[111] علم اللغة، **للسعران** / 171، و الأصوات العربية / 112.

[112] سر الصناعة / 1 : 61، و يراجع : الكتاب / 4 : 434، و أسرار العربية **للأنباري** / 424.

[113] و الانفجارية : تتكوّن بأن يحبس مجرى الهواء حبسا تاما في موضع من المواضع و فجأة يفتح مجرى الهواء محدثا صوتا انفجاريا" علم اللغة **للسعران** / 189، ويراجع الأصوات العربية / 100.

و التاء، و الطاء، و الدال، و الضاد، والكاف، و القاف، و همزة القطع)[114].

و حدّد **ابن جنّي** الرّخو بقوله :

" هو الذي يجري فيه الصوت"[115]

و مثل له **بالمسّ** و **الرشّ** و **الشحّ**، إذا الصوت يَمتدّ جاريا مع **السين** و **الشين** و **الحاء** و عِدَّتها على ما ذكر ثلاثة عشر حرفا و هي : (الهاء، و الحاء، و الغين، و الخاء و الشين، و الصاد، و الضاد، و الزاي، و السين، الظاء، و الثاء، و الذال، و الفاء)[116].

أما الحروف التي بين الشدّة و الرّخاوة[117] فعددهما ثمانية، و هي : (الألف، و العين، والباء، و اللام، و النون، و الراء، و الميم، و الواو) و يجمعها لفظ (لم يروّعنا)[118] و استعمل **محمود السعران** و غيره من المحدثين، للرّخوة اصطلاح الاحتكاكية[119] FRICATIVES ، إلا أنّه أدخل **العين**[120] ضمن الاحتكاكية مكان **الضاد** التيّ ضمها إلى الحروف الانفجارية، و على ذلك فالاحتكاكية، هي (الفاء، و الثاء، و السين، و الصاد، و الشين، و الخاء، و الحاء، و الهاء، و الذال، و الزاي، و الغين و العين)[121] و ما سوى ذلك لا انفجارية و لا احتكاكية.

3- الإطباق و الانفتاح :

حدّد **ابن جنّي** الإطباق، بقوله :

" أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له "[118]

---

[114] يراجع : م.ن / 166 و ما بعدها.

[115] سر الصناعة / 1 : 61، و يراجع : الكتاب / 4 : 435، و أسرار العربية **للأنباري**/ 424.

[116] الكتاب / 4 : 434، 435.

[117] و هي " حروف لا مفرطة في الصلابة (شديدة) و لا ظاهرة للضعف (رخوة) بل هي في اعتدال بينهما" أسرار العربية، **للأنباري** / 424.

[118] سر الصناعة / 1 : 61.

[119] و الاحتكاكية: تتكون بتضييق مجرى الهواء في موضع من المواضع بحيث يحدث الهواء عند خروجه احتكاكا مسموعا، علم اللغة **للسعران** / 189، و يراجع : الأصوات العربية / 118.

[120] و هي أحد الحروف التي بين الشدّة و الرخاوة.

[121] علم اللغة **للسعران** / 189.

وأوضح **محمود السعران** هذا التحديد بقوله:

" ففي حالة النطق **بالطـــاء** يرتفع طرف اللسان و أقــصاه نحــو الحنك و يتقعر وسطه"[122]

و حروف الإطباق على ما أورد **ابن جنّي** أربعة، و هــي : (الــضاد، و الطاء، و الصاد، و الظاء) و ما سوى ذلك مفتوح.

4-الاستعلاء و الانخفاض :

حدّد **ابن جنّي** الاستعلاء، بقوله :

" أن تتصعّد في الحنك الأعلى"[123]

و الحروف المستعلية سبعة أحرف، و هي : (الخاء، و الغين، و القاف، و الضاد، و الطاء، و الصاد، و الظاء)[123] و ما سواها مــنخفض، و حــاول **سعيد النعيمي** أن يتصوّر عدم جعلهم القاف، و الخاء و الغين من حروف الإطباق فرأى " أن طرف اللسان لا شأن له في إخراجها كما كــان فــي حروف الإطباق، أي أن هذه الحروف المستعلية لها موضع واحد[124] مــن اللسان أما حروف الإطباق فلما موضعان"[125]

5- حروف القلقلة :

ذكر **ابن جنّي** أن من

" الحروف حروفا مشربة تحفّز في الوقف و تضغط عن مواضعها، و هي حروف القلقلة، و هي (القــاف، و الجــيم، و الطــاء، و الــدال، و الباء)"[126]

و يجمعها لفظ (قطب جد) وفسّر ذلك بـــ : " أنّك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت و ذلك لشدّة الحفز و الضغــط[126] و مثّل لها بـــ : **الحــق** و **اذهب** و **اخلط** و **اخرج**.

---

[122] م.ن / 168.

[123] سر الصناعة/ 1 : 62، و يراجع : أسرار العربية، للأنباري : / 424، 423.

[124] و هو اتّصال أقصى اللسان بأقصى الحنك اللّين.

[125] الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جنّي / 319.

[126] سر الصناعة / 1 : 63.

و رأى **محمود السعران** أنّها إنّما وصفت بالقلقلة لجمعها بين صفتي الجهر و الشدّة[127]، لأنّ المجهور يمنع النفس أن يجري معه و الشديد يحبس الهواء معه حبسا تاما، فينتج عن التقائهما مجهودا مضاعفا يتطلّب عند الوقف عليها أن يتبعها صويت ينقلها من السكون إلى شبه حركة[128]، لذا ذكر أن القلقلة : هي :" اضطراب الحرف و تحرّكه بحركة عند النطق به و هو ساكن حتى يسمع له نبرة قويّة"[129]، أمّا الهمزة فعلى الرغم من أنها شديدة و مجهورة بضابط القدامى، فإنها استثنيت من حروف القلقلة " لما يدخلها من التخفيف حالة السكون... و لما يعتريها من الإعلال"[130].

و هناك صفات تفردت بها حروف معينة و هي :
المنحرف للام[131]، و المكرّر للراء[131] ، و المهتوت للهاء[132]، و الهاوي للألف[133]، و هو أحد حروف المد و الاستطالة و هي (الألف و الياء و الواو). و الغنيّة للميم و النون[134]، و التفشي للشين[135]

---

[127] علم اللغة، **للسعران** / 174، و يراجع: الأصوات العربية / 116.

[128] علم اللغة، **للسعران** / 175.

[129] الاشتقاق **لأمين** / 344.

[130] عن الأصوات العربية / 117، عن النشر في القراءات العشر **لابن الجزري** / 1 : 203.

[131] سر الصناعة / 1 : 63.

[132] م.ن / 1 : 64.

[133] م.ن / 1 : 62، و يراجع : أسرار العربية، **للأنباري** / 423.

[134] م.ن / 1 : 60.

[135] الخصائص / 2 : 163.

الصفات / المخارج		الشدة				الرخاوة				التوسط				الصفات التمييزية											
		مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		الاستعلاء	الإطباق	القلقلة	الصفير	الذلاقة	اللين	الاستطالة	التكرار	الانحراف	الغنة	الهاوي	النفشي
		مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق												
1	أقصى الحلق		ء		ه				ح		ع		أ											أ	
2	وسط الحلق							ح						غ+خ											
3	أدنى الحلق					غ		خ						ق		ق									
4	اللهاة	ق			ك					ش						ج			ي						ش
5	الشجر		ج								ي							ل ر ن			ب	ل	ن		
6	الذلق										ر ل ن					ط د									
7	النطح	ط	د		ت									ط				س ط ز							
8	الأسلة						ز				ص	ص	س	ص											
9	بين الأنسان					ظ ض	ذ		ث					ظ ض						ض					
10	الشفتان		ب						ف	م و						ب		ب م ف	و				م		
المجاميع		2	4	0	3	3	2	1	4	0	8	1	1	3	4	5	3	6	2	1	1	1	2	1	1

حاوّل **ابن جنّي** باستناده إلى مخارج و صفات الحروف تفسير مبدأ التقارب و التناسب المعنوي بين الألفاظ المتجانسة أو المتقاربة في الحروف المتغيّرة (المبدلة).

ب - أمثلة (ابن جنّي) :

(الهمزة - الهاء) :

فسّر **ابن جنّي** قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِين تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[136] بمعنى تزعجهم و تقلقهم، و قال :

"فهذا في معنى **تهزّهم هزّا** و **الهمزة** أخت **الهاء** فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين"[137]

و فسّر التغاير المعنوي النسبي بينهما بمبدأ القوّة و الضعف بين الحرفين المتجانسين فقال :

" و كأنّهم خصّوا هذا المعنى بـ**الهمزة** لأنّها أقوى من **الهاء** و هذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ لأنّك قد تهزّ ما لا بال له، كالجذع و ساق الشجرة و نحو ذلك"[137]

و من خلال صفات هذين الحرفين تدرك مقصده من القوّة فـ**الهمزة** حرف شديد، مجهور، من حروف القلقلة، و **الحاء** حرف مهموس، رخو مهتوت، فـ**الهمزة** بصفاتها و بخاصة الشدّة كانت أنسب من **الهاء** في التعبير عن مبلغ أثر انزعاج الكفّار و قلقلهم.

(الألف - الهمزة) :

ذكر **ابن جنّي** قولهم : قد **جفا** الشيء يجفو، و **جفأ** الوادي بغثائه وفسر تقارب و تناسب الحرفين المتجانسين لمعنيهما بقوله :

" ففيهما كليهما معنى الجفاء، لارتفاعهما إلا أنّهم استعملوا **الهمزة** للوادي لما هناك من حفزه و قوّة دفعه"[138]

---

[136] مريم (83).

[137] الخصائص / 2 : 146.

[138] م.ن / 2 : 160.

فالألف بالضابط[139] الذي ذكره و الهمزة من أقصى الحلق، و لا يختلفان من حيث الصفات إلا في صفة الشدّة و التوسط، فـ**الهمزة** لشدّتها ناسبت معنى قوّة دفع الوادي و كأن التوسط لما دون ذلك. و ذكر أن " **الخذأ** – بالهمزة – في ضعف النفس، و **الخذا** – غير مهموز – في استرخاء الأذن"[140]. وفسّر ذلك بقوله :

"فجعلوا **الواو** في **خذواء**، لأنّها دون **الهمزة** صوتا للمعنى الأضعف، و ذلك أنّ استرخاء الأذن ليس من العيوب التي يسبّ بها، و لا يتناهى في استقباحها و أمّا **الذلّ** فهو من أقبح العيوب و أذهبها في المزراة و السبّ فعبّروا عنه **بالهمزة** لقوّتها و عن عيب الأذن المحتمل **بالواو** لضعفها، فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى المعنيين و أضعفهما لأضعفهما"[141]

وذلك أن **الهمزة** تمتاز عن الألف، التي أصلها واو. بالشدّة للتعبير عن مبلغ أثر الذلّ في نفس صاحبه.

(العين – الهمزة) :

قال **ابن جنّي**

"ومنه **العسف** و **الأسف**، و **العين** أخت **الهمزة** كما أنّ الأسف يعسف النفس و ينال منها "[142]

لنتبين مقصده نورد معنى الكلمتين وفق ما تراءى لنا مناسبا لتفسيره، ففي القاموس **عسف** عن الطريق : مال و عدل، أو خبطه على غير هداية، و السلطان: ظلم[143]، و**الأسف** : أشدّ الحزن[144] و يبدو التقاؤهما في كون الحزن ينال من صاحبه كما ينال الظالم من غيره ظلما و اعتسافا، إلا أنّ هناك تفاوتا في مبلغ النيل و التأثر عبّر عنه بما يناسبه من الحروف، و هو ما أراد بيانه **ابن جنّي**، قال:

" الهمزة أقوى من العين كما أن الأسف أغلظ من التردد بالعسف"[142]

---

[139] أنّها دون الهمزة صوتا، يراجع: م.ن، ص.ن.

[140] الخصائص / 1 : 66، يراجع / 2 : 160.

[141] م.ن / 2 : 160، و يراجع / 1 : 66.

[142] الخصائص / 2 : 146.

[143] القاموس المحيط / (باب الفاء، فصل العين)، 3 : 175.

[144] م.ن / (باب الفاء فصل الهمزة)، 3 : 117.

و كأن صفة الشدّة في الهمزة كانت أنسب لما ينال النفس من شدّة الحزن.

(الخاء – القاف) :

ذكر **ابن جنّي** قولهم : **خَضِمَ** و **قَضِمَ**، و قال:

" **فالخضم** لأكل الرطب كالبطيخ و القثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب و **القضم** للصلب اليابس، نحو: قضمت الدّابة شعيرها"[145]

واستدلّ على ذلك بما ورد في الخبر " قد يدرك الخضم بالقضم "[145]

و قال:

" أي قد يدرك الرخاء بالشدّة، و اللّين بالشظف "[145]

و يقول **أبو الدرداء**[146] :

"يخضمون و نقضم و الموعد الله "[145]

و فسّر تناسب الحرفين المتجاورين **الخاء و القاف** لمعنيهما بقوله:

" فاختاروا **الخاء** لرخاوتها للرّطب و **القاف** لصلابتها لليابس"[147]

أي لشدّتها، لأنّ الشدّة نظيرة صفة الرخاوة. و ورد **للخضم** و **القضم** معان أخر غير الذي أورده **ابن جنّي** قال **الكسائي** :

" **القضم** للفرس و **الخضم** للإنسان"[148]،

و قال آخر: " القضم بأطراف الأسنان و الخضم بأقصى أضراس"[148]، و ذكر **ابن قتيبة:** " الخضم بالفمّ كلّه و القضم بأطراف الأسنان"[149]، و هذه المعاني و إن بدت مختلفة فإنّها في جوهرها لا تتناقض مع ما ذكره **ابن جنّي**، من حيث إنّ قول **الكسائي** مبني على تغليب أكل الحيوان للصلب اليابس و أكل الإنسان للرخو الرّطب أما القول الثاني و الثالث فيمكن القول إنّ ما كان قضما بأطراف الأسنان يصير خضما بأقصى الأضراس أو بالفم كلّه.

---

[145] الخصائص / 2 : 157، و يراجع : نصوص فقه اللغة / 1 : 156.

[146] و نسبه **ابن قتيبة لأبي ذر** –رحمه الله–، يراجع " أدب الكاتب / 201.

[147] الخصائص / 2 : 158.

[148] المزهر / 1 : 51.

[149] أدب الكاتب / 201، و يراجع : نصوص في فقه اللغة / 1 : 189.

(الدال – التاء) :

ذكر **ابن جنّي** قولهم : **مدّ** الحبل، و **متّ** إليه بقرابة، و فسّر عن كريق صفات الحرفين المتجانسين، تناسب اللفظين لمعنيهما قال:

" فجعلوا **الدال** – لأنّها مجهورة – لما فيه علاج و جعلوا **التاء** – لأنها مهموسة – لما لا علاج فيه "[155]

نستنتج من ذلك أنّه يمكن الاستناد إلى الجهر و الهمس في الانتقال من المحسوس الظاهر إلى المجرّد الخفيّ و ذلك لإمكان تصوّر المعنى المعنوي من خلال المعنى الحسيّ، **فمدّ** الحبل يضارع علاقة القرابة بين الأهل في الوصال.

(السين – الصاد) :

ذكر **ابن جنّي** قولهم : **سَعِدّ** و **صَعَدَ**، و قال:

" فجعلوا **الصاد** لأنّها أقوى لما فيه أثر مشاهد يرى، و هو **الصعود** في الجبل و الحائط ونحو ذلك، و جعلوا **السين** لضعفها لما لا يظهر و لا يشاهد حسيّا، إلاّ أنّه مع ذلك فيه صعود الجدّ[156] لا صعود الجسم، ألا تراهم يقولون : هو **سعيد** الجدّ و هو عالي الجدّ، و قد ارتفع أمره و علا قدره "[157]

فلانّصاف **الصاد** بالجهر ناسبت عملية **الصعود** المرئية، بينما ناسبت **السين** تصاعد الإحساس الداخلي للمسرور.

فمن خلال منهجه في تحليل الأمثلة التي أوردها نستخلص عنصرين أساسيين، استند إليهما في استجلاء التقارب المعنوي:

أحدهما : استناده كثيرا إلى التجانس الصوتي في إظهار التقارب المعنوي.

ثانيهما : استناده إلى صفات الحروف في تفسير تناسب الألفاظ المتجانسة في الحروف المتغيّرة **المبدلة** لمعانيها. و الصفات عنده تتوزّع إلى قويّة و ضعيفة، فالقويّة كالجهر و الشدّة و الإطباق و الاستعلاء، و الضعيفة ما يناظر هذه الصفات، و على الرغم من ذلك تبقى عملية تحليل التقارب

---

[155] الخصائص / 1 : 66.

[156] الجدّ : الحظ و البخت و الحظوة.

[157] الخصائص / 2 : 161.

الصوتي و التناسب المعنوي، بواسطة صفات و مخارج الحروف، خاضعة لكفاءات ذاتية، لأنّه قد يتّخذ الصوت الضعيف وسيلة في التعبير عن مبلغ قوة المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾[158] أي كلّ غدّار غير أنّه سبحانه تعالى – و الله أعلم – استعمل **ختّار** دون **غدّار** لما في **الخاء** و **التاء** من همس مناسب للدلالة على مبلغ نكران الجاحد لآيات الله، و هذه خيانة بلغت ذروة الغدر و أقبحه.

على الرّغم من أنّ أمثلة **ابن جنيّ** أحْبَرْنَا بها عنصر " التشابه المعنوي" الوارد في تحديد **عبد الله أمين**، الذي لم توفه و تبرزه الأمثلة التي أوردها، إلاّ أنّ التحديد من خلال معالجة الأمثلة لم يستوف حقّه من إبانة عناصره، إذ ورد في التحديد أن الاشتقاق الأكبر:

" هو انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى... إلخ "[159]

و معالجة **ابن جنيّ** لأمثلته كانت منصبّة على تفسير التقارب المعنوي من خلال التقارب الصوتي للأصوات المبدلة، لا على بيان عملية انتزاع كلمة من كلمة بتعيير بعض أحرفها لتناسبهما في المعنى.

ثمّ إنّ ما ينبغي التركيز عليه بإبرازه في الاشتقاق الأكبر، من حيث الخصائص الصوتية للحروف المبدلة، ليس بذكر التقارب الصوتي و حسب، بل ما للخصيصة الصوتية من قيمة تمييزية، ذات شحنة دلالية، مسهمة في تشكيل الدلالة الاشتقاقية الأصلية للمشتقّ، و مبيّنة لمفاده، و متّسقة و مفهوم ما اشتقّ له مشتقّ، وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة الاشتقاقية، بإبدال بعض أحرفها.

و ما يجدر بنا توضيحه بالنسبة للتقارب الصوتي أن الأصوات العربية إن لم تتقارب في المخرج فهي متقارب بعضها لبعض في صفات و لو بالاشتراك في صفة واحدة.

لذا رأينا **صياغة تحديد الاشتقاق الأكبر** على نحو يتجلى فيه العنصر المُسْهِم بقيمة مفاده الصوتي في تشكيل الدلالة الاشتقاقية الأصلية للمشتقّ (الكلمة المبدلة).

---

[158] لقمان (32).

[159] الاشتقاق، **لعبد الله أمين**، 1، 2.

تحديده :

اشتقاق مشتقّ من مشتقّ للتناسب في المعنى، بإبدال بعض أحرف المادة الاشتقاقية، و تماثل في البعض الآخر مع تميّز المشتقّ عن المشتقّ منه بما تمليه الخصائص الصوتية للحروف المبدلة من معنى صوتي مناسب.

فهو وفقا لذلك مثلهُ مثل الاشتقاق الصغير في صوغ مشتقّ من مادة اشتقاقية لعلاقة بين الدلالة الاشتقاقية للمادة و مفهوم ما اشتقّ له مشتقّ، إلاّ أنّه في الاشتقاق الأكبر يكون بإبدال بعض أحرف المادة الاشتقاقية.

لذا فهو وسيلة ثالثة من وسائل التفريغ الاشتقاقي، تنبّه إليها المبدع- المستعمل في التعبير عن حاجاته، إذ وجد فيها ما يمكّنه من تأدية مفهوم ما تقارب مفهومه و الدلالة الاشتقاقية للمادة محلّ إبدال بعض أحرفها، لأنّ الخصائص الصوتية للأصوات قيَمٌ تمييزية، و إن كانت صوتية فهي ذات شحنه إيحائية، حاملة إلى استشعارها.

كما أنّ هذه الوسيلة جعلت اللغة العربية تتّسم بأنّها "تميّز بين معانيها الأصول بالمقابلة و المبادلة بين الصوامت "[160].

لإتمام من غُفِلَ عن إبانته من أسس هذا النوع من الاشتقاق نحاول من خلال عدد من أمثلة **ابن جنيّ** إبانة العملية الاشتقاقية لهذا النوع، وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة محلّ إبدال بعض أحرفها، متّخذين في تعيينها مبدأ تدرّج الأشياء، لكون مفاهيمها بعضها مَنْبَهة للبعض الآخر، مستندين من الناحية اللغوية إلى معايير التطوّر اللغوي، كالانتقال من المادي المحسوس المشاهد إلى المعنوي المجرّد.

تناسل الدلالات الاشتقاقية للمواد التالية :

01-(هزّ-أزّ)

قال تعالى: ﴿ وَ هُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[161]

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ **تَؤُزُّهُمْ أَزًّا** ﴾[162]؛

---

[160] مراجعة لنظرية الجذور و الاشتقاق في الفصحى، **د/ مختار كريّم**، مجلة مجادلة السائد في اللغة و الادب و الفكر، 123.

[161] مريم: 25.

[162] مريم: 83.

أي تزعجهم إزعاجًا[163]، و تقلقهم[164].

بالرجوع إلى استعمالاتهما في المعاجم وجدنا **أزّ** تدلُ على مفهوم حدوث **اضطراب أو حركة داخلية مفضية إلى التجلّي**، إذ جاء :

" **أزَّ- يَئِزُ- أزيزًا** : تحرّك و اضرب "[165]

" **أزّ** :صوّت من شدّة الحركة "[166]

أما **هزّ** فتدلّ على مفهوم حصول أو إحداث **حركة ظاهرة**، إذ جاء

" **هَزّ** الشيء، و به **يَهُزُ هَزًّا** : حرّكه بشيء من القوّة "[167]

" و **هَزّت** الريحُ : دَوَّت عند **هزها** الشجر "[168]

و يبدو من استعمالاتها أن **أزّ** تعدّ المادة الاشتقاقية محلّ الإبدال لتأديتها معنيين، أحدهما مترتّب عن الآخر،

الأوّل: الاضطراب أو الحركة الداخلية، و **الثاني:** التجلي والظهور؛ أي: تجلّى الاضطراب الداخلي في حركة بادية.

و لخلوص التعبير عن الحركة البادية و حسبُ، بحصولها أو إحداثها، حدث أن تمّ اشتقاق من مادة **(أ.ز.ز)** بإبدال **الهمزة هاءً**.

و الخصائص الصوتية إلى جانب كونها ذات قيمة صوتية مُمَيّزَة بين الأصوات فهي ذات قيمة إيحائية، حاملة إلى التمييز بين مفادات الأشياء، المشتركة في الدلالة الاشتقاقية الأصلية للمادة محلّ الإبدال، كلٌّ بما تتّسق معه، وفق ما تراءى للمبدع-المستعمل.

فبالاستناد إلى ذلك يمكننا استشعار ما جعل الاشتقاق يتمّ بإبدال **الهمزة هاءً**، بحيث حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـ: **أزّ** و بين مفهوم **هزّ**.

فما يميّز **الهمزة** عن **الهاء**، أنّها شديدة و مجهورة، في حين أنّ **الهاء** رخوة و مهموسة، و الشدّة و الجهر من الصفات الموحية بدلالة القوّة، و كون **أزّ** تؤدّي قيمة معنوية محتوية لمعنيين متواليي الحدوث، و هو تجلى الاضطراب الداخلي في حركة بادية، كانت **الهمزة** أنسب، لتأديتها، بيْنها الرخاوة و الهمس من الصفات الموحية بدلالة **الضعف**، و كون **هزّ** تؤدي

---

[163] معجم غريب القرآن، **محمّد فؤاد عبد الباقي**، هامش صفحة: 5.

[164] يراجع الخصائص، 1: 146.

[165] المعجم الوسيط، 1: 16، و يراجع: القاموس المحيط (فصل الهمزة و الباء، باب الزاي)، 2: 165

[166] م.ن، ج.ن، ص.ن، و يراجع: م.ن (فصل الواو و الهاء، باب الهمزة)، 2: 196.

[167] م.ن، 2: 984، و يراجع: م.ن، ج.ن، ص.ن.

[168] م.ن، 2: 984.

فقط معنى الحركة البادية، المترتبة عن الاضطراب أو الحركة الداخلية، كانت **الهاء** أنسب، لتأديتة هذه القيمة المعنوية فحدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية الأصلية لـ:**أزّ** و بين مفهوم الحركة البادية، فانسلّ عنه مشتقّ محمّل بهذا المفهوم، و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية، و ذلك بإبدال **الهمزة هاءً**، لكونها من مخرجها، هذا من حيث الإبدال و لكونها بما تميّزت به من صفات مؤدية لقيمة إيحائية مناسبة كانت الأنسب في تأدية المفهوم.

و لعلّ مجيء الصياغة القرآنية في الآية الثانية بـ:**أزّ** دون **هَزّ**، لكون الدلالة الاشتقاقية لـ: **أزّ** هي القيمة المعنوية المعبّرة عن مبلغ إزعاج الشياطين للكافرين، و مصوّرة لحالة شدّة قلق هؤلاء الكفّار و انزعاجهم البادي عليهم.

فهذه القيمة البيانية للصياغة القرآنية لـ: **أزّ** جعلت **ابن جنّي** يلاحظ مدى التوافق و الاختلاف بين **هزّ** و **أزّ**، و يفسّره بواسطة الخصائص الصوتية **للهاء** و **الهمزة**[169] .

غير أن تفسيره كان من أجل إبانة قيمة بيانية للصياغة القرآنية لـ:**أزّ**، لا لإبانة العملية الاشتقاقية .

2-(مدّ-متّ)

فسّر **ابن جنّي** استعمالهم **مدّ** لمدّ الحبل، و **متّ** لعلاقة القرابة بقوله:

"فجعلوا **الدال**- لأنها مجهورة- لما فيه علاج و جعلوا **التاء** - لأنّها مهموسة- لما لا علاج فيه "[170]

و بالرجوع إلى استعمالاتهما في المعاجم و جدنا **مدّ** تدل على مفهوم **انبساط الشيء و امتداده**، إذ جاء :

" **مدّ** النهارُ : انبسط ضياؤه "[171]

و" **مدّ** الحبلَ : طوّله "[171]

و" **مدّ** الله الأرض : بسطها "[172]

---

[169] يراجع: الخصائص، 1: 146، و الصفحة من البحث.

[170] الخصائص، 1: 66.

[171] المعجم الوسيط، 2: 858، و يراجع: القاموس المحيط (فصل الميم، باب الدال)، 1: 336.

[172] م.ن، ج.ن، ص.ن، و يراجع: غريب القرآن، **لأبي بكر محمّد بن عزيز السجستاني**، 175.

و قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ **مَدَّ الظِّلَّ** وَ لَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾[173]

فسّرت " **مَدّ الظّلّ** بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس "[174]

و الملاحظ من استعمالاتها أنّه غَلَبَ استعمالها للأشياء المحسوسة المشاهدة.

أما **متّ** فندلّ على مفهوم **وسيلة القرابة**، إذ جاء:

" **مَتّ** إليه بقرابة و نحوها **يَمُتُّ مَتًّا** : توسّل "[175]

و"و **المَاتّة** : الحرمة و الوسيلة "[175]

و"و **المَتَات** : ما يتوسّل به كالحرمة و القرابة "[175]

و استعمالاتها، بالقياس إلى **مدّ**، قليلة جدًّا، و تغلب في تأدية مفهوم علاقة القرابة.

فلكون **مدّ** استعملت لمفاهيم الأشياء المحسوسة المشاهدة أكثر من استعمالها لمفاهيم الأشياء المعنوية، و كون **مدّ** غلب استعمالها لعلاقة القرابة، أمكن عدّ **مدّ** المادة الاشتقاقية محلّ الإبدال.

و نظرا إلى أنّ مفهوم وسيلة القرابة هو امتداد معنوي للعلاقة الواصلة بين أفراد العائلة، مثلها مثل: **مَدّ** أو **امتداد** الشيء المحسوس المشاهد كالحبل و غيره، تمّ الاشتقاق من مادة **(م.د.د)** بإبدال **الدال تاءً**.

و بالاستناد إلى الخصائص الصوتية المميّزة لكلٍّ منهما يمكن استشعار ما حمل إلى الاشتقاق بإبدال أحدهما مكان الآخر، بحيث حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـ: **مدّ** وبين مفهوم **متّ**.

فالدال يَتَميّز بالجهر بينما **التاء** يَتَميّز بالهمس، و **الجهر** و **الهمس** قيمتان معنويتان تؤدي الأولى معنى الظهور، و الثانية معنى الخفاء، و هو معنى يتّسق و مفهوم **وسيلة القرابة**، لذا كانت **التاء** أنسب لتأدية هذه القيمة المعنوية.

فحدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية لـ: **مدّ** و بين مفهوم وسيلة (علاقة) القرابة، فانسلّ عنه مشتقّ محمّل بهذا المفهوم و هو دلالته الاشتقاقية الأصلية، و ذلك بإبدال **الدال تاءً**، لكونها من مخرجها.

فابن جنيّ و إن كان فسّر من خلال الخصائص الصوتية للصوتين **(الدال-التاء)** استعمال كلّ منهما في معناها إلا أنّه لم يبّين من خلال

---

[173] الفرقان: 45.

[174] معجم غريب القرآن، **محمّد فؤاد عبد الباقي**، باب الميم، هامش الصفحة 190.

[175] المعجم الوسيط، 2: 852، و يراجع: القاموس المحيط (فصل اللام و الميم، باب التاء)، 1: 151.

معالجته المادتين وسيلة الخصائص الصوتية كون إحداهما مشتقة من الأخرى.

(عرب-عرف)

بالرجوع إلى استعمالاتهما في المعاجم وجدنا أن مادة **(ع.ر.ب)** تدلّ على **الإبانة و الوضوح**، إذ جاء:

" عَرَبَ يَعْرَبُ عَرَبًا : فَصُحَ بَعْدَ لُكْنة "[176]

" عَرُبَ : فَصُحَ، و يقال : عَرُبَ لسانُه "[176]؛ أيّ سلمت ألفاظه من الإبهام و سُوء التأليف.

" أعْرَبَ الكلامَ : بيّنه "[176]

" عَرَّبَ : لسانَهُ : أبان و أفصح "[176]

" عَرَّب الكلامَ : أوضحه "[176]

و أكثر استعمالاتها، في ما أبان من الكلام و سلم من إبهامه، و غلب استعمالها في الملفوظ منه، و هذا يدعم أنّها مشتقة من **عرّ** بمعنى صات، بإلحاق **الباء**[177]، و هو ما يجعلنا نعدّها المادة الاشتقاقية محلّ إبدال بعض أحرفها.

أمّا مادة **(ع.ر.ف)** حسب تقرّبنا لاستعمالاتها[178] فوجدنا دلالتها الاشتقاقية الأصلية (الأساس) الأولى تدلّ على **بروز الشيء في ارتفاع ظاهر**، هذا بالنسبة لما خرج عن حدود الإنسان من الأشياء المشاهدة، و تفرّعت عنها الدلالة الاشتقاقية الأصلية الثانية لـ **(ع.ر.ف)** و هي: **تصاعد المدرك و بلوغه**، واستعمالاتها متعلقة بالمدركات المُنْتَقِلة إلى الذهن عن طريق المدارك (الحواس)و هي معنوية غير مشاهدة.

فلكون **عرب** أوّل ما استعملت للملفوظ المبين من الكلام، و **عرف** بدلالتيها الأصليتين (الأساس-و الأصلية) استعملت لما لا يلفظ من الأشياء تمّ الاشتقاق من **(ع.ر.ف)** بإبدال **الباء فاءً**

و بالاستناد إلى الخصائص الصوتية المميّزة للصوتين **(الباء + الفاء)** يمكننا استشعار ما حمل إلى الاشتقاق بإبدال أحدهما مكان الآخر، بحيث

---

[176] المعجم الوسيط، 2: 590، 591، و يراجع: القاموس المحيط (فصل العين، باب الباء)، 1: 102، 103.

[177] يراجع: من الفصل من الباب الأوّل.

[178] المعجم الوسيط، 2: 595، 596، و يراجع: القاموس المحيط (فصل العين، باب الفاء)، 3: 173-175.

حدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية الأصلية لـــ : **عرب** و بين مفهوم **عرف**.

فالباء تتميّز بالجهر أما **الفاء** فبالهمس، و **الجهر** فـــي حقيقـــة معنـــاه **العَلَن**، و هو ضدّ **الخفاء**، قال تعالى: ﴿ إِنْ تَجْهَرْ بِالقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِرَّ و أَخْفَى ﴾ لذا اشتقّ اصطلاح صفة الجهر للأصوات المتّصفة به، و لذا كان ما تؤديه هذه الصفة من قيمة إيحائية متّسقا و مفهوم الملفوظ المبـــين مـــن الكلام.

بينما **الهمس** يؤدّي معنى الخفاء، و هو معنى يتّسق و مالا يحدث صوتا من الأشياء، لذا كانت **الفاء** هي الصوت المبدل الأنسب لذلك.

فحدث تناسل دلالي بين الدلالة الاشتقاقية الأصلية لـــ : **(ع.ر.ب)** و بين مفهوم ما لا يحدث صوتا من الأشياء المشتركة و **(ع.ر.ب)** فـــي الدلالـــة الاشتقاقية، فانسّل عنه مشتقّ محمّل بهذا المفهوم إلى جانب دلالة الظهور و الوضوح، و ذلك بإبدال **الباء فاء** لكونها من مخرجها.

الخاتمة

الخاتمة:

يعدّ إجمال نتـــائج البحث في الخاتمـــة عرفا جاريا في اختتام البحوث، و تقليدا منهجيا ساري الاتّباع، و عملا بالعرف و اتّباعا لهذا النهج أجملنا أهم النتائج التي أوصل إليها البحث فيما يلي:

- ✓ إن مبدأ التناسل الدلالي لدلالة المادة الاشتقاقية إن هو إلا عملية تآلف بين دلالة المادة الاشتقاقية و بين دلالة الصيغة، أو بينها و بين مفهوم ما اشتقّ له مشتقّ بصيغة ملائمة.
- ✓ إن هذا المبدأ بهذا المفهوم وجدناه ساريا في كل العمليات الاشتقاقية على اختلاف وسائلها: **الاشتقاق الصغير، الكبير، الأكبر**. كما أنّه سار في اشتقاق الثنائي من الأصوات المحاكاة عن الأصوات الطبيعية، الداخلية منها و الخارجية، و في اشتقاق الثلاثي من الثنائي.
- ✓ يصحّ عدّ مبدأ التناسل الدلالي لدلالة المادة الاشتقاقية اصطلاحا لغويا، و يمكن إدخاله في مجال الدرس الاشتقاقي.
- ✓ يعدّ هذا المبدأ عنصرا أساسيا في قيام العملية الاشتقاقية إضافة إلى عناصره الأساسية المعروفة: المادة الاشتقاقية و معناها الأصلي، و الصيغة و دلالتها.
- ✓ إنّ مصدر تفريع المادة الاشتقاقية لا يتقيّد بصيغة مّا (المصدر أو الفعل)، لأن المادة ما إن تكتسب معنى يمكن صياغة أيّ مشتقّ منها بصيغة ملائمة.
- ✓ إن اصطلاح **المصدر** إذا أخذناه على أنه ما دلّ على معنى، دون إلباسه بمفهوم المصدر الصرفي، فإنّه يعدّ منطلقا للاشتقاق.

- ✓ إن الفعل من الناحية التعليمية فقط يعدّ منطلقا لتصريف المادة الاشتقاقية، لإمكان ضبط جريان المشتقـــات على أفعالها من حيث التجرّد و الزيادة.
- ✓ إن اسم العين يعدّ مصدرا للاشتقاق من مادته.
- ✓ إن مصدر تفريع المادة الاشتقاقية بالمفهوم الاشتقاقي هو ما تكتسبه المادة من معنى، تكون به مهيّأة لأدائين لغويين: **أحدهما صرفي:** أين يسري المعنى بتمامه فيما اشتقّ منها من مشتقات، و **الآخر معنوي** أين يتفرّع عن المعنى الأصلي للمادة معنى آخر، يشكّل بدوره أصلا معنويا ثانيا فيكون لها أصلان معنويان، و قد يكون لها عدّة أصول معنوية (اشتقاقية).
- ✓ إنّه من الناحية الاشتقاقية لا ينسجم و طبيعة تفريع المادة الاشتقاقية حصر مصدر التفريع في فكرة وحدة الأصـــل المعنوي بالمفهوم الصرفي، و هو سريان معنى المادة بتمامه فيما صيغ منها من مشتقات، و إنما يمكن أن يكون للمادة عدّة أصول معنوية (اشتقاقية) اكتسبتها في مسارها التطوّري وفقا لمبدأ تناسل الدلالات الاشتقاقية للمادة.
- ✓ إن النظرة الاشتقاقية إلى تفريع المادة الاشتقاقية حملتنا إلى جعل الاشتقاقّ الصغير ضربين: **أحدهما:** صيغي: أين يسري معنى المشتقّ منه بتمامه في التصاريف الممكنة للمادة الاشتقاقية، **و اللآخر:** معنوي، أين يتفرّع معنى آخر عن معنى المادة الاشتقاقية، أدى إلى استعماله مدعى الحاجة إلى التعبير عنه به، لعلاقة حملت إلى استعماله بالمادة نفسها بصيغة ملائمة.

✓ نظرا إلى أن الاشتقاقّ بمعناه الشامل للأنواع الثلاثة لم يكن موجودا حاولنا بالاستناد إلى عناصره المشتركة بين أنواعه صياغة تحديده على النحو التالي:

هو اشتقاقّ مشتقّ، للتناسب في المعنى، لقيمة معنوية.

✓ إن الاشتقاقّ الكبير يعدّ وسيلة اشتقاقية ثانية في التفريع الاشتقاقي، مثله مثل الاشتقاقّ الصغير في صوغ المشتقّ من المادة الاشتقاقية لعلاقة بين دلالة المادة الاشتقاقية و بين مفهوم ما يشتقّ له مشتقّ، إلاّ أنه في الكبير يتم بتقليب الحروف نفسها للمادة.

✓ إن الاشتقاقّ الأكبر يعدّ وسيلة اشتقاقية ثالثة مثله مثل الاشتقاقّ الصغير إلا أن العملية الاشتقاقية تتمّ بإبدال بعض أحرف المادة الاشتقاقية.

✓ إن النظرة الاشتقاقية إلى الاشتقاقّ عامة ينبغي أن توجّه عناية الباحثين إلى تفعيله بربطه بالبعد الاجتماعي لتميّزه بالعلّة الاشتقاقية المسهمة في تجدّد دلالة المادة الاشتقاقية وفقا لمبدأ التناسل الدلالي.

و هذا خير ما نختم به البحث.

و الله وليّ التوفيق.

فهرس الموضـــــوعات

	أ-هـ
المقدمة	1-31
المدخل:	
الاشتقاق و مصطلحاته عند القدماء و المحدثين	
(التناسل، الدلالة، الاشتقاق)	1-4
أولا: التناسل اللغوي: لغة و اصطلاحا	4-8
ثانيا: الدلالة اللغوية: لغة و اصطلاحا	9-15
ثالثا: الاشتقاق اللغوي: لغة و اصطلاحا	15
أ – الاشتقاق الصغير	15
1- تحديده باعتبار العلم به	15-18
2- تحديده باعتبار عمله	18-20
ب – تحديد الاشتقاق اللغوي	20-27
جـ – تحديد الاشتقاق الصغير	27-31
د – أوصاف الاشتقاق الصغير	32-115
البـــــــاب الأوّل	
مصـــــــدر الاشتقـــــــاق	
الفصل الأوّل:	32-69
الاشتقاق التاريخي	36-37
1- أسماء الأصوات أسماء أفعال في النظام النحوي	37-46
2- التناسل الدلالي في الاشتقاق من أسماء الأصوات	46
أ- الوسائل البنائية في الاشتقاق من أسماء الأصوات	46-48
1- الثنائي المضعف	49
2- الرباعي الترجيعي	49-51
*- علاقة البنائين بالمعنى	51-56
ب- تناسل الدلالي في اشتقاق بناء الثلاثي	56-60
3- مضاهات الأصوات للمعاني في بناء الثلاثي	60-62
*- المادة الاشتقاقية الثلاثية	63-66
1- مبدأ الجذر الحرفي (الثلاثي)	67-69
2- مداخل المعاجم جذور حرفية	

الفصل الثاني:
مصدر تفريع المادة الاشتقاقية 115-70
أ- عند علماء المدرستين 72
ب- عند من تبعهم 73
أولا: القدماء 73
1- بالنسبة لعد المصدر أصلا 74-73
2- بالنسبة لعد الفعل أصلا 75-74
*- المتذبذبون بين الاتجاهين 81-75
ثانيا: المحدثون 92-82
*- نقد مسألة مصدر الاشتقاق 95-92
*- مبدأ تعدد الأصول الاشتقاقية 100-95
1- تعقيب صبحي الصالح على مبدأ تعدد الأصول المعنوية(الاشتقاقية) 102-100
2- تعقيبنا على مبدأ تعدد أو وحدة الأصل المعنوي 103-102
3- معالجة مادة (ع.ر.ف) 109-103
*- خلاصة 111-109
*- النتيجة 112-111
*- الاشتقاق و التصريف 115-112
البـــــــــاب الثـــاني 183-116
تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق العادي (الصغير)
الفصل الأوّل:
صيغ اسم الحدث (المصدر)، و الأفعال و دلالاتها 145-117
أ- اسم الحدث (المصدر) 117
1- مفهومه 118-117
2- صيغ مصادر الثلاثي 119
أ- صيغ مصدر الثلاثي 122-119
ب- صيغ مصدر ما جاوز ثلاثة أحرف 122
ب- الفعل 122
1- مفهومه 125-122
2- الزمن الصرفي 126-125
3- القيم الخلافية للزمن الصرفي 128-126
*- المخالفة بين الماضي و المضارع 128
- في الثلاثي المجرد 131-128

4- القيمة التمييزية لحركات عين ماضي الثلاثي المجرد 133-132
- تناسل دلالة المادة الاشتقاقية و دلالة صيغ المزيد 133
الأولى: الثلاثي المزيد بحرف 136-133
الثانية: الثلاثي المزيد بحرفين 141-136
الثالثة: الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف 145-141

الفصل الثاني: 183-146
صيغ المشتقات و دلالتها
- مفهوم المشتقات و صيغها 147
1- اسم الفاعل
أ- مفهومه 148-147
ب- صيغه 151-149
2- صيغ المبالغة
أ- مفهوم المبالغة 152-151
ب- صيغها 155-152
3- الصفة المشبهة
أ- مفهومها 156-155
ب- تسميتها 157
جـ- صيغها 163-158
4- اسم المفعول
أ- مفهومه 164-163
ب- صيغته 166-164
5- اسم التفضيل 167-166
أ- مفهومه 168-167
ب- صيغته 169
جـ- صياغته 172-169
6- اسما الزمان و المكان (المصدر الميمي) 173
أ- مفهومهما 173
1- اسم المكان 173
2- اسم الزمان 174-173
ب- صيغهما 174
1- من الثلاثي 176-174
2- ممّا زاد على ثلاثة أحرف 176
- المصدر الميمي 178-177

7- اسم الآلة
أ- مفهومها 179-178
ب- صيغه 180-179
8- اسم المرّة و الهيئة
1- اسم المرّة 180
أ- مفهومه 180
ب- صياغته 181-180
2- اسم الهيئة 181
أ- مفهومه 181
ب- صياغته 183-182
البـــــــــاب الثـــالث 254-184
تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق غير العادي
الفصل الأوّل:
تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الكبير 220-184
أ- الاشتقاق الكبير (الأكبر) عند ابن جنيّ 184
1- بدايات فكرة الاشتقاق الكبير (الأكبر) 187-184
2- تحديد ابن جنيّ للاشتقاق الكبير (الأكبر) 187
3- سبب التسمية 188
4- عدّة تقاليب أصناف الكلم 193-188
5- أمثلة ابن جنيّ في الاشتقاق الكبير 196-193
* طريقته في بيان التقاء المعنى الجامع بالمعاني العامّة للتقاليب و ما يتصرف منها 200-196
* تناسل الدلالات الاشتقاقية لمادة (ك.ل.م) و تقاليبها 205-200
* المعنى الجامع لمادة (ك.ل.م) و تقاليبها 205
6- عبارات المعنى الجامع 206
7- أيّ التقاليب أسبق؟ 207
8- آراء ابن جنيّ في إهمال بعض تقاليب الثلاثي 209-207
* انتقادات لمذهب ابن جنيّ 212-210
* الإشادة بالاشتقاق الكبير 213-212
ب- الاشتقاق الكبير بعد ابن جنيّ 213
* عبد الله أمين 216-214
* العلايلي 220-216

الفصل الثاني:

تناسل الدلالات الاشتقاقية في الاشتقاق الأكبر (الإبدال الاشتقاقي) 222-254

الاشتقاق الأكبر

1- الإبدال لغة و اصطلاحا 222-224

2- نظرة العلماء إلى الإبدال 225-230

3- تحديد مفهوم الاشتقاق الأكبر 230-232

أ- مخارج الحروف و صفاتها 232

1- مفهوم المخرج 232

2- المخارج 232-237

3- صفات الحروف 237-242

ب- أمثلة ابن جنيّ 243-248

* تحديده 249

* تناسل الدلالات الاشتقاقية للمواد التالية 249-254

هزّ- أزّ / مدّ- متّ / عرب- عرف

الخاتمة 255-257

فهرس الموضوعات 258-262

فهرس المصادر و المراجع 263-271

فهرس المصادر و المراجـــــع

المطبوعات :

1-أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د/خديجة الحديثي، ط:1، مكتبة النهضة – بغداد، 1385هـ، 1965 م.

2-أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، د/وسمية عبد المحسن المنصور، ط:1، مطبوعات الجامعة – الكويت، 1404هـ، 1984 م.

3-اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان 1901-1960)، د/ رياض قاسم، ط:1، مؤسسة نوفل، بيروت- لبنان، 1982م، الجزء الثاني.

4-أحمد ابن فارس اللغوي(دراسة في آرائه اللغوية و النحوية)،د/غازي مختار طليمات، ط:1، دار طلاس-دمشق، 1999.

5-أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق : محمد الدالي، ط:1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1402هـ، 1982م.

6-ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، للعلامة: محمد بن عبد الله بن مالك الاندلسي، ط:1، دار الايمان، دمشق- بيروت، 1410هـ، 1990م.

7-أصوات اللغة العربية، د/عبد الغفار حامد هلال، ط:3، مطبعة الجبلاوي (بولاق)، 1408هـ، 1988م.

8-الأصوات العربية، د/كمال محمد بشر، مكتبة الشباب-مصر.

9-الأصول (دراسة ابن بيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د/تمام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

10-الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق : د/عبد الحسين الفتلي، ط:1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1405هـ، 1985م.

11-أصول اللغة بين الثنائية و الثلاثية ، د/ توفيق محمد شاهين، دار التضامن للطباعة - القاهرة ، ط : 1 ، 1400هـ - 1980م.

12-أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أ.د/محمد رشاد الحمزاوي، ط:1، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان، 1988م.

13-أسرار العربية : لأبي البركات الأنباري، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي-دمشق، 1377 هـ، 1957م.

14-اسس علم اللغة، مريو باي ، ترجمة و تعليق: د/ أحمد مختار عمر، ط:3، عالم الكتب -القاهرة، 1408هـ، 1987 م.
15-أسماء الأفعال و أسماء الأصوات في اللغة العربية، د/ محمد عبد الله جبر، دار المعارف، 1980م.
16-الأشباه و النظائر في النحو، للسيوطي، مراجعة و تقديم : فايز ترحيني، ط:1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1404هـ، 1984م.
17-الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية-مصر، 1378هـ، 1958م.
18-الاشتقاق، أ/عبد الله أمين، ط:1، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر-القاهرة، 1376هـ، 1956م.
19-الاشتقاق، د/ فؤاد ترزي، منشورات الجامعة الأمريكية - بيروت، 1969م.
20-الاشتقاق و دوره في نمو اللغة، فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون -الجزائر 1995م.
21-الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين : لأبي البركات الأنباري.
22-البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختار عمر، ط:4، عالم الكتب - القاهرة، 1402هـ، 1982م.
23-البيان و التبيين : لأبي عثمان عمر و بن لجو الجاحظ، تحقيق و شرح: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، الجزء الأول، د.ت.
24-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، لأبي بقاء العكبري، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط:1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1406هـ، 1986م.
25-تاريخ اللغات السامية، و لـ:ولفنسن اسرائيل، ط:1، دار العلم - بيروت، 1980م.
26-التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق :د/ حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1984م.
27-التصريف الملوكي، لأبي الفتح عثمان بن جني، تصحيح : محمد سعيد بن مصطفى النعسان، ط:1، مطبعة شركة التمدن الصناعية -مصر، 1331هـ، 1913م.

28-تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، لأبن مالك، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي – مصر، 1387هـ، 1967م.
29-تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق : عبد السلام هارون، مراجعة :محمد علي النجار، دار القومية العربية – مصر، الجزء الأول، 1384هـ، 1964م.
و الجزء 12/تحقيق : د/ عبد الله درويش، مراجعة : محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف و النشر.
30-تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، د/ علي أسعد أحمد، دار السؤال- دمشق، ط: 3، 1983م.
31-ثلاثة كتب في الحروف، للخليل بن أحمد و ابن السكيب و الرازي، تحقيق :د/رمضان عبد التواب، ط:1، مكتبة الخانجي – بالقاهرة، 1402هـ، 1982م.
32-جمهرة اللغة، ابن دريد، مؤسسة الحلبي و شركاه للنشر و التوزيع- القاهرة، الجزء الأول، د.ت.
33-الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
34-الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني، د/حسام سعيد النعيم، دار الرشيد للنشر- العراق، 1980م.
35-دراسات في فقه اللغة، د/صبحي الصالح، ط:8، دار العلم للملايين – بيروت، 1980م.
36-دراسة المشتقات العربية و آثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية بنعزوز زبدة، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، 1989م.
37-دور اللسان في بناء الانسان عند زكي الأرسوزي، د/ خليل أحمد، ط:2، دار السؤال –دمشق، 1401هـ، 1981م.
38-رسالة الاشتقاق، لابن السراج، تحقيق : مصطفى الحدري محمد علي الدرويش، دمشق، 1973م.
39-الزمن في القرآن الكريم (دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه)، أ.د/بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث-القاهرة، 1431هـ، 2001م.
40-الكتاب، لسيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت.

41-كتاب الإبدال، لابن السكيت، تحقيق: د/حسين محمد شرف، مراجعة :أ/علي النجدي ناصف، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية -القاهرة، 1398هـ، 1978م.
42-كتاب الأمالي: لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
43-كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان - بيروت، 1985م.
44-كتاب المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق :الشيخ الراشد، ط:1، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي (إحياء التراث العربي) دمشق، 1986م.
45-كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق : د/ محمد عبد القادر أحمد، ط:1، دار الشروق - بيروت، 1401هـ، 1981م.
46-كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق :د/ عبد الله درويش، مطبعة المعاني-بغداد، 1386هـ، 1967م.
47-كشاف اصطلاحات الفنون

48-الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار النهضة- مصر.
49-اللغة، لـ: فندريس، ترجمة، أ/عبد الحميد الدواخلي و د/محمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة، 1950م.
50-اللغة بين العقل و المغامرة، د/مصطفى مندور، الناشر: منشأة المعارف-الإسكندرية، مطبعة : أطلس، 1974م.
51-اللغة العربية معناه و مبناه، د/ تمام حسان، ط:2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
52-اللغة الشاعرة، لـ:عباس محمد العقاد، مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة.
53-لسان العرب، لابن منظور، ط:3، دار صادر- بيروت، 1414هـ، 1994م.
54-اللسان العربي، العدد:25، مكتب تنسيق التعريب، 1407هـ، 1986م.
55-اللسان و الانسان، د/حسن ظاظا، دار المعاريف، الاسكندرية، 1971م.

56-المؤلفات الكاملة، لـ: زكي الارسوزي، مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة -دمشق، 1392هـ، 1972م.
57-مجمع البيان الحديث (تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم)، لـ:سميح عاطف الزين، ط:1، دار الكتاب اللبناني-بيروت و دار الكتاب المصري-القاهرة، 1980م.
58-مجموع المتون الكبرى، مطبعة الاستقامة-القاهرة، 1374هـ، 1955م.
59-المخصص، لابن سيدة، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، د.ت.
60-المدخل إلى النحو و الصرف، د/عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية-بيروت، ط:2، 1984م
61-مدخل إلى فقه اللغة، د/ أحمد مختار قدّور، دار الفكر-دمشق،1999م.
62-المزهر في علوم اللغة و أنواعها، لـ:جلال الدين السيوطي، شرح و ضبط و تصحيح: محمد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:4، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه.
63-المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د/عبد العزيز الصيغ، ط:1، دار الفكر-دمشق، 1421هـ،2000م.
64-المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، د/محمد رشاد الحمزاوي، المؤسسة الوطنية للكتاب-الجزائر.
65-معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل
-بيروت، 1411هـ،1991، ج:1،4.
66-معجم غريب القرآن، لـ : محمد فؤاد عبد الباقي، ط:2، دار المعرفة، بيروت
-لبنان، د.ت.
67-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، ط:2، دار المعارف - مصر، 1393هـ،1973م.
68-معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق : د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط:1، عالم الكتب، 1405هـ،1985م.

69-معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لـ: عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت، 1367هـ،1947م.
70-مفتاح العلوم، لـ: يوسف بن أبي بكرمحمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ت.
71-المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني، إعداد و نشر :د/ محمد أحمد خلف الله، 1970م.
72-المفضليات، للمفضل الضبي

73-من الكلمة إلى الجملة، د/ عبد القادر المهيري، دار كوتيب الشرقية - تونس، قرطاج، 1998م.
74-المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت.
75-المنصف، لأبي جني، تحقيق : إبراهيم مصطفى، ط:1، مطبعة مصطفى البابي
الحلبي و أولاده، 1379هـ، 1960م.
76-من وظائف الصوت اللغوي، د/ أحمد كشك، ط:1، مطبعة المدينة- الملأة، 1403هـ،1973م.
77-مناهج البحث اللغوي، د/ تمّام حسّان، دار الثقافة-الدار البيضاء (المغرب)، 1400هـ،1979م.
78-نحو عربية ميسرة، د/ أنيس فريحة، دار الثقافة - بيروت.
79-نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة، د/ جعفر دك الباب، ط:1، الأهالي - دمشق، 1989م.
80-نزهة الطرف في علم الصرف، لأحمد بن محمد الميداني، تحقيق: د/السيد محمد عبد المقصود درويش، ط:1، دار الطباعة الحديثة، 1402هـ،1982م.
81-نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، ط:1، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 1401هـ،1981م.
82-نصوص في فقه اللغة العربية، د/السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية، بيروت،1970م.

83-الصاحبي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه، القاهرة، 1977م.
84-الصحابي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، ط:1، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، 1414هـ،1993م.
85-صحيح الأحاديث القدسية، لـ: عصام الدين الصبابطي، ط:7، دار الحديث
-القاهرة، 1420هـ،1999م.
86-العربية الفصحى، لـ:هنري فليش، تعريب و تحقيق : عبد الصبور شهين، ط:2، دار المشرق ش.م.م، بيروت-لبنان، 1983م.
87-العربية الفصحى الحديثة، لـ :ستتكيفتش، ترجمة و تعليق :د/محمد حسن عبدالعزيز.
88-الأصوات العربية، د/ مناف مهدي محمد، ط:1، عالم الكتب، بيروت-لبنان،1419هـ،1998م.
89-علم الدلالة، لـ:بييرجيرو، ترجمة: د/منذر عياشي، دار طلاس-دمشق، 1992م
90-علم الدلالة، د/ فايز الداية ، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1973م
91-العلم الخفاق من علم الاشتقاق، لـ:محمد صديق حسن خان، تحقيق:نذير محمد مكتبي، ط:1، دار البصائر، دمشق-سوريا، 1405هـ،1985م.
92-علم اللغة، د/محمود السعران، دار الفكر العربي-القاهرة،د.ت.
93-علم اللغة العام (الأصوات)، د/ كمال محمد بشر، ط:7،دار المعارف-مصر،1980م
94-غريب القرآن المسمى (بنزهة القلوب)، للإمام : أبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية - الجزائر، 1990م.
95-فتح اللطيف في التصريف على البسيط و التعريف للعلامة : عمر بن أبي حفص، ط:1، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر، 1411هـ، 1991م.

96-فقه اللغة، د/علي عبد الواحد وافي، ط:4، مطبعة لجنة البيان العربي -القاهرة، 1375هـ،1956م.
97-فقه اللغة المقارن، د/ إبراهيم السامرائي، ط:2، دار العلم للملايين- بيروت، 1978م.
98-فقه اللغة العربية، د/ إبراهيم محمد نجا، مطبعة السعادة، مصر، 1985م.
99-فقه اللغة و خصائص العربية، أ/محمد المبارك، ط:7، دار الفكر- دمشق، 1401هـ،1981م.
100-الفلسفة اللغوية و الألفاظ العربية، لـ:جرجي زيدان، مراجعة و تعليق :د/مراد كامل، ط:2، دار الحداثة، بيروت-لبنان، 1982م.
101-القاموس المحيط، للعلامة :مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتاب العربي.
102-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د/ حسن هنداوي، ط:1، دار القلم-دمشق، 1405هـ،1985م.
103-سنن الترمذي، تحقيق: عزّة عبيد دعّاس، مطابع فجر-حمص، 1387هـ.
104-السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق : د/عبد المنعم فايز، ط:1، دار الفكر، 1403هـ،1983م.
105-شذا العرف في فن الصرف، أ/أحمد الحملاوي، دار الفكر، بيروت- لبنان،1424هـ،2003م.
106-شرح الأشموني على ألفية ابن مالكن دار إحياء الكتب العربية – مصر.
107-شرح ديوان حسان بن ثابت، ضبطه و صححه : عبد الرحمان البرقوقي، دار الأندلس-بيروت.
108-شرح الكافية في النحو، لـ: رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
109-شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق : فخر الدين قباوة، ط:1، مطابع المكتبة العربية-حلب، 1393هـ،1973م.
110-شرح المكودي، لابن زيد عبد الرحمن بن علي المكودي، دار الرحاب للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
111-شرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب-بيروت.

112-شرح قطر ندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، ط:11، مطبعة السعادة - مصر، 1383هـ،1963م.
113-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد بن عبد الله بن هشام.
114-شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق : محمد نور الدين الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1395هـ،1975م.
115-شرح الشافية، للجاباردي و ابن جماعة، دار الطباعة العامرة، 1310هـ.
116-هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، د / صبحي التميمي ، دار الهداية - قسنطينة ، ط : 2 ، 1410هـ - 1990م.
117-الوجيز في فقه اللغة، أ/ محمد الأنطاكي، الشهباء-حلب، 1389هـ.

المطبوعات :

118-الإبدال في اللغة العربية (مظاهره و عوامله و أثره في تنمية اللغة و تسييرها)-إعداد مولاي عبد الحفيظ طالبي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 1410هـ،1990م.
119-الحروف العربية و تبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه، إعداد : المكي درّار رسالة ماجستير، جامعة وهران، 1985-1986م.
120-خصائص العربية في خصائص ابن جنّي، د/نينيت إبراهيم خضور، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 1419هـ،1998م.

المراجع الأجنبية :

ANDRE MARTINET
Eléments de linguistique générale. ARMAND COLIN Editeur , PARIS, 1970, 1991.
BLACHERE, Régis ; Grammaire de l'Arabe Classique, G.P. Maisonneuve et Larose Editeurs, 1975.
COHEN, David ; in Etudes Chamito-sémitiques, g.l.e.C.S. tomes 18-23 1973-1979, geuthier.
DUBOIS, Jean ; Dictionnaire de Linguistique, Larousse, 1973.

FLEISH,Henri ; Traité de philologie arabe ; vol 1
Beirouth, 1961.

مجلة :

مجادلة السائد في اللغة و الأدب و الفكر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية بتونس

الجزء الأول، المجلّد :12-2002.